الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
المركز الجامعي عباس لغـرور - خنشلـة -

معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه " الإقتصاد والمناجمنت "
التخصص: تحليل وإستشراف إقتصادي

رقم التسجيل: SE/A.P.E/40/2007/01

الأزمـات الإقتصاديـــة

دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929 وأكتوبر 2008

مذكرة مكملة لنيل شهـادة الماجستير في العلوم الإقتصاديـة

تخصص تحليل وإستشراف إقتصادي

إعـداد الطالبة
شطيبـي أمـال

تحت إشراف الأستاذ
د. بوعشـة مبارك

لجنـة المناقشـة

أ.د. شمام عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيسـًا
د. بوعشـة مبارك	أستاذ محاضـر	جامعة منتوري قسنطينة	مقـررًا
د. موسـاوي عبدالنـور	أستاذ محاضـر	جامعة منتوري قسنطينة	عضـوًا
د. حمامـدة محمد الطاهر	أستاذ محاضـر	المركز الجامعي خنشلة	عضـوًا

السنة الجامعية: 2009 - 2010

الإهـــداء

إلى والدي الكريمين

وإخوتي الأعزاء

التشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور بوعشة مبارك على توجيهاته القيمة، وإلى كل من ساعدني خلال إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما أتقدم بالشكر و الإمتنان إلى أستاذي في الإنجليزية ومنهجية البحث الأستاذ الدكتور كولوغلي لمين.

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمـــــــة	01
الفصل الأول: مدخل إلى الأزمات الإقتصادية	05
المبحث الأول: الأزمات الإقتصادية	06
المطلب الأول: مفهوم الأزمات الإقتصادية	06
الفرع الأول: تعريف الأزمات الإقتصادية	06
الفرع الثاني: تاريخ وأنواع الأزمات الإقتصادية	08
المطلب الثاني: مفهوم الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي	10
الفرع الأول: مفهوم النظام الرأسمالي	10
الفرع الثاني: التحليل الإقتصادي والنظري للأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي	15
المبحث الثاني: الأزمات المالية	19
المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية	19
- الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية	19
- الفرع الثاني: أنواع وأسباب الأزمات المالية	24
المطلب الثاني: دورية الأزمات المالية	25
الفرع الأول: الدورة الإقتصادية	25
الفرع الثاني: أنواع ومراحل الدورات الإقتصادية	28
المبحث الثالث: أهم الأزمات الإقتصادية والمالية في النظام الرأسمالي	31
المطلب الأول: أقدم الأزمات الرأسمالية	31
الفرع الأول: أهم أزمات القرنين 17م و 18م	31
الفرع الثاني: أهم أزمات القرن 19م	32
المطلب الثاني: الأزمات الإقتصادية والمالية المعاصرة	34
الفرع الأول: أهم أزمات القرن 20م	34
الفرع الثاني: أهم أزمات القرن 21م	40
الفصل الثاني: أزمة الكساد الكبير 1929	42
المبحث الأول: الظروف الإقتصادية السائدة قبل أزمة 1929	43
المطلب الأول: الظروف الإقتصادية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى	43
الفرع الأول: إدارة الإقتصادات خلال الحرب العالمية الأولى	43

الموضـــــــوع	الصفحة
الفرع الثاني: النتائج الإقتصادية للحرب العالمية الأولى	44
المطلب الثاني: الظروف الإقتصادية في العشرينات من القرن الماضي	46
الفرع الأول: ظروف الولايات المتحدة الأمريكية	46
الفرع الثاني: ظروف أوروبا وبقية العالم	49
الفرع الثالث: التخلي عن قاعدة الذهب وتطور المبادلات الدولية	53
المبحث الثاني: نشأة وأسباب أزمة الكساد الكبير1929	55
المطلب الأول: نشأة أزمة الكساد الكبير 1929	55
الفرع الأول: المضاربة في الأسواق المالية	56
الفرع الثاني: الإشارات المنذرة بإنهيار بورصة نيويورك وإنطلاق الأزمة	58
المطلب الثاني: أسباب أزمة الكساد الكبير 1929	61
الفرع الأول: الأسباب المباشرة	61
الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة	64
المبحث الثالث: تطور وتداعيات أزمة الكساد الكبير 1929	65
المطلب الأول: تطور أزمة الكساد الكبير 1929	65
الفرع الأول: من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية	65
الفرع الثاني: من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية	69
المطلب الثاني: تداعيات أزمة الكساد الكبير 1929	77
الفرع الأول: إنكماش الإنتاج	77
الفرع الثاني: إنخفاض عام في الأسعار، ركود وتفكك التجارة العالمية	85
الفرع الثالث: إنخفاض الأجور وإرتفاع معدلات البطالة	90
المطلب الثالث: آثار أزمة الكساد الكبير 1929	94
الفرع الأول: نهاية قاعدة الذهب	94
الفرع الثاني: الإتفاقات والتكتلات الإقليمية	95
الفرع الثالث: إعادة النظر في النظام الإقتصادي الكلاسيكي	95
الفرع الرابع: الدخول في حرب عالمية ثانية	97
الفصل الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008	99
المبحث الأول: ظروف وجذور الأزمة المالية العالمية 2008	100
المطلب الأول: الظروف الإقتصادية السائدة قبل الأزمة	100

الموضـــــــوع	الصفحة
الفرع الأول: الظروف الإقتصادية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973	100
الفرع الثاني: الظروف الإقتصادية بين عام 1974 و1990	103
الفرع الثالث: الظروف الإقتصادية بين عام 1991 إلى ما قبل الأزمة	105
المطلب الثاني: ماهية وجذور الأزمة المالية العالمية 2008	109
الفرع الأول: ماهية الأزمة المالية 2008	109
الفرع الثاني: جذور الأزمة المالية 2008	111
المبحث الثاني: نشأة وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008	117
المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008	117
الفرع الأول: السياق الإقتصادي الذي نشأت فيه الأزمة	117
الفرع الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية العالمية الحالية	124
المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008	135
الفرع الأول: الأسباب المباشرة للأزمة	135
الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة	142
المبحث الثالث: تطور وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008	144
المطلب الأول: تطور الأزمة المالية 2008	144
الفرع الأول: تطور الأزمة من أزمة عقارية إلى أزمة مالية	144
الفرع الثاني: تطور الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية عالمية	146
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008	148
الفرع الأول: البلدان المتقدمة	148
الفرع الثاني: الدول الناشئة	152
المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية 2008 على الإقتصاد العالمي	154
الفرع الأول: أسواق رأس المال والسيولة النقدية	154
الفرع الثاني: آثار الأزمة على سوق العمالة وتنامي معدلات البطالة	155
الفرع الثالث: آثار الأزمة على مختلف الأسواق	156
الفرع الرابع: آثر الأزمة على التجارة الدولية	157
الفرع الخامس: آثر الأزمة على معدلات النمو الإقتصادي	158
الفصل الرابع: مقارنة بين أزمة الكساد الكبير 1929 والأزمة المالية العالمية 2008	160
المبحث الأول: أوجه التشابه والإختلاف بين الأزمتين	161

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الأزمتين	161
الفرع الأول: ظروف وأسباب الأزمتين	161
الفرع الثاني: نتائج متشابهة	164
المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الأزمتين	172
الفرع الأول: ظروف الإقتصاد العالمي	172
الفرع الثاني: بعض النتائج المختلفة	175
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من الأزمتين	178
المطلب الأول: الإجراءات المتخذة للحد من أزمة 1929	178
الفرع الأول: الإجراءات العامة المتخذة للخروج من الأزمة	178
الفرع الثاني: السياسة الجديدة لروزفلت "New Deal"	182
الفرع الثالث: الميكانيزمات المتبعة من قبل الدول للخروج من أزمة الكساد الكبير	187
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من أزمة 2008	191
الفرع الأول: خطط الإنقاذ الأمريكية والدولية	191
الفرع الثاني: الإجتماعات الثلاثة لمجموعة العشرين G20	196
المبحث الثالث: الخروج من الأزمة المالية العالمية 2008 مقارنة بأزمة الكساد الكبير 1929	202
المطلب الأول: الدروس المستفادة للخروج من أزمة 2008	202
الفرع الأول: مبادئ الليبرالية الجديدة وعدم تدخل الدولة وأزمة 2008	202
الفرع الثاني: العودة إلى تدخل الدولة	203
المطلب الثاني: مستقبل النظام المالي العالمي والنظام الرأسمالي	205
الفرع الأول: نحو نظام مالي عالمي جديد	205
الفرع الثاني: مستقبل النظام الرأسمالي	210
الخاتمـة	214
فهرس الجداول	219
فهرس الأشكال	220
المراجع	222

المقدمـــــة

تعود الإنسان على مر العصور على حدوث الأزمات على جميع الأصعدة؛ الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية وغيرها، وتأتي الأزمات الإقتصادية وخاصة الأزمات المالية في مكانة متميزة تجذب إهتمام الجميع، من أهل الإختصاص بالدرجة الأولى وغير المختصين بدرجة أقل، وذلك لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب الحياة، خاصة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

ولقد شهد العالم، ومنذ القدم، العديد من الأزمات الإقتصادية والمالية، أشهرها وأهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، التي أدت إلى إنهيار أسواق الأوراق المالية الأمريكية، إفلاس الآلاف من البنوك وإنتشار البطالة، وتوالت الإنهيارات منذ ذلك الحين في إقتصادات كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. ورغم إختلاف حدتها وظروفها الإقتصادية والسياسية، إلا أنها وقعت تحت نظام إقتصادي واحد، يعرف بالنظام الرأسمالي، حيث أعتبرت هذه الأزمات السمة البارزة في تاريخ الرأسمالية في جميع مراحلها نظرا لدوريتها.

وفي منتصف شهر أكتوبر من عام 2008، إستيقظ العالم على أوتار أزمة مالية عالمية، جاءت من نفس مصدر أزمة الكساد الكبير والتي بدأت بسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنتقلت إلى باقي القطاعات الإقتصادية لتشمل بقية دول العالم، بداية بإقتصادات الدول المتقدمة، نظرا لإرتباطها القوي بالإقتصاد الأمريكي من خلال عولمة الأسواق المالية الدولية، متحولة إلى أزمة مالية عالمية أصابت كل قطاعات النشاط الإقتصادي وأدخلت إقتصادات العالم في نفق الركود، فأعادت إلى الأذهان تلك المشاهد المأساوية التي صاحبت أزمة الكساد الكبير.

وفي ظل هذه الظروف، تباينت جهود ومساهمات بلدان العالم في التصدي للأزمة المالية بتباين الوزن الإقتصادي لكل بلد ومدى تسببه في الأزمة ومستوى تأثره بها. ورغم أهمية وحجم خطط الإنقاذ المالية المعتمدة في مختلف الدول، إلا أن الشك في جدواها ظل قائما، نتيجة الإختلاف والتباين في تفسيرات الأزمة من جهة، وصعوبة تقدير أبعادها وآثارها من جهة ثانية.

أما عن الجهود الدولية، فقد تراوحت بين المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وبعض المؤتمرات التي جمعت مختلف الدول، كان أبرزها الإجتماعات الثلاثة لدول مجموعة العشرين التي عقدت في مدة لا تتجاوز السنة، تم من خلالها طرح العديد من الإقتراحات للخروج من هذه الأزمة، بالإضافة إلى إصلاح النظام المالي العالمي.

ونظرا لتشبيه العديد من الإقتصاديين والمختصين الأزمة المالية العالمية 2008 بتلك التي عصفت بالأسواق العالمية سنة 1929، فإنه ومن الطبيعي الرجوع بالذاكرة إلى كيفية تجاوز العالم لأزمة الكساد

الكبير والإستفادة من السياسات التي تم تطبيقها في تلك الفترة للخروج من الأزمة الراهنة بأقل ضرر ممكن.

الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن الخروج من الأزمة المالية العالمية الحالية مقارنة بأزمة الكساد الكبير؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم الأزمات الإقتصادية والمالية وماهي أسباب حدوثها؟
- ماهي أهم الأزمات الإقتصادية والمالية التي حدثت في النظام الرأسمالي؟
- ماهي أسباب وآثار كل من أزمتي 1929 و 2008؟
- ماهي أوجه التشابه والإختلاف بين الأزمتين؟
- ماهي الإجراءات المتخذة للخروج من كلتا الأزمتين؟
- هل تمت الإستفادة من تجربة أزمة الثلاثينات من القرن الماضي للخروج من الأزمة المالية العالمية الراهنة؟
- ماهو مستقبل النظام المالي الدولي الممثل في المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي؟
- ماهي سيناريوهات مصير النظام الإقتصادي الرأسمالي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- محاولة إبراز أكبر أزمتين عرفهما النظام الرأسمالي؛ أزمة الكساد الكبير 1929 والأزمة المالية العالمية الحالية مع محاولة الوقوف على مدى تشابه أو إختلاف الأزمتين.
- تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة التي يعاني منها الإقتصاد العالمي ككل وإمكانية تفادي حدوث كساد عالمي كالذي حصل في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي.
- محاولة وضع سيناريوهات لمستقبل النظام الإقتصادي الرأسمالي.

الفرضيات:

- تتشابه كل الأزمات المالية في النظام الرأسمالي في أسباب حدوثها.
- هناك تشابه بين أزمتي الكساد الكبير 1929 و الأزمة المالية 2008 في أسباب الحدوث وبعض النتائج والآثار.
- تختلف الأزمتين في طرق المعالجة والإجراءات المتخذة للحد أو الخروج منهما.
- تمت الإستفادة من تجربة أزمة الكساد الكبير للحد من آثار الأزمة المالية الحالية.
- لا تزال بعض الإجراءات المتخذة من قبل الدول إجراءات إرتجالية بالرغم من عدم وجود سياسة حمائية واضحة كما كان الحال أثناء أزمة الكساد الكبير.

أهمية البحث:

نظرا للإهتمام المتزايد بما يجري في النظام المالي الدولي من إضطرابات وأزمات إقتصادية، خاصة المالية منها، فإن أهمية البحث تظهر في دراسة وتحليل أكبر أزمتين مستا الإقتصاد العالمي وزعزعتا النظام المالي الدولي بأكمله. كما أن أهميته تظهر كذلك في محاولة الإجابة بطريقة أكاديمية على نقاط التشابه والإختلاف بين الأزمتين، ومدى إختلاف التعامل مع مثل هذه الأزمات الإقتصادية مع مرور السنوات وإختلاف الظروف العالمية، خاصة الظروف الإقتصادية والسياسية.

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع إختيار هذا الموضوع إلى الأسباب التالية :

- يندرج هذا الموضوع تحت إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها مناقشات وجدالات مستمرة كونه يتعلق بحدوث الأزمات في النظام الرأسمالي، ونظرا لإستمرارية حدوث هذه الأزمات بشكل دوري.
- كون موضوع الأزمة العالمية الحالية حديث الساعة والواقع الذي يعيشه العالم منذ بداية أزمة الرهن العقاري في 2007 حتى يومنا هذا.
- نظرا لتناول هذا الموضوع من قبل العديد من الإقتصاديين وغير الإقتصاديين، لاسيما الصحفيين ورجال السياسة، وتضارب مختلف الآراء حوله.
- لرغبة ذاتية.

منهجية العمل:

تماشيا مع طبيعة هذا البحث، فقد إعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي من أجل الوقوف على ماهية الأزمات الإقتصادية والمالية، أسبابها وإبراز أهم الأزمات في النظام الرأسمالي، مع التركيز على الأزمتين محل الدراسة؛ أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية الحالية، والمنهج التحليلي للكشف عن العلاقات الإرتباطية بين أجزاء وفروع الدراسة، كما تمت الإستعانة بالمنهج الإستنباطي لإستخراج نتائج هذه الدراسة.

صعوبات البحث:

مثل كل البحوث العلمية السابقة، كانت هناك بعض الصعوبات أثناء القيام بهذا البحث والمتمثلة في:

- تعدد الآراء وتضاربها حول هذا الموضوع، وكثرة ما قيل وما كتب حوله من قبل الإقتصاديين وغير الإقتصاديين، وحتى من قبل إقتصاديين وباحثين غير متخصصين في هذا المجال.
- حداثة الموضوع وتطوره المستمر أثناء البحث، مما يستدعي المتابعة المستمرة والتركيز على الأحداث أكثر من التوجه إلى تحليلها.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى أربعة فصول؛ حيث يتناول الفصل الأول الأزمات الإقتصادية والمالية، مفهومها، أنواعها، أسبابها ودوريتها. بالإضافة إلى أهم الأزمات الإقتصادية والمالية التي عرفها العالم منذ القرن السابع عشر.

أما الفصل الثاني والثالث، فتم تخصيصهما على الترتيب، لدراسة أسباب وتأثيرات كل من أزمتي الكساد الكبير 1929 والأزمة المالية العالمية الراهنة 2008، مع الإحاطة بالظروف الإقتصادية التي سبقت الأزمتين، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث كل منهما.

ثم يأتي الفصل الرابع والأخير، والذي يمثل جوهر الدراسة، أين تتم مقارنة كلا الأزمتين، بإبراز أوجه التشابه والإختلاف بينهما، مع عرض تفصيلي للإجراءات التي تم إتخاذها للخروج من الأزمتين ومقارنة التعامل مع الأزمة الحالية مع أزمة الكساد الكبير، مع إبراز دور المؤسسات المالية الدولية في إحتواء الأزمة الحالية، بالإضافة إلى بعض السيناريوهات التي تتعلق بمستقبل النظام الإقتصادي الرأسمالي. مع الإنتهاء بخاتمة تشمل النتائج وبعض الإقتراحات.

الفصل الأول

مدخل إلى الأزمات الإقتصادية

تمهيـد:

إن تاريخ الرأسمالية ما هو إلا تاريخ أزماتها، إذ يمكن القول أن الأزمات الإقتصادية والمالية كانت السمة البارزة في تاريخ الرأسمالية في جميع مراحلها.

ونظرا لتعاقب حدوث الأزمات الإقتصادية والمالية وتأثيرها الكبير على حياة الأفراد الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، فإن كل هذه الأزمات تدعو للتساؤل حول مفهوم الأزمات الإقتصادية والمالية ومحاولة فهمها، وهذا ما يتعرض له هذا الفصل.

المبحث الأول: الأزمات الإقتصادية

المبحث الثاني: الأزمات المالية

المبحث الثالث: أهم الأزمات الإقتصادية والمالية

المبحث الأول

الأزمـــات الإقتصاديـــة

المطلب الأول: مفهوم الأزمات الإقتصادية

الفرع الأول: تعريف الأزمات الإقتصادية

أ- لغويا:

يرجع أصل الكلمة الإنجليزية Crisis التي تعني بالعربية "أزمة" إلى الأصل اليوناني الطبي القديم crise الذي يعني طارئا في الأمراض القاتلة التي كانت سائدة في تلك الحقبة.

وورد في لفظ الأزمة في اللغة الصينية وكان مؤلف من مقطعين wet-ji ويعني المقطع الأول الخطر، والثاني الفرصة، وربما كان هذا المصطلح هو الأشمل. وقد ظل المصطلح اليوناني سائدا في المجال الطبي حتى القرن السادس عشر. وفي القرن السابع عشر، إستخدم المصطلح للدلالة على إرتفاع منسوب التوتر في العلاقة بين الكنيسة والدولة. ومع قدوم القرن التاسع عشر، إستخدم كمؤشر على بروز مشكلات خطيرة أو نقاط إنعطاف حادة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية. كما عرفت دائرة معارف العلوم الإجتماعية عام 1937 الأزمة بأنها "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب"، وقد أستعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية، وصار يعني " مجموعة المتغيرات المفاجئة والطارئة التي تهدد إستقرار الوضع الراهن[1].

والأزمة في اللغة تعني[2]: "الشدة والقحط. يقال تأزم الشيء: أي إشتد وضاق. وتأزم أي: أصابته أزمة. والأزمة: الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، أزمة إجتماعية، أزمة نفسية وأزمة مالية... إلخ"

ويدور المعنى الإصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة حول نفس هذا المعنى، إذ تعرف بأنها[3]: "مرحلة حرجة تواجه المنظومة الإجتماعية، وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم إستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة إتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام"

وفي إطار هذا المعنى، يمكن تعريف الأزمة المالية التي تواجه الدولة بأنها[4]: "عبارة عن موقف تتعرض له هذه الدولة، ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة، وعدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح

---

[1] بوعشة مبارك، الأزمات الإقتصادية – مقارنة تحليلية للرأسمالية المتهالكة-، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009، ص 1.

[2] النجار إبراهيم عبدالعزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.

[3] نفس الصفحة.

[4] نفس الصفحة.

للتفكير فيه، وأنه يجب عليه، في نفس الوقت، إتخاذ القرار المناسب بصدده، قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه"

ب- إقتصاديا:

أولا: تعريف الأزمة في النظام الرأسمالي

إن النظام الرأسمالي لا ينظر إلى الأزمة على أنها مصيبة، وإنما ينظر إليها على أنها من صميم عمله وأنها مقوم من مقوماته الفكرية ودعامة من دعاماته الإيديولوجية، وقد أثبت هذا النظام بالفعل، وفي مستويات متعددة أنه لا يعمل ولا ينمو إلا عبر أزمات.

تعرف الأزمات الإقتصادية Economic Crises بأنها[1]: "إضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الإقتصادية أو في مجمل النشاط الإقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والإستهلاك)"

ويستعمل الإقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان إصطلاح الدورة الإقتصادية Cycle بدلا من كلمة Crises التي تدل على الأزمة، ويمثل الفرق بين الإصطلاحين أن الأزمة تدل على الإختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة ، في حين تدل الدورة Cycle على إنتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية[2].

ثانيا: تعريف الأزمة في النظام الإشتراكي

يرى الإشتراكيون أنه لا وجود للأزمات في ظل النظام الإشتراكي القاضي بالمساواة وعدم الإحتكار وتدخل الدولة التي تنظم السوق وتفرض عليه قوانين وتتفادى الأزمات قبل وقوعها ويرون أن جذور الأزمات المالية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه؛ فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر ولكن من أجل الربح، وهذه العملية تتم بشكل تنافسي بين الشركات الرأسمالية، حيث أن كل شركة تحاول تعظيم أرباحها ونسبة مبيعاتها في الأسواق من خلال تكثيف إستغلال عمالها ومن خلال توسيع وتطوير إنتاجها بالإستثمار في أدوات الإنتاج وهذه الطبيعة التنافسية والإستغلالية للإنتاج الرأسمالي تؤدي إلى عدد من التناقضات الجوهرية[3].

ومن جهة ثانية، يهدف النظام الإشتراكي إلى تلبية حاجات البشر وليس إلى الربح؛ حيث أنه نظام قائم على التخطيط لعملية الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، وليس على فوضى السوق والتنافس، والذي لا ينتج إلا الإهدار والأزمة والفقر للغالبية، وهو نظامٌ قائمٌ على المساواة بين البشر وليس على تراكم المليارات من الأموال في أيدي قلة صغيرة من المحتكرين، كما أن أهم ما يميز هذا النظام أيضا، أنه نظام

---

[1] شفيع فلاح، النشاط الربوي والأزمات المالية، 2008/10/15. متوفر على الموقع: http://alnoor.se/extra/26.doc

[2] نفس المرجع.

[3] نجيب سامح، الأزمة المالية العالمية: رؤية إشتراكية، 2008/11/12. متوفر على الموقع: http://www.albadil.net/?page=ShowDetails&table=articles&Id=496

قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج تحت سيطرة العمال وليس على الملكية الخاصة. ويقول الإشتراكيون أن الدليل على مصداقية مبادئهم الإشتراكية هو أنه بعد حصول أي أزمة مالية يجد الرأسماليون أنفسهم أمام حل واحد وهو تدخل الدولة لإنقاذ الموقف التي هي من صميم مبادئ النظام الإشتراكي مثلما حدث في كل الأزمات السابقة[1].

الفرع الثاني: تاريخ وأنواع الأزمات الإقتصادية

أ- تاريخ الأزمات الإقتصادية:

كانت الأزمات الإقتصادية في التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية؛ فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. كما كانت هذه الأزمات، التي تسمى "أزمات ضعف الإنتاج" تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

وفي العصر الحديث إنفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنكلترا عام 1825، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات كثيرة، وحدثت أزمة تسليف ونقد، كما تراجع التصدير وإنتشرت البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية، فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة إمتدت حتى عام 1842، ثم إندلعت أزمة إقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوربية، فسبب ذلك توتراً إقتصاديا كبيرا في أوروبا. وظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية في عام 1890. وإنتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة 1913[2].

أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 - 1933 التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974 - 1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. وتعدّ أزمة 1981 - 1983 أشد عنفاً من أزمة السبعينات السابقة، والتي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على إستيعابه وصارت تأخذ شكل الركود الممتد بدلا من شكل دورة الإنتعاش والركود[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الإقتصادية، دار الفكر، سوريا. متوفر على الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=635

[3] نفس المرجع.

ب- أنواع الأزمات الإقتصادية:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي وهي[1]: الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية.

- الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): التي تدعى أحياناً "الأزمة العامة" فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، والجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الإستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

- الأزمة الوسيطة: وهي أقل إتساعاً وشمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الإقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

- الأزمة الهيكلية: وتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام وأزمة الغذاء. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الإقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو إستمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

ويعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الإقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الإقتصاد الوطني.

إن كل أنواع الأزمات تعكس تناقضات وإختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ولكن بأشكال مختلفة، ولها آثارها المختلفة في الإقتصاد العالمي. ففي الأزمات العامة الشاملة للسوق العالمية تبرز كل تناقضات الدولة والإقتصاد الرأسمالي وتفعل فعل العاصفة داخل الدولة وخارجها، أما الأزمات الجزئية (الوسيطة) فتنقل إلى خارج الدولة مشتتةً، منعزلةً، وحيدة الجانب.

وتشغل الأزمات الإقتصادية الهيكلية مكانة متميزة بين الأزمات الإقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي.

وقد تعرض الإقتصاد الرأسمالي إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة والخامات وعانى نقصاً في إنتاج الغذاء، وكان لأزمة الطاقة في العامين 1974 - 1975 أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت إبان هذه الحقبة والتي أعلنت قيامَ دورة جديدة من تراكم رأس المال.

---

[1] نفس المرجع.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي

الفرع الأول: مفهوم النظام الرأسمالي

أ- تعريف النظام الرأسمالي:

تقوم فلسفة النظام الرأسمالي، أي نظام الإقتصاد الحر، على ركائز ثلاث وهي: الحرية، الفردية والتوافق التلقائي بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة، ويستلهم هذا النظام مبادئه في أمور ثلاثة: الملكية الخاصة، حافز الربح والحرية الإقتصادية. ولطالما أعتبر هذا النظام هو النظام الطبيعي الذي يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان، إذ يميل بطبيعته إلى تملك الأشياء، وإلى الحصول على المكسب المادي أو الربح من ممارسة نشاطه، وإلى التحرير من أية قيود تفرض على هذا النشاط، وإذ يحقق بذلك مصلحته الذاتية، فإنه يحقق بذلك مصلحة الجماعة. وكما عبر عن ذلك آدم سميث، فإن الإنسان تحركه "يد خفية" إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده، إذ يحقق مصالح الجماعة بدرجة أكبر مما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة[1].

ويمكن تعريف النظام الرأسمالي أو الرأسمالية بأنه[2]: "نظام إقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج، وإن القسم الأعظم من هذه الوسائل يعود لعدد قليل من الرأسماليين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات رأسمالية (شركات). ويقوم النظام الرأسمالي على حرية الفرد في التعامل مع الآخرين، وفي القيام بأي نشاط إقتصادي يختاره دون تدخل من جانب السلطات العامة، مدفوعا بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح، ومستهدفاً كسبه الخاص ورفاهيته الشخصية، ويكون تدخل السلطات العامة في النظام الرأسمالي بوضع قيود على الملكية أو على حرية التعاقد موجهاً لمصلحة الدولة"

ويزداد هذا التدخل في الوقت الراهن نتيجة عجز آلية السوق عن الإستمرار في تحقيق الرفاه الإجتماعي الذي يعتبر القضية الإقتصادية الأساسية في كل مجتمع، حيث أن زيادة تدخل الدولة الرأسمالية في النشاط الإقتصادي دليل واضح على عجز مبدأ الحرية الإقتصادية عن إيجاد الحل الأمثل للمشكلة الإقتصادية من جهة، كما يدل على دخول تعديلات هامة على آلية عمل هذا النظام من جهة أخرى. ويقوم النظام الرأسمالي بصورة أساسية على مبدأين هما المسؤولية والمنافسة الحرة.

ومن تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي يمكن إدراك الأسس التي قام عليها وميزته عن بقية الأنظمة، فهو: نظام إقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج، ويرى أن القسم الأعظم من هذه الوسائل يعود لعدد قليل من الرأسماليين، ويقوم النظام الرأسمالي على حرية الفرد في التعامل مع الآخرين وفي القيام بأي نشاط إقتصادي يختاره دون تدخل من جانب الدولة، مدفوعا بهدف تحقيق أكبر

---

[1] حسين عمر، النظريات الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1987، ص 59.

[2] المدني عبدالغني، ماهو النظام الإقتصادي الغربي، قضايا إقتصادية. متوفر على الموقع: http://annabaa.org/ask/iqtisad

قدر من الربح، ومستهدفا رفاهيته الفردية، ويكون تدخل السلطات في النظام الرأسمالي بوضع قيود على الملكية أو على حرية التعاقد موجها لمصلحة الدولة[1].

وهذا بخلاف المذهب أو النظام الإقتصادي الإشتراكي الذي يقوم على إلغاء الملكية الفردية أو الخاصة، ويعتمد على الملكية العامة لجميع وسائل الإنتاج، ويرى أن هذه الوسائل ملك مشاع لكل الناس، وتقوم الدولة بالسيطرة على ذلك.

ب- مبادئ النظام الرأسمالي:

سميت "الرأسمالية التجارية" بهذا الإسم، نظرا للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة التجار المشتغلين بالتجارة البعيدة التي بدأت بعمليات الإستيراد من خارج القارة الأوروبية لسلع يهواها الملوك والأمراء والنبلاء والطبقات العليا في المجتمع. وفي هذه الفترة برزت الإكتشافات الجغرافية التي حملت معها إكتشاف العالم الجديد وإتساع الأراضي، مما فتح أمام التجار باب التصدير الواسع لهذه الأسواق الجديدة وشكلت حركة التجارة المتزايدة دافعا للتجار لتطوير الصناعة بهدف زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة. وكان طبيعيا أن يمول التجار بعض الباحثين عن مصادر جديدة للطاقة، وكان ما حققوه من تراكم رأسمالي الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية[2].

ولقد توجت الحركة الرأسمالية وأمنت الغطاء الفكري لها من خلال كبار المفكرين الإقتصاديين الذين روجوا وفلسفوا الفكر الرأسمالي، وأبرزهم: آدم سميث (1723-1790)، دافيد ريكاردو (1772-1823) وتوماس روبرت مالتوس (1766-1834).

والملاحظ أن جميعهم بريطانيون، وذلك أمر ينسجم مع كون بريطانيا هي الدولة الأوروبية التي عرفت الثورة الصناعية قبل غيرها وبشكل أقوى وأفعل، وهذا ما إستدعى أن يكون منظرو الرأسمالية الصناعية هم بريطانيون ينظرون لمصالح الرأسماليين في عصرهم ويخدمون مصالحهم مع تنوع المسوغات التي غالبا ما تزين بالمعاني والقيم الإنسانية إلا أنها وفي نهاية المطاف إنما كانت ومازالت خدمة للرأسماليين. وكان من أبرز معالم ذلك الفكر الرأسمالي الذي عرف بالمرحلة الكلاسيكية[3]:

- عدم تدخل الدولة.
- الحرية الإقتصادية المطلقة.

كذلك دعم الرأسماليون تدخل الدولة لاحقا في ظل الثورة الصناعية وتجلياتها حيث تم إعادة ترتيب أوضاع المجتمع فسنت الدساتير والقوانين المدنية والتجارية والجنائية التي قامت على أساس مبدأ حرية المالك في حرية التعاقد وأن العقد شريعة المتعاقدين ولا يتجاوز القانون حدود توفير الإطار العام لممارسة هذه الحرية. وإستخدمت البورجوازية الجيش النظامي والشرطة في منع الإضراب وحظر العمل

---

[1] بن علي ياسين، الفرق بين النظام الإقتصادي وعلم الإقتصاد، مجلة الزيتونة. متوفر على الموقع:
http://www.azeytouna.net/Iqtisad/Iktisad002.htm

[2] شدود ماجد محمد، العولمة: مفهومها، أسبابها، سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق، 1998، ص 32.

[3] الطنبور رامز، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009، ص 1.

النقابي ونظمت القضاء وإجراءات التقاضي حفاظا على حقوق الملكية. وبعد أن استتب الواقع الاجتماعي والقانون الحامي للرأسمالية، وبعد أن استقر للرأسماليين النظام العام الذي يضمن لهم حرياتهم، تمادوا في كونهم خارج إطار تدخل الدولة بمعنى أن الرأسمال يحكم ولا يحكم، وأن سلطة الدولة وجبروتها ينبغي أن يبقى خارج ميدان وملعب الرأسماليين الذين وحدهم يحكمون الحركة الإقتصادية، وفق منطق الرأسمالية المرتكز على مفهوم السوق.

أما جهة الحرية الإقتصادية المطلقة، فهي تنسجم تماما مع مبدأ عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، بحيث يمارس الأفراد نشاطهم الإقتصادي دون تدخل من أحد، والحرية في هذا المضمار لم تعد قيمة بقدر ما أصبحت وسيلة للسيطرة والتحكم، وقد إمتد معناها وإطارها ليشمل أمورا عدة ومتنوعة مثل حرية التعاقد وحرية التملك وحرية التجارة وحرية العمل فحرية التعاقد كانت تعني حقا الخضوع لقوانين العرض والطلب، بما يتناسب مع الرأسمالي فكان التعاقد مع الأطفال والنساء وظروف العمل القاهرة وساعات العمل غير المحددة، وحيث أن الناس بحاجة للعمل فقد كانت تستغل حاجتهم وفقا لمصلحة الرأسمالي المحمي من القانون وفقا للحرية المطلقة. كذلك حرية التملك التي وإن كانت قانونا ينطبق على الجميع إلا أن تركز المال بأيدي الرأسماليين جعلهم وحدهم القادرون على التملك بحيث يتحول كل شيء إلى ملكيتهم الخاصة، مما قد يؤدي للإزالة الكاملة لملكية الدولة أو لصغار الملاكين، وتكديس الثروة في أيدي كبار الرأسماليين. ولقد شوه منظرو الرأسمالية مفهوم الحرية المقدس وجعلوه ستارا لهم يختبئون وراءه من خلال التأثير على الناس وإقناعهم بأن الحرية هي المرادف للرأسمالية، وإذا ما غاب مفهوم الرأسمالية، فإننا الحرية ستفقد. وهكذا نجحت الرأسمالية في تكوين رأي عام عالمي يوائم ما بينها وما بين الحرية.

وليس أقل إلتباسا في الفكر الرأسمالي عن ما سبق طرحه مبدأ توازن السوق من تلقاء نفسه دون تدخل جهة ناظمة أو محركة أو مشرفة، وهذا ما دعا إليه منظرو الرأسمالية وروجوا له. ولقد سقط هذا المنطق عدة مرات على مستوى العالم ككل كأزمة الكساد الكبير عام 1929 التي إستدعت تدخل الدولة للإمساك بالوضع الإقتصادي وإنقاذه والحفاظ من وراء ذلك على مصالح الرأسماليين.

ومن معالم الرأسمالية الصناعية دخول الرأسمالية مرحلة الإحتكار، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تبتلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدى ذلك الحال إلى تكدس المال بيد فئة قليلة، وأصبحت البلاد الصناعية تمتلك وفرة ضخمة من رؤوس الأموال تفضل إستثمارها في الخارج من أجل جني المزيد من الأرباح، وهكذا بدأ الرأسماليون البحث عن مجالات خارجية للإستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل؛ فالرأسمال لا مكان له ولا حدود، إنما يسعى دائما نحو المزيد من الربح[1].

---

[1] نفس الصفحة.

ج- مراحل التطور الرأسمالي:

الرأسمالية ظاهرة في التاريخ الإقتصادي عرفها غير بلد في العالم منذ القدم، إلا أنها دخلت مرحلة من الإنعطاف النوعي نحو تسجيل التطورات الخطية منذ مطالع القرن السادس عشر، وذلك بفعل مجموعة من الحوافز المساعدة، هذه أبرزها[1]:

- سيطرة الإقتصاد السلعي - النقدي في أوروبا كبديل نمطي للاقتصاد العيني القائم على المقايضة والبطيء التطور.
- الثورة الصناعية التي حولت في غرب أوروبا بشكل خاص، إلى ظاهرة في الإقتصاد المرتكز إلى قاعدة تصنيعية مسيطرة على قطاعات الإنتاج الأخرى.
- ظهور الدولة القومية التي لعبت دورا أساسيا في توحيد السوق الداخلية من جهة، وراحت تندفع نحو الخارج بهدف تأمين أسواق التصريف وكذلك المواد الخام الضرورية للصناعة من جهة أخرى.
- الكشوف الجغرافية في أمريكا وإفريقيا والإندفاع نحو آسيا لغرض التوسع الرأسمالي، وهنا أخذت الرأسمالية منحى إستعماريا من خلال الربط الإلحاقي بين أسواقها في المستعمرات وسوقها المركزي داخل أوروبا .
- تحويل العلوم الأساسية إلى معارف في الإنتاج (تكنولوجيا الإنتاج).
- إرتكاز الرأسمالية إلى قانون المراكمة المستمرة، وهي عبارة عن حركة دورية تربط جدليا بين ركائز أربع: علم، تكنولوجيا، أسواق ومراكمة. وعلى قاعدة الحوافز المشار إليها، أُمكن تعيين خمس محطات أو خمس دفعات تصاعدية كبرى للتطور الرأسمالي في التاريخ الحديث[2]:
- المحطة أو الدفعة الأولى: تمثلت بصياغة الرأسمالية لنظام عالمي جديد من خلال تشريعات جديدة للعلاقات الدولية في مؤتمر فيينا (1815) في أعقاب الحروب النابليونية، بحيث أفضت تلك التشريعات إلى إطلاق عجلة الفتح الإستعماري للأسواق العالمية على قاعدة الشراكة في تقاسم النفوذ بين الرأسماليات الأوروبية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- المحطة أو الدفعة الثانية: تمثلت بظهور الماركسية كفلسفة إقتصادية في أواسط القرن التاسع عشر (البيان الشيوعي 1848 وكتاب رأس المال 1854)، بحيث نبهت الرأسمالية إلى تناقضاتها الداخلية إثر تفجر الثورات داخل أوروبا (1830) و (1848)، وكذلك الحروب داخل وخارج أوروبا وهي كثيرة.
- المحطة أو الدفعة الثالثة: تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أفضت إلى تشريع جديد للعلاقات الدولية يضمن مصالح الرأسماليات المنتصرة في تلك الحرب.

---

[1] مراد محمد، الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، خلفيات الأزمة المالية الراهنة، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 130، خريف 2008، ص ص 61-62.

[2] نفس المرجع، ص 62.

- المحطة أو الدفعة الرابعة: كانت مع ظهور الكينزية كنظرية في الإقتصاد حيث أعطت الدولة الدور الأكبر في إعادة التوازن إلى الإقتصاد الرأسمالي في أعقاب أزمة الكساد الكبير أو أزمة الرأسمالية العالمية لعام 1929.

- المحطة أو الدفعة الخامسة: إرتكزت إلى تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، التي أنتجت نظاما دوليا في ظل تشريعات منظمة الأمم المتحدة التي لم تكن في الواقع الراعي الأساسي لسلام الرأسمالية من جهة، وفي ظل ما وفرته الحرب الباردة من إطلاق مرحلة جديدة يصح تسميتها بمرحلة الإستثمار الرأسمالي السلمي للعالم من جهة أخرى.

على قاعدة الدفعات الخمس المشار إليها حققت الرأسمالية قفزات نوعية هائلة في مجال التراكم هذه أبرز مؤشراته[1]:

- نمو الناتج العالمي من الصناعات التحويلية بين 1900 و 1980.
- تركز الناتج الإجمالي العالمي في دول رأسمالية المركز وبشكل خاص في المجموعة الصناعية (G-7) التي إستأثرت وحدها بنسبة 70% من هذا الناتج بين عامي 1965 و 1988 مقابل 30% لبقية الدول الأوروبية ودول العالم الثالث مجتمعة.
- ظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسية وتركزها في المجموعة الصناعية (G-7) وأكثر تركزا في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1997، أشارت الإحصائيات إلى أنه من مجموع 500 شركة عملاقة متعددة الجنسية في العالم كان بينها 426 شركة في المجموعة الصناعية (G-7) ومنها 162 شركة في الولايات المتحدة وحدها.

د- نظريات التنبؤ بسقوط الرأسمالية:

هناك أربع نظريات في الفلسفة الإقتصادية تنبأت بسقوط الرأسمالية في اللحظة التاريخية التي يبلغ فيها التطور الرأسمالي الذروة[2]:

الأولى: النظرية الماركسية: التي حددت خمسة أنماط إقتصادية في التاريخ: مجتمع اللاملكية - مجتمع الرق والقنانة - المجتمع الإقطاعي - المجتمع الرأسمالي - المجتمع الشيوعي.

وقد رأت هذه النظرية في تناقضات الرأسمالية ما يؤدي إلى أزمتها العميقة تمهيدا لسقوطها النهائي الحتمي.

الثانية: نظرية الدولة: التي ربطت بين تطور المجتمع البشري ونمط الدولة القائمة ، وقالت بخمس أنماط من الدول في التاريخ: الدولة القبلية - الدولة الدينية - الدولة القومية - الدولة الإمبراطورية - دولة اللادولة (دولة الشركات العملاقة المتعددة الجنسية)، إذ تحل هذه الأخيرة محل الدولة كمجتمع سياسي منظم، وتقوم بتقسيم العالم إلى طبقتين: طبقة القلة ذات الغنى والثروات وهي طبقة الشركات العملاقة، مقابل طبقة

---

[1] نفس المرجع، ص ص 62-63.
[2] نفس المرجع، ص ص 63-64.

الكثرة من الفقراء، لكن طبقة الشركات بعد أن تكون قد ألغت سائر الطبقات الإجتماعية الأخرى تصل إلى إلغاء نفسها وتسقط في التاريخ.

الثالثة: نظرية روستو W.W. Rostow: وهو أستاذ الإقتصاد في جامعة ماساشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية الذي حدد خمسة نماذج من المجتمعات البشرية على أساس خمس مراحل من النمو الإقتصادي: المجتمع التقليدي - مجتمع التأهب للإنطلاق - مجتمع الإنطلاق - مجتمع النضوج - مجتمع الإستهلاك الشعبي العالي. وفي المرحلة الأخيرة، يصل أكثر السكان إلى درجة الإشباع في الإستهلاك (société saturée)، حيث يتسم الإنتاج هنا بالتقانة العالية والسرعة الإنتاجية.

وحسب روستو، ظهرت مجتمعات الإستهلاك العالي، منذ عام 1970 وحتى اليوم، وهو يعترف بإستحالة التنبؤ بما سيأتي بعدها.

الرابعة: نظرية إيليوت: وهو أمريكي الأصل (1871-1947) إهتم بدراسة الإقتصاد الأمريكي من خلال رصده رياضيا لحركة المؤشر (Dow Jones)، إذ توصل إلى إستنتاج حاسم مفاده أن الرأسمالية الأمريكية تسلك التطور التصاعدي الخطي وفقا لخمس موجات إندفاعية (Vagues d'Impulsions) لتعود بعد ذلك لتشهد ثلاثة سقوطات تراجعية (Vagues de Corrections).

ويتوقع إيليوت حصول السقوط الكبير للإقتصاد الأمريكي بين 2005 و 2013 ويطلق عليه "السقوط الكارثة" أو "السقوط المأساة" (correction dévastatrice).

إن القراءة التاريخية للنظريات الأربع المشار إليها تقودنا إلى إستخلاص إستنتاج أساسي مفاده أن الحراك الرأسمالي في التاريخ إنما يتم وفقا لثنائية متناقضة؛ تطور وأزمة في نفس الوقت، أو بالأحرى تطور على قاعدة أزمة.

الفرع الثاني: التحليل الإقتصادي والنظري للأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي

ظهرت في الفكر الإقتصادي الرأسمالي العديد من النظريات الإقتصادية التي تعطي تفسيرات لحدوث الدورات والأزمات الإقتصادية أهمها[1]:

1- نظرية الأرصاد والتقلبات الجوية: أو ما يعرف بـ "نظرية بقع الشمس" (Sun Spot Theory) في عام 1875 للإقتصادي جافونز W. S. Jevones (1835-1882)، والتي ترجع أسباب الأزمات إلى تأثير الإشعاع الشمسي على إنتاج القطاع الزراعي وإنعكاس هذه التأثيرات فيما بعد في القطاع الصناعي والتجاري، أي أن ظهور البقع الشمسية بصورة دورية يؤدي إلى تغير الأحوال الجوية الذي يقود هو الآخر إلى التأثير في ظروف الإنتاج الزراعي (توسعا أو إنكماشا)، وبما أن الإنتاج الزراعي له إرتباطات

[1] ثويني فلاح حسن، النظرية الإقتصادية والأزمة المالية، جريدة الصباح الإقتصادي، 07 مارس 2009. متوفر على الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=78722

أمامية وخلفية، وآثار إستهلاكية وصناعية وتجارية فإن التقلبات سوف تنتقل لها، ولهذه النظرية صلاحية ضئيلة في وقتنا هذا[1].

2 - النظرية السيكولوجية للازمة (Psychological theory): التي تعزي الأزمات إلى ردود الفعل النفسية لرجال الأعمال تجاه التغيرات في المتغيرات الإقتصادية الفعلية، وردود الأفعال هذه تعود إلى أخطاء التنبؤ (Forecast Error) التي تتعلق أسبابها بقيام النظام الإقتصادي الرأسمالي على أساس من عمليات معقدة متعددة كثيرة وغير مباشرة وذات فترات غير قصيرة، أيضا فإن هذا النظام يقوم على آلية الإنتاج الفردية (الخاصة)، إذ يوجد عدد كبير من المنظمين الذين يعملون في إستقلال عن بعضهم، بحيث لا تربطهم أداة توجيه أو إشراف مركزية، ويتخصص كل منهم في إنتاج سلعة أو جزء من السلعة، وتحدث الأزمات عندما يكون هناك مبالغة كبيرة من قبل المتفائلين بأن الأرباح المتوقعة ستكون كبيرة، أو من قبل المتشائمين بأن الخسائر ستكون كبيرة مستندين في ذلك إلى سلوكهم النفسي بصورة أكبر من الإستناد إلى الحقائق الفعلية، فتتداخل العوامل التي تؤدي إلى تغيرات في تسعير الأصول المالية التي تنعكس تأثيراتها على المتغيرات الحقيقية، وهو ما حدث في معظم الأزمات الإقتصادية.

3 - نظرية نقص الإستهلاك (Under Consumption Theory): التي جاء بها هوبسون A. Hobson (1858-1940)[2] وآخرون، حيث قامت طروحاتهم على أساس ضرورة تناسب الحجم الكلي للنقود أو قوتها الشرائية مع الحجم الكلي للإنتاج، وأنه كلما إدخر المستهلكون جزء أكبر من دخولهم، كلما أدى ذلك إلى قلة الطلب على السلع الاستهلاكية، في حين أن الإدخار لو تعادل مع الإستثمار لما كان هناك فقدان للقوة الشرائية.

وعادة ما يزيد الإنتاج بشكل متسارع عن الإستهلاك، ويكون التباين في التوزيع غير المتساوي للمداخيل؛ حيث أن الأغنياء لا ينفقون كافة مداخيلهم، في حين أن الفقراء لا يملكون الدخل الكافي لسد حاجاتهم الإستهلاكية. ويؤدي هذا الإختلال بين الإنتاج والمبيعات إلى النظريات التي تقول بأن دورة الأعمال التجارية سببها نقص الإستهلاك أو فائض الإنتاج[3].

4 - نظرية التحليل الرياضي (Mathematic Analysis Theory): أو ما عرف بنموذج هارود F. Harrod، الذي يؤكد على وجود خلل أساسي في النظام الإقتصادي، إذ أن الأزمة الإقتصادية تحصل عندما يكون معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه فتحدث أزمة عجز في الإنتاج، ما يدفع المنتجين بزيادة الإنتاج إلى معدلات توسعية عالية إلى المستوى الذي يصبح فيه معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المرغوب فيه، فيتجه الإنتاج إلى الإنخفاض.

---

[1] Economy Professor, Sunspot Theory. Retrieved from : http://www.economyprofessor.com/economictheories/sunspot-theory.php

[2] New School, Underconsumption Theories, New York University. Retrieved from : http://homepage.newschool.edu/het//essays/cycle/underconsumption.htm

[3] Britannica Encyclopedia, Business Cycle. Retrieved from : www.britannica.com

5- النظرية الماركسية (Marxist Theory): حسب كارل ماركس Karl Marx (1818- 1883) وأتباعه، فإن التناقضات الموجودة في النظام الإقتصادي الرأسمالي هي الأساس في حدوث الأزمات الإقتصادية التي يجب عليهم كماركسيين فهمها وتفسيرها[1]، مع أنهم لا يعتبرون الأزمات بمثابة حدث طارئ أو مفاجئ في الرأسمالية، وإنما يعتبرونها العنصر الأساسي لتنظيمها وضبط آلياتها وعن طريقها تحل الرأسمالية، وبشكل مؤقت وعابر، تناقضاتها، إلا أنها عاجلا أم آجلا، ومن خلال أزمة ما وتحت ضغط الطبقة العاملة وما إن يبدأ الركود الإقتصادي ستشهد الرأسمالية إنهيارها.

6 - نظرية التجديد والإبتكار: لشومبتر Schumpeter J. (1883-1950) الذي يرى أن أسباب الأزمات تعود إلى ديناميكية النظام الإقتصادي في تطور الفنون الإنتاجية المستخدمة وفي تغير كمية النقود، أي عندما يكون النظام الإقتصادي في حالة من التوازن الثابت المستقر، وهو الوضع الذي ينعدم فيه أي نمو للنظام الإقتصادي وهي حالة السكون، ولكن فجأة يظهر ما يعرف بـ "التدمير الخلاق" (Creative Destruction) حسب تعبير شومبيتر الذي يقصد به الإبتكار الذي يمثل الحافز على الحركة والنمو، وهذا الإبتكار هو الذي يكون مسؤولا عن نمو النظام وحركته وتطوره، وهو المسؤول أيضا عن إنهياره وتدميره من خلال الإنزلاق إلى مرحلة أكبر من الحركة والنمو، عندما تعجز الآليات القائمة عن إستيعاب كل الإبتكارات والإختراعات، وهكذا فإن النظرية تفسر الأزمة إنطلاقا من عواملها المسببة المتمثلة في ظهور الإختراعات Inventions والإبتكارات الجديدة أو الإبداع Innovation في المجالات المختلفة، وكذلك نشاط حركة الإئتمان لتمويل هذه الإبتكارات والتجديدات.

7- نظرية التغيرات البنيوية (Structural Changes Theory): للإقتصادي السويدي أكرمان Johan Akerman متبعا شومبتر[2]، والتي أوضحت بأن التغيرات في البنى والهياكل هي التي تقف وراء التغيرات والتحولات الإقتصادية، وذكر أكرمان في مؤلفه "البنى والدورات الإقتصادية" عام 1945، أن هذه التغيرات البنيوية هي نتيجة تفاعل ثمانية أنواع من القوى، أربعة منها أساسية أو أولية، وهي التقدم التقني، النمو السكاني، التغيرات السياسية والإضرابات والتأهيل والتحولات، وأربع قوى ثانوية، وهي تطور نظام الإقراض، تطور التجمعات، توسع الصناعة على حساب الزراعة والتحولات في توزيع الدخول.

8 - نظرية المغالاة أو الإفراط في الإستثمار (Excessive Investment Theory): للإقتصادي السويدي كاسل G. Castel ، الذي يؤكد أن نهاية مرحلة الإنتعاش وبداية مرحلة الإنهيار تعودان إلى المغالاة في الإستثمار إلى درجة تزيد عن عرض رأس المال، ويرى كاسل أن قوى التطور الإقتصادي طالما أنها لايمكن أن تأتي منتظمة، فإن عدم إنتظامها سيؤدي إلى توسع كبير في المعدلات المعتادة للنشاط الإقتصادي، وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في فترات من الرواج والإنتعاش تنتهي دائما إلى حالة الكساد والإنهيار. ويعتقد

---

[1] Brooks Mick, The Marxist Theory of Crisis, 19 November 2007. Retrieved from : http://www.socialist.net/marxist-theory-crisis.htm

[2] Erixon Lennart, A Structural Theory of Business Cycle, October 2007, Stockholm University. Retrieved from : www.ekonomiskhistoria.se/file.php?type=document&id=94

كاسل أن إستمرار التوسع الإقتصادي وثباته في مرحلة الإنتعاش سيؤديان إلى إتجاه منحنى النشاط الإقتصادي نحو الإرتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسائر جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، والسبب في ذلك هو التقديرات الخاطئة للمنظمين، وأهم المؤشرات التي يستدل من خلالها على حدوث الأزمة هو إرتفاع سعر الفائدة الذي يتسم بإنخفاضه النسبي في بداية مرحلة التوسع.

9 - النظرية النقدية (Monetary Theory): تعتبر من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الإقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والإنكماش في النقود والإئتمان، بل أن الجميع تقريبا يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الإقتصادية[1]، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والإستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ ذلك إبتداء من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكريها إبتداء من بودين J.Podin (1530-1596)، ولوك Lock. J و كونتليون Cantilleon R. وهيوم Hume D. وريكاردو Ricardo وميل Mill J.S. وفيشر Fisher I.، ومن بعدهم الكلاسيكيون الجدد. فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي، الذي أثبت الواقع عدم صحته فيما بعد، إلا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الإقتصاد، وعليه يفترض، من وجهة نظر ريكاردو، أن يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100% من قيمة الإصدار من أجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

10- نظرية الأرصدة النقدية (Cash Balances Theory): والتي كانت إمتدادا للتحليل الكلاسيكي، وروادها أمثال مارشال A. Marshal (1772-1823) و بيغو Pigou A.C. (1877-1959) وروبيرتسون D. Robertson (1890-1963)، ومن ثم ويكسل Wicksell K. (1851-1926) وهايك Hayek F. (1899-1992)، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود).

11- النظرية النقدية الكينزية (Keynesian Monetary Theory): بأفكار رائدها كينز John Maynard Keynes (1883-1946)، ومن ثم هيكس Hicks (1904-1989) وهانسن Hanson A. وتوبين Tobin J. (1918-2002) وغيرهم، كرد فعل على الأزمة الإقتصادية العالمية في عام 1929التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الإقتصادي الذي إفترضه الكلاسيك، وأن بإمكان التغيرات في العرض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من إئتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالإستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الإستثمار، فعندما يكون الإقتصاد في مرحلة الإنتعاش تكون الكفاية

[1] Britannica Encyclopedia, Business Cycle. Retrieved from : www.britannica.com

الحدية لرأس المال مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس بأن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الإنخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد.

12- النظرية النقدية الكمية الحديثة: التي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديين Monetarists التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة ميلتون فريدمان .Freidman M، وهي آخر نتاج الفكر الإقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الإقتصادي ومن ثم عدم الإستقرار والأزمات الإقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييرا في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الإتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الإنكماش أو الركود الإقتصادي يسبقها إنخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الإقتصادي يسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

المبحث الثاني

الأزمـــــات الماليـــة

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية

أ- تعريف الأزمات المالية:

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على كونها[1]: "إختلالا عميقا وإضطرابا حادا ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعهما إنهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى"

ب- عناصر الأزمة المالية:

تشير الدراسات إلى ضرورة توافر ثلاثة شروط في الظروف التي ترشح لحدوث أزمة وهي[2]:

أولا: المفاجأة وعدم التوقع:

لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما، إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد مصالحه الأساسية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة، وبقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وعدم توقعها، تكون قوة حدتها.

---

[1] الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مداخلة في إطار مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 1.

[2] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 19-20.

ثانيا: التهديد للمصالح الأساسية للدولة:

إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة لايكفي لكي تدخل هذه المشكلة في مصاف الأزمات، وإنما يجب أن تتصل المشكلة بإحدى أو بعض المصالح الأساسية للدولة، ولاشك أن المصالح الإقتصادية والمالية تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة.

ثالثا: الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار:

كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان ذلك دليلا على حدتها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيرا، لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكون حائلا بينه وبين دراسة البدائل، التي يمكن له الإختيار من بينها وذلك لإختيار البديل الأكثر ملاءمة لمواجهتها، وقد يدفع هذا بصاحب القرار إلى محاولة إطالة وقت الأزمة، حتى يستطيع إتخاذ قرارات رشيدة في مواجهتها.

ويرتبط العمر الزمني للأزمة بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تهددها، فعندئذ، يتسم الوقت المتاح لإتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقه وعدم كفايته.

ج- مؤشرات حدوث الأزمات المالية:

تصنف المؤشرات الإقتصادية التقليدية التي تعبر عن إمكانية التعرض لأزمات مالية ضمن مجموعتين[1]:

أولا: التطورات في السياسة الإقتصادية الكلية: التي تهز ثقة المستثمرين، من بينها إرتفاع معدل التضخم، الإنخفاض في معدل نمو الصادرات، العجز المالي المتزايد، زيادة الديون الخارجية وإنخفاض النمو الإقتصادي.

ثانيا: الخصائص الهيكلية للسوق: التي قد تؤدي إلى فقدان المستثمرين الثقة فيه، ومنها إرتفاع حجم الدين الخارجي القصير الأجل وأسواق الإئتمان المضمونة بأصول مالية أو عقارية، إنخفاض الإكتتاب في سوق الأسهم وسيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم وقطاع التصدير الأكثر تركيزا.

ويتوفر صندوق النقد الدولي على نظام إنذار مبكرلتوقع حدوث الأزمات المالية، وهو ما يعرف بنظام "Early Warning System EWS"، الذي يعتمد على المعايير التالية[2]:

- نسبة القروض قصيرة الأجل إلى إحتياطات الصرف الأجنبي، التي يجب أن تكون أقل من الواحد.
- التشوهات التي قد تصيب سعر الصرف.
- العجز في الميزان التجاري.

---

[1] مسعداوي يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، جويلية 2009، ص 45. متوفر على الموقع: www.caus.org

[2] نفس المرجع، ص 46.

ويمكن إختصار أهم مؤشرات الأزمات المالية بصفة عامة في[1]:

- إرتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه. ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الإئتمانية لعملائه، فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية من 5 إلى 10%، وعند تجاوزها هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي، وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية.
- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في إختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالإلتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة وإستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى إقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) من جهة أخرى.
- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لإنخفاض موجودات المصرف على مطلوباته.
- الإعسار المصرفي، والذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس. وتعتبر القروض المتعثرة والتدهور السريع في نسب رأس المال وإنخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

د- **مخاطر الأزمات المالية:**

تتلخص مخاطر الأزمات المالية في[2]:

- **مخاطر السوق :** وهي مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات الإقتصادية الكلية (تغيرات هيكل الطلب، هيكل الإنتاج)، أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الإقتصادية (حالتي الكساد والرواج).
- **المخاطر الإئتمانية :** وهي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالإلتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادة بداية الأزمة للنظام المصرفي.

---

[1] القويز عبدالله إبراهيم، الأزمة المالية في دول شرق آسيا وإنعكاساتها الإقتصادية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، أكتوبر- ديسمبر 1998، ص 4.

[2] نفس المرجع، ص 5.

- **مخاطر السيولة :** وهي المخاطر التي تنجم عادة عن إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الإستثمارية لديها.
- **العدوى :** ويقصد بها إنتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي .
- **الخطر المعنوي :** يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد إتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الإلتزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعًا جدًا ، في حين أن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلا أنه يأمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير(الدولة أو المؤسسات الدولية).

ه- **نتائج الأزمات المالية:**

تترتب على الأزمات المالية سلسلة من الإنهيارات ويمكن حصر نتائجها فيما يلي[1]:

- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم.
- ضعف الثقة في النظام المصرفي بإعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين.
- توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الإئتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى إرتفاع معدل البطالة.
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الإقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.
- توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصًا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها.
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الإقتصاد الوطني، وإذا كانت لديهم إستثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيهرعون إلى سحب هذه الإستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية، وبالتالي يؤدى إلى تدهور أو إنهيار قيمة العملة الوطنية.
- تضاؤل الثقة بالأنظمة الإقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.
- إنخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج.

[1] نفس المرجع، ص ص 5-6.

- تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وإنخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي هبوط عام في الأسعار وحدوث بطالة.
- حدوث إنخفاض في الدخل الوطني وإنكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة.
- فقدان ثقة المواطنين في البنوك وسحب إيداعاتهم منها.
- إزدياد معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات.
- إنخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين ومعدل إستخدام الطاقة الإنتاجية.

وإزاء هذا الكم الكبير من المخاطر، يعتبر تشغيل جهاز الرصد والإنذار المبكر للأزمات المالية والمصرفية أمرا لا غنى عنه، وهناك حاجة مستمرة إلى تطوير أدوات هذا الرصد تجنبا لوقوع هذه الأزمات.

و- مظاهر الأزمات المالية:

هناك بعض المظاهر المشتركة بين الأزمات المالية الدولية نذكر منها ما يلي[1]:

- الإسراع في سحب الإيداعات من البنوك، وهذا ما تتناوله وكالات الإعلام المختلفة.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة إستردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهو ما يؤدي إلى إنكماش في النشاط الإقتصادي بإنخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال.
- إنخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة، وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وضمانات مغلظة.
- إنخفاض المبيعات، ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب ضعف السيولة.
- إرتفاع معدل البطالة بسبب التوقف، الإفلاس والتصفية.
- زيادة معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات.
- إنخفاض معدلات الإستهلاك، الإنفاق، الإدخار والإستثمار، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والإفلاسات.

ز- آثار الأزمات المالية:

بصفة عامة، تتشابه الأزمات المالية في الآثار التي تخلفها، وأهمها[2]:

- إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، بسبب نقص السيولة وزيادة سحوبات المودعين، وإضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يحدث إنهيار تام للحياة الإقتصادية، وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

---

[1] شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص ص 52-53. متوفر على الموقع: www.caus.com

[2] نفس المرجع، ص 53.

- إفلاس بعض الشركات التي كانت قد إعتمدت على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد، أو بسبب توقف بعض خطوطها الإنتاجية.
- فقدان الوظائف وإرتفاع نسبي لطالبي الإعانات الإجتماعية الحكومية وغيرها، وهو ما يلقي المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول، ويوقف العديد من المشروعات الإستثمارية الجديدة.
- قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب إرتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات إلى الشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو دعم الودائع أو نحو ذلك.
- فقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض.

الفرع الثاني: أنواع وأسباب الأزمات المالية

أ- أنواع الأزمات المالية:

يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية[1]:

1- الأزمات المصرفية:

وتتخذ شكلان:

- **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع. وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة. وإذا إمتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.
- **أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

2- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف إقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادية، على نحو إرتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الإستثمار لتوليد الدخل. وهنا يصبح إنهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث عندما يكون هناك إتجاه قوي لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

3- أزمات العملات:

وتحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا

[1] Boyer Robert et al, les crises financières, la Documentation Française, Paris, 2004, p. 15.

التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم إعتبارها في الغالب ما فوق 25%، كما تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات[1].

ب- أسباب الأزمات المالية:

تعود أسباب الأزمات المالية عادة إلى[2]:

- تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل، يرافقه توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الإئتمانية للمقترضين، وهو ما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث إنخفاض إسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية، وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.
- ضعف الإشراف والرقابة الحكوميتين، وهو ما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول إلتزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة إذا تزامن ذلك مع إنعدام الشفافية، إنتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للإضطراب.

المطلب الثاني: دورية الأزمات المالية

الفرع الأول: الدورة الإقتصادية

أ- مفهوم الدورات الإقتصادية :

تلازم الحياة الإقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الإقتصادي بمراحل من الإزدهار ومن الإنكماش، وتسمى الدورات الإقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الإقتصادي منذ القديم، ولكن مظاهر الدورات الإقتصادية أصبحت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام.

ووصف فريدريك أنغلز Friedrich Engels المسيرة التي تحكم تطور الإقتصاد الرأسمالي بحسب مراحل الدورة الإقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الإقتصاد من أزمة إلى أزمة. كما أوضح أن الجمود قد يخيم على الإقتصاد سنين طويلة، فتتعطل القوى المنتجة، وتبدد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وإنخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئا

---

[1] الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 2.

[2] قدي عبدالمجيد، الأزمة الإقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 10. متوفر على الموقع: www.caus.org

فشيئا، وتتسارع تدريجيا حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، التجارة، التسليف والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والإنحدار إلى هاوية لا قرار لها[1].

والدورة في الإقتصاد الرأسمالي هي[2]: "مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فإنتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسة فيها هي أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الإنفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا، فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فيض الإنتاج"

ب- نظرية الدورة الإقتصادية:

نظرية الدورة الإقتصادية هي دراسة تكرار العودة الدورية للأزمات، بحيث يقوم التحليل على تعاقب مراحل الإزدهار والركود، وبذلك تكون الأزمة أصغر فترة غير أساسية في الدورة الإقتصادية، فترة تغير الظروف الإقتصادية بين الإنتعاش والكساد بإنتظار النهوض مجددا. كما أكد جوزيف شومبتر J. Schumpeter عام 1911 أن العامل الأساسي هو الحركة الدورية وليست الأزمة نفسها[3].

ولم يتمكن آدم سميث A. Smith وديفيد ريكاردو D. Ricardo من كشف تناقضات الإقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الإقتصادية الدورية العامة، فقد أكد ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آليا إلى زيادة الإستهلاك، ولهذا فلا مكان لفيض الإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية، لا يمكن حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الإجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن سيسموندي J.C.L.S de Sismondi الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الإقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويما دقيقا.

ووضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الإقتصادية أضحت فيما بعد أساسا قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى؛ فهو يرجع الأزمة إلى الإستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه. وقد إستند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، وإستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الإستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل، ورأى أن الأزمة هي نتيجة لإختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الإستهلاك، وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والإستهلاك. وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج،

---

[1] مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الإقتصادية، دار الفكر، سوريا. متوفر على الموقع: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=635

[2] نفس المرجع.

[3] أرنولد دانيال، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبدالأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 100.

لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الإستهلاك، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضا أن توسيع الإنتاج يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل الإستهلاك الجماهيري، سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال.

وقد حاولت هذه النظرية أن تعطي تفسيرا ظاهريا صحيحا للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.

كما يفسر ماركس الأزمات الإقتصادية بالتناقضات الرئيسية في الإقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج. ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والإستهلاك في الإقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية. كما ترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الإنتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية.

ويفسر كينز الأزمات الإقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها "قانون ميل الناس إلى التوفير". وهكذا، يربط كينز السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلا من ربطها بخصائص الإقتصاد الرأسمالي النوعية.

ويوضح كينز أن مجموع إستهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية إستخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة (نظرية التشغيل الكامل)، وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الإقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية تدخلا فعالا، عن طريق تنظيم مقدار الإستهلاك العام والتوظيفات، بإستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الخصم[1].

[1] مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الإقتصادية، دار الفكر، سوريا. متوفر على الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=635

الفرع الثاني: أنواع ومراحل الدورات الإقتصادية

أ- أنواع الدورات الإقتصادية:

قام جوزيف شومبتر Joseph Alois Schumpeter (1950-1983) بوضع نظرية الدورات، سنة 1939، بالإعتماد على أعمال بعض الإقتصاديين مثل كوندراتييف Kondratieff و جوغلار Juglar فيما يتعلق بدورة الأعمال.

أولا: دورات كوندراتييف

وهو إقتصادي روسي توفي سنة 1930، حيث لاحظ أن الأسعار تتبع موجة طويلة الأجل صاعدة تارة ونازلة تارة أخرى، وقد قدرت المدة الزمنية المتوسطة لهذه الدورات ما بين 40 سنة و 60 سنة. ويتكون هذا النوع من الدورات من مرحلتين؛ الأولى تسمى مرحلة التوسع، تتجه خلالها الأسعار والإنتاج نحو الإرتفاع، والثانية، تسمى مرحلة الإنحسار، تتجه فيها الأسعار نحو الإنخفاض ويتجه الإنتاج نحو الإرتفاع أو نحو الإنخفاض بشكل طفيف[1].

ثانيا: دورات جوغلار

وهي دورات الأعمال، وتسمى أيضا الدورات الكبيرة، وقد سميت دورات جوغلار على إسم الإقتصادي الفرنسي Juglar (1819-1905) تكريما لمؤسس نظرية الدورة، وتتراوح مدتها الزمنية ما بين 6 إلى 11 سنوات والمدة المتوسطة لها هي 8 سنوات[2]، وتتكون هذه الدورات من مرحلتين وإنقلابين[3]:

المرحلة الأولى (مرحلة التوسع): يسمح الطلب الكبير بإرتفاع كل المؤشرات الإقتصادية (الأسعار، الإنتاج، الأرباح، الإستثمار والتشغيل...).

الإنقلاب الأول (الأزمة): حسب جوغلار، يعود سبب الكساد إلى الإزدهار، حيث يتعلق بإنقلاب مفاجئ ناتج عن الإرتفاع المفرط الذي عرفه الإقتصاد.

المرحلة الثانية (مرحلة الكساد): يكون فيها العرض أكبر من الطلب مما يؤدي إلى إنخفاض المؤشرات الإقتصادية (الأسعار، الإستثمار، التشغيل، الأرباح...).

الإنقلاب الثاني (الإنتعاش): ويتعلق الأمر ببوادر دورة جديدة من خلال بعض الإرتفاعات التي تؤدي إلى بدء التوسع من جديد.

وهناك أيضا الدورات الصغيرة، التي تسمى بدورات كيتشين Kitchin[4]، على إسم إقتصادي أمريكي في بداية القرن 20م، وهي دورات قصيرة الأمد ومحدودة الإتساع، تتراوح مدتها الزمنية في حدود 40 شهرا، يمكن تفسيرها بدورية معينة في تسيير المخزونات، وكذا بفترات تخزين الإنتاج نظرا للقوة الإنتاجية الكبيرة التي تتبع فترات نفاذ المخزون.

---

[1] Montoussé Marc et Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, fiche 32, 3ème édition, Bréal, Paris, 2005, p. 80.

[2] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 103.

[3] Montoussé Marc et Dominique Chamblay, fiche32, op. cit., pp. 80-81.

[4] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 104.

ب- مراحل الدورة الإقتصادية:

يخضع الإقتصاد الرأسمالي لقانون التطور الدوري، وتعد الدورة الإقتصادية السمة الملازمة لهذا الإقتصاد، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم يعود فينهض من ركوده وهكذا.

تبدأ الأزمة الدورية في الإقتصاد الرأسمالي عندما تظهر فجوة بين إنتاج السلع وتصريفها. كما أن عملية التداول السلعي البسيط وإنفصال البيع عن الشراء نتيجة لظهور النقود أكدت إمكان حدوث هذه الفجوة. وأدت سيطرة رأس المال، والطابع الإجتماعي للإنتاج، في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى إمكان حدوث تباعد حقيقي بين فعل شراء السلعة وفعل بيعها كان من نتائجه فيض الإنتاج الذي ترافقه عادة إفلاسات كبيرة في المؤسسات الصناعية والتجارية؛ فالمؤسسة عندما تفقد القدرة على تحويل مخزونها من السلع إلى نقد، تتوقف عن دفع ديونها، ويصاب أصحابها وأصحاب المصارف والمضاربون بالهلع، ويبدأ سباق محموم وراء النقد، فيطالب الدائنون بوفاء ديونهم أو خدمتها، ويتسابق المودعون إلى سحب أموالهم من المصارف وصناديق الضمان والتسليف فتضطر بعض المصارف إلى التوقف عن الدفع وقد تعلن إفلاسها ويتقلص عرض الإقراضي ويرتفع معدل الفائدة.

وكلما إزداد فائض الإنتاج الخفي وضوحا، حدث تقلص في الإنتاج، فيلجأ من أفلس من الرأسماليين إلى إغلاق مؤسساتهم، وتلجأ بعض المؤسسات إلى تقليص أعمالها وخفض إنتاجها أو تقليص أيام العمل الأسبوعية أو ساعات العمل، وقد تغلق بعض ورشاتها وتقلل من أنواع المنتجات التي تنتجها.

ولاشك في أن درجة تقلص الإنتاج تتباين في مختلف فروعه، فيكون هبوطه كبيرا عادة في الفروع التي تصنع وسائل الإنتاج. ومع تراجع الإنتاج وإنخفاض كمياته، يقل حجم النقل وتتراجع الأعمال التجارية، وتنكمش التجارة الخارجية ويحدث إنخفاض في أسعار السلع وتكون عواقب ذلك وخيمة جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتقف عاجزة أمام المؤسسات الكبيرة التي تملك إمكانات أفضل لمواجهة الأزمة. وقد تنتشر البطالة التامة والبطالة الجزئية إنتشارا واسعا وسريعا، مع هبوط في مستوى الأجور إلى ما دون قيمة العمل، فيزداد بؤس الطبقة العاملة ومعاناتها، في حين تتعرض كميات كبيرة من السلع إلى التلف[1].

وعند بدء الإنتقال من مرحلة الأزمة إلى المرحلة التي تليها، يتوقف الإنتاج عن التراجع ويتسارع إمتصاص الإحتياطات السلعية، ويتوقف هبوط الأسعار فتستقر عند المستوى الذي بلغته في نهاية مرحلة الأزمة ولا تحدث إنهيارات جديدة ذات شأن في الأسواق، ولكن التجارة تبقى ضعيفة وبطيئة الحركة. ويؤدي تقليص الإنتاج وتراجعه في هذه الأثناء إلى إنخفاض مخزون السلع فتبدأ الأسواق بالتحسن شيئا فشيئا وينشط تصريف السلع فيها، وتتحسن أوضاع المؤسسات المالية، فيقل طلبها على القروض، وتتحسن درجة الثقة بالوضع الإقتصادي فيستأنف المدخرون إيداع أموالهم في المصارف، ويقود ذلك إلى

---

[1] مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الإقتصادية، دار الفكر، سوريا. متوفر على الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=635

إنخفاض معدلات الفائدة في السوق. وهذا يعني أن مرحلة الإنكماش هي مرحلة تكيف الإقتصاد الوطني مع شروط الأزمة وإستعداده للإنتعاش الإقتصادي.

بعد ذلك، يبدأ الإنتقال تدريجيا من مرحلة الركود والجمود إلى المرحلة التالية من الدورة وهي مرحلة الإنتعاش؛ ففي هذه المرحلة يبدأ خط الإنتاج والتجارة بالصعود ويقترب الإنتاج من المستوى الذي كان عليه عشية الأزمة، ثم يتجاوزه، وهذا يعني بدء الإنتقال إلى المرحلة التالية من الدورة وهي النهوض والإزدهار، ولهذه المرحلة سمات معاكسة تماما لسمات مرحلة الأزمة ومنها: تزايد الإنتاج لمواجهة تزايد الطلب الفعال وإرتفاع أسعار السلع لزيادة الطلب عليها وتزايد الطلب على قوة العمل وإنخفاض عدد العاطلين عن العمل مع إرتفاع في معدلات الأجور.

وتنتج الأزمات عن عمليات عميقة الجذور، ولكن طابع حركتها وأنماطها ترتبط كذلك بأسباب عرضية وثانوية منها: الهلع الذي يصيب رجال الأعمال وأخطاؤهم في تقويم أحوال السوق، والعوامل المؤثرة في النقد وسياسات الحكومات وغير ذلك، مما قد يحدث تغيرا كبيرا في شروط العمل والإنتاج، ويساعد على إدخال تغييرات معينة على مسار الدورة، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالإقتصاد الرأسمالي يكرر دورياً "إنتاج الفجوة" بين العرض والطلب الفعالين، وكلما كانت الفجوة كبيرة، كانت الأزمة أشد، ولكن الدراسة المتأنية لأحوال السوق تفسح المجال لاتخاذ إجراءات إحترازية وقائية وإيقاف نمو الإنتاج في وقت مبكر بالإستناد إلى دلائل معينة، مما يقلص حجم هبوط الإنتاج في أثناء الأزمة، فيغدو منحنى الدورة أكثر سلاسة. كما أن التحكم بهبوط الإنتاج أو التخفيف من آثاره وإستمراره لا يتم بلا ثمن، وهو خفض معدلات النمو في مرحلة الإنتعاش[1].

ج- آلية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى خلال الدورة:

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الإقتصادية بالمراحل الأخرى، ويعد الإنتقال من الأزمة والركود إلى الإنتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الإقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة، وبردود الفعل التي تبديها القوى الإقتصادية المختلفة من جهة ثانية؛ ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم إمتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر رأس المال الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الإستثمارات، فيتجه التطور نحو الأعلى، ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الإرتفاع، فيزداد المردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى إنخفاض التكاليف، ويميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل إتجاه الحركة الهابط نحو الصعود، ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الإنتعاش والنهوض .

أما الإنتقال من الإنتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود فيتم بإتجاه معاكس تماما؛ ففي مرحلة النهوض الإقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما

---

[1] نفس المرجع.

يبلغ الفارق بينهما حدا معينا تتجه الأسعار نحو الإنخفاض، فيقل مردود المؤسسات. ومع زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وإرتفاع أسعارها في السوق، ترتفع التكاليف وينخفض الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الإقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة، وهكذا تتناوب مراحل الدورات الإقتصادية. كما تختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعا لإختلاف شروطها بين بلد وآخر أو من وقت إلى آخر، ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة هي أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مرحلة الإنتعاش والنهوض عادة[1].

المبحث الثالث

أهم الأزمات الإقتصادية والمالية في النظام الرأسمالي

المطلب الأول: أقدم الأزمات الرأسمالية

الفرع الأول: أهم أزمات القرنين 17م و 18م

تتمثل أهم أزمات القرنين 17م و18م في[2]:

أ- جنون التوليب* 1637:

عادة ما تسمى هذه الأزمة بأزمة زهرة التوليب crise de la tulipe في تاريخ الإقتصاد، ويطلق هذا الإسم على الزيادة الكبيرة في أسعار أبصال زهرة التوليب ثم إنهيارها في المقاطعات المتحدة (جمهورية هولندا) في القرن السادس عشر؛ فمع حلول عام 1636، دخلت أبصال التوليب السوق المالي في كثير من بلدات هولندا ليتم تداولها، مما شجع كافة فئات المجتمع على الدخول بأموالهم أو بممتلكاتهم للمضاربة عليها[3]، وحقق بعض المضاربين أرباحاً ضخمة بينما خسر آخرون كل أو ما يزيد على ما كانوا يملكونه. ولقد قام البعض ببيع أبصال التوليب التي زرعوها للتو، وباع آخرون أبصال التوليب التي ينوون زراعتها، فيما يشبه تداول العقود الآجلة[4]. وفي فيفري من عام 1637، وصل التفاوض على وعود البيع بالنسبة لهذا الأبصال إلى قيمة تعادل 20 مرة الأجر السنوي لمزارع مختص، ولم يعد متداولو البصل يحصلون على عروض شراء أعلى مقابل البصل، وبدؤوا بالبيع، فإنفجرت الفقاعة؛ حيث إعتبرها بعض

---

[1] نفس المرجع.

[2] شريط عابد، مرجع سابق، ص 46. متوفر على الموقع: www.caus.com

* La Tulipomanie en français et Tulip Mania en anglais.

[3] Centre d'analyse stratégique et CEPII, Mondialisation et crise financière, Les Dossiers de la Mondialisation, Dossier n°10, Paris, mai 2008, p. 1.

[4] Woude Van der C., A pamphlet about the Dutch tulipomania. Retrieved from : http://library.wur.nl/speccol/pamphlet.html

المؤرخين أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة[1]. ونظرا لقلة المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة، فإن دراسة هذه الأزمة تعتبر في غاية الصعوبة.

ب- أزمة سنة 1720:

في سنة 1720[2]، تعرضت كل من فرنسا وبريطانيا لأزمتين متتاليتين جراء إنهيار أسعار أسهم شركتين إستغلتا موارد العالم الجديد. وقد عرفت هاتين الأزمتين بإسم فقاعة بحر الجنوب (South Sea Bubble) و فقاعة الميسيسيبي (Mississippi Bubble).

وتعرف هاتين الشركتين بإسم شركة ميسيسيبي (Mississippi Company) وشركة البحر الجنوبي (South Sea Company) لجون لو John Law، حيث أن هذه الأخيرة كانت شركة مساهمة بريطانية (Joint Stock Company) عملت في أمريكا الجنوبية خلال القرن 18م، وقد تأسست في 1 مارس 1711[3]، حيث منحت إحتكار التجارة في المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية في إطار معاهدة خلال حرب الخلافة الإسبانية. وفي المقابل، تولت هذه الشركة الديون الوطنية التي تكبدتها إنجلترا خلال الحرب. وقد نتجت الفقاعة عن التكهنات في أسهم الشركة في جويلية 1720[4]، وتسببت في هلاك الكثيرين. ولكن بالرغم من ذلك، تم إعادة تنظيمها وواصلت العمل لأكثر من قرن من الزمان بعد الفقاعة.

ج- أزمة سنة 1797:

قرر بنك إنجلترا في فيفري 1797 تعليق التخليص نقدا، نظرت للإنحصار الذي وقع لإحتياطاته، وهو ما أدى إلى تسارع المواطنين والشركات لسحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك، وتسبب في إفلاس جماعي. مما أدى إلى أزمة أعتبرت أول ظاهرة للذعر المصرفي[5].

الفرع الثاني: أهم أزمات القرن 19م

تتلخص أهم أزمات القرن 19م في[6]:

أ- أزمة سنة 1810:

بعد أن قام نابليون بضرب حصار على إنجلترا، تأثر الإئتمان ولم تستطع البنوك تحصيل حقوقها على شركات أمريكا الجنوبية، مما تسبب في أزمة سيولة وموجة من البطالة.

ب- أزمة سنة 1819:

وهي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت نتيجة لصرف أموال ضخمة على حرب 1812 وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

---

[1] Shiller Robert J., Irrational Exuberance, 2nd Edition, Prinston University Press, Prinston N.J., 2005, p. 85.
[2] Garber Peter M., Famous First Bubbles, The Fundamentals of Early Manias, MIT Press, Massachusetts, 2000, p. 87.
[3] Binjamin Lewis Saul, The South Sea Bubble, BURT FRANKLIN, New York, 1968, p. 3.
[4] ibid., p. 53.
[5] شريط عابد، مرجع سابق، ص 46. متوفر على الموقع: www.caus.com
[6] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 11. و: شريط عابد، مرجع سابق، ص ص 46-47. متوفر على الموقع: www.caus.com

ج- أزمة سنة 1825:

أدت المضاربة الشديدة على الإستثمارات المتواجدة في أمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، عمليات تسليح السفن، بناء القنوات وغيرها) إلى إنخفاض قيم أسهم هذه الإستثمارات في بورصة لندن، الأمر الذي تسبب في إفلاس عدد كبير من البنوك والشركات وصل إلى 3300 مؤسسة. وتعتبر هذه الأزمة التي إقتصرت على بريطانيا العظمى فقط، من أولى أزمات البورصة في تاريخ الإقتصاد.

د- أزمة سنة 1836:

نتيجة إشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة بقرار من الرئيس الأمريكي آندرو، شهدت إنجلترا إنهيارا آخر للبورصة، وهو ما شكل الضربة القاضية للمضاربة في سوق العقارات الأمريكية؛ ونظرا لحجم الديون وإقتراض البنوك الأمريكية من نظيرتها البريطانية، فقد إنعكس هذا القرار على قيم أسهم البنوك البريطانية، وبالتالي إنهيار بورصة العقار البريطاني وإنتقالها إلى بورصة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1837.

ه- أزمة سنة 1873:

في ماي 1873، أعلنت كل من بورصة فيينا وبورصة النمسا ما سمي بفترة الكساد الإقتصادي العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية، بالإضافة إلى كونها لم تكن مغطاة بإنتاج إقتصادي حقيقي، مما تسبب في إنهيار بورصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

و- أزمة سنة 1882:

ويسمى بإنهيار الوحدة العامة Krack de l'Union Générale، وهو بنك فرنسي أسس سنة 1978، حيث أحرز هذا البنك تطورا معتمدا على إستثمارات خطيرة، خاصة المناجم، التأمينات والوكالات العقارية وبالخصوص في روسيا وكذلك المضاربة في البورصة؛ ففي 1 جانفي 1882، كان الإعتقاد بدوام إرتفاع الأسعار. وفي اليوم الموالي، بدأ التدهور في أسعار البورصة، وإنخفض نشاط هذا البنك من 3040 فرنك في 5 جانفي إلى 1500 فرنك في 19 جانفي، حيث وبإنهيار أسعار الأوراق المالية في هذا البنك تسبب في أزمة بورصة وأزمة مصرفية وبالخصوص في فرنسا[1].

[1] Marseille Jacques, Comment le Crédit Lyonnais Devint Sage, L'Expansion, 09/01/1992. Disponible sur : www.lexpansion.com/economie/comment-le-credit-lyonnais-devint-sage_7.html

المطلب الثاني: الأزمات الإقتصادية والمالية المعاصرة

الفرع الأول: أهم أزمات القرن 20م

سادت في القرن العشرين العديد من الأزمات الإقتصادية والمالية، كان أهمها أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وإنهيار أكتوبر 1987 والأزمة الآسيوية سنة 1997، ويمكن إختصار أهم أزمات القرن 20م في[1]:

أ- أزمة سنة 1907:

سميت أيضا بالهلع البنكي لسنة 1907، وقد ظهرت نتيجة الإنهيار المفاجئ لأسواق البورصة، متسببة في خسارة 50% تقريبا من أقصى قيمة في سنة 1906. ومنطلقة من نيويورك، إنتشرت الأزمة في كافة البلدان، متسببة في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات، وقد كانت هذه الأزمة جد خطيرة لدرجة أنها تسبب في إنشاء البنك المركزي الأمريكي[2].

ب- أزمة أكتوبر 1929:

تعتبر أزمة 1929 أقوى وأعنف أزمة إقتصادية عالمية في القرن الماضي، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني.

ج- أزمة سنة 1971:

في 1971 كانت نهاية قابلية التحويل الثابت بين الدولار والذهب، ليحدد سعره وفق السوق، وأصبحت أسعار الصرف مرنة. وفي السنوات التي تلت، وبسبب غياب القوانين المنظمة، أزيلت الحواجز بين الأسواق المالية، وخضعت معدلات الفائدة لإضطرابات قوية.

د- أزمة سنة 1974:

إفلاس البنك الألماني هيرستات Herstatt بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول مرة يتم من خلالها التعرف على مفهوم الخطر النظامي.

ه- أزمة سنة 1982:

تمثلت أزمة 1982 في أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال. وقد إقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها.

---

[1] شريط عابد، مرجع سابق، ص47. متوفر على الموقع: www.caus.com

[2] Tallman Ellis W. & Jon R. Moen, Lessons from the Panic of 1907, Federal Reserve Bank of Atlanta, Economic Review, May/June 1990, pp. 2-4. Retrieved from: http://www.frbatlanta.org/filelegacydocs/ern390_tallman.pdf

و- أزمة سنة 1985:

أدى توقف نظام التشغيل في بنك نيويورك لمدة 28 ساعة إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما إستدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي بـ 20 مليار دولار، والذي يعتبر سابقة تاريخية.

ز- أزمة أكتوبر 1987:

أطلقت الصحافة العالمية إسم "الإثنين الأسود" على يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987 عندما إنهارت أسواق المال العالمية بدءا ببورصة نيويورك ثم إنتشرت إلى باقي البورصات العالمية[1].

إن أزمة أكتوبر 1987، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، قد نتجت عن إتجاه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع، و توقع حدوث أزمة إقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الإقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى إنخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنبا لإنخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار،و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الإدخارات و الإستثمارات تأثيرا سلبيا على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة إنخفاض عوائدها، بينما يعود إرتفاع أسعار الأوراق المالية في الولابات المتحدة الأمريكية في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الإقتصاد الأمريكي في نمو إقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.ثم أدى الإنخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك[2].

أولا: أسباب حدوث أزمة 1987

لقد إختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر1987، وتتمثل أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي[3]:

---

[1] الموسوي ضياء مجيد، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 87.

[2] عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 100-101.

[3] هندي منير إبراهيم، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص ص 602-603.
و شريط عابد، مرجع سابق، ص 47. متوفر على الموقع: www.caus.com

- الإنهيار هو إنعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، وإنتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الإستثمارات المالية.
- الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح إرتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها.
- إنتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكه الوقوع بسبب إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.
- إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان" بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب. وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.
- رفع أسعار الفائدة بسبب إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك إضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، وقد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .
- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في الإقبال القوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل إنخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت.
- التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية، مما سهل إنتقال الأزمة وبسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.

ثانيا: نتائج أزمة أكتوبر 1987

إستنادا إلى المؤشرات السابقة، توقع العديد من الإقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة 1929، وفي يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار دولار، خاصة وأن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريقان" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة[1].

من جهة ثانية، بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لإحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من إنهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وإنهيار جهازها

[1] هندي منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 605.

المصرفي. وقد إستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضعت الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي[1].

ح – أزمة سنة 1992:

في سبتمبر 1992، تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربة أغرقته، وهو ما تسبب في تشوه النظام النقدي الأوروبي[2].

ط - الأزمة المكسيكية سنة 1994:

شكل إرتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي ضمانة وهمية شجعت على الإستدانة الأجنبية، مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات وإستدعى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كونها أقرب جيران المكسيك[3].

ي- الأزمة الآسيوية 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) إنهيارا كبيرا في أكتوبر 1997، والذي أطلق عليه يوم الإثنين المجنون؛ حيث بدأت الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة.

أولا: أسباب الأزمة الآسيوية

عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤا إقتصاديا حقيقيا ما بين 1995 و1996، حيث حدث تدهور لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي. كما عرفت عجزا في ميزان المدفوعات الذي كان سببه إرتفاع معدلات الإستثمار[4]، وتتمثل أهم العوامل المسببة لهذه الأزمة فيما يلي[5]:

1- الإقراض والإقتراض من البنوك:

ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساسا من عمليات الإقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الإعتماد على الإقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات، كما أن الحكومات فضلت تطوير نظمها المالية مع البنوك كخطة رئيسية.

2- ثبات أسعار الصرف:

من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا نظام أتاح بيئة مالية مستقرة ، مما شجع مصادر رأس المال الأجنبية على تقديم القروض والإستثمارات.

---

[1] نفس المرجع، ص 605.

[2] شريط عابد، مرجع سابق، ص 48. متوفر على الموقع: www.caus.com

[3] نفس المرجع، ص 48.

[4] Beltas Abdelkader, La crise de Sub-prime, Edition Légende, 2009, p. 107.

[5] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2003، ص ص 84-93.

3- النمو الإقتصادي:

أغلب الدول الآسيوية التي واجهت مشاكل تتعلق بالعملة كانت قد سجلت أعلى معدلات النمو الإقتصادي في العقد الذي سبق الأزمة. وقد تسببت معدلات النمو هذه في خلق مستويات معيشية مرتفعة، كما جلبت على الحكومة الكثير من المشاكل، إذ أن أغلب هذه الدول كانت تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات وفي التوسع الكبير في طاقاتها الإنتاجية وإرتفاع قيم العقارات وزيادة قيم الأسهم العادية وزيادة عمليات الإقراض البنكية.

4- ضعف المؤسسات الحكومية:

إن السرعة التي نمت بها الإقتصاديات الآسيوية وحررت بها أسواقها المالية، تعني تطوير النظم المالية في بعض هذه الإقتصاديات تماشيا مع التطور في أسواق المال. وبدرجات متفاوتة، كانت هناك معايير إقراض غير دقيقة، ونظم إشراف ضعيفة المستوى وإستغلال سيئ لرأس المال، كما إفتقدت معظم هذه الدول إلى شبكات الأمان مثل التأمين على الودائع بالإضافة إلى نمو وتطور المشاكل وإضطرار الحكومات لأن تخفي حقيقة هذه المشاكل. كما تمثلت إحدى هذه المشكلات التي واجهت تلك الدول في إفتقارها إلى العمالة المدربة، وألمح المحللون إلى أن البنوك الخاصة، والمؤسسات المالية الأخرى تطورت ونمت في إقتصاديات النمور الآسيوية، وكثيرا ما لجأت إلى البيروقراطية الحكومية وإستأجرت موظفين ذوي المهارات والخبرات اللازمة لإدارة شركاتهم.

5- المضاربة :

لقد إزدهرت فرص المضاربة على العملات وإنتعشت في أسواق هذه البلدان، ورغم أن أسواق النقد الأجنبي قد تطورت أساسا كي تخدم المستوردين والمصدرين، فإن الأغلبية الكبيرة (95%) من العمليات أو الصفقات التي تمت في هذه الأسواق كانت في شكل عمليات رأسمالية، حيث قامت بها الشركات والصناديق المالية والمضاربون وآخرون ممن يعملون في العملات الأجنبية، لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية وإنما تتحدد بالسياسات النقدية التي تم وضعها والتوقعات وفرص الإستثمار والقواعد والتنظيمات الحكومية.

6- تكنولوجيا سوق رأس المال:

إن التغيرات في تكنولوجيا أسوق المال قد حدثت في الأدوات المالية المتاحة وفي تكامل أسواق المال على نطاق عالمي؛ ففي ظل إنتشار تحويلات الأموال إلكترونيا وفي ظل شبكة معلوماتية متطورة، أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة وبكميات كبيرة، وقد أدى ذلك إلى زيادة المشاكل الموجودة في السوق، والتي يمكن أن تؤثر على أسواق أخرى.

ثانيا: إنعكاسات الأزمة الآسيوية

لقد تأثرت بلدان العالم من جراء الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا بدرجات متفاوتة، وتعتبر اليابان أول المتضررين من هذه الأزمة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة

الأوروبية، فكانت الصدمة خفيفة حيث تعرضت أسواقها المالية إلى إنخفاض في أسعار الأسهم من حين لآخر .كما أن بعض الدول الناشئة وعلى رأسها المكسيك والبرازيل والأرجنتين قد تأثرت بالأزمة، عدوى هذه الأخيرة مست العديد من الدول النامية.

1 - إنعكاسات الأزمة على الدول المعنية بها:

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على إقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والإجتماعي، ولعل من أهمها[1]:

- تضاؤل الثقة بالأنظمة الإقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.
- الإنسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير، كما أن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج أدت إلى خفض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.

2 - إنعكاسات الأزمة على الصعيد العالمي:

يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي أخذت بعدين؛ حيث أدت إلى تدهور في مؤشرات البورصات العالمية وإنخفاض في أسعار الأسهم، وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي أدى ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و حدوث بطالة، غير أن هذا الإنخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لإنخفاض أثمانها.

وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة والمال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض شروطه التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين[2]:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية.
- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

---

[1] ظفار أحمد، تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا وجمهورية اللاوس، مقال بمجلة التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 03، المجلد 36، 1999، ص 43.

[2] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص 75-95.

ك- أزمة روسيا سنة 1998:

تم إنقاذ العالم من كارثة محققة، بفضل مبادرة الإحتياطي الأمريكي بمساهمة 100 أكبر بنك في العالم، وذلك بسبب المشتقات المالية التي سببت إنهيارا كبيرا في دول الإتحاد السوفياتي سابقا، وهددت النظام المالي العالمي[1].

الفرع الثاني: أهم أزمات القرن 21م

أ- أزمة سنة 2000:

أزمة الإنترنت أو الدوت كوم، وتسمى أيضا أزمة مؤشر ناسداك؛ حيث كان هناك ضعف في النمو الإقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوما بالإستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جدا، وإرتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعرف بمؤشر "ناسداك NASDAQ"، حيث إرتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير، فأدت في عام 2000 إلى إنفجار تلك الفقاعة، التي سميت آنذاك بفقاعة شركات الإنترنت La bulle d'internet[2].

ب- أزمة سبتمبر 2001:

نتجت عن أحداث 11 سبتمبر 2001، أو ما يعرف بإسم هجمات تنظيم القاعدة على برجي نيويورك، إنهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية، بالإضافة إلى تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية وتضرر شبكات إتصال حيوية كأنظمة المقاصة. ونتيجة لذلك، تدخل البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة، ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي. كما قدم البنك المركزي الأوروبي بدوره أكثر من 130 مليار يورو للبنوك الأوروبية لتفادي الإنهيار[3].

ج- الأزمة المالية العالمية 2008:

ظهرت أزمة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية كأزمة رهن عقاري، ثم تحولت إلى أزمة مالية عالمية إنتشرت إلى بقية العالم بدون إستثناء. وسيتم التطرق إلى هذه الأزمة بالتفضيل في الفصل الثالث.

---

[1] شريط عابد، مرجع سابق، ص 48. متوفر على الموقع: www.caus.com

[2] نفس المرجع، ص 48.

[3] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 14.

خاتمة الفصل:

رغم تعدد تعريفات الأزمات الإقتصادية إلا أنها تعرف على العموم بأنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي، وتطلق عادة على إختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، منقسمة إلى ثلاثة أنواع: أزمات دورية، أزمات وسيطية وأزمات هيكلية.

أما الأزمات المالية فتعرف بأنها إختلالات وإضطرابات مفاجئة في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعهما إنهيار في المؤسسات المالية، وتنقسم إلى: أزمات مصرفية، أزمات أسواق المال وأزمات العملات. كما تتسم هذه الأزمات بدوريتها حيث يمر التطور الإقتصادي بمراحل من الإزدهار ومن الإنكماش تسمى الدورات الإقتصادية، وتنقسم هي الأخرى إلى: دورات كوندراتييف ودورات جوغلار.

ولقد مر النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر بأزمات إقتصادية ومالية متتالية إبتداء من أزمة زهرة التوليب في 1637، مرورا بأزمة الكساد الكبير لعام 1929، أزمة 1973، أزمة 1987، الأزمة الآسيوية في 1997، وآخرها الأزمة المالية العالمية الحالية التي يشهدها العالم منذ 2008، حيث تعددت أسباب وآثار هذه الأزمات. بالإضافة إلى العديد من الأزمات الأخرى، منها المتعلقة بمنطقة أو دولة معينة ومنها التي تميزت بعالميتها، ولكن تبقى أزمة الكساد الكبير لعام 1929 أكبر وأسوء أزمة عرفها النظام الرأسمالي.

الفصل الثاني

أزمة الكساد الكبير 1929

تمهيـد:

إن إنهيار أكتوبر 1929 يمثل بلا شك أسوء أزمة إقتصادية في القرن العشرين؛ منطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة من الإزدهار الهش في العشرينات، إنتشرت الأزمة في بقية دول العالم وإستمرت آثارها حتى عشية الحرب العالمية الثانية. وفي شتى الأحوال، فإن أهميتهما التاريخية لا تقبل الجدل، إذ أن هناك تواصل لمناقشة أسباب وأحداث هذه الأزمة حتى يومنا هذا.

وسنتناول في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: الظروف الإقتصادية السائدة قبل أزمة 1929

المبحث الثاني: نشأة وأسباب أزمة الكساد الكبير1929

المبحث الثالث: تطور وتداعيات أزمة الكساد الكبير 1929

المبحث الأول

الظروف الإقتصادية السائدة قبل أزمة 1929

لقد سبق أزمة الكساد الكبير خروج البلدان الصناعية الكبرى من الحرب العالمية الأولى متحملة النتائج الإقتصادية المترتبة عنها، وصولا إلى فترة الإزدهار التي عرفها الإقتصاد الأمريكي في العشرينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: الظروف الإقتصادية الناتجة الحرب العالمية الأولى

لم يدفع الصراع فقط إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام، لأنه كان على الدول أن تواجه ظروف الحرب، ولكن قامت الدولة بتنظيم وإدارة حصة كبيرة من الإقتصاد خلال الصراع، وقد إختلف هذا المستوى من التدخل من بلد إلى آخر.

كما كان للحرب نتائج إقتصادية هامة؛ أهمها إستفادة الولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد دخولها في الحرب العالمية الأولى، وخروج معظم الدول الأوروبية الغربية من الحرب وهي دائنة ومدينة في نفس الوقت؛ دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات، ومدينة للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة القروض التي أخذتها منها أثناء سنوات الحرب[1].

الفرع الأول: إدارة الإقتصادات خلال الحرب العالمية الأولى

عندما إندلعت الحرب إعتقد الجميع أنها ستكون قصيرة الأمد، لذلك خطط بنك فرنسا لتقديم سلفيات للدولة بقيمة 2.5 مليار فرنك ذهب فقط. وفي الواقع، إستندت هذه السلفيات كليا على مبلغ 75 مليار فرنك ذهب. أما في بريطانيا العظمى، فقد إرتفع إجمالي النفقات من 362 إلى 2500 مليون جنيه إسترليني بين 1913 و1918. وفي فرنسا، في نفس الفترة، زاد إجمالي نفقاتها من 9 مليار فرنك إلى 55 مليار. وكانت بريطانيا هي البلد الوحيد الذي حاول تغطية نفقات الحرب من خلال رفع الضرائب، لكنها لم تتمكن من تغطية سوى 28% فقط بهذه الوسيلة؛ حيث إرتفعت حصة نفقات الحرب التي تمولها الضرائب بـ 15% بالنسبة لفرنسا و14% بالنسبة لألمانيا، لذلك كان من الضروري إستخدام موارد أخرى مثل القرض الوطني (إصدار أذونات الخزينة) والإقتراض من الخارج، ولكن إحتياجات الحرب كانت ممولة إلى حد كبير من البنوك المركزية، وبالتالي من خلال إصدار النقود. ولذلك، تجاوزت النقود المتداولة بشكل واضح مخزونات الذهب؛ حيث أصبحت العملات غير قابلة للتحويل وزاد التضخم بشكل كبير. وفي واقع الأمر، فبين سنوات 1913 و1918، كانت الأسعار قد إرتفعت بنسبة 117% في ألمانيا و127% في بريطانيا و240% في فرنسا[2].

---

[1] زكي رمزي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 322.

[2] Buridant Jérôme et al, Histoire des faits économiques, Bréal, Paris, 2007, p. 132.

وبسبب الحصار الذي عاشه الإقتصاد الألماني، كان من الضروري الإعتماد على التقنين وتخصيص الموارد بشكل تحكمي من جهة، ومن جهة ثانية، كانت الإدارة من يقرر الوجهة لجميع المنتجات، كذلك تم ضبط وإعادة توزيع كل المواد الأولية، الأمر الذي سمح بتحديد مستوى الإنتاج لكل شركة. كما لم تعد السوق أداة لتوزيع الموارد وتمت إدارة الإقتصاد من قبل الدولة، حيث حددت الأسعار بواسطة سلم رسمي، فكانت مرتفعة بما يكفي لتشجيع إتحادات المشروعات الإقتصادية في ألمانيا "Konzerns" على الإنتاج، لكن هذه الزيادة كانت معتدلة نسبيا من أجل تجنب الإنزلاقات التضخمية التي تنجم عن عدم كفاية العرض مقارنة بالطلب. كما كانت العمالة مراقبة، حيث كان هناك "مكتب حكومي للتوظيف" يؤثر في سوق العمالة متى إستلزم الأمر. من جهة ثانية، لم تحدد الأسعار من قبل الدولة، ما عدا بعض الأسعار مثل القمح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبصفة عامة، كانت زيادة الأسعار والأجور مراقبة؛ حيث كانت المرة الأولى التي تقوم فيها الدولة في بلدان ليبرالية بممارسة مثل هذه الرقابة، أين لا يزال للإقتصاد أسس ليبرالية، فالدولة تراقب التجارة الخارجية، تقنن بعض المنتوجات وتحدد بعض الأسعار، كما أنها تساعد الشركات الخاصة بمنحها قروضا للإستثمار؛ بعض منها من شأنها أن تعرف نموا كبيرا أثناء الحرب: كذلك هو الحال مثلا بالنسبة إلى بوساك Boussac المسؤول عن ملابس الجنود، أو رونو Renault وسيتروان Citroën ، التي كانت تنتج لوازم الحرب[1].

لقد خلق إنشاء إقتصاد الحرب سابقة لتدخل الدولة، ومنذ ذلك الوقت أعطت الدولة لنفسها حق التدخل عندما ترى أن الوضع الإقتصادي خطير، وأصبحت الضامن للمصلحة العامة.

الفرع الثاني: النتائج الإقتصادية للحرب العالمية الأولى

خلفت الحرب العالمية الأولى آثارا إنسانية لا يمكن تصليحها، وقامت أيضا بتحويل البيئة الإقتصادية، المالية والنقدية للعالم الصناعي.

وفي المجال العسكري، الإقتصادي والإجتماعي، كانت هناك سنة خاصة في غاية الأهمية: "1917"، وهي سنة من أعمال الشغب والإضطرابات الإجتماعية في أوروبا، وهي أيضا سنة دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وقيام الثورة الروسية، حيث سيقوم هذين الحدثين بقلب الأوضاع الإقتصادية لمدة طويلة، والتي كان يعتقد أنها راسخة.

لقد إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت من الحرب، وزادت صادرتها نحو أوروبا بثلاثة أضعاف خلال ثلاثة سنوات، وكانت موجهة على الأغلب إلى بلدان الحلفاء (فرنسا وبريطانيا العظمى). أما واردات هذه البلدان فكانت ممولة أساسا من الإئتمانات التي تمنحها لها الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت القروض إلى 2.5 مليار دولار في عام 1917[2]. وكانت إستفادة الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الصراع من جهتين؛ فهي تصدر منتوجات صناعية وزراعية وتقرض رؤوس الأموال.

---

[1] ibid., p. 133.

[2] ibid., pp. 115-116.

وقد قضت الهجمات المكثفة من قبل الغواصات الألمانية بدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب في 02 أفريل 1917.

من جهة أخرى، لم تكن الثورة الروسية نتيجة للحرب، وباختيار الإكتفاء الذاتي، فإن روسيا ستبقى بعيدة عن كل الأزمات الإقتصادية للعالم الرأسمالي في فترة ما بين الحربين، كما أنها لم تستفد من التطور الصناعي الهائل لسنوات الجنون (Les années folles) .

أما التكنولوجيا، فقد تطورت بشكل كبير أثناء الحرب العالمية الأولى، وتسببت في خفض عدد من العمال مع زيادة كبيرة في الإنتاج؛ فبين عامي 1914 و 1916 زادت المبيعات بين بريطانيا و فرنسا بأربع مرات مرورا من 825 إلى 3200 مليون دولار، ولم يكن من الممكن حل هذه المعادلة إلا بتحسين عملية الإنتاج.

ولقد كانت بعض الصناعات مثل النسيج والنفط مطلوبة بشكل خاص، في حين نشأت بعض الصناعات الأخرى مثل البلاستيك والحرير الصناعي، وإنتقلت بذلك الإستثمارات في المؤسسات من 600 مليون إلى 2.5 مليار دولار في السنة ما بين 1915 و 1918. كما أجبرت الحكومة الأمريكية المزارعين على إنتاج المزيد، وقامت بتحديث أنشطة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد على الحبوب من أوروبا، ولكن هذه السياسة كانت قد إنتهت عام 1918. وفي غضون عامين، إنخفض سعر القمح من دولارين إلى 67 سنت للصاع، مما تسبب في إفلاس كثير من المزارعين. من جهة ثانية، كان الإقتصاد الأمريكي معتمدا على صناعة السيارات وأجهزة اللاسلكي، ومن شأن البلد بأكمله أن يعاني من تباطئهما، ولم يكن بإمكان أي قطاع آخر أن يلعب دور صمام الأمان، كما لم يكن بإستطاعة أمريكا أن تعتمد على صادراتها لأوروبا. أما أوروبا، المدمرة بسبب حرب 1914-1918، فكانت في فترة تجديد البناء، حيث قامت الحكومة الأمريكية بإقراض 7 مليار دولار لقوات الحلف "Les Alliés" أثناء الحرب، ومرة أخرى 3.3 مليار مباشرة بعد إنتهاء الصراع. وتواصلت القروض بعد ذلك بمعدل 900 مليون في عام 1924، ثم 1.25 مليار دولار في 1927 و 1928، حيث كانت 90% من هذه القروض تستخدم لشراء السلع والمنتجات الأمريكية، ولم يكن بإستطاعة الحلفاء تسديد ديونهم دون الوصول لإحتياطاتهم من الذهب.

وفي نهاية الصراع، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدائن الأول لأوروبا بمجموع ديون مستحقة تصل تقريبا إلى 10 مليار دولار، وأصبحت قوة مالية واسعة النطاق[1].

[1] ibid., p. 116.

المطلب الثاني: الظروف الإقتصادية في العشرينات من القرن الماضي

سبقت الأزمة الكبرى عشرية من النمو الإقتصادي السريع الذي كان غير عادل في التوزيع؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك ما يسمى بـ "عقد العشرينات الصاخب*" (The roaring twenties) و"الإزدهار prosperity**" لسنوات العشرين[1]. أما أوروبا، فقد كانت تعاني في تلك الفترة من بعض الأزمات.

الفرع الأول: ظروف الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرينات من القرن الماضي، عقدا من الإزدهار الذي كان يسمى آنذاك "العهد الجديد La nouvelle ère"، حيث أن إجتماع ثلاث عوامل وهي: المكننة، الإستهلاك الجماهيري، وتوحيد الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى فترة نمو سريع[2].

كان هذا النمو لسنوات العشرين من القرن الماضي غير مترابطا وهشا، حيث أنه زاد بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة لأنه كان مدعوما بالعودة إلى السلام، الذي أعطى حرية الطلب على السلع الإستهلاكية وأيضا بتطوير الإئتمان الذي كانت تكلفته منخفضة بسبب السياسات النقدية المتساهلة[3]، حيث أصبح هناك إفراط في اللجوء إلى القروض في الولايات المتحدة الأمريكية؛ قروض إستهلاكية وقروض للشركات وبالأخص قروض ممنوحة لشراء الأسهم (التي وصلت إلى 90% من سعر هذه الأسهم)[4].

لكن هذا النمو توقف في 1920-1921 بسبب أزمة العودة إلى إقتصاد السلم (une crise de reconversion à l'économie de paix) التي كانت أول أزمة مست معظم البلدان المتقدمة بعد الحرب العالمية الأولى. وفي الواقع، عند تقديم دعم كبير للطلب والذي إستفادت منه بالخصوص صناعة الصلب، قطاع الطاقة، وأيضا بالنسبة للنسيج لملابس القوات، كان للحرب تأثير كبير لتحفيز النشاط والذي إختفى بعد ذلك في فترة السلم.

كذلك بحلول عام 1920 تضرر الإقتصاد الأمريكي بشكل كبير؛ حيث إنخفضت أسعار الحبوب بما يقارب 60% ، كما إنخفض الإنتاج الصناعي بأكثر من 15%، وكان الإنتعاش في 1922 بعد عملية تطهير للإقتصاد[5].

---

* هدر العشرينات وتسمى أيضا العشرينات الهادرة أو الصارخة.

** Prosperity "إزدهار أو رخاء": في الإقتصاد، تعني الكلمة فترة من النشاط التجاري على مستوى عال يتميز بمقدار كبير من الإنتاج ونسبة منخفضة من البطالة، وبإقبال شديد على الإستهلاك ونشاط كبير في حركة التسليف وإقراض رؤوس الأموال، وهذه الفترة هي قمة الدورة الإقتصادية، بخلاف فترة الكساد الإقتصادي. وتحمل كلمة "الإزدهار" في طياتها معنى الإستقرار وإستمرارية النشاط الإقتصادي بخلاف الطفرات التي تكون عادة قصيرة ومبنية على حركة إقتصادية غير مستقرة.

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, Le nouveau désordre économique-Le capitalisme et ses crises-, ellipses, Paris, 1995, p. 74.

[2] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 117.

[3] loc. cit.

[4] Le diascorn Yves et Didier Blondeel, op.cit., p. 75.

[5] Buridant Jérôme et al, op.cit., pp. 118-119.

وتم إختيار شكل جديد لتنظيم العمل على نطاق واسع منذ العشرينات من القرن الماضي، حيث تم دراسة وتوقيت كل وظيفة للحصول على أقصى قدر من الفعالية من سلوك الموظفين. وقد أثارت المنظمة العالمية للعمل، المعرفة من قبل تايلور Taylor، حماسا للعمل مما جعل الشركات تنفق ملايين الدولارات في مجال البحوث فقط على عملية الإنتاج. كما إستفادت الأجور من الزيادات الكبيرة في الإنتاجية، وأصبح العمال إذن مستهلكين للسلع موحدة النمط، وظهر في ذلك الوقت قرض الإستهلاك Crédit à la consommation، ولذلك تشجع الأمريكيون على الإستهلاك بالإقتراض. وعندما عمدت المؤسسات الصناعية إلى التقنية الحديثة وتحسين تنظيم العمل، لم تكن أرباح الإنتاجية، رغم أهميتها، كافية للتعويض عن إرتفاع الأجور، وذلك ما يفسر إنخفاض معدل الربح[1].

لقد أصبحت المؤسسة ملزمة من أجل متابعة الإستثمار (في مرحلة الإرتفاع) بأن تبحث وتحصل على رؤوس أموال في السوق المالي، وحتى تجتذب المساهمين يتعين عليها أن تطبق سياسة توزيع جريئة للأرباح وأن تخفي خسائرها المحتملة. ولقد نجحت هذه الإستراتيجية، ودخلت الأسعار فيما يعتبر شكلا حلزونيا متصاعدا ووصلت إلى مستوى لا يقابل أبدا ربحية الشركة، لذلك كان لا مفر من الإنهيار.

وتجدر الإشارة أن كينز Keynes يستشهد كذلك في محاضراته سنة 1931 بإنخفاض الأرباح، لكن من منظور مختلف كليا لأنه يجري ذلك في الفترة القصيرة – بضعة أشهر قبل الإنهيار.

من جهة أخرى، تميزت فترة العشرينات من القرن الماضي بعدم الإرتباط بالدولة بشكل كبير، ودعا جميع رجال الأعمال إلى مزيد من "الحرية في التجارة" (Laissez-faire)، لذلك كانت الصيغة المستخدمة[2]: "حكومة أقل في مجال الأعمال التجارية، والمزيد من الأعمال التجارية في الحكومة" (Moins de gouvernement dans les affaires et plus d'affaire dans le gouvernement).

وخلال فترة العشرينات من القرن الماضي ، عرفت الصناعة، بالخصوص صناعة السيارات أوج إزدهار لها[3]، وكانت هناك عدة إبتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنشئت أول محطة إذاعية تجارية عام 1920 في بيتسبرغ Pittsburgh، ومنذ ذلك الوقت عرفت الإذاعة حماسا كبيرا من الجمهور، وبحلول عام 1922 كان ثلاث ملايين أمريكي يملكون محطة. أما صناعة الأفلام، التي كانت بداياتها قبل الحرب العالمية الأولى، فقد حلقت في سنوات العشرين حتى وصلت إلى مرتبة أحد أكبر عشر صناعات في الولايات المتحدة. وفي 1922، باعت دور السينما 40 مليون بطاقة في الأسبوع، وبعد سبع سنوات وصل هذا الرقم إلى 100 مليون وتم تكوين ثروة في هوليود Hollywood بشكل سريع. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد لا يحصى من المنتجات المنزلية بدأت بإقتحام بيوت الطبقة المتوسطة، مثل المكانس الكهربائية، الغسالات، الثلاجات، فما كان يعتبر من قبل سلعة للترف أصبح سلعة إستهلاكية جارية[4].

---

[1] ibid., p. 117.
[2] loc. cit.
[3] Montoussé Marc et Dominique Chambley, op. cit., fiche 33, p. 82.
[4] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 118.

أما عن صناعة السيارات، فإن الإنتاج السنوي الذي كان 2 مليون في عام 1920، والذي وصل إلى 4.3 مليون في 1926 قد بلغ 5.3 مليون في 1929[1]. وفي تلك الفترة، كانت هناك سيارة لكل 5 أمريكيين، ويرجع نجاح هذه الصناعة إلى عاملين: السعر* والتسهيلات الإئتمانية: في تلك الفترة، كان شراء ثلاث سيارات من أربعة ممولا بقرض بنكي. وعندما أعلن هنري فورد Henry Ford في 1928 عن صناعة نوع جديد، فورد Ford A، قام 500.000 أمريكي بتسليم وديعة ضمان Un dépôt de garantie حتى قبل رؤية شكل السيارة. وأدى نجاح هذه الصناعة إلى ثورة حقيقية في قطاعات أخرى مثل: صناعة الفولاذ، النفط وأيضا إطارات المطاط (العجلات)، وتم شق شبكات جديدة للطرق السريعة[2].

كما حققت الصناعة أرباحا معتبرة من خلال هذه الإبتكارات ومن خلال إنخفاض أسعار المواد الأولية، حيث أنه وخلال السنوات العشر التي سبقت الأزمة، تضاعف الإنتاج الصناعي والإنتاجية للفرد الواحد، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية دائنة لأوروبا، حيث تجاوزت صادراتها إلى حد كبير وارداتها المحدودة بسياسة حمائية (politique protectionniste)[3]. كما تم أيضا تدعيم الصناعة الأمريكية بواسطة سياسة حمائية جد متطورة، حيث قام إثنان من القوانين؛ قانون فوردناي ماك كامبر " Fordney Mc Camber Act" في 1922، الذي نص على رفع الرسوم بالنسبة للمواد التي إنخفض سعرها أثناء كساد 1920-1921[4] وقانون هاولي سموث "Hawley Smoot Act" في جويلية 1930[5]، بفرض أعلى التعريفات الجمركية على الواردات، وفي نفس الوقت تم تخفيض الضرائب على الدخل وعلى الأرباح وتعزيز الإستثمارات والنمو ولكن أيضا زيادة اللامساواة الإجتماعية "L'inégalité sociale". كما تم تقليص دور الدولة في إعادة توزيع الثروة إلى أبسط شكل له، مؤديا إلى زيادة عدم المساواة والتي سوف تكون عاملا رئيسيا في عشرية الأزمة التي ستلي عشرية الإزدهار، وستقوم سنوات الثلاثينات بمحو سنوات العشرينات جزئيا[6].

---

[1] Weider Thomas, 24 Octobre 1929,Tout bascule, 23/09/2008. Disponible sur : www.sc-eco.univ-nantes.fr/~tvallee/LEA2/24octobre1929.PDF

* سعر Ford T كان 290 دولار في 1926.

[2] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 118.

[3] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 82.

[4] Kindleberger Charles P., Historical Economics, University of California, Los Angeles, 1990, p. 130.

[5] Kendleberger Charles P., World Economic Primacy 1500-1990, Oxford University Press, New York, 1996, p. 173.

[6] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 117.

الفرع الثاني: ظروف أوروبا وبقية العالم

خلال عشرينات القرن 20م، تعرضت أكبر الدول الأوروبية إلى أزمات نقدية وشهدت دول العالم معدلات نمو مختلفة.

أ- الأزمات النقدية في أوروبا:

أولا: التضخم الجامح في ألمانيا L'hyperinflation allemande

إن فترة التضخم في ألمانيا هي واحدة من أكبر الأحداث المأساوية في التاريخ الإقتصادي في القرن 20م؛ فخلال الحرب 1914-1918 تفاوتت أسعار التجزئة نسبيا من بلد إلى آخر، حيث زادت بـ 160% في ألمانيا، وهي نسبة تشبه إلى حد ما إنجلترا وأعلى بقليل من الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها أقل من معدل التضخم في فرنسا. ومن جهتها، لم تمول ألمانيا الحرب من خلال فرض الضريبة ولكن عن طريق الإقتراضات. من 1913 إلى 1919 كان مجموع الديون مضروبا في 31، منتقلا من 5 إلى 154 مليار مارك ذهب. أما عن مصاريف الفوائد التي قدرت بـ 5 مليار دولار، فقد أنهكت ميزانية ما قبل الحرب. وعند إعلان الحرب، قام البنك المركزي الألماني "La Reichsbank" بالتخلي عن إمكانية تحويل أوراقه النقدية إلى ذهب، ولم يعد إصدار النقود يعتمد على كمية النقود التي يحتفظ بها البنك، لذلك لم يعد هناك حد قانوني وإنتقل مبلغ الأوراق النقدية المتداولة بسرعة فائقة من 2 إلى 45 مليار مارك. أما الحلفاء فقد قاموا بدورهم بالإقتراض بشكل كبير لاسيما لدى الولايات المتحدة الأمريكية: 13 مليار دولار، وكان السبيل الوحيد لتسديد ديونها دفع تعويضات من قبل ألمانيا. بعدها، لم تحدد معاهدة فرساي[1] " Traité de Versailles" مبالغ التعويض بينما سيأتي التحديد في ربيع 1920: 158 مليار دولار (ما يعادل تقريبا 1450 مليار دولار في 2007)، في حين كان الألمان يأملون بـ 30 مليار على مدى 30 سنة، وقاموا برفض هذه الشروط مثل تلك التي ستليها، فبعد دفع مبلغ أولي مقداره مليار مارك، أعلن البلد عدم قدرته على مواصلة الدفع، وتم الإعلان عن التوقف عن الدفع بالنسبة لألمانيا إبتداءا من شهر ديسمبر 1922، الأمر الذي أدى إلى إحتلال منطقة رور La Ruhr على يد الجيش الفرنسي بعد شهر من ذلك، حيث كان يمثل حوض الصناعة والفحم وهو واحد من المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية في ألمانيا، لذلك قلل الإحتلال من عائدات البلاد. وفي المقابل، منعت "المقاومة السلبية" للعمال في فرنسا من الإستفادة من إحتلال المنطقة. وفي ماي من نفس السنة، في لندن، قام الحلفاء بتخفيض التعويضات (les indemnités) إلى 132 مليار مارك ذهب، والتي لن تحل أبدا...[2]

كان على الحكومة الألمانية، المحرومة من فحم الرور La Ruhr أن تنفق ما لديها من عملة صعبة في الواردات، الأمر الذي لم يزد إلا من عجز البلد بالنسبة للعملة الصعبة. وتم تمويل المشاريع بواسطة إصدارات جديدة للعملة، حيث زادت هذه الأخيرة إلى 663 مليار مارك في أوت 1923، ووصلت الديون

[1] Kindleberger Charles P., World Economic Primacy 1500-1990, op. cit., p. 173.
[2] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 124.

العائمة إلى 1000 مليار، ولم يعد هناك أثر للعملة الصعبة في البلاد. وقد قامت الدولة الألمانية بإصدار النقود المتحررة من جميع القيود. وفي أكتوبر، 1% فقط من إيرادات الدولة كانت صادرة عن الضرائب والباقي، أي 99% آتية من خلق النقود، وتجاوز التضخم حتى سرعة طباعة الأوراق النقدية. وفي نهاية عام 1923، خصصت 150 مطبعة وقتها بالكامل لطباعة الأوراق النقدية، ليلا ونهارا. أما في فيفري 1924، تم طباعة ورقة نقدية بقيمة 100000000000000 مارك، وإنهارت كامل الثقة في العملة مثل قصر من الورق ولم تتوقف الأسعار عندئذ عن الزيادة بشكل متسارع لمدة خمسة عشر شهرا. وفي سبتمبر 1923، كان سعر الخبز 274000 مارك للكيلوغرام الواحد. وبعد ثلاث أسابيع، وصل إلى 3 ملايين، ووصل التضخم بأن تقاضى العمال أجورهم 3 مرات في اليوم[1].

والجدول رقم (1) يوضح إرتفاع أسعار التجزئة في ألمانيا في تلك الفترة.

جدول رقم (1)

مؤشر أسعار التجزئة في ألمانيا 1914-1923

الشهر	السنة	المؤشر	الشهر	السنة	المؤشر
جويلية	1914	1.0	جانفي	1922	36.7
جانفي	1919	2.6	جويلية	1922	100.6
جويلية	1919	3.4	جانفي	1923	2.785.0
جانفي	1920	12.6	جويلية	1923	194.000.0
جانفي	1921	14.4	نوفمبر	1923	726.000.000.000.0

Source : Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 123.

أما الشكل رقم (1)، فيبين تطور قيمة الدولار بالرايخ مارك خلال الفترة 1914-1923.

شكل رقم (1)

قيمة الدولار الواحد بالرايخ مارك 1914-1923

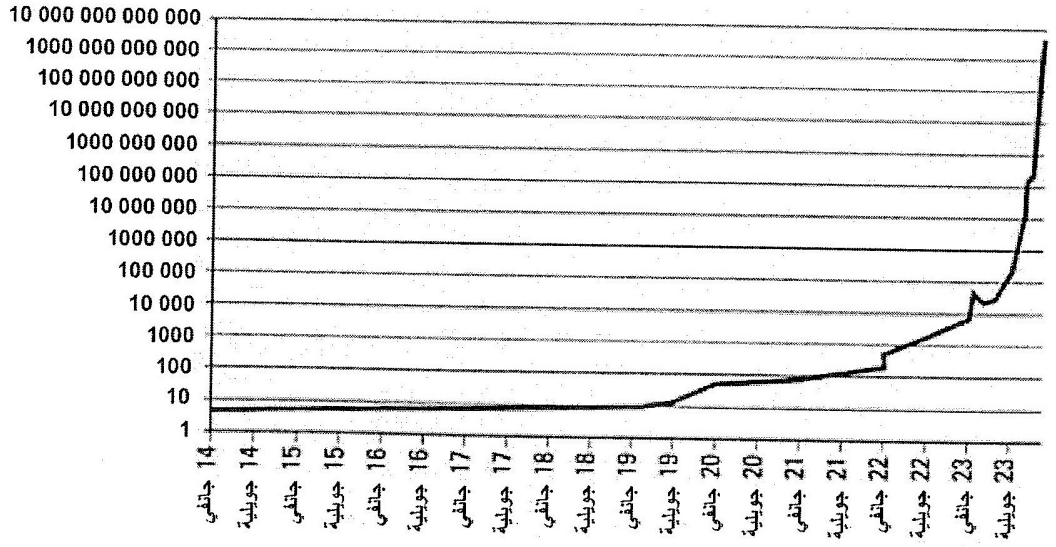

Source : Buridant Jérôme et al, op. cit., p123.

[1] ibid., pp. 122-123.

لم تتوقف هذه الدوامة إلا من خلال طرح عملة جديدة؛ ففي 15 نوفمبر 1923، جاء رانتمارك Rentemark، الذي سمي الرايخ مارك Reichmark بعد عام، مكان المارك القديم، وتم التبادل على أساس 1000 مليار مارك قديم لواحد مارك ذهب. وحدد سعر الصرف بـ 4.2 مارك جديد للدولار الواحد، وبذلك تم إستعادة الثقة بسرعة، لكن تم إنتشال مدخرات الطبقة الوسطى بأكملها بشكل نهائي، وقررت الحكومة أن تحد بشدة من خلق النقود. وفي أفريل 1924، أوقف البنك المركزي (Reichbank) الإتساع النقدي عن طريق الحد من القروض ومنح الأولوية للإدخار، ولم تتحمل العديد من الشركات هذا التوقف المفاجئ؛ ففي 1923، لم يكن هناك سوى 363 حالة إفلاس للشركات، بينما سجلت 6033 حالة في السنة التي تلتها، وقد شرع الإقتصاد الألماني في عملية تطهير واسعة النطاق[1].

ثانيا: الإختيار بين التضخم وإزالة التضخم بالنسبة لفرنسا وبريطانيا العظمى

بين 1920م و 1930، إنتهجت بريطانيا سياسة إنكماشية لمواجهة التضخم؛ ففي بداية العشرينات من القرن الماضي، تضررت بشكل كبير من الحرب العالمية الأولى ومن أزمة 1921، ومع ذلك تمكنت من إمتلاك ديون كبيرة على الخارج التي أتت من إستثماراتها وتوظيفها للأموال قبل الحرب، لذلك قررت إسترجاع دورها المالي لعام 1914، وبالتالي إستعادة الثقة في الجنيه وتجنب إنخفاض قيمة عملتها الذي كان له تأثير في تخفيض توظيفاتها للأموال. وهكذا، قامت بإجراء سياسة تقييد نقدية، وتظهر هذه السياسة في إتلاف الأوراق النقدية الصادرة خلال الحرب وبقيود كبيرة على الإئتمان.

وبفضل هذه السياسة، منذ 1925، أعاد وينستون تشرشل Winston Churchill قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب بشكل معادل لما قبل الحرب (8 غرام من الذهب مقابل جنيه)، وكانت هناك إستعادة للثقة النقدية والمالية. لكن نتج عن هذا الإختيار صعوبات صناعية وإجتماعية؛ فمن جهة، أدى إرتفاع قيمة العملة البريطانية إلى تدهور القدرة التنافسية لأسعار السلع البريطانية للتصدير La compétitivité-prix. ومن جهة أخرى، نتيجة لإنخفاض الأسعار المحلية، قررت بعض الشركات خفض الأجور الإسمية لموظفيها، الأمر الذي خلق أزمة إجتماعية، وأبرز مثال على ذلك هو إضراب 1926 الذي بدأ في عام 1925 من قبل مؤتمر إتحاد النقابات Trade Union Congress (النقابة الرئيسية) التي فشلت، لأن تشرشل حول الرأي العام ضد المضربين.

أما الإقتصاد الفرنسي، فقد كان في فترة ما بعد الحرب جد تضخمي. وفي الواقع، أدت تكاليف النزاع العالية (تكاليف معاشات الحرب وأيضا تكاليف إعادة البناء) إلى عجز كبير، مما تسبب في خفض قيمة الفرنك وزاد من التضخم (بين عامي 1919 و 1926 إنخفضت قيمة الفرنك مقارنة بالجنيه بـ 10 مرات). كان هذا الوضع مقبولا في البداية، لأن التضخم يسمح بتقليل الدين الداخلي للدولة، ويحفز

[1] ibid., p. 124.

الإستهلاك الصادرات، ولم يؤخذ خطر تفاقم الديون الخارجية والزيادة في سعر الواردات في الحسبان لأن الحكومة والجمهور إعتقدوا أن "ألمانيا ستدفع".

لكن للتضخم "أثر العتبة L'effet de seuil". وتدريجيا، تسبب إنعدام الثقة في العملة في هدم الثقة في الإقتصاد، وزاد تسرب رؤوس الأموال، كذلك كان بنك فرنسا مترددا أكثر فأكثر لتغطية عجز الدولة، وهكذا عرفت السياسة الإقتصادية تحولا.

حيث قام ريمون بوانكاري Raymond Poincaré منذ 1926 بسياسة مضادة للتضخم " Politique désinflationniste"، فقام بزيادة في أسعار الفائدة وقلل من عجز الميزانية وبالتالي قام بردع إرتفاع الأسعار. وقد سمحت سياسته هذه بإسترجاع الثقة في العملة وإستعادة قابلية التحويل الخارجي للفرنك إلى ذهب، وسيتم إجراء هذه السياسة الجديدة للفرنك القوي عام 1936 عندما قررت الجبهة الشعبية خفض قيمة العملة من أجل إنعاش الصادرات والنمو[1].

ب- معدلات نمو مختلفة خلال العشرينات من القرن الماضي:

بدأت أوروبا تتعافى تدريجيا وبدرجات متفاوتة من الحرب، فكان التباين كبيرا، حيث كانت أول أزمة مست معظم البلدان المتقدمة بعد الحرب هي أزمة 1920-1921، والتي وصفت كأزمة تحويل عادية للعودة إلى الوضع العادي بعد الحرب. كما كان اليابان من أكثر البلدان المتضررة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد إستفاد إقتصاده أيضا بشكل كبير من الحرب من خلال بيع العتاد والمعدات العسكرية، لذلك أدى وقف الأعمال الحربية إلى إنخفاض حاد في الصادرات منذ 1920 وأيضا إلى إنخفاض في الإنتاج الصناعي بما يقارب 40%، الذي تسبب في إرتفاع البطالة والصراعات الإجتماعية. كما تضررت البلدان الأخرى أيضا من هذه الأزمة، ولكن بدرجة أقل؛ ففي بريطانيا، سجلت الصناعات الأقل حداثة مثل الفحم إنخفاضا كبيرا في نشاطها[2].

وإبتداءا من 1922، ظلت الزراعة التي مسها الهبوط الإقتصادي لسنتي 1920-1921 في وضعية صعبة؛ ففي فرنسا أحرز الدخل الحقيقي للعمال تقدما ضئيلا، وظل الدخل الحقيقي للمزارعين منخفضا. كما واجهت الزراعة إنخفاضا في الأسعار، الناجم عن إفراط مزمن في الإنتاج راجع إلى سحب الطلب العالمي، العودة إلى الأسواق الدولية للمنتجين الأوروبيين وأيضا إلى التحرك الديمغرافي البطيء للبلدان المتقدمة. وفي المقابل، أحرزت الصناعات تقدما؛ ففي فرنسا تضاعف الإنتاج الصناعي بين سنتي 1922 و 1929، بينما شهدت المملكة المتحدة نموا صناعيا بطيئا بسبب السياسة الإنكماشية بين 1925 و 1929 وتقادم الجهاز الصناعي البريطاني وقلة الإستثمار. أما ألمانيا، فإن النمو السريع من 1926 إلى 1927 إستدرك بالكاد الوقت الضائع وعاود الإقتصاد الهبوط منذ عام 1928[3].

---

[1] ibid., pp. 124-125.

[2] Buridant Jérôme et al, op.cit., pp. 118-119. Et : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., pp. 74-75.

[3] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., pp. 74-75. Et : Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 119.

من جهة أخرى، أخذت التجمعات (التكتلات) "Les concentrations" في الزيادة خلال العشرينات من القرن الماضي؛ ففي ألمانيا على سبيل المثال، إندمجت شركات باسف BASF ، باير BAYER وآفقا AGFA في 1925 لإنشاء عملاق الكيمياء " ألوان آي جي IG Farben". وتسارعت عمليات الإندماج كذلك في بريطانيا وفرنسا. وقد تلقت هذه الاجراءات، في بعض الأحيان، تشجيعات من الدولة. كما يعكس هذا الإتجاه إلى التركيز وتكوين إتحادات للمنتجين "La cartellisation" بالنسبة للشركات حاجتها إلى خفض تكاليفها، مما جعل الإستثمارات التي غالبا ما تكون ثقيلة مربحة[1].

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فخلال العشرينات من القرن الماضي، سجلت بعض البلدان معدلات نمو مرتفعة؛ ففي فرنسا، كان النمو قويا للغاية بين 1922 (سنة إنتهاء أزمة إعادة بناء الإقتصاد) و 1929، حيث إستفادت من إعادة البناء وزيادة الصادرات المنشطة بالفرنك الذي كان منخفض القيمة.

وخلال هذه الفترة، شهد اليابان العديد من الأزمات: في 1920-1921، في 1923 بسبب الزلزال الذي ضرب طوكيو، وفي عام 1927 بسبب تراكم مفرط suraccumulation الناجم عن زيادة عرض الإستثمارات أكثر من الطلب عليها. وعلى الرغم من هذه الأزمات الدورية "crises conjoncturelles"، إلا أن الإقتصاد الياباني كان قويا جدا ووصل إلى معدل سنوي يقدر بـ 4.8% بين 1923 و1927.

وفي نفس الفترة، سجلت بلدان أخرى معدلات نمو منخفضة. فعلى سبيل المثال، بريطانيا التي لم يتعافى إقتصادها من الحرب، أين أدت سياسة الإنكماش Politique de déflation إلى صعوبات صناعية ومطالب اجتماعية. أما في ألمانيا، كانت العواقب المترتبة على الهزيمة ثقيلة، لكن فترة ما بعد الحرب، كما هو الحال في فرنسا، لم تكن فترة إعادة بناء لأن النمو كان مقيدا بالإصلاحات المالية Réparations financières وأيضا بالإضطرابات النقدية. كما كان الإنتعاش الإقتصادي في ألمانيا بعد تنفيذ سياسة الإصلاح النقدي التي تبعت التضخم الجامح L'hyperinflation يمتاز ببعض الخجل[2].

الفرع الثالث: التخلي عن قاعدة الذهب وتطور المبادلات الدولية

أ- التخلي عن قاعدة الذهب:

تسببت حرب 1914-1918 في إضطرابات نقدية شديدة في الدول المحاربة بسبب ضخامة الإنفاق الحكومي، حيث كان على الحلفاء أن يسووا وضعية واردات ثقيلة من أصل أمريكي، فكانت النتيجة المباشرة الزيادة في كتلة النقود في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تضاعفت الأسعار في هذا البلد أثناء النزاع وإنخفضت قيمة العملات الأوروبية بعد الحرب، لكن إستمر التضخم بعد الحرب بسبب نقص وعدم التوافق بين العرض والطلب. وعلاوة على ذلك، شككت الحرب في دور الجنيه الإسترليني. وفي موازاة ذلك، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية إرتفاعا في قدرتها، لكنها لم تشأ لعب دور بريطانيا العظمى، لذلك فتحت فترة من عدم الثقة.

[1] Buridant Jérôme et al, op.cit., p119.
[2] ibid., pp. 119-120.

بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت الأسعار دون أي زيادة في إحتياطات الذهب، لذلك كان من الضروري من أجل العودة إلى الوضع السابق إما تخفيض قيمة العملات بالنصف وذلك بمضاعفة سعر الذهب، وإما تخفيض الأسعار. وقد تم إستبعاد الحل الأول، لأسباب متعلقة بالنفوذ، أما الحل الثاني، فلم يكن من الممكن تحقيقه.

وبعد التخلي عن إمكانية التحويل الداخلي للعملات إلى ذهب، إنطلاقا من 1914، كان نظام قاعدة الذهب* L'étalon-or بعيدا كل البعد عن واقع الدول؛ إذ لم يكن الرجوع صعبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت في سنة 1920 تملك 20% من مخزون العالم من الذهب، وتم الحفاظ على قابلية تحويل العملة، لكن على شكل سبائك فقط. ولكن في البلدان الأخرى، كان الوضع أكثر صعوبة بكثير؛ فبعد تجديد وزير المالية تشرشل في 1925 تعادل الذهب La parité-or على حساب سياسة إنكماشية صارمة في بريطانيا العظمى، وخضوع ألمانيا إلى فترة من التضخم الجامح Hyperinflation، وفقدان المارك لإئتمانه، فقد إستغرقت فرنسا 10 سنوات لإعادة تعادل الذهب بعد سياسة التقشف لبوانكاري Poincaré (1926-1928)، حيث إنخفضت قيمة الفرنك في 1928.

وبعد فترة من التقلبات النقدية، عادت العملات تدريجيا إلى الذهب؛ إنه "معيار تبادل الذهب Gold Exchange Standard"، الذي وضع أثناء مؤتمر جنوي Gênes في ماي 1922، وهو نظام سعر الصرف على أساس وجود عملة أو عدة عملات قابلة للتحويل إلى الذهب، فكان ذلك واقع الدولار والجنيه الإسترليني، والتي حسبت من خلالها تعادلات الصرف الثابتة للعملات الأخرى. ولقد تم إنشاء هذا النظام للحد من إستخدام الذهب، حيث كانت الدول مدعوة للإحتفاظ بجزء من إحتياطاتها على شكل عملات قابلة للتحويل إلى الذهب (الدولارات والجنيهات). أما فرنسا، فتبنت هذا النظام إبتداءا من 1926.

كما لم يكن من الممكن الحصول على الدولار إلا من خلال التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا الوضع قاد إلى سياسة حمائية، مما تسبب في فجوة الدولار** Dollar Gap في أوروبا. وبعدها أضطرت البلدان الصغيرة إلى الإقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية، التي فشلت في أداء واجبها كدولة غنية. أما بريطانيا، فكانت هي الأخرى غير قادرة على الحفاظ على دورها، لذلك إنهارت الثقة في الجنيه[1].

ب- تطور المبادلات الدولية:

شهدت المبادلات الدولية زيادة من 1913 حتى 1929 بمعدل ضئيل بمتوسط 0.7% في السنة، ومن الممكن التمييز بين مرحلتين خلال هذه الفترة؛ فحتى عام 1924، تباطأت حركة التجارة وفشلت في إستعادة مستواها الذي كان قبل الحرب، وترجع أسباب هذه الصعوبات إلى مخاطر النشاط الإقتصادي

---

* نظام قاعدة الذهب: تنظيم أين تحدد قيمة عملة ما بالنسبة إلى وزنها من الذهب.

** فجوة الدولار: قلة الدولار الأمريكي.

[1] ibid., p. 128.

الذي تضرر بشكل كبير من الحرب ومن أزمة العودة إلى إقتصاد السلم (1921)، ولكن ترجع أيضا إلى العديد من المشاكل النقدية التي واجهتها البلدان[1]:

- نقص إحتياطات الصرف.
- عدم الإستقرار النقدي مع العديد من التخفيضات في قيمة العملة.
- التضخم الذي كان في بعض الأحيان جامحا "L'inflation galopante" كما هو الحال في ألمانيا.
- وخلل في النظام النقدي الدولي.

وإبتداءا من 1924، بدا الوضع وكأنه يتحسن، وسجلت المبادلات بعض النمو متجاوزة سنة 1927 حجمها في 1913. لكن هذا التوسع كان منخفضا نسبيا وقصير الأمد لأن أزمة 1929 وضعت له نهاية مفاجئة.

من جهة أخرى، يمكن تفسير الضعف النسبي لنمو المبادلات جزئيا بفقدان القيادة البريطانية "leadership britannique"، حيث كانت الصادرات البريطانية في 1928 أقل بـ 16% من حجم الصادرات التي كانت عليه في 1913، وكانت حصة الصادرات البريطانية من إجمالي الصادرات تمثل 14% سنة 1928 مقابل 16% سنة 1913 و 23% سنة 1880. ولم تعد إذن بريطانيا العظمى تلعب دورها كقاطرة ، وعلى الرغم من زيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بـ 57% بين عامي 1913 و1928، إلا أنها لم تستطع أن تقوم بالدور السابق لبريطانيا. وفي 1928، كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يمثل 42% من الناتج الصناعي العالمي، لكن الصادرات الأمريكية لم تكن تمثل سوى 14% فقط من الصادرات العالمية[2].

المبحث الثاني

نشأة وأسباب أزمة الكساد الكبير 1929

المطلب الأول: نشأة أزمة الكساد الكبير 1929

أدت المضاربة الجنونية في سنوات العشرينات من القرن الماضي إلى إنهيار بورصة نيويورك، حيث ساهمت هذه البورصة في الطريقة الجديدة للعيش في سنوات العشرينات من القرن الماضي، حيث ألقى الأمريكيون أنفسهم بتهور في البورصة، وأخذ الجميع في شراء الأسهم وبيعها عن طريق القروض، بهدف الربح السهل والسريع. ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، كانت البورصة في قلب الثقافة

[1] ibid., p.131.
[2] loc. cit.

الأمريكية؛ حيث يؤكد الإقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz أنه[1]: " كان من الجنون عدم المساهمة في المضاربة، حيث كان يكفي الإنحناء لكي يجني الناس المال، فلم يكن لديهم إلا أن يتبعوا القطيع"

الفرع الأول: المضاربة في الأسواق المالية

تميزت سنوات العشرينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية بمضاربة قوية في سوق الأوراق المالية، وإنضمام العديد من صغار المدخرين إلى السوق المالية[2]. ويفسر هذا الحماس بإرتفاع تسعيرة الأسهم نتيجة لزيادة الأرباح التي جعلت من سوق الأسهم أكثر إستقطابا. ومن جهة أخرى، كان من الممكن شراء أسهم بالدين "actions à crédit"، وذلك بدفع 10% فقط من قيمتها وإقتراض 90% المتبقية من الوسيط "broker"، الذي يقترضها هو الآخر من البنوك، التي تستخدم في هذه العملية ودائع عملائها[3].

كما أدت هذه المضاربة إلى إرتفاع أسعار الأسهم ؛ حيث تضاعفت بين عامي 1926 و1929، مما دفع إلى المزيد من المضاربة، وأدت الزيادة إلى الزيادة. ولكن، كان لهذا الإرتفاع الكبير في تسعيرة الأسهم تأثيرات ضارة؛ فالأسهم المسعرة بمغالاة (Les actions surcotées) لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية للشركات، لأن السهم هو أساسا حصة من ملكية، كما أثرت زيادة الأسعار سلبا على ربحية السهم. أما أرباح الأسهم، رغم زيادة قيمتها المطلقة، فكانت منخفضة جدا مقارنة بسعر السهم، وأصبحت ربحية السهم أقل إنخفاضا من أسعار الفائدة المعروضة من قبل البنوك، وأصبحت الميزة الوحيدة من وضع الإدخار في السوق المالي هو أمل تحقيق الربح[4].

ويوضح الشكل رقم (2) تطور مؤشر داو جونز لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى إنطلاق الأزمة.

---

[1] Stiglitz Joseph, Documentaire « 1929 :La crise », 1ère partie, réalisé par William Karel, ARTE, le 28 octobre 2009, 20h45.

[2] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 82.

[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 126. Et Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 82.

[4] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 126.

شكل رقم (2)

تطور مؤشر داو جونز لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة 1913-1929

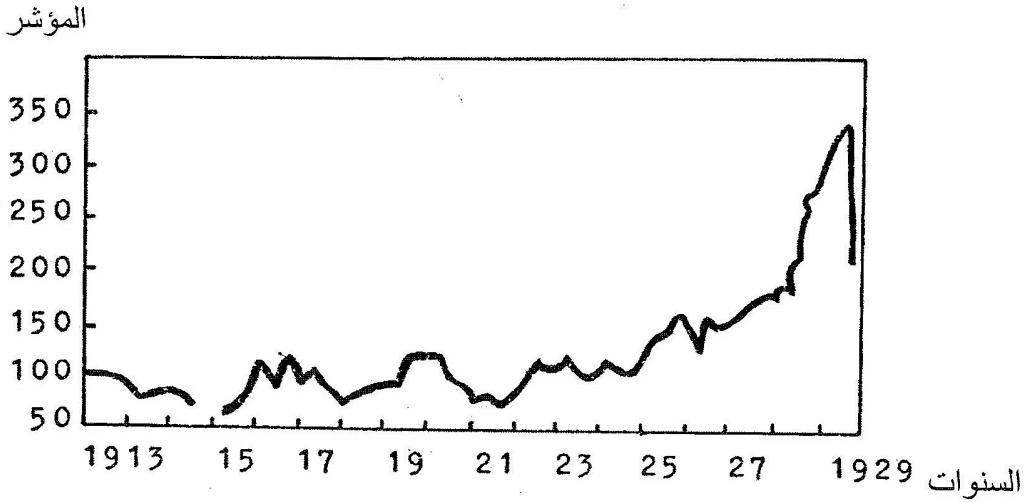

المصدر: عطون مروان ، مرجع سابق، ص 210.

خلال الفترة 1913-1929، إتجه مؤشر داو جونز نحو الإرتفاع إبتداءا من عام 1925، وبذلك فإن أسعار الأوراق المالية قد بدأت بالصعود قبل 4 سنوات من وقوع الأزمة، كما إنخفض هذا المؤشر يوم 28 أكتوبر 1929 بمقدار 38.3 نقطة، أي بنسبة 12.8% من مستواه في ذلك اليوم والبالغ 260.6 نقطة[1].

ونظرا لإمكانية المضاربة، كانت منطقة نيويورك تجذب المزيد والمزيد من رؤوس الأموال، حيث سجل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت تقدما بـ 250% تقريبا بين 1925 و 1929. وفي نفس الفترة، كانت الإئتمانات الأمريكية مضروبة في إثنى عشر[2].

وقد قامت المؤسسات والأشخاص المعنية بصفقاتها بدعم القروض جزئيا، بهدف الحصول على مكاسب سريعة، وذلك بالشراء والبيع في ظروف مثلى، لذلك سجل هبوط في شراء الأسهم كإستثمار طويل الأجل، وأصبح المستثمرون مضاربين يشترون الأسهم ليس لآفاق إنتاجيتها أو حصتها من الربح ولكن من أجل تحسين سريع لمكاسبهم ناتج عن عدوى المضاربة. وفي مثل هذا الوضع، يتسبب أي هبوط في القيم بمشاكل كبيرة في السداد وبتدهورات خطيرة، وبناءا على ذلك ينشأ الذعر (La panique)[3].

وبالنسبة للمضاربين، فإن خطر إنخفاض التسعيرات مرتفع لأن إستثماراتهم المالية لا تحفز إلا بأمل تحقيق مكاسب، ولأنه من الممكن أن يفقدوا الموجودات التي ليست في حوزتهم (إذا قاموا بشراء الأسهم لأجل)، فقد كانوا شديدي الحساسية لكل إشاعة وكل تقلب في السوق[4]. وفي صيف 1929، تسارع

---

[1] عطون مروان، مرجع سابق، ص ص 208-211.

[2] Quemeneur T. et al, 100 Fiches d'Histoire du XXème siècle, fiche 24, Bréal, Paris, 2004, p. 102.

[3] Lamiri Abdelhak, Théories Economiques et crises contemporaines, Office des Publication Universitaire, Alger, 1994, p. 237.

[4] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 126.

الإرتفاع؛ ففي أوت، بدأ الإنتاج الحقيقي والدخل في الهبوط. وقد كانت هذه المعلومات قادرة على التأثير في قيمة الأسهم، غير أن الهبوط لم يبدأ بالظهور إلا في أواخر سبتمبر؛ حيث وفي سبتمبر 1929، كان المؤشر الشهري لأسعار الأسهم مقاسة بمؤشر ستاندارد آند بور (Standard and poor) مرتفعا بمرتين عن مستواه قبل عامين ونصف، وأشارت بعض المعطيات أن الإقتصاد الأمريكي يعيش في ضيق[1]. ثم بداية من أواخر سبتمبر، أخذت بعض الجلسات في الإنخفاض؛ في 29 سبتمبر، رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة، وتركت بعض من رؤوس الأموال وول ستريت متجهة إلى لندن[2].

الفرع الثاني: الإشارات المنذرة بإنهيار بورصة نيويورك وإنطلاق الأزمة

أ- الإشارات المنذرة بإنهيار بورصة نيويورك:

إنتهت الإفراطات في المضاربة بإنذار السلطات النقدية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية ولمواجهة خطر التضخم، رفع مجلس الإحتياطي الفدرالي (La FRB) سعر الخصم من 5% إلى 6% في أوت 1929 وقلص من حجم القروض[3].

أما بالنسبة للمضاربين، فقد زاد خطر حالة هبوط الأسعار، لأن الخسارة في قيمة الأصول في إعادة البيع، التي تحتسب في نفس الوقت من أجل تسوية القرض الممنوح من الوسيط وتحقيق الربح، مما أرغمهم على الإفلاس[4].

ومن جهته، قام بنك إنجلترا، معتقدا أن الجنيه الإسترليني مهدد بإنتقال رؤوس الأموال إلى نيويورك، برفع سعر الفائدة، بعد زيادة في ماي من 4.5% إلى 6.5% في 26 سبتمبر 1929، وغادرت بذلك رؤوس الأموال وول ستريت متجهة إلى لندن. فضلا عن ذلك، تم الإعلان في 20 سبتمبر 1929 عن الإفلاس بالتدليس (Faillite frauduleuse) للإتحاد الأمريكي البريطاني هاتري Hatry[5].

من جهة أخرى، تبين أن قرار مجلس الإحتياطي الفدرالي (La FRB) كان له تأثير قوي على مشتريات الأسهم لأجل، حيث زادت تكلفة القرض بشكل كبير وكان سماسرة الأسهم (الوسطاء les brokers) الذين كانوا مرتبطين بالبنوك بشكل كبير يميلون إلى طلب المزيد من السيولة من عملائهم. وفي الوقت نفسه، كان قرار بنك إنجلترا يميل إلى الإستفادة من رؤوس أموال المضاربة، بحيث يترك جزء منها الولايات المتحدة الأمريكية. والحال أن المضخة الجاذبة لوول ستريت كانت بحاجة إلى رؤوس أموال متزايدة، سواء كانت أمريكية أو أجنبية، لكي لا تنكمش.

---

[1] Lamiri Abdelhak, op. cit., p. 237.
[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 126.
[3] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 76.
[4] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 83.
[5] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 76.

وقد أبدى إفلاس هاتري Hatry بالإضافة إلى أخبار سيئة أخرى مثل صعوبات العقارات في فلوريدا، الجانب الضار لنمو سنوات العشرينات من القرن الماضي، وإستطاع تدعيم شعور جديد بعدم الثقة[1].

ب- إنطلاق أزمة البورصة:

يعتبر إنهيار وول ستريت، في أكتوبر 1929، بلا نزاع واحد من الأحداث الأكثر شهرة في التاريخ، حيث ربط إنهيار بورصة نيويورك بـ "الخميس الأسود" (Black Thursday) في 24 أكتوبر 1929، أين حدثت ظاهرة من الهلع، ولمواجهة إنخفاض الأسعار قام المضاربون بالبيع، الشيء الذي زاد في الإنخفاض[2]؛ حيث قام سماسرة الأسهم أو الوسطاء (Les brokers)، أمام إنخفاض الأسعار، بطلبات إضافية على الهامش (Appels à la marge) لعملائهم، إذ طلبوا من هؤلاء الذين إشتروا أسهمهم لآجال أن يسددوا جزءا من ديونهم. ولأن الكثير من العملاء لا يستطيعون الرد على هذا الطلب، أجبر الوسطاء على بيع أسهمهم في 24 أكتوبر، وترك القلق المكان للهلع؛ حيث كانت أكثر 13 مليون من الأوراق المالية معروضة للبيع، مقابل 4 ملايين في العادة، حيث بقي عدد كبير منها بدون مشتر، رغم الإنخفاض القوي للأوراق المالية في البورصة[3]، وتم بيع أكثر من 12 مليون سهم في ذلك اليوم (الخميس 24 أكتوبر) و16 مليون يوم الثلاثاء 29 أكتوبر[4]، وفقدت الأسهم نصف قيمتها في غضون شهر واحد[5]. بالإضافة إلى ذلك، قام تدخل أهم الصيرفيين في وول ستريت (Wall Street) والنظام الإحتياطي الفدرالي (La FRB) بعرقلة مؤقتة للسيرورة[6]، إلا أن هذه المبيعات الضخمة أدت إلى إفلاس أكثر من 2000 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها[7]. وفي الواقع، فإن الإنخفاضات الأولى جاءت في 19 و21 أكتوبر، مثيرة بذلك بذلك سيرورة لكرة الثلج (Boule de neige)، حيث بدأ المضاربون، الذين تنبهوا، بالبيع منذرين بذلك الحاملين العرضيين والمستثمرين لآجال طويلة وجعلهم يقررون التخلص من أوراقهم. وفيما يلي سرد لوقائع الإنهيار في بورصة نيويورك:

---

[1] ibid., p. 76.
[2] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 83.
[3] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 77.
[4] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103.
[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 126.
[6] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 77.
[7] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103.

جدول رقم (2)

إنهيار بورصة نيويورك أكتوبر 1929

اليوم	واقع البورصة
السبت 19 أكتوبر 1929	إنخفاض
الإثنين 21 أكتوبر 1929	إنخفاض لكن أقل حدة
الثلاثاء 22 أكتوبر 1929	ربح ضئيل
الأربعاء 23 أكتوبر 1929	إنخفاض قوي
الخميس 24 أكتوبر 1929	إنخفاض معتبر
الجمعة 25 أكتوبر 1929	ربح ضئيل
السبت 26 أكتوبر 1929	إنخفاض قوي
الإثنين 28 أكتوبر 1929	إنخفاض قوي
الثلاثاء 29 أكتوبر 1929	إنخفاض معتبر
الأربعاء 30 أكتوبر 1929	ربح
الخميس 31 أكتوبر 1929	ربح
الإثنين 4 نوفمبر 1929	إنخفاض

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 77.

كانت أسباب هذه التذبذبات اليومية منطقية أحيانا ولكن طارئة في كثير من الأحيان، حيث كانت أيام الأحد أياما للتفكير والتأمل والتي تحث على الحذر، أما أيام الإثنين فيتم التخلص من هذه الأوراق المالية، الشيء الذي كان مصدرا لتشكيل الإنخفاض يومي 28 أكتوبر و 4 نوفمبر. وعندما تكون المبيعات قوية جدا يصعب تسجيلها، حيث كانت أجهزة الإبراق تحول الأخبار متأخرة، الشيء الذي زاد من الهلع في البلد بأسره. وعلى العكس، عندما نشرت شخصية مهمة مثل ويتناي Whitney نائب رئيس البورصة، في مساء الخميس 24 أو المسن جون روكفيلار John D. Rockefeller الأربعاء 30 نوعا من التفاؤل، عاودت الأسعار الإرتفاع[1]. لكن الضغط كان قويا، حيث عاودت الأسعار الإنخفاض الإثنين 28 وبقي يوم الثلاثاء 29 في الذاكرة بما يسمى "الثلاثاء الأسود" (Black Tuesday) بـ 16.5 مليون من الأوراق المالية المطروحة في السوق. وعند حدوث إستقرار نسبي في بداية نوفمبر، فقدت القيم 30% في المتوسط. أما في 7 نوفمبر، فكان هناك هبوط من جديد؛ حيث بيع 2.5 مليون سهم في نصف ساعة. ثم من إنخفاض إلى آخر، إنخفض مؤشر الأسهم الذي كان 238 في نهاية سبتمبر إلى 195 في 29 أكتوبر، ليصل إلى حد

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 77.

أدنى بـ 36 في جوان 1932، وكان يجب إنتظار حلول عام 1954 ليعود المستوى كما كان عليه في 1929.[1]

المطلب الثاني: أسباب أزمة الكساد الكبير 1929

إن تفسيرات أزمة الثلاثينات كثيرة ومتعددة؛ فعادة ما تعتبر كأزمة فيض في الإنتاج، لكن هناك بعض التحاليل التي تناقض هذه الفرضية بحجة أنها أزمة مالية في المقام الأول. أما ساموبلسون Samuelson فيعتقد أن إنهيار سوق الأوراق المالية أسطورة، بينما يعتقد ميشال أقلييتا M. Aglietta أنها، وفي المقام الأول، أزمة نقص إستهلاك[2].

وقد تعددت أسباب أزمة 1929؛ حيث أنها تعتبر الأزمة الأكثر غموضا بالرغم من المناقشات والجدالات الكبيرة التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا حول أسبابها، ظروفها وتفسيراتها[3].

وفيما يلي عرض لأهم أسباب أزمة 1929:

الفرع الأول: الأسباب المباشرة

أ- تفسيرات بالإختلالات النقدية:

إن هذه التفسيرات هي بلا شك الأكثر شمولا من حيث أنها تغطي إلى حد ما فترة ما قبل الأزمة وتفسر غالبية ما حدث؛ حيث يرى الإقتصادي جاك رواف Jacques Rueff أن جذور المصاعب ترجع إلى إنشاء "نظام قاعدة تبادل الذهب" (Gold Exchange Standard) بمؤتمر جنوي (La conférence de Gênes) في بداية العشرينات من القرن الماضي؛ ففي نظام قاعدة الذهب، يؤدي كل عجز في ميزان المدفوعات إلى خروج الذهب وتقليص جزئي للإئتمان. وقد كان لهذا أثر إستقراري، والذي سمح بالعودة إلى التوازن. أما في "نظام قاعدة تبادل الذهب"، فيمكن الإحتفاظ بعملة قابلة للتحويل إلى ذهب كإحتياطي نقدي. وعندما يكون هناك عجز في ميزان مدفوعات بلد هذه العملة، فإنه يشهد رجوعا لها. وقد ساهم هذا الوضع في الأساس بواسطة مضاعفة الإئتمان في منح قروض جديدة والتي زادت من العجز. ويميل "نظام قاعدة تبادل الذهب" إلى زيادة الديون بلا حدود للبلد ذو العملة القابلة لتحويل إلى ذهب. وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية، قبل 1929، بدأ الدين العام في الإرتفاع بسرعة أكثر فأكثر ليتجاوز 370% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، كما تناقصت الكفاية الحدية لرأس المال وأستبدل الإستثمار الصناعي بالمضاربة، وعرفت البورصة توسعا مضاربيا. وفي الأخير، كان هناك سقوط لذلك الهرم من الديون بأكمله بشكل سريع وقوي بقدر ما كان شديد العلو*. ومن جهة أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الأزمة، وإستجابة للضعف في المداخيل الذي أدى إلى ضعف الإستهلاك، لجأت البنوك إلى مضاعفة عروض

---

[1] loc. cit.

[2] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 83.

[3] Néré Jacques, Les crises économiques au XXème siècle, Armand Colin, Paris, 1989, p. 15.

* جاء هذا التفسير في كتاب رواف Rueff "Le pêché monétaire de l'occident".

القروض[1]. فالمدرسة النمساوية للإقتصاد، تدعم أيضا كون الإصدار النقدي المطلق في العشرينات من القرن الماضي من قبل النظام الإحتياطي الفدرالي (حديث النشأة) قد قاد إلى فقاعة تضخمية محكوم عليها حتما بالإنفجار. ويؤكد لودفينغ فون ميزس Ludwing Von Mises أن الإنهيار هو النتيجة الحتمية للضغوطات الممارسة لخفض سعر الفائدة من خلال التوسع في الإئتمان. وقد كان تفسيره هذا مؤسساتي تماما مثل تفسير رواف Rueff، لكن أكثر توجها نحو وجود بنك مركزي، الشيء الذي تنفيه المدرسة النمساوية بشدة.

أما عن النقديين والممثلين من قبل ميلتون فريدمان Milton Friedman، فقد نقضوا السياسة النقدية المقيدة التي وضعها البنك المركزي الأمريكي (La FED) بداية من 1928، والتي أدت إلى قلة الإئتمان، وكانوا يرون بأن هذا الخطأ مصدرا للأزمة؛ حيث كان بإمكان البنك المركزي الأمريكي، وعلى العكس، أن يوفر السيولات للنظام البنكي، حيث أجبر الإرتفاع في تكلفة الإئتمان المضاربين بالبورصة على سحب مدخراتهم، مما أدى إلى إفلاس 5000 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة يكون الإفراط في التنظيم النقدي مصدرا للأزمة.

ب- تفسيرات بنقص الإستهلاك:

من بين الأسباب العديدة للأزمة، يؤكد الكثيرون الفجوة بين الإنتاج الكبير وضعف القدرة الشرائية، كما جاء في أطروحة جالبريث Galbraith "أزمة نقص الإستهلاك" والمتسببة في هبوط عام للأسواق بين 1913 و1928[2]؛ فبعد فترة من النمو القوي منذ صعوبات ما قبل الحرب، تراكمت لدى الولايات المتحدة الأمريكية ثروة العالم (بما أن أوروبا شهدت خرابا)، ولم تكن هذه الثروة موزعة بعدل في المجتمع، إذ قلل تمركز الثروة من إحتمالات الإستهلاك التي سمحت بها معدات الإنتاج. ومن جهته، أعطى كينز نوعا من الضمان لهذا التفسير، موضحا أن الأغنياء ينفقون أقل نسبيا من الفقراء، وبالتالي يؤدي تمركز الثروة إلى توازن في حالة التشغيل الناقص، كما لا تفسر هذه الرؤية آليات إزدهار 1928-1929 أو تفاصيل الأزمة نفسها وخصوصا أبعادها الدولية.

ومن جهة ثانية، فإن أطروحة الماركسيين Les Marxistes الذين إستأنفوا أطروحة ماركس للإفراط في تراكم رأس المال هو السبب في الأزمات المتعددة التي حدثت في النظام الرأسمالي؛ حيث يؤدي الإفراط في تراكم رأس المال إلى إفراط في إنتاج السلع الإنتاجية مقارنة بالسلع الإستهلاكية. وقد أعتبرت أزمة 1929 "نهائية Finale" من قبل الماركسيين. إذن بالنسبة للماركسيين، فإن أزمة 1929 هي أزمة نظام رأسمالي.

وثمة تفسير مماثل خاص بـ "منظري التنظيم" (Les théoriciens de la régulation)، الذين يعتقدون أن الإقتصادات المتقدمة قد تزعزع إستقرارها من جراء تقدم "التنظيم العلمي للعمل"

[1] Quemeneur T. et al, fiche 24, op.cit., p. 102.
[2] loc. cit.

(L'Organisation Scientifique du Travail). وفي الواقع، فقد سمحت التايلورية (Le Taylorisme) بزيادة كبيرة في الإنتاج، لذلك أدت البطالة المستمرة بسبب تطور تقنيات الإنتاج التي تفضل الإستثمار في المعدات على حساب التوظيف إلى إضعاف غالبية الإقتصادات الغربية. كذلك تم تفضيل القطاعات المتطورة، خاصة صناعة السيارات والنفط، وتجاهل القطاعات الأخرى.

ج- التفسير بالمضاربة:

إن جنون سوق الأوراق المالية واللامسؤولية من الصيرفيين التي أقرضت للمضاربين من دون قيود هي سبب رئيسي في أزمة 1929، حيث أدى نشاط البنوك الذي عانى من سوء التنظيم إلى تمويل المضاربة غير السليمة بدلا من الإقتصاد الحقيقي، إذ لم يكن من الممكن التحكم في موجة المضاربة. وعندما إنهارت البورصة، لم يعد بالإمكان تسديد القروض البنكية وخيم الهلع. كما تسبب الإندفاع نحو البنوك في إنسداد النظام النقدي والمالي؛ حيث أفلس حوالي 8000 بنك بين 1929 و1934، وتوقف الإقتصاد بشكل مفاجئ . وتمر هذه النظرية، بشكل سريع، على الجوانب الدولية، في حين أن أزمة 1929 كانت عالمية. وفي الواقع، يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا نشأت أزمة مضاربة في هذا التاريخ وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد؟ جالبريث، الذي كان المدافع الرئيسي في هذه الأفكار في كتابه "أزمة 1929" (La Crise de 1929) كان له موقف وصفي وسخري أكثر منه تفسيري[1].

د- التفسير بالدورة الإقتصادية:

في وجة النظر هذه، فإن الأزمة ليست إلا حلقة أخرى في دورة النشاط الإقتصادي على مدى عشر سنوات، حيث لم تتخذ مظهرها من الركود إلا نتيجة لردود الفعل السلبية من قبل الدولة الفدرالية الأمريكية أو البنك المركزي الجديد، البنك المركزي الأمريكي (La FED). وفي نفس المقاربة الدورية، فإن الأزمة كانت بالخصوص طويلة وعنيفة نتيجة لتحركات من الإبتكار لفترات طويلة، حيث يعتقد المراقبون المعاصرون أن الفترة كانت غنية بالإبتكارات. من جهة أخرى، أكد الإقتصادي السوفياتي نيكولاي كوندراتياف Nikolai Kondratieff أن هذه الأزمة لم تكن إلا دورية وظرفية، وبالتالي ستستأنف الرأسمالية توسعها بعد الأزمة. وقد دفعت هذه النظرية، التي أعتبرت "مؤيدة للرأسمالية" (Pro-Capitaliste)، إلى قيام النظام السوفياتي ممثلا بستالين Staline إلى إطلاق النار على كوندراتياف أثناء حملة التطهير الكبرى[2].

لذلك فبالنسبة لليبراليين، فإن أزمة 1929 هي حادثة دورية لازمة الحدوث في ظل إقتصاد السوق الذي شهد تطورا كبيرا في تلك الفترة.

---

[1] loc. cit.
[2] loc. cit.

الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة

أ- الديون بسبب الحرب العالمية الأولى:

تعد الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في أوروبا سببا من أسباب أزمة 1929؛ ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، أصبح الإقتصاد الأمريكي مهيمنا وكانت معظم القوى الأوروبية الكبرى تعتمد على القروض الأمريكية (ألمانيا، بريطانيا العظمى و فرنسا)[1].

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدين للحلفاء الأوروبيين بحوالي 12 مليار دولار بوصفها قروضا حربية، بالإضافة إلى التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا والتي بلغت 27 مليار دولار. ولم يكن الدائنون الأوروبيون على إستعداد لمنح فترات السماح وتأجيل إستحقاق الديون، فكان لذلك آثاره المدمرة[2].

ب- التراجع الديمغرافي في البلدان الصناعية:

شهدت الفترة 1919 و1929 تراجعا ديمغرافيا محسوسا في البلدان الصناعية أين يتواجد المستهلكون الأكثر قدرة على الوفاء، حيث نجد أن إنتاج السلع التقليدية لم يرتفع بشكل ملحوظ، فقط 2 إلى 3% في السنة، الذي أعتبر بعد الحرب العالمية الثانية معدلا ضعيفا[3].

ج- التصريحات المتفائلة:

صدرت بعض التصريحات المتفائلة عن صناعيين، مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز General Motors سنة 1928. أما الإقتصادي إرفينغ فيشر Irving Fisher، فقد أكد في خريف 1929 أن أسعار الأسهم وصلت إلى سقف عال مستقر[4].

من جهة أخرى، لم يعاني الإقتصاد الأمريكي إلا من بعض التراجعات في 1924 وبين 1926-1927 بعد أزمة التحويل العادية 1920-1921؛ أين جاءت فكرة أن الدورات الإقتصادية قد انتهت وأن النمو أبدي، وأين جاء رفض سماع المتنبئين التي تخبر بالإفراطات في المضاربة في البورصة أو التي تكشف عن مؤشرات مقلقة. ومن جهته أكد هربرت هوفر Herbert Hoover - مترشح جمهوري في الإنتخابات الرئيسية لسنة 1928 ورئيس مستقبلي-[5]: " سنرى في القريب، بعون الله، يوما أين يطرد الفقر من هذه الأمة"

---

[1] loc. cit.

[2] مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 364.

[3] Néré Jacques, op. cit., p. 15.

[4] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 30.

[5] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., P. 75.

د- إنشاء وتأثير الشركات الإستثمارية المتعددة:

كانت شركات الإستثمار* ممولة بالإدخار العام وخاصة صغار المدخرين، وقد أستعملت رؤوس الأموال المحصلة للحصول على الأوراق المالية، حيث تأثرت هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1927 و1929. أما الشركة التي كانت معروفة أكثر من بين هذه الشركات هي شركة "غولدمان ساتش" Goldman sachs التي أنشئت في نهاية عام 1928، ومع إنهيار البورصة لم تعد تساوي أسهم شركة "الشركة التجارية غولدمان ساتش" (Goldman Sachs Trading Corporation)، وهي فرع للشركة الأولى، والصادرة بقيمة 104 دولار سنة 1929، سوى 1.75 دولار سنة 1932، وقد أصبحت هذه الشركات فيما بعد ممنوعة[1].

ه- تسامح السلطات النقدية الأمريكية:

لم ترغب السلطات النقدية في الوقوف في وجه حركة الإرتفاع عندما بدا واضحا أنها كانت تتجاوز المألوف، خاصة وأن ارتفاع معدل خصمها من قبل المصرف الفدرالي الإحتياطي لنيويورك من 5% إلى 6% في أوت 1929 كان بلا ريب متأخرا[2].

المبحث الثالث

تطور وتداعيات أزمة الكساد الكبير 1929

بدأت أزمة الكساد الكبير كأزمة مالية، منطلقة من إنهيار بورصة وول ستريت في أكتوبر 1929، وصولا إلى إفلاس العديد من البنوك (الأزمة المصرفية الأولى: أكتوبر 1930 و الأزمة المصرفية الثانية في مارس 1931)[3]، وتقلص الإنتاج وإرتفاع للبطالة، متحولة إلى أزمة إقتصادية لم تلبث أن إنتشرت في معظم البلدان الرأسمالية.

المطلب الأول: تطور أزمة الكساد الكبير 1929

الفرع الأول: من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية

يتم التساؤل في الكثير من الأحيان كيف يمكن لإنهيار بورصة يخص بالكاد مليون ونصف المليون من الأشخاص أن يشل في بضع أشهر إقتصادا بهذه القوة وهذه الحداثة[4].

---

* شركات الإستثمار: شركات تكاثرت في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1927 و 1929م، حيث تنشئ الشركة الأولى شركة أخرى وتملك فيها 10% مثلا من رأس المال، وتنشئ الثانية ثالثة... وتعود القيم المضافة على الأوراق المالية المحصلة الزائدة على "الأصل" إلى الشركة الأم التي تقوم بتوسيع نشاطها.

[1] دانيال أرنولد، مرجع سابق، ص 32.

[2] نفس الصفحة.

[3] Friedman Milton & Anna Jakobson Schwartz, The Great Contraction 1929-1933, Princeton University Press, New Jerzey, 2009, p. 25.

[4] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 78.

أ- كيفية إنتقال الأزمة من مالية إلى إقتصادية:

حدث الإنهيار في البورصة على مدى بضعة أيام، 23، 24 أكتوبر ثم 28، 29 من نفس الشهر. وفي نوفمبر فقدت مجموعة الأوراق المالية 30% من قيمتها. ولتفادي مظاهر الإضطراب النفسي، سعت السلطات للمقاومة، مما أدى إلى إضافة أسباب ميكانيكية؛ فمع إنخفاض الأسعار، رأى مشتري الأوراق المالية على الهامش (à la marge) قيمة الأسهم المرهونة لقرضه تنهار، في الوقت الذي طالبه فيه المقرض برهن إضافي، وإلا إستطاع بيع الأسهم، مما نتج عنه حتميا بيع الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، كان على كل بنك أن يواجه سحوبات الودائع، إما لأن المضارب نفسه كان بحاجة مستعجلة للنقود الجاهزة أو لأن القلق تملك أصحاب الودائع[1].

وبموجب مجموع الشرائع، تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية البنوك الكبرى للودائع متعددة الفروع، لذلك كان على كل بنك أن يكون على صلة – سواء بحساب مدين أو دائن – مع سلسلة من البنوك في الولايات الأخرى والتي لا يمكن معرفة وضعيتها بدقة؛ ففي حالة ما إذا كان البنك بحاجة إلى زيادة سيولته لمواجهة طلبات مودعيه، سيقوم بنفسه بسحب أمواله من البنوك الأخرى، إذا كان ذلك بوسعه، بتمهل وحذر بشكل لا يخلق الإضطراب[2].

وقد أدت الأزمة المالية إلى أزمة نقدية التي دفعت بالإقتصاد إلى أزمة إفراط في الإنتاج[3]؛ إذ أن توقف العديد من المضاربين عن السداد مس بشكل مباشر السماسرة الذين عجزوا بدورهم عن التسديد للبنوك[4]. كما أفلست العديد من البنوك وألغيت بعض من ودائع الأفراد والشركات بسبب نقص السيولة[5]؛ حيث أن البنوك الأكثر ضعفا أو الأكثر إرتباطا هي التي إنهارت، مسجلين بذلك 642 حالة إفلاس بنكية سنة 1929، 1345 سنة 1930 و 2298 سنة 1931[6].

كما نتج عن إختفاء المؤسسات الإئتمانية قدر كبير من عدم الثقة، مما أدى إلى إتهام المجلس الإحتياطي الفدرالي بعدم قيامه بمساعدة البنوك، ولكن ينبغي التأكيد، للدفاع عنه، أن إفلاس البنوك قد بدأ قبل 1929 بسبب المشاكل الزراعية، وتم فقط تسارع هذه الظاهرة في 1929. ووفقا لمنطق الليبرالية، يمكن إعتبار هذه الإفلاسات بمثابة إختيار لازم لجعل النظام المصرفي أكثر كفاءة[7].

ومن جهة أخرى، جعلت الأزمة المصرفية وأزمة الأوراق المالية العملة نادرة، مما تسبب في حلول الإنكماش[8]. والحال أن، 90% من تداول النقود كان على شكل شيكات بنكية، مما أعطى شعورا

---

[1] Néré Jacques, op.cit., pp. 16-17.
[2] ibid., p. 17.
[3] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 126.
[4] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 102.
[5] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 127.
[6] Néré Jacques, op.cit., p. 17.
[7] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 127.
[8] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 102.

بمدى القدرة على إفلاس البنوك والإخلال بالحياة الإقتصادية[1]، حيث تسببت الأزمة النقدية في أزمة حقيقية لم يسبق لها مثيل.

ب- آليات تحول الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية:

إن المحيط النفسي والإجتماعي بالإضافة إلى الميكانيزمات المالية قد لعبت دورا هاما في تحول الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية.

أولا: المحيط النفسي والإجتماعي، هلع وأزمة ثقة

بسبب الهلع الذي مس المدخرين، أخذوا يسحبون ودائعهم من البنوك بشكل كثيف خوفا من إفلاس هذه الأخيرة، وبهذا جعلوا إفلاس عدد كبير منهم أمر محتوم. كما أضر تطور الإدخار الإحتياطي (الإحتياط للضمان)، بشكل سريع، بالإستهلاك والإستثمار (سلوك الإكتناز Le comportement de thésaurisation)، حيث كانت المؤسسات قد مرت من إفراط إلى آخر؛ فبعد سنوات الغنى والوفرة (vaches grosses)، أين تم الإفراط في الإستثمار أحيانا بواسطة القروض، تأتي سنوات العوز والضيق (vaches maigres) بتقطعات واضحة في الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، عرفت سنوات الثلاثينات الهلع الأكبر للإستثمار (la grande panique de l'investissement).

وقد كان للمبدأ الليبرالي (credo libéral) المتبع من قبل المسؤولين السياسيين والإقتصاديين والذي ضم طبقة واسعة من الرأي العام نصيبه من المسؤولية، مما دعى إلى التفكير أن الهبوط المحتم قد ينظف الإقتصاد وأن الرخاء سيعود إلى ما كان عليه. من جهة أخرى، أكد الرئيس هوفر أن[2]: "الرخاء في ركن الشارع"

ثانيا: الآليات المالية، الإتلاف النقدي للنظام

لا تترجم الأزمة الإقتصادية فقط بخسائر المضاربين في البورصة، بل لابد من الأخذ بعين الإعتبار القيود على الإئتمان؛ فعند حدوث إنهيار البورصة، وجدت البنوك نفسها تعاني من سقوط المضاربين الذين لا يستطيعون تسديد قروضهم من جهة وسحوبات المودعين من جهة أخرى. أما البنوك الأخرى، فقد أخذت إحتياطاتها وأغلقت بشكل واسع صنبور قروضها. ولم يكن لهذه القيود على الإئتمان تأثير على نشاط المؤسسات فقط، بل أيضا على مشتريات الأفراد، إذ تبع هذا الإنخفاض في الطلب على القروض عطل في الإستثمار وإنخفاض مشتريات السلع الإستهلاكية[3].

من جهة أخرى، أدى إنكماش المشتريات إلى إنخفاض الأسعار التي حثت بدورها البعض إلى تنويع مشترياتهم في إنتظار أسعار أكثر إنخفاضا، والتي تزيد خاصة من ثقل الديون. وقد أثر إنخفاض الأسعار وإنكماش المشتريات على الإنتاج الصناعي بالنقصان، كما أثر على وضعية المزارعين الذين

---

[1] Néré Jacques, op.cit., p. 17.
[2] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit. p. 78.
[3] Néré Jacques, op. cit., p. 17. Et Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 78.

وصلوا إلى حد البيع بالخسارة ولم يتمكنوا من تسديد ديونهم، مع العلم أن الزراعة الأمريكية كانت جد مدينة من قبل.

ثالثا: السياسة التوسعية للبنك الإحتياطي

جاء في النظرية الحديثة لفريدمان[1] أن هناك نوع من التدرج في المنحنيات التنازلية خلال السداسي الأول من عام 1930، حيث يشير، وذلك بإعتبار حجم التداول النقدي أساس لنظامه، أنه من أوت 1929 إلى أكتوبر 1930 تقلص الإحتياطي النقدي بـ 2.6%، وكانت نسبة ودائع النقود في أكتوبر 1930 هي الأكثر إرتفاعا منذ 100 عام. وحسب فريدمان، عند حدوث الإنهيار سنة 1929، طبق البنك الإحتياطي الفدرالي بنيويورك سياسة توسعية، حيث خفض في سعر الخصم من 5% في نوفمبر 1929 إلى 3% في ماي 1930، وقام بضخ أموال وذلك بشراء الأوراق المالية للدولة بإتباع مبدأ السوق المفتوح (Open Market)، لكن هذا السلوك أنتقد بشدة من قبل البنوك الإحتياطية الأخرى. وقد رثا فريدمان موت بانجامان سترونغ Benjamin Strong محافظ بنك نيويورك أين سيطرت معه الأخلاق على النظام بأكمله، معتقدا أنه لو كان سترونغ موجودا لما كانت هناك أزمة. لكن وفي جويلية 1930 تم إيقاف السياسة التوسعية لـ "السوق المفتوحة" من طرف النظام الفدرالي وأخذ النشاط الإقتصادي في الهبوط. وقد لاقت هذه النظرية نجاحا كبيرا، غير أن شومبتر كان قد رد من قبل، ملفتا الإنتباه أنه وخلال صيف 1930، كان هناك فائض في النقود وكان السوق جيدا، لكن لا يكفي أن تعرض النقود لكي يتم طلبها، فمنذ حدوث الإنهيار سعت البنوك والمؤسسات إلى تقليص ديونها، وذلك بتجنب اللجوء إلى قروض جديدة إلا إذا رأت نفسها ذاهبة إلى الإفلاس، والذي لن يأتي وقوعه المؤجل إلا بطريقة أكثر عنفا[2].

رابعا: قصر الورق الإقتصادي

قامت الأزمة بإسقاط القطاعات الواحد تلو الآخر كقصر ورق، حيث مس تدهور الإستثمار صناعات سلع التجهيز (الآلات) التي قلصت مشترياتها من السلع الوسيطية (الفولاذ بالنسبة لصناعة الآلات مثلا)، وهذا النوع من الصناعة واجه بدوره صعوبات. أيضا، فإن صناعات السلع الإستهلاكية قد تأثرت بإنخفاض الطلب من قبل العائلات وقد ألغت هي الأخرى مناصب عمل، لكن إرتفاع البطالة زاد من إنخفاض الطلب مسببا بذلك تسريحات أخرى للعمال، لذلك فإن "الأزمة تغذي الأزمة" (La crise nourrit la crise) حسب عملية تراكمية. فضلا عن ذلك، خفض الركود المتزايد لصناعات السلع الإستهلاكية الطلب على سلع التجهيزات والسلع الوسيطة، وبذلك فإن الحلقة مغلقة.

ومن جهتها، ظهرت الزراعة بشكل سريع كقطاع منكوب، لكن أزمته كان تقريبا مستقلة لأنها كانت في الواقع سابقة. ولقد تم تفسير الإنخفاض المحدود في الطلب على المنتجات الغذائية حسب قانون تقليدي للإقتصاد (قانون King) بإنهيار قوي للأسعار الزراعية. ونظرا لأن الزراعيين كانوا مدينين بشكل

[1] Néré Jacques, op.cit., p. 17.
[2] ibid., pp. 17-18.

كبير، فإن العديد منهم لم يستطع مواجهة آجال الإستحقاق، ولقد قامت البنوك، التي عانت هي الأخرى من صعوبات، بحجز الإستثمارات المرهونة التي بيعت بأرخص ثمن نظرا لإنهيار قيمة الأراضي الزراعية، لذلك فإن المزارعين الصامدين هم ضحايا إنهيار القروض الزراعية، علما أن بنوك المناطق الريفية عرفت أعلى نسبة إفلاس. وفي الأخير، أصيب قطاع الخدمات، لكنه لم يستطع أن ينجو من الكارثة الإقتصادية[1].

الفرع الثاني: من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية

نظرا لكون الإقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت وبشكل واضح الإقتصاد المسيطر، ليس من المفاجئ أن تتحول الأزمة الأمريكية بشكل سريع إلى أزمة عالمية.

أ- تدويل وإنتشار الأزمة:

منذ زمن طويل، إعتمدت الظروف الدولية بشكل جيد أو سيء على الإقتصاد الأمريكي وإنطلقت العديد من الأزمات من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينها أزمة 1920-1921. وقد تجلى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية دوليا في ثلاث مظاهر؛ الأولى، أنها أصبحت مقرض وممول كبير لرؤوس الأموال، الثانية، أن الأسعار الداخلية الأمريكية تؤثر بشكل كبير على الأسعار العالمية، وأخيرا، أن التجارة الخارجية الأمريكية، رغم أنها تحتل مكانة ضعيفة نسبيا في الإقتصاد الأمريكي، كان لها أهمية بالغة في العالم[2].

أولا: سحب رؤوس الأموال الأمريكية:

إن صعوبات البورصة التي واجهتها أوروبا سبقت يوم الخميس 24 أكتوبر[3]؛ إذ ترتب عن المضاربة الأمريكية، قبل الإنهيار، بداية لسحب رؤوس الأموال الأمريكية، لاسيما من إنجلترا وألمانيا والتي فضل أصحابها المضاربة على غلاء الأسعار في بورصة وول ستريت. وعند إنخفاضها، زادت الحاجة المتزايدة إلى السيولة، مما أدى إلى تزايد سحب رؤوس الأموال[4]. أيضا، زاد الأثر النفسي لإنهيار بورصة وول ستريت من حدة الصعوبات الأوروبية[5]. ولكن الأهم من ذلك، ولمواجهة صعوباتها المالية المتزايدة، قامت البنوك الأمريكية بتخفيض القروض لأوروبا، وذلك بفرض قيود على الإقراض لها[6]. بل أكثر من ذلك، قامت بإعادة جزء كبير من رؤوس أموالها إلى الوطن متسببة بذلك في إنتقال الأزمة إلى أوروبا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت مصيرا أسوء[7]. وبتقلص المبادلات الدولية لرؤوس

---

[1] ibid., p. 18.
[2] loc. cit.
[3] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 127.
[4] Néré Jacques, op.cit., p. 18.
[5] Montoussé Marc et Dominique Chambley, fiche 33, op. cit., p. 83.
[6] Lamiri Abdelhak, op. cit. p. 238. Et Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 127.
[7] Lamiri Abdelhak, op. cit. p. 238.

الأموال، تواجدت أوروبا وبقية العالم في حالة من النقص في الأموال (Pénurie monétaire)، التي تسببت في أزمات مالية وإنكماش[1].

ثانيا: إنهيار الأسعار الداخلية الأمريكية

يظهر تغير الأسعار الداخلية الأمريكية في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تغير أسعار الولايات المتحدة 1929-1932

مؤشر الأسعار 1926=100

مجموع الأسعار	الأسعار الزراعية	الأسعار غير الزراعية	
95.3	104.9	93.3	1929
86.4	88.3	85.9	1930
73.0	64.8	74.6	1931
64.8	48.2	68.3	1932

Source : Néré Jacques, op.cit., p. 18.

تراجعت الأسعار الزراعية في البداية بشكل أقل من الأسعار غير الزراعية، لكن إنعكس الإتجاه منذ 1931، ثم إنخفضت الأسعار الزراعية بأكثر من 50% بشكل مذهل سنة 1932. كما أثر إنخفاض الأسعار الأمريكية في بقية البلدان الأخرى، ونشرت التجارة الدولية الإنكماش.

ثالثا: إنهيار التجارة الخارجية الأمريكية

كان إنهيار التجارة الخارجية الأمريكية أيضا مذهلا كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4)

التجارة الخارجية الأمريكية 1929-1932

الوحدة: ملايين الدولارات

الرصيد	الواردات	الصادرات	
841.6	4399.4	5241.0	1929
782.3	3061.9	3843.2	1930
333.6	2090.6	2424.3	1931
288.2	1322.8	1611.0	1932

Source : Néré Jacques, op.cit., p. 19.

يفسر إنهيار الواردات بركود الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن الصادرات تناقصت بشكل أكبر بحيث تقلص الفائض المعتاد للميزان التجاري. ولا يفسر هذا التناقص في الصادرات فقط

[1] Buridant Jérôme et al, op.cit., p. 127.

بتحكم الصادرات والواردات أحدهما بالآخر، بل لأن الكثير من الصادرات الأمريكية كانت ممولة بالقروض التي كان إنكماشها بشكل عنيف[1].

من جهة ثانية، أثر الحد من الواردات الأمريكية بسبب الركود بشكل سلبي على صادرات البلدان الموردة، وبالتالي على إنتاجها. وساهمت ندرة الأموال، بالحد من وسائل الدفع، في إنخفاض الواردات. أيضا، قامت مختلف البلدان من أجل حماية نفسها من الأزمة وعدم إستيراد البطالة من شركائها بإتباع سياسات حمائية، حيث أدى هذا الوضع إلى إنكماش حاد في التجارة العالمية؛ فبين عامي 1929 و 1934، إنخفض حجم المبادلات العالمية بـ 22% وإنخفضت قيمتها بـ 66%، وزاد هذا الإنكماش في المبادلات من حدة الأزمة العالمية بشكل كبير[2].

ب- ميكانيزمات إنتشار الأزمة:

ذهل الإقتصاديون المعاصرون في السرعة التي إنتشرت بها "الأزمة الكبرى" (التي وصفت بالحريق)[3]، حيث إنتشرت موجة الصدمة على الصعيد العالمي، وأدخلت مجموع الإقتصادات الأوروبية في كساد عميق بدءا من سنوات 1930-1931[4]. وقد تم هذا الإنتشار عبر قناتين: التدفقات التجارية من جهة، والتدفقات المالية من جهة أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم.

ويجدر التذكير أن الإقتصاد العالمي قد عانى العديد من النقائص حتى قبل 1929؛ بداية بإنخفاض أسعار المواد الأولية، تعميم الفوائض الزراعية، تطور التجارة الدولية بسرعة أقل من تطور الإنتاج وأيضا هشاشة أوروبا وتبعيتها المالية للولايات المتحدة الأمريكية[5].

أولا: إنتقال الأزمة بالتدفقات التجارية

إنعكس إنخفاض الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية على باقي الدول وتقلصت الواردات الأمريكية، الأمر الذي قلص آليا صادرات البلدان الأوروبية نحو أمريكا الشمالية[6]، لكن تسعيرة هاولي سموت Hawley Smoot، المعتمدة في 17 جوان 1930، والتي تنص على زيادة تعريفات على الواردات[7]، سهلت إنتشار الأزمة لجميع الإقتصادات الغربية إبتداءا من 1931[8].

وفي كل بلد صناعي أوروبي، أدى إنخفاض الطلب، المنسوب إلى تطور التجارة الخارجية، إلى تخفيف سرعة النمو ومنه الواردات، الذي يترجم بنقص في الصادرات الأمريكية؛ حيث كانت هناك عملية تراكمية للإنكماش، ومن جديد فإن "الأزمة تغذي الأزمة". وبشكل سريع سيحاول كل بلد تصدير الأزمة

---

[1] Néré Jacques, op.cit., p. 19.
[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., pp. 127- 128.
[3] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.
[4] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103.
[5] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.
[6] loc. cit.
[7] Rauchway Eric, The Great Depression and the New Deal, A very short introduction, Oxford University Press, New York, 2008, p. 28.
[8] Mazerolle Fabrice, Histoire des faits et des idées économiques, Notes de cours, 1ère année licence, Université de Marseille, Marseille, 2008, p. 231.

(والبطالة) للبلدان الأخرى، بتطبيق سياسة تجارية هدفها تنشيط الصادرات الواهنة (Exportations atones) تمثلت في تخفيضات القيم التنافسية، إعانات الصادرات، وفي بعض الأحيان الإغراق وهدفها بالأخص تقييد الواردات (تكثيف القوانين الجمركية ونظام الحصص Contingentement)[1]. ومن جهة أخرى، بتقليص الدول الصناعية لمشترياتها، إنهارت أسعار المنتوجات الزراعية والمنجمية، بسرعة أكبر من أسعار المنتجات الصناعية، وكان على بلدان مثل البرازيل أو الأرجنتين التي أدركها البيع الوكس للبن، القمح واللحم أن تقلص من وارداتها، الشيء الذي خفض بشكل أكبر من صادرات البلدان الصناعية[2].

ثانيا: إنتقال الأزمة عن طريق التدفقات المالية

أدى إنهيار البنوك الأمريكية إلى إنهيار البنوك الأوروبية، مثل النمسا و ألمانيا بسبب إستدانة هذه البنوك من البنوك الأمريكية[3]؛ حيث تم التصريح عن سحوبات رؤوس الأموال الأمريكية الموجودة في أوروبا في غالب الأحيان أنها مسؤولة عن الإنهيار البنكي والمالي لهذه البلدان. وكان يجب النهوض في 1928، عندما تناقصت حصص رؤوس الأموال الأمريكية بشكل كبير بفعل المضخة الجاذبة لوول ستريت. وفي نفس العام، واجه الإقتصاد الألماني أول إنكماش[4].

أيضا، تم التأكيد أكثر على الميكانيزمات النفسية (mécanismes psychologiques)، المتمثلة في عدوى الهلع لدى المدخرين، الشيء الذي يؤدي في هذه الحالة إلى سحب الودائع بشكل سريع وكبير، كما تم التأكيد على هشاشة النظام المالي في أوروبا[5].

ج - مظاهر إنتشار الأزمة:

إمتدت الأزمة الإقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية القارات؛ حيث بدأت أولا بالتأثير على أوروبا منذ 1930 بسبب تداخل الإقتصادات الصناعية الكبرى، كما أدت أيضا إلى إنكماش كبير في التجارة العالمية وإنهيار في السوق الدولي. لكن وبشكل رئيسي، فإن حركة إعادة ترحيل رؤوس الأموال الأمريكية إلى الوطن، إبتداءا من ربيع 1930، هي التي تسببت في إنطلاق أزمات مالية متسلسلة في أوروبا الوسطى ثم في باقي القارة الأوروبية والعالم، لكن النتائج كانت على العموم أقل حدة مما كانت عليه في أمريكا الشمالية.

أولا: مظاهر إنتشار الأزمة في أوروبا الوسطى

كان أول المتأثرين بالأزمة البلدان التي يعتمد إقتصادها بشكل كبير منذ 1924 على قروض أمريكية قصيرة الأجل، وبالأخص ألمانيا والنمسا[6]؛ ففي ألمانيا، كانت الوضعية مقلقة بشكل خاص، حيث قامت المؤسسات البنكية بتهور بتحويل، وبشكل متسع، الودائع قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة أو

---

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.
[2] ibid., p. 83.
[3] Mazerolle Fabrice, op. cit. p. 231.
[4] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.
[5] ibid., p. 83.
[6] Guiffan Jean, Histoire de l'Europe au 20ème siècle 1918-1945, Tome II, Editions Complexe, Paris, 1995, p. 119.

طويلة الأجل، الأمر الذي تسبب طبيعيا في انطلاق كارثة فيما يخص أزمة الثقة وسحوبات كبيرة للودائع. ومن جهة أخرى، فإن البنوك العالمية (Universalen Banken) هي التي تقوم بإستقبال الودائع ومنح القروض للشركات وتقوم أيضا بمساهمات في رأسمال المشاريع الصناعية والتجارية. ونظرا للإرتباط الكبير للبنوك الألمانية أكثر من غيرها بالصناعة والتجارة الكبيرة (grand négoce)، فقد أدى ذلك إلى إنتشار سريع للأزمة في إجمالي النسيج الإقتصادي[1].

ومن جراء هذا، أصبحت وضعية البنوك الألمانية أكثر صعوبة منذ 1930. لكن أولى التداعيات كانت في النمسا، التي كانت آنذاك بلدا هشا وتابع بشكل كبير لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث كان مرتبطا جدا بألمانيا تجاريا وماليا[2].

وفي 14 ماي 1931، كان إفلاس أكبر بنك في فيينا (Kredit Anstalt)، الذي يمثل المؤسسة البنكية الرئيسية، والذي يتحكم بقسم كبير من الإقتصاد النمساوي، معطيا بذلك إشارة بالأزمة المالية في أوروبا الوسطى؛ فقد أدى إفلاسه إلى إنهيار سريع لكامل الشبكة البنكية في النمسا، الأمر الذي هدد أيضا العديد من البنوك الألمانية بالإفلاس، والتي كانت مرتبطة جدا بهذا البلد[3]، حيث كان إفلاسه متبوعا بإغلاق العديد من البنوك الألمانية في 14 و 15 جويلية[4].

ورغم إعلان الحكومة الألمانية إجباريا، في 13 جويلية 1931، عن موراتوريوم* عام للبنوك الذي إمتد إلى 5 أوت[5]، بالإضافة إلى إتفاق ستاندستيل (Standstill Agreement) بين البنوك التجارية من أجل عدم تعجيل تسديد القروض الدولية قصيرة الأجل (كلاهما إقترحهما الرئيس هوفر، وتمت الموافقة عليهما في جويلية من نفس السنة)[6]. إلا أنه وفي 20 جويلية 1931، إنفجر في ألمانيا هلع بنكي، أين تضاعفت سحوبات الودائع في البنوك وصناديق الإدخار، الذي تسبب في شبه إفلاس للنظام المالي نظرا لحاجة الإقتصاد الألماني للقروض. كما تمكن إفلاس أحد أهم شركات النسيج (Nord-wolle)، من زعزعة إستقرار واحدة من أكبر أربع مؤسسات الإئتمان في البلاد (Danat" Darmstàdler Nationalbank")، الذي توقفت عن السداد[7].

وأمام التهديد بإفلاس عام، قررت الحكومة الألمانية للمستشار برينينق Briining الإغلاق المؤقت لجميع مصارف البلد، عازلين الرايخ مارك Reichmark عن العالم الخارجي بإقامة مراقبة صارمة للنقد،

---

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 83.
[2] loc. cit.
[3] Guiffan Jean, op. cit., p. 119. Et Néré Jacques, op. cit., p. 19.
[4] Friedman Milton & Anna Jakobson Schwartz, op. cit., p. 34.
* موراتوريم un moratoire: قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة عند اشتداد الأزمة الإقتصادية.
[5] Néré Jacques, op. cit., p. 19.
[6] Friedman Milton & Anna Jakobson Schwartz, op. cit., p. 34.
[7] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 83. Et Guiffan Jean, op. cit., p. 119.

ولم تعاود هذه المصارف فتح شبابيكها إلا بعد عام من ذلك مع تقييد صارم لسحوبات الأموال وعمليات الصرف، بينما لم تغلق بورصة القيم هي الأخرى إلا لأيام مستأنفة بعد ذلك في 3 ديسمبر 1931[1].

ثانيا: مظاهر إنتشار الأزمة في بقية أوروبا

تم إستثمار الكثير من رؤوس الأموال البريطانية في أوروبا الوسطى التي كانت جامدة (إستحالة عودتها إلى الوطن) ، كما كلف إفلاس كريديت آنستالت (Kredit Anstalt) بنك روتشيلد (Rothschild) في لندن 5 ملايين جنيه إسترليني. ومنذ جويلية 1931، دخلت المملكة المتحدة في الأزمة مع سحوبات هائلة في البنوك ومع هجوم عنيف على الجنيه الإسترليني[2].

وفي نفس الوقت، تراجعت صادرات بريطانيا من 729.3 مليون جنيه إسترليني في 1929 إلى 390.6 مليون عام 1931، الأمر الذي تسبب في عجز كبير في ميزان المدفوعات الجارية، كما أدى تراجع النشاط إلى عجز حقيقي في الميزانية، لذلك قدم حزب العمال الحكومي برنامجا إقتصاديا صارما، حتى على مستوى إعانة البطالة، مما أدى إلى انفصال هذا الحزب؛ حيث وفي 24 أوت 1931، ألف زعماء حزب العمال ماكدونالد (Mc Donald) وسنودن (Snowden) حكومة للوحدة الوطنية الذي لم يكن له سابق كمشروع سلم، ولكن برنامجه هذا إصطدم بعدة عوائق[3].

ومن جهة أخرى، كان على هذا البلد الذي أضعِف بسبب صعوباته الإقتصادية الخاصة وأيضا سحوبات ضخمة لرؤوس الأموال أن يخضع لإيقاف إمكانية تحويل الجنيه في 20 سبتمبر 1931، أي فيما يتعلق بالتخلي عن قاعدة الذهب (Etalon-or)، المؤسس على حساب تضحيات صعبة في 1925[4]، ولم يعد الجنيه الإسترليني قابلا للتحويل إلى الذهب ثم كان عائما بخسارة الثلث تقريبا من قيمته في سوق صرف العملات الأجنبية. وقد جعل هذا التخفيض في قيمة العملة البريطانية، عملات العديد من الدول الأوروبية المسعرة بالنسبة للجنيه الإسترليني تحذو حذوه (الإسكودو Escudo البرتغالي، شيلينغ Shilling النمساوي وغيرها)، الأمر الذي تسبب في إضطرابات نقدية عالمية، مع الإخلال بشتى المبادلات. ومن ثم كان دور الدولار، مع خروج رؤوس الأموال المقلقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي كل من أكبر البلدين الأنكلوسكسونين، تصرفت السلطات النقدية بنفس الطريقة، حيث رفعت من سعر الخصم في محاولة لإيقاف خروج رؤوس الأموال وإستقرار النقد، لكن إرتفاع سعر النقود كان له أثر إنكماشي إضافي على الإقتصادات. وفي بداية 1932، كانت هناك موجة جديدة من الإفلاسات البنكية والصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك أزمة مالية دولية شلت قوميا القرض، وقامت تقريبا بإزالة الإستثمارات في الخارج[5].

---

[1] Néré Jacques, op. cit., p. 19.
[2] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 84. Et Guiffan Jean, op. cit., p. 120.
[3] Néré Jacques, op. cit., pp. 19, 20.
[4] Guiffan Jean, op. cit., p 120.
[5] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 84. Et Guiffan Jean, op. cit., p. 120.

أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فلم تكن أحداث الأزمة العالمية بذلك الذهول؛ ففرنسا مثلا، كانت في بادئ الأمر بلدا آمنا (Pays refuge) أين كانت تلجأ لها رؤوس الأموال. لكن وبعكس الرأي الذي إنتشر طويلا، أصيبت بشكل مبكر نسبيا، وخاصة من جانب التجارة الخارجية؛ ففي 1930، تقدم الإنتاج الصناعي بشكل مذهل ولكنه إنهار في 1931، ولم تمس الأزمة فعليا فرنسا إلا بدءا من 1932، لكن لم يكن حلها بالأمر السهل لأنها دامت طويلا[1].

ومن جهتها، عرفت أوروبا الشرقية، ذات الطبيعة الريفية، إنهيارا في الأسعار الزراعية وسحب للقروض قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، كانت تابعة للإقتصاد الألماني، خاصة بالنسبة لصادراتها، كما أصبحت مساعدة الإقتصادات الدانوبية (Economies danubiennes) سلاحا في المنافسة السياسية الكبرى بين فرنسا، ألمانيا وإيطاليا[2].

ثالثا: مظاهر إنتشار الأزمة خارج أوروبا

بالنسبة لمجموعة أمريكا اللاتينية، آسيا، أوقيانوسيا وإفريقيا، تراجعت الإستثمارات الأمريكية من 659 مليون دولار سنة 1928 إلى 358 مليون دولار سنة 1929 لتصل إلى 357 مليون سنة 1930. وقد هدأت بعد ذلك عملية سحب رؤوس الأموال، لأنه لم يعد هناك كثير مما يمكن سحبه. أما بالنسبة لتبادل السلع، ففي الجدول رقم (5) توضيح لذلك:

جدول رقم (5)

المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة

ومجموعة من البلدان غير الأوروبية 1928-1932

الوحدة: مليار دولار

الدول	1928	1929	1930	1931	1932
أمريكا الجنوبية					
الصادرات (نحو الولايات المتحدة الأمريكية)	3.2	3.2	2.2	1.7	1.2
الواردات (من الولايات المتحدة الأمريكية)	2.6	2.7	2.1	1.2	0.8
الميزان	0.6 +	0.5 +	0.1 +	0.5 +	0.4 +
آسيا، أوقيانوسيا، إفريقيا					
الصادرات (نحو الولايات المتحدة الأمريكية)	7.2	7.0	5.4	3.9	2.8
الواردات (من الولايات المتحدة الأمريكية)	7.1	7.3	5.8	4.1	3.0
الميزان	0.1 +	0.3 -	0.4 -	0.2 -	0.2 -

Source : Néré Jacques, op.cit., p. 20.

إبتداءا من 1929، تقلصت الصادرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعي أن تتبعها الواردات. لكن بالإضافة إلى ذلك، أصبح هناك عجز بالموازين التجارية بإستثناء الميزان التجاري

[1] Néré Jacques, op. cit., p. 20. Et Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 84.
[2] Néré Jacques, op. cit., p. 20.

لأمريكا اللاتينية. وفي عام 1929، تجاوزت المدفوعات بالفائدة وحصة الربح لبقية العالم بالولايات المتحدة الأمريكية تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الجديدة، مما نتج عنه تدني إحتياطات الذهب والصرف لهذه البلدان، في حين أن إحتياطات الذهب لمجموعة الولايات المتحدة الأمريكية-أوروبا تزايدت على العموم[1].

أما الإتحاد السوفياتي، فكان البلد الوحيد الذي لم يصب بالأزمة وكانت معدلات النمو المعلنة من قبل ستالين Staline (المخطط الخماسي الأول 1928-1932) مناقضة للأزمة العالمية الرأسمالية. لكن ومع هذا، كان لها صعوبة في بيع المنتجات الأولية (الخشب، الركائز، القمح...) التي كانت تسمح لها ظاهريا بالحصول على آلات وخدمات الخبراء (Les spets)[2].

رابعا: المظاهر العامة لانتشار الأزمة في العالم

في الجدول رقم (6) تلخيص لإنتشار الأزمة في العالم، متناولا التغيرات التي طرأت على مختلف القطاعات في مختلف بلدان العالم.

جدول رقم (6)

إنتشار الأزمة في العالم 1927-1931

عامل الأزمة	الدول	1927	1928	1929	1930	1931
البورصة	الولايات المتحدة الأمريكية			إنهيار البورصة	سياسة حمائية: إعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج	
النقود	المملكة المتحدة		فقدان الذهب أزمة هيكلية			إنقاص قيمة الجنيه
البنك	ألمانيا				إفلاسات البنوك خروج رؤوس الأموال مراقبة النقد	
التجارة	فرنسا		دخول رؤوس الأموال والذهب مغالاة في تقييم الأسعار الفرنسية مقارنة بالخارج		إنخفاض الصادرات	
التجارة	الدول المستعمرة		أسعار منخفضة للمواد الأولية		أزمة صادرات	مراقبة النقد

Source : Le Diascorn Yves, op. cit., p. 84.

أما الشكل رقم (3)، والمتمثل في خريطة العالم، فيبين إنتقال الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا والمنتجات التي مستها الأزمة في مختلف بلدان العالم، ماعدا الإتحاد السوفياتي، الذي لم تشمله الأزمة الرأسمالية لـ 1929.

[1] loc. cit.

[2] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 84.

شكل رقم (3)
خريطة لكيفية إنتقال أزمة 1929 بين بلدان العالم

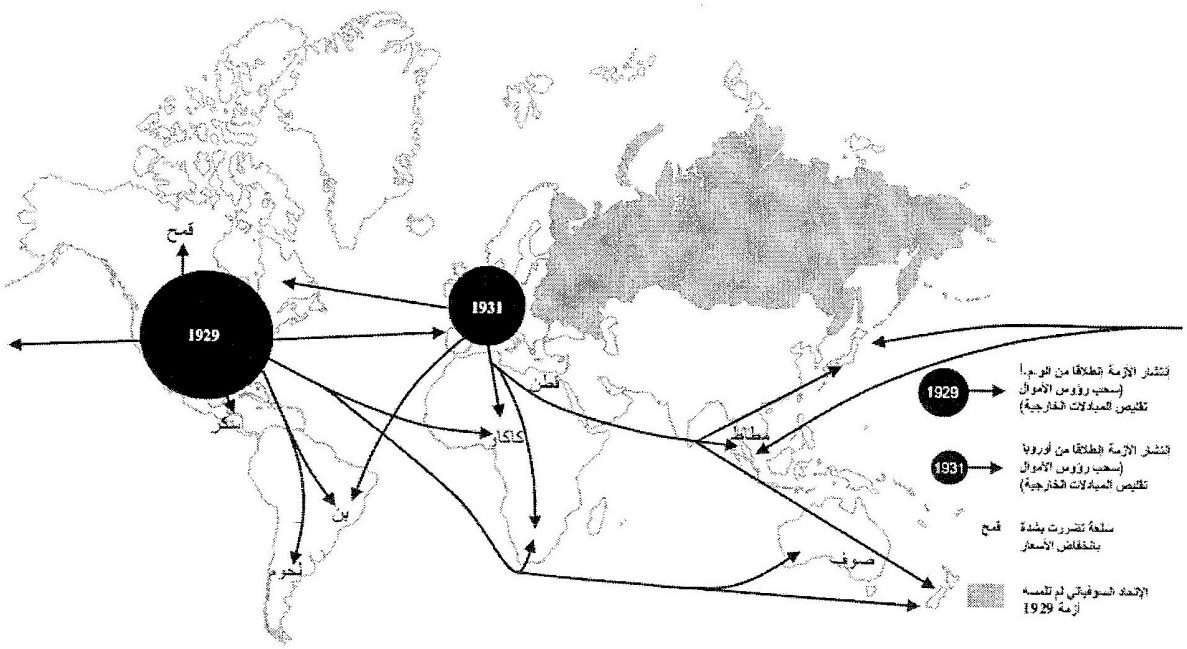

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op.cit., p. 85.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الكساد الكبير 1929

الفرع الأول: إنكماش الإنتاج

أ- تقلص النشاط الصناعي:

بينما عرفت الزراعة فائض في الإنتاج، إنتقلت الصناعة من فائض الإنتاج إلى نقص الإنتاج[1]، كما عرف النشاط الصناعي تراجعا بدأ في صيف 1929، لكنه بدا أقل إتساعا مما كان عليه في أزمة 1920-1921، ولم يكن يتميز بخاصية الكارثة[2].

وقد بدأ الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية في غضون عام 1929[3]، حيث تفاقمت الأزمة الإقتصادية تدريجيا بعد إنهيار البورصة؛ ففي نوفمبر 1929، تدنى الإنتاج الصناعي الأمريكي بـ 10% ثم 12% من جديد في ديسمبر وإنهار بين 1929 و 1932[4].

والجداول التالية تبين تطور الإنتاج الصناعي أثناء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 81.

[2] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 39.

[3] Gazier Bernard, La crise de 1929, Que Sais-Je ?, 5ème édition, Paris, 2007, p. 7.

[4] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 40.

جدول رقم (7)

بعض المنتجات الدالة في الولايات المتحدة في عامي 1932 و1935

1932 (100 =1929)	الفحم الحجري: مؤشر 72 الفولاذ: مؤشر 42 السيارات: مؤشر 31
1935	القمح: 170 مليون قنطار مقابل 242 مليون في 1930 القطن: 23 مليون قنطار مقابل 30 مليون في 1930

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op.cit., p. 81.

جدول رقم (8)

تطور الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة 1929-1932

100=1928	
90	نوفمبر 1929
78	فيفري 1931
62	فيفري 1932
54	أفريل 1932

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op.cit., p. 81.

جدول رقم (9)

تطور القطاعات في الولايات المتحدة سنة 1932

1932 (100=1928)	
35	سلع التجهيزات
62	إنتاج منجمي
75	سلع إستهلاكية

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op.cit., p. 81.

لقياس تغيرات الإنتاج على المستوى الدولي، كان المؤشر الأكثر إستعمالا خلال فترة مابين الحربين هو مؤشر "حجم" الإنتاج الصناعي والذي يغطي، باستبعاد تأثير الأسعار، نشاط المناجم، البناء والطاقة من جهة، والصناعات التحويلية من جهة أخرى (سلع إستهلاكية وسلع إستثمارية)[1].

والجدول رقم (10) يبين التحركات بالنسبة للبلدان التي تمت دراستها بشكل منتظم في تلك الفترة، أي معظم البلدان الأوروبية، أمريكا الشمالية، الإتحاد السوفياتي واليابان.

[1] Gazier Bernard, op. cit., p. 9.

جدول رقم (10)

حركة الإنتاج الصناعي في مختلف البلدان 1930-1938

100=1929

البلد	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938
إفريقيا: الإتحاد جنوب إفريقي	107	-	-	100	124	144	167	-	-
أمريكا:									
كندا	85	71	58	60	73	81	90	100	90
الولايات المتحدة	81	68	54	64	66	76	88	92	72
الشيلي	101	78	87	96	105	120	124	132	137
المكسيك	-	-	-	-	106	134	141	147	-
آسيا: اليابان	95	92	98	113	128	142	151	171	173
أوروبا:									
ألمانيا	88	72	58	65	83	95	106	116	124
النمسا	85	70	61	63	70	80	86	103	-
بلجيكا	89	81	69	72	73	82	87	96	80
بلغاريا	-	-	-	-	-	-	148	143	155
الدانمارك	108	100	91	105	117	125	130	136	135
إسبانيا	99	93	88	84	85	87	-	-	-
أستونيا	99	91	78	82	96	106	120	139	145
فنلندا	91	80	83	96	117	125	139	156	156
فرنسا	100	89	77	83	78	76	80	83	79
اليونان	103	107	101	110	125	141	139	151	165
المجر	95	87	82	88	99	107	118	130	126
إيرلندا	-	102	-	-	-	-	143	146	-
إيطاليا	92	78	67	74	80	94	87	100	98
لتوانيا	109	89	82	112	130	137	143	161	175
النرويج	101	78	93	94	98	108	118	130	127
هولندا	102	96	84	91	93	90	91	103	104
بولونيا	88	77	63	69	77	83	93	109	118
رومانيا	97	102	89	103	124	122	130	132	132
المملكة المتحدة	92	84	83	88	99	106	116	124	116
السويد	102	96	89	91	110	123	135	149	146
تشيكوسلوفاكيا	89	81	64	60	67	70	80	96	-
الإتحاد السوفياتي سابقا	131	161	183	198	238	293	382	424	477
أوقيانوسيا:									
نيوزلندا	106	104	109	113	112	121	129	126	-
العالم(باستثناء URSS)	86	75	64	64	78	78	96	104	93
العالم (بما فيه URSS)	89	79	70	70	86	86	111	119	112

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 10.

كما يوضح الجدول رقم (11) إنخفاض مؤشر الإنتاج الصناعي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا خلال الأزمة.

جدول رقم (11)

مؤشر الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة وألمانيا 1929-1932

100=1928

الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	
105	91	فيفري 1929
111	104	أوت 1929
97	93	فيفري 1930
83	80	أوت 1930
78	69	فيفري 1931
71	68	أوت 1931
62	63	فيفري 1932
54	59	أوت 1932

Source : Grou Pierre, Crise économique : Eléments d'interprétation, Presses universitaires de Grenoble François Maspro, Grenoble, 1977, p. 51.

أما الجدول رقم (12)، فيعكس إنخفاض مؤشرالإنتاج الصناعي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة خلال الأزمة.

جدول رقم (12)

مؤشر الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة 1929-1931

100=1928

الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	
105	106	فيفري 1929
96	112	نوفمبر 1929
94	98	ماي 1930
76	90	نوفمبر 1930
71	79	أوت 1931

Source : Grou Pierre, op. cit., p. 51.

من خلال الجداول السابقة، كان الحد الأقصى الملاحظ لمؤشر الإنتاج الصناعي، في معظم الحالات، قبل الأزمة أي سنة 1929. وفي 1932، بلغ النشاط الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية 54 منخفضا بالنصف تقريبا مقارنة بعام 1929، وكان 58 في ألمانيا، 61 في النمسا، 63 في بولندا و 64 في تشيكوسلوفاكيا...

ومن جهة أخرى، كان أداء بعض البلدان أفضل حالا؛ حيث بدأ إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية l'URSS عملية التصنيع الثقيل بمعزل عن العالم، والذي كان رمزا للديناميكية الإشتراكية في

ذلك الوقت. أيضا، عرف اليابان إنحرافا طفيفا. أما حالة اليونان ونيوزلندا، فكانت أقل ضررا نسبيا نظرا لإنخفاض حصة الصناعة في هذه البلدان. أما بالنسبة لفرنسا، فقد سجلت تأخرا طفيفا، ولم تصل إلى القاع على وجه الخصوص إلا في عام 1935، كما هو الحال في هولندا التي كانت مع ذلك أقل تأثرا[1].

كان الإنتعاش بعد 1932-1933 في إتجاهات مختلفة، ومع ذلك لا يخلو الوضع من الإنتكاسات، حيث أكدت ذلك أزمة 1937-1938 التي كانت جلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى هشاشة الوضعية الإقتصادية الرأسمالية في أواخر الثلاثينات بالنسبة لكندا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، النرويج والمملكة المتحدة حيث تضررت هذه الدول بشكل واضح[2].

ب- تطور الناتج الداخلي الخام PIB:

تم إكمال هذه الإجراءات بتسجيل التطورات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، التي أضافت إلى الصناعة المنتوجات الزراعية والخدمية، حيث يختلف وضع الزراعة بإختلاف البلدان، لكن نشاط هذا القطاع يتبع التطورات الدورية الخاصة به (الأحوال الجوية، تقنية الزرع...) وليس على وضعية الأعمال. ومن جهة أخرى، تميز القطاع الثالث (Le Secteur Tertiaire) –خدمات، تجارة وغير ذلك...- ببعض الخمول. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات المقدمة للناتج الداخلي الخام إلى حركة أقل حدة من تلك المتعلقة بالإنتاج الصناعي والشكل رقم (4) يوضح ذلك:

شكل رقم (4)

حجم الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان 1921-1939

(الأساس 1913=100)

المؤشر

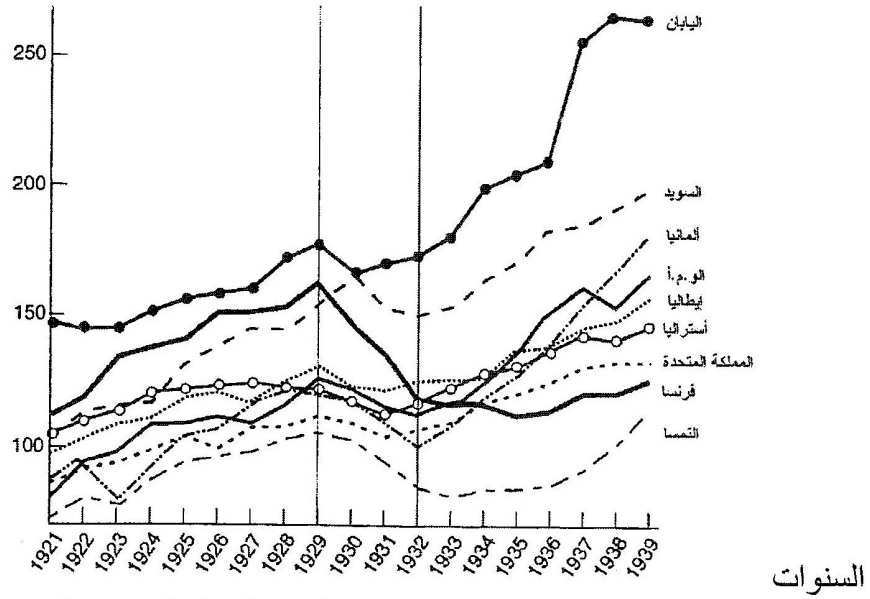

السنوات

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 13.

[1] ibid., pp. 9-11.
[2] ibid., p. 11.

لقد تم إعتماد سنة الأساس 1913=100، لتسليط الضوء على ظاهرة لا تظهر في إحصاءات ذات الأساس 1929=100، ألا وهي التفاوتات الكبرى للنمو خلال العشرينات. كما يساعد ذلك على فهم أفضل، على سبيل المثال، كيف أن بريطانيا حالة خاصة؛ حيث خلق التراجع الطفيف في إنتاجها الصناعي (الحد الأقصى 83 في 1932) ركودا معمقا من 1920 إلى 1930، بينما كان الوضع عكسيا في فرنسا، حيث تشاهد ديناميكية من 1920 إلى 1930 ويأتي الكساد لاحقا.

أما الحد الأدنى الأمريكي، فكان في 1933 وكان يمثل إنخفاضا بـ 33% بالمقارنة مع عام 1929، كما كان الإنكماش الألماني 16% فقط. أما كتلة البلدان الأوروبية القديمة، فكانت منخفضة للغاية في أوائل العشرينات من القرن الماضي. ومن جهة ثانية، ألقت تدميرات الحرب بثقلها على الإقتصادات، الشيء الذي يتناقض مع الديناميكيات السويدية واليابانية. كما لم تعد صعوبات 1937-1938 إلا هضبة، ماعدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان تحليق دول المحور (ألمانيا، إيطاليا والنمسا) واضحا منذ هذا التاريخ، حيث نجد هنا أيضا "إقتصاد الحرب" (Economie de guerre)[1].

ج- تعطل المحركات الثلاثة للتوسع في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الإستهلاك، الإستثمار والتصدير أهم محركات الإقتصاد الأمريكي.

أولا: الإستهلاك

في الجدول رقم (13) توضيح لإستهلاك مختلف السلع في الولايات المتحدة الأمريكية:

جدول رقم (13)

الإستهلاك في الولايات المتحدة 1929-1933

مليار دولار

	سلع معمرة	سلع غير معمرة	خدمات
1929	9.2	37.7	30.3
1930	7.2	34.0	28.7
1931	5.5	29.0	26.0
1932	3.6	22.7	22.0
1933	3.5	22.3	20.1
1933: أقل مستوى			

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 79.

إن تطور الإستهلاك هو الذي يفسر قبل كل شيء إنهيار الأسعار. كما كان لتطور الإدخار الإحتياطي لدى البعض وتدهور المداخيل لدى البعض الآخر (المرتبط غالبا بالبطالة) دورا في تقليص الطلب على المنتجات المصنعة ثم الطلب على المنتجات الغذائية أيضا، لكن بدرجة أقل. والحال أن الإستهلاك يشكل المحرك الرئيسي للإقتصاد، أما المحركان الآخران فهما الإستثمار والصادرات.

[1] ibid., pp. 12-13.

ثانيا: الإستثمار

ويمثل الجدول رقم (14) تأثر الإستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة:

جدول رقم (14)

الإستثمار في الولايات المتحدة 1929-1933

إجمالي الإستثمار الخاص (بنسبة من الناتج الوطني الخام)	
%14.1	1929
%11.7	1930
%8.9	1931
%5.8	1932
%5.3	1933
1933: أقل مستوى	

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 79.

من أرقام الجدول رقم (14) يمكن ملاحظة العطل الكبير في الإستثمار.

ثالثا: الصادرات

أما الجدول رقم (15) فيمثل تطور الصادرات الأمريكية خلال الأزمة:

جدول رقم (15)

الصادرات الأمريكية 1929-1933

الوحدة: مليار دولار

الواردات	الصادرات	
4399	5241	1929
3061	3843	1930
2091	2424	1931
1323	1611	1932
1449	1675	1933
1933 : أقل مستوى		

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 80.

بالنسبة للصادرات، فقد إنتهى إنخفاضها بشكل سريع إلى إنهيار يعكس في نفس الوقت الأزمة الأمريكية والأزمة العالمية. لكن الأمر زاد سوءا بالسياسة الحمائية الأمريكية وبالإجراءات الإنتقامية

المعتمدة من قبل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية وأيضا بالمغالاة في تقييم الدولار حتى 1934، لكن بقي هناك فائض في الميزان التجاري[1].

أما عن الإستثمار في البلدان الأخرى، فالجدول رقم (16) يعكس التطورات السنوية لبعض البلدان بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB).

جدول رقم (16)

الإستثمار في بعض البلدان 1925-1938

(بالنسبة للـ PIB)

الولايات المتحدة	كندا	المملكة المتحدة	السويد	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	
19.3		9.1	11.4	18.9	15.2	13.7	1925
19.2	15.7	8.4	11.8	19.2	17.4	13.6	1926
18.8	17.4	8.7	11.6	17.5	14.7	14.6	1927
18.4	19.2	8.9	12.4	16.7	17.5	14.5	1928
17.6	21.9	8.8	12.7	17.2	18.3	12.7	1929
15.9	20.1	8.9	13.4	17.6	20.8	11.8	1930
13.0	17.1	8.5	14.3	15.8	19.1	8.9	1931
9.3	11.6	7.3	12.1	13.3	16.4	7.5	1932
8.8	9.1	7.2	11.0	14.4	15.7	8.7	1933
10.5	10.1	8.6	13.8	15.6	14.6	12.3	1934
11.3	11.4	9.1	16.2	17.1	14.7	15.1	1935
14.5	12.3	9.9	16.5	18.5	15.3	16.1	1936
14.8	15.4	10.6	18.7	16.9	15.6	17.0	1937
14.0	14.3	11.5	18.9	15.9	13.4		1938

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 14.

يجدر التذكير بالإنخفاضات التي سجلت في الناتج الداخلي الخام، حيث تبين النسب المئوية، وكلها في تراجع بين 1930 و1932، لأي درجة كان تأثير النفقات التي شملت حتى تجديد مرافق المياه المستعملة. ونظرا لتقادم المعدات، فإن كثيرا من البلدان إكتفت، لكن ليس دائما بشكل كلي، بإستبدال الآلات المهملة. ومن خلال الجدول هناك ثلاث إنحناءات مذهلة: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وألمانيا[2].

[1] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 80.

[2] Gazier Bernard, op. cit., pp. 14-15 .

الفرع الثاني: إنخفاض عام في الأسعار، ركود وتفكك التجارة العالمية

أ- إنخفاض عام في الأسعار:

في 1929، كان أول رد فعل للمنتجين (مزارعين أو صناع) هو زيادة منتوجاتهم على أمل الحفاظ على إيراداتهم، وذلك لمواجهة إنخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، مما أدى إلى بروز عملية إفراط في الإنتاج مع تأثيرات سلبية على الأسعار.

وقد تضخمت المخزونات بشكل سريع؛ فعندما كانت المؤسسات الزراعية والصناعية مجبرة على طرحها في السوق مع تخفيض ثمنها، تحول إنخفاض الأسعار إلى إنهيار، كذلك إنهارت المداخيل الزراعية التي كانت لها آثار على الإستثمار وشراء السلع المصنعة، فأصبح الدين يمثل القاعدة. كما شهدت الأسعار غير الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية إنخفاضا منذ 1929. أما الأسعار الزراعية، فكانت مرتفعة نسبيا في البداية، وكانت أفضل صمودا في 1929-1930. ولكن إبتداءا من 1931، كان الإنحدار، وكان مستواها في 1932 أقل بكثير من متوسط الأسعار. أما بالنسبة للمستويات العالمية للأسعار، فقد إنخفضت هذه الأخيرة في العالم بأسره[1].

والشكل رقم (5) الذي يستند إلى أسعار البيع بالتجزئة، أي أسعار السلع الإستهلاكية، يبين ذلك:

شكل رقم (5)

مؤشرات أسعار السلع الإستهلاكية لبعض البلدان 1921-1939

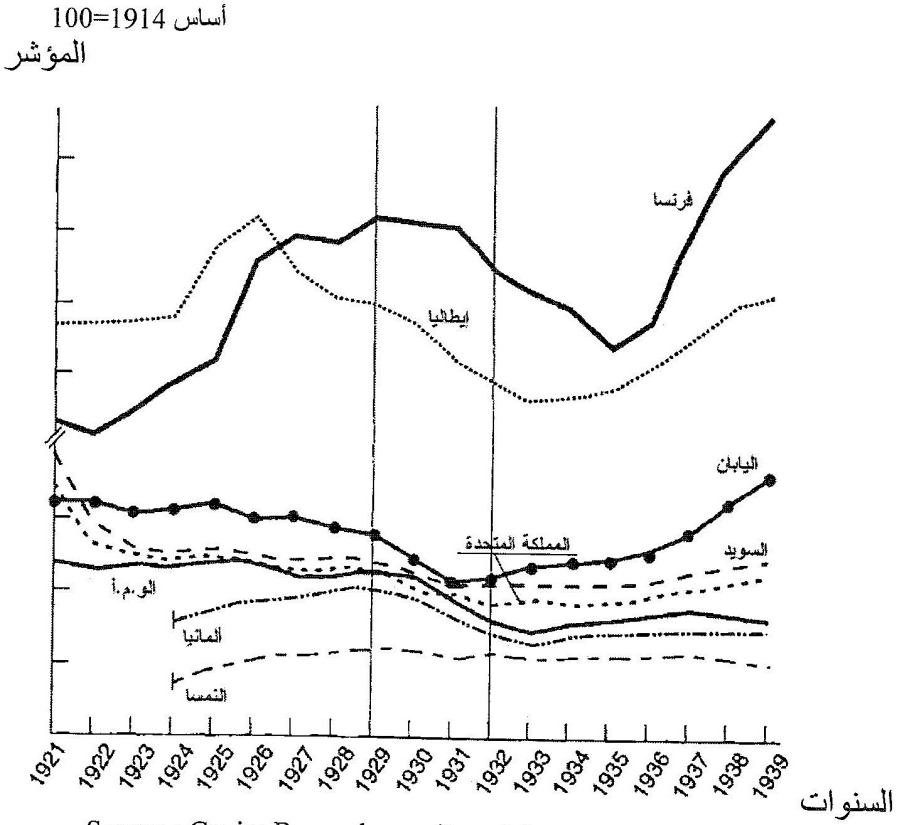

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 16.

[1] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103. Et Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 79.

إن ظاهرة إنخفاض الأسعار، رغم المظاهر، فهي بنفس الحجم بالنسبة لجميع البلدان التي تم عرضها؛ فبين 1929 و1932، تراجعت الأسعار بـ 17% في اليابان، 18.6% في الولايات المتحدة الأمريكية، 12% في فرنسا (ويستمر الإنخفاض حتى عام 1935 حتى يصل إلى 29%)، 21% في إيطاليا وألمانيا، 14% في بريطانيا العظمى و 2% فقط في النمسا. أما بالنسبة لأسعار الجملة المحددة بالعملة الوطنية، فقد إنخفضت بـ 32% في بريطانيا العظمى، 34% في ألمانيا، 37% في إيطاليا، 38% في فرنسا و 42% في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ب- الإنكماش وتفكك التجارة العالمية:

كثيرا ما تكون الأرقام الملاحظة عن الإنتاج والمداخيل أكثر إثارة من معطيات حركة الأسعار، لأنه وبالنسبة للسنوات 1929-1933 تداخلت وزادت الإنخفاضات؛ ففي حالة الإنتاج، هناك إنخفاض في النشاط الحقيقي (l'activité réelle)، وانخفاض في القيمة الإسمية للسلع. وإنتقل نظام قياس الإنكماش بسهولة من 30% إلى 50%، حيث قدر الناتج الوطني الخام* (PNB) للولايات المتحدة الأمريكية بالسعر الجاري للدولار بـ 104.4 مليار بالنسبة لـ 1929. أما في 1933، فكان 56 مليارا فقط. وتظهر الأزمة في عدد معين من البلدان بتقلص المؤشرات الإسمية الكبرى للإنتاج والدخل الوطني بالنصف[2].

وبالمقابل، مس إنخفاض الأسعار الأمريكية البلدان الأخرى، ونشرت التجارة الدولية الإنكماش؛ فقد تقلصت التجارة العالمية بشكل كبير إبتداءا من عام 1929، منطلقة بإنخفاض الصادرات الأمريكية وسحب رؤوس الأموال الأمريكية من أوروبا. كما زادت حدة الإنكماش الكبير في التجارة بسبب الأزمة العالمية للإنتاج التي أدت إلى أزمة مبادلات وتجديد السياسة الحمائية للبلدان التي كانت تأمل الحفاظ على إقتصادها، حيث قام كل بلد من أجل حماية نفسه من الأزمة بإجراءات حمائية تسببت في تفاقم الأزمة.

ومن جهة أخرى، خص إنخفاض الصادرات كل البلدان، لكن أولى البلدان تضررا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كما كانت أول من سجل إنتعاشا نسبيا إبتداءا من منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، بينما غرقت أوروبا، بإستثناء بريطانيا العظمى، في الأزمة[3].

من جهة أخرى، كان مستقبل التجارة الدولية أكثر تأثيرا، وهناك توضيح لهذه الظاهرة مبين في الشكل رقم (6) على شكل دوامة أنشئت في 1933 من قبل المعهد النمساوي للدراسات الإقتصادية وأدرجت من قبل عصبة الأمم (La SDN).

إن الشكل رقم (6) والجدول رقم (17) يعبران عن إنكماش التجارة الدولية لـ 75 دولة.

---

[1] Gazier Bernard, op. cit., pp. 15-17.

*الناتج الوطني الخام يختلف عن الناتج الداخلي الخام لأنه يأخذ بعين الإعتبار صافي عوائد مداخيل العوامل من أصل أجنبي (عوائد العوامل الآتية من بقية دول العالم ناقص عوائد العوامل المدفوعة لبقية دول العالم)، وغالبا ما تكون هذه الكميات الإقتصادية مختلفة تماما.

[2] ibid., p. 17.

[3] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103. Et Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 131.

شكل رقم (6)

إنكماش التجارة الدولية من جانفي 1929 إلى مارس 1933

قيم شهرية بمليارات الدولار-ذهب، واردات 75 دولة

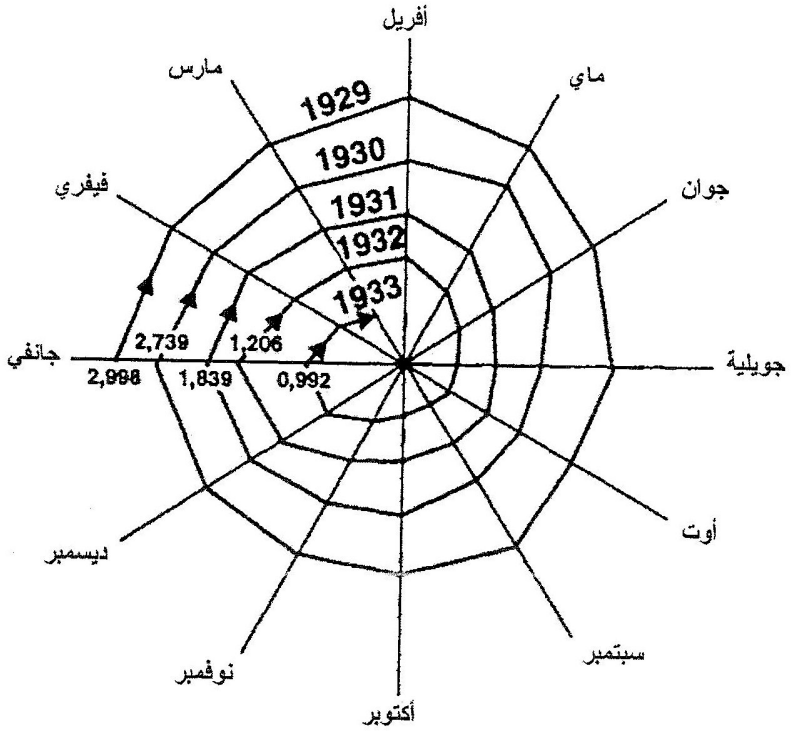

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 18.

جدول رقم (17)

إنكماش التجارة الدولية 1929-1933

مليار دولار-ذهب

1933	1932	1931	1930	1929	
0.9924	1.2060	1.8389	2.7389	2.9977	جانفي
0.9440	1.1867	1.7005	2.4546	2.6303	فيفري
1.0569	1.2304	1.8891	2.5639	2.8148	مارس
	1.2128	1.7964	2.4499	3.0391	أفريل
	1.1505	1.7643	2.4470	2.9676	ماي
	1.1447	1.7323	2.3257	2.7910	جوان
	0.9937	1.6796	2.1895	2.8139	جويلية
	1.0046	1.5859	2.1377	2.8185	أوت
	1.0296	1.5721	2.1648	2.7739	سبتمبر
	1.0904	1.5563	2.3008	2.9668	أكتوبر
	1.0933	1.4700	2.0513	2.8888	نوفمبر
	1.1212	1.4269	2.0959	2.7939	ديسمبر

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 18.

بمليارات الدولار-ذهب، إنتقل إنكماش الواردات لـ 75 دولة، محسوبة من قبل عصبة الأمم، من حد أقصى 3.04 مليار في أفريل 1929 إلى حد أدنى 0.944 مليار في فيفري 1933، أي بإنخفاض 69%. وعند إزالة أثر إنخفاض الأسعار، بدلا من أن يكون الإنخفاض بالثلثين كان بـ 25% فقط[1].

وقد لا يكفي هذا الرسم الشامل لوصف تطورات التجارة، لذلك فإن تحليل أربع رسوم بيانية التي أعدتها عصبة الأمم المتحدة، تسمح بتحديد بعض النقاط الأساسية، حيث يبين الشكل رقم (7) الحركة السنوية للإنتاج العالمي والتجارة العالمية.

شكل رقم (7)

الحركة السنوية للإنتاج العالمي والتجارة العالمية 1929-1938

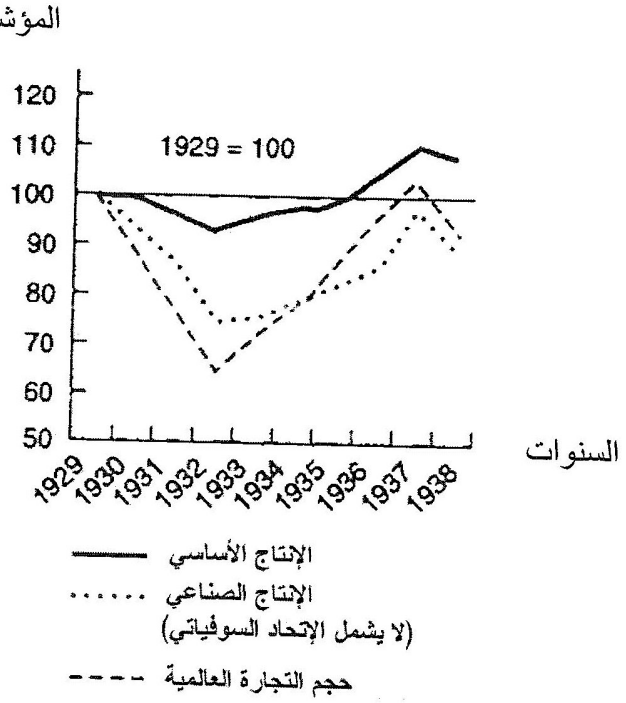

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 19.

ويعتمد الشكل رقم (8) على ثلاث مؤشرات (أساس 100 في 1929): مؤشر حجم التجارة العالمية، مؤشر الإنتاج الصناعي ومؤشر الإنتاج الأساسي.

[1] Gazier Bernard, op. cit., p. 17.

شكل رقم (8)

الحركة السنوية للمبادلات التجارية والإنتاج في مناطق مختلفة 1929-1938

المؤشر

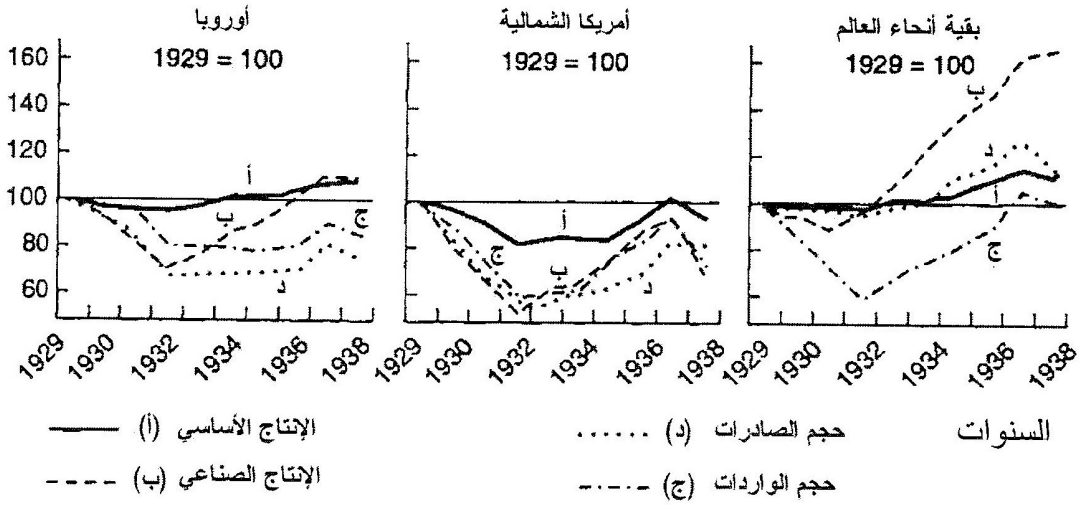

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 20.

إن مقارنة هذه المؤشرات الثلاث تقود إلى تحديد إنخفاض المبادلات العالمية بين الإنكماش الصناعي القوي ومتانة المنتجات الأساسية.

وبعد 1932، تعارض الإنتعاش القوي للصناعة وإعادة إنطلاق السلع الأساسية مع الإنكماش الطويل للمبادلات التي تم إنعاشها بشكل متأخر عام 1936. أما عودة السقوط سنة 1937-1938، فكانت مشتركة في المؤشرات الثلاث. لكن في 1938، كان هناك تعايش بين إنتعاش قوي للصناعة (والذي لا يظهر في الشكل) وركود تجاري[1].

وبشكل عام، بين عامي 1929 و 1938، إنخفضت المبادلات الدولية بمتوسط 1.15% في السنة، وهو معدل معتبر، لأنه وعلى الرغم من حجم الأزمة زاد الإنتاج العالمي أيضا بـ 2% سنويا في المتوسط[2].

ويتميز الشكل رقم (8) بوضوح أكبر، بأخذ نفس المؤشرات الثلاثة مميزين ثلاث مناطق كبرى؛ أوروبا (50% من التجارة العالمية)، أمريكا الشمالية (18%) وبقية العالم (ماعدا الإتحاد السوفياتي URSS)، بالإضافة إلى مؤشرين للتبادلات بحجم الصادرات والواردات. وفي الواقع، فإن هناك وضعيات مختلفة جدا حسب المجموعات الثلاث؛ فبالنسبة لأوروبا، إنخفض مستوى المبادلات الخارجية في مستوى أدنى بـ 20% عن مستوى عام 1929.

[1] ibid., p. 20.
[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 131.

وبالنسبة لأمريكا الشمالية، كانت هناك حركات جد عنيفة في حركات الإنتاج الصناعي، الذي سجل إنخفاضا عميقا ولم يرجع إلى مستوى سنة 1929. أما بالنسبة لبقية بلدان العالم، قادت الموجة الصناعية بشكل ما الصادرات نحو ما فوق مستوى 100 منذ 1934.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحدث الرئيسي الذي يظهر هنا هو التفاوت الملاحظ بين التبادلات الخارجية والإنتاج، خاصة بالنسبة لأوروبا بعد سنة 1932، ويعكس ذلك زيادة الإنغلاق (l'Isolationnisme) لصالح الدول الصناعية. أما على الصعيد العالمي، فكان الأمر مختلفا تماما، حيث كانت أشهر كلمة في الثلاثينات "الإكتفاء الذاتي" (l'autarcie) ، حتى وإن كانت الجهود المبذولة في هذا الإتجاه قد فشلت في نهاية المطاف[1]. وفي الواقع ، فإن الإنكماش في التبادل زاد من حدة الأزمة التي زادت بدورها من حدة إنكماش التبادل مثيرة بذلك حلقة مفرغة[2].

وفي نفس السياق، عانت التجارة العالمية من إنهيار، وتم إنشاء كتل مختلفة تعدت على مبدأ تعددية الأطراف: منطقة الإسترليني، منطقة الدولار وكتلة الذهب. من جهة ثانية، كان الإتجاه العام هو الإنطواء على المستعمرات، لذلك كان وضع فرنسا صريحا، فمنذ 1934، أصبحت الجزائر أكبر عملائها وموردیها[3].

الفرع الثالث: إنخفاض الأجور وإرتفاع معدلات البطالة

للمرة الأولى كان الكيان الإجتماعي في مجمله ضحية لأزمة صعبة ومنتشرة؛ بفضل الإفقار وحتى الإكداح*. وكان أكبر المتضررين المزارعون سواء كانوا عمال زراعيين، مزارعين، مستأجري مزارع أو ملاك مستثمرون؛ حيث إنخفض دخل المزارعين بـ 57% ما بين 1929 و 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقد البعض خيراتهم التي بيعت في المزاد العلني. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الكوارث الطبيعية (فياضانات داست بوو Dust Bow 1)، وترك الكثيرون أرياف الغرب الأوسط من أجل المدينة أو كاليفورنيا (رحيل مزارعي Oklahoma، ولاية زراعية دمرت مع الأزمة)[4].

وبالنسبة للعمال الذين تمكنوا من المحافظة على عمل وساعات العمل كاملة، كان من الممكن أن يتحسن مستوى معيشتهم بشكل متناقض، حيث إنخفضت الأجور بسرعة أقل من أسعار الإستهلاك كما هو مبين في الجدول رقم (18).

---

[1] Gazier Bernard, op. cit., pp. 21-22.

[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 132.

[3] loc. cit.

* la paupérisation الإفقار ويعني إفقار السكان أو طبقة إجتماعية، أما La prolétarisation الإكداح فيعني تحويل فئة المنتجين المستقلين إلى الوضع الكادح أو البروليتاري.

[4] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 81.

جدول رقم (18)

تطور الأجور مقارنة بالأسعار في الولايات المتحدة 1929-1932

الأسعار	أجور صناعية لساعات عمل متوسطة	
100	100	1929
91	100	1930
77	96	1931
69	84	1932

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.

ومن جهة أخرى، كان الأجراء هم من تضرروا من البطالة في المقام الأول، ثم بدءا من 1932 مست الظاهرة " القمصان البيضاء*" (cols blancs): مهندس، محامي، طبيب، أستاذ...[1]، مما زاد في نسب البطالة، كما هو مبين في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19)

تقدم البطالة في الولايات المتحدة 1929-1933

نسبة البطالة (نسبة من السكان المؤهلين لعمل)	عدد العاطلين عن العمل (بالمليون)	
%3.1	1.5	1929
%8.8	4.2	1930
%16.1	7.9	1931
%24.0	11.9	1932
%25.2	12.6	1933

Source : Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 81.

كانت الطبقة المتوسطة مهددة بالإكداح، وإنطلقت أزمة معنوية، وبدأت الأمة التي كانت مليئة باليقين والثقة التشكيك بالرأسمالية، بالديمقراطية الأمريكية وبالقيم التقليدية. وفي مارس 1930[2]، كان 35000 شخص يجوب شوارع نيويورك. أما في جوان 1932، قام الآلاف من المحاربين القدامى، الذين فقدوا الأمل بمسيرة بالمشي في واشنطن (La marche de « bonus ») قبل أن يتم تشتيتهم بشكل عنيف من قبل الجيش بقيادة دوقلاس ماك آرثر Douglas Mc Arthur الفائز المستقبلي على اليابان. والحال أنه لم تكن توجد أي حماية إجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقلصت مساعدات البطالة إلى تقديم حساء

* القمصان البيضاء cols blancs ، ترجمة الطالبة، "إبتداءا من 1932، ظهر نوع جديد من البطالة "chômage à col blanc

[1] ibid., p. 82.

[2] Binoche Jacques, Histoire des Etats Unis, Ellipses, Paris, 2003, p. 175.

شعبي، الأمر الذي لم يكن موجودا في ألمانيا، المملكة المتحدة وحتى فرنسا[1]، التي عانت هي الأخرى من معدلات بطالة مرتفعة، كما هو مبين في إحصاءات الجدول رقم (20):

جدول رقم (20)

نسب البطالة في بعض الدول الصناعية الكبرى سنة 1933

البلد	نسبة البطالة لسنة 1933
الولايات المتحدة الأمريكية	%24.7
ألمانيا	%17.2
فرنسا	%4.2
المملكة المتحدة	%13.1

Source : Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 128.

في الفترة الممتدة بين 1929 و1932، إنخفض الإنتاج الصناعي بنسبة تزيد عن 40%، ووصل إلى مستوى أدنى مما كان عليه في 1913، مما تسبب في تزايد البطالة، حيث بلغت 25% تقريبا من القوة العاملة سنة 1933. وقد عانت معظم البلدان المتقدمة من البطالة، حتى وإن كانت أكثر الإختلالات في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم (9)، حيث قام المسؤولون السياسيون، الإداريون والنقابيون بإعداد وقياس إرتفاع نسبة البطالة.

إن الأرقام المقدمة لبعض الدول الصناعية، هي عبارة عن إعادة تقييم، حيث تخص النسبة المئوية لمجموع العاطلين عن العمل من السكان القادرين على العمل [2]*.

شكل رقم (9)

معدلات البطالة في بعض البلدان بالنسبة المئوية

من السكان القادرين على العمل 1920-1938

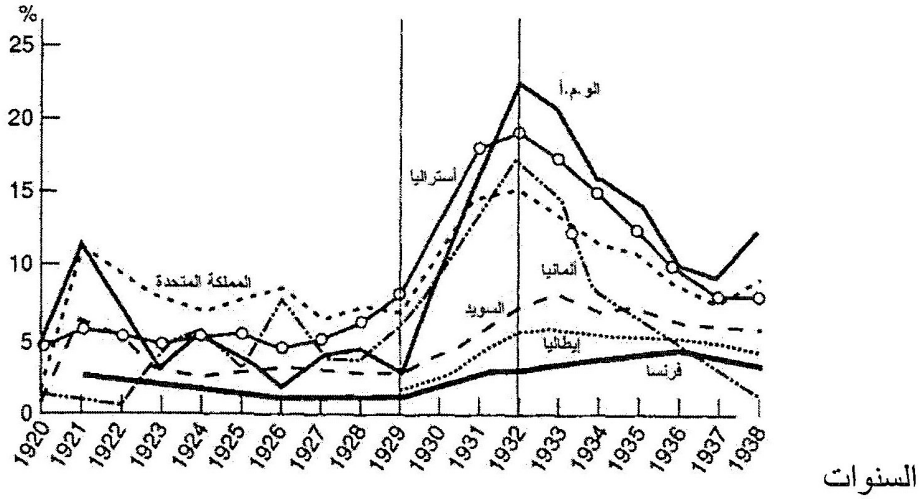

Source : Gazier Bernard, op. cit., p. 22.

[1] ibid, PP. 81-82.

[2] Gazier Bernard, op. cit., p. 22.

* السكان القادرين على العمل La population active : وهم الأشخاص الذين هم في سن العمل وعلى إستعداد للعمل.

وعلى العموم، إذا كان هناك حديث عن معدلات تجاوزت 30% فإنها تتعلق بوضعيات محلية أو غير وطنية (مدينة أو ناحية) أو فروع إنتاجية معينة (خير مثال على ذلك، الأيدي العاملة الصناعية)، لكن هذه المعدلات المصححة لا تؤدي إلى تقليص الخطر من 1929 إلى 1933. بالمقابل، فإن معدل بطالة كلي يتجاوز 15% يعتبر نسبة كبيرة، أين يكثر عدد سكان الريف وأين لا تحل البطالة (لكن غالبا في حالة فقر)، وأين لا توجد حماية إجتماعية على العموم.

ومن جهة أخرى، وصل العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 11-12 مليون بحلول مارس 1933، أين كان يعتبر العاطل عن العمل شخصا فقد وظيفته، مما أدى إلى نظرة مقيدة، مستبعدين من حساب البطالة الشباب المرشحين لأول وظيفة لهم، ناهيك عن النساء. لذلك فإن الأرقام المعروضة هي حد أدنى من التقديرات. أما بالنسبة للوضعية الفرنسية، فتكاد تكون هزلية، حيث أن البيانات غير أكيدة، وعلى أي حال منخفضة جدا. فبين التعدادين لـ 1931و 1936، مع الأخذ بعين الإعتبار حركات الهجرة والديمغرافيا، إنخفض عدد مناصب العمل المعروضة في الإقتصاد بأكثر من مليون، بينما لم يرتفع عدد العاطلين عن العمل إلا بـ 500000[1].

أما الملفت للنظر بالنسبة للبطالة من 1929 إلى 1932، بالإضافة إلى حجمها، هو أنها لم تكن متبوعة بعودة إلى الإنخفاض بشكل متناظر، بإستثناء ألمانيا، كما عرفت المتوسطات الوطنية تباينا كبيرا، حيث كانت هناك جغرافيا للبطالة؛ فمثلا في بريطانيا العظمى، أين يعتبر الشمال صناعيا منذ القدم (مانشيستر ونيوكاسل...)، فقد أصابته البطالة أكثر من الجنوب الذي ظل منطقة ريفية كبيرة.

كما يوجد مثال حول فوارق الحرف في أرقام جمعها فويتينسكي W. Woytinski، نقابي ألماني وخبير في منظمة العمل الدولية، حيث وفي جوان 1932، وفقا لتقسيمات النقابات الألمانية، كان 47% يعانون من بطالة في فرع الصناعة المعدنية، 77% من النجارين، 50% في الزجاج و 33% في الكيمياء[2].

وثمة مجموعة أخرى من الإعتبارات، تتمثل في الحد السلطوي من ساعات العمل مع ما يقابلها من إنخفاض في الأجور، وصولا إلى التوقيف المؤقت عن العمل، فكانت بذلك البطالة الجزئية عبئا كبيرا على الكثير من العمال، حيث أكثر من "تقاسم العمل" وفقا للمصطلح الحالي، كان هناك "تقاسم للبطالة"، وقد سبق الحد من ساعات العمل الذي عرفته هذه الفترة "حضارة أوقات الفراغ" (La Civilisaion du loisir)، التي تنبأ بها البعض في المجتمعات الصناعية المتقدمة[3].

---

[1] ibid., p. 24.
[2] loc. cit.
[3] ibid., p. 25.

المطلب الثالث: آثار أزمة الكساد الكبير 1929

خلفت أزمة الكساد الكبير عدة نتائج إقتصادية، إجتماعية وسياسية، كان أهمها في المجال النقدي، إنهيار قاعدة الذهب وإضطرار الدول المتضررة للتدخل في الشؤون الإقتصادية وإتباع سياسات حمائية، مما أدى إلى إعادة النظر في النظام الكلاسيكي وصولا إلى الحرب العالمية الثانية، حيث ساهمت الأزمة في تزايد حدة التوتر الإجتماعي وفي عودة الخلافات بين الدول الرأسمالية الكبرى.

الفرع الأول: نهاية قاعدة الذهب

سجلت الأحداث النقدية في أحداث إقتصادية متوالية لا يمكن فصلها عن أزمة 1929؛ حيث قامت أزمة الثلاثينات بتفكيك "معيار تبادل الذهب" (Gold Exchange Standard)، الذي وضع أثناء مؤتمر جنوي Gênes في ماي 1922، حيث كانت أزمة إقتصادية (إنتاج، تجارة، عمالة)، ولكن أيضا نقدية ومالية.

لقد وصلت الأزمة إلى لندن في جويلية 1931، ودعا العديد من الأشخاص من أجل تحويل جنيهاتهم إلى ذهب، ولم يتمكن رفع سعر الخصم من منع تسرب رؤوس الأموال. كما إختفى مخزون إنجلترا من الذهب، مما جعل توقف إمكانية تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب يأتي في وقت مبكر. ففي 20 سبتمبر 1931، تم التخلي عن قاعدة الذهب، وإنخفضت قيمة الجنيه بـ 30%. ثم بعد إنهيار النظام المصرفي الأمريكي، كان للدولار نفس المصير سنة 1933، متبوعا في جانفي 1934 بالين الياباني[1].

ومن جهة أخرى، بقيت مجموعة من البلدان الأوروبية أثناء التدهور النقدي متمسكة بتعادل الذهب بالنسبة لعملاتهم على شكل "كتلة ذهب" (Bloc-Or)، والتي تأسست سنة 1933، حيث تكونت هذه المجموعة من فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، سويسرا وبعض بلدان أوروبا الشرقية، حتى أن فرنسا قامت بتدعيم هذه السياسة في 1935 تحت السلطة الإعتدالية لبيار لافال Pierre Laval. وقد دفعت هذه البلدان غاليا ثمن تمسكها هذا خلال الفترة ما بين 1933 و 1936، لأن الإنخفاضات المستمرة للجنيه الإسترليني والدولار، رفعت بشكل قوي ومفاجئ الأسعار في المبادلات الدولية. وبما أن هذه البلدان رفضت تخفيض قيمة عملاتها، كان عليهم أن يضغطوا على أسعارهم وإيراداتهم، وذلك بتحديد النفقات العمومية وبإجراء تخفيضات تقريبا تسلطية، تمثلت في سياسة إنكماش داخلية. ومع مرور الوقت، تضاعفت الإعتراضات أثناء الكساد، حيث فرض الهلع البنكي على بلجيكا، في مارس 1935، تخفيض قيمة عملتها. وبالمقابل، أدى هذا الإنقاص في قيمة الفرنك البلجيكي إلى تفكك كتلة الذهب منذ 1936[2]. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة تخفيضات لقيمة الفرنك الفرنسي (30% تقريبا في عام 1936، و57% عام 1938)[3]، كما كان تعميم سعر الصرف الإجباري أكثر ما ميز هذه الفترة من الأزمة الإقتصادية[4].

---

[1] Grou Pierre, op. cit., p. 50. Et Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 129.

[2] Guiffan Jean, op. cit., p. 125. Et Gazier Bernard, op. cit., p. 82.

[3] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 46.

[4] Grou Pierre, op. cit., p. 51.

وبصفة عامة، لم يكن هناك أي تعاون دولي، حيث كان هناك تعايش لكتلة الإسترليني، كتلة الدولار، كتلة الذهب، منطقة المارك ومنطقة الين. كما أساء الغياب الكلي للحوار إلى النظام، حيث دافعت كل جهة عن مصالحها الخاصة على حساب البلدان الأخرى[1].

الفرع الثاني: الإتفاقات والتكتلات الإقليمية

حاولت العديد من البلدان الأوروبية إستغلال الأزمة لإقامة "مناطق نفوذ " (Zones d'influences)، حيث كانت فرنسا في بداية الثلاثينات من القرن الماضي تشجع تشكيل "كتلة البلدان الزراعية (Bloc des pays agricoles). وفي مارس 1931، تسبب إنشاء إتحاد جمركي بين ألمانيا والنمسا في قلق الحلفاء وخاصة فرنسا التي شاهدت بدايات أونشلوس (Anschluss)، الذي أدين في الأخير من طرف محكمة العدل في لاهاي Lahay في سبتمبر 1931[2].

من جهة ثانية، تطورت عادة تجارية جديدة التي عدلت في قواعد التبادل وأضفت الشرعية على السياسة الحمائية، حيث عقدت ألمانيا مع عدة بلدان من أوروبا الوسطى ودول البلقان (المجر، يوغسلافيا، بلغاريا، اليونان وتركيا) "إتفاقات المقاصة*" (Les accords de Clearing)، وأنشأت صندوقا للتعويض بالعملة المحلية، أين دفع المستوردون مبالغ المنتجات التي يشترونها، وتلقى المصدرون من خلال هذا الصندوق مبلغ مبيعاتهم. وفقط رصيد المبادلات بين بلدين مرتبطين باتفاقيات المقاصة هو الذي يسمح بتسديد العملات، لذلك ضمنت هذه الإتفاقات تأثيرا إقتصاديا قويا في هذا المجال.

زيادة على ذلك، شهدت تلك الفترة خلاصة الإتفاقات الإقليمية في السياسة التجارية، مثل إتفاقية أوسلو (Convention d'Oslo)، الموقعة سنة 1930 بين بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ والبلدان الإسكندنافية، أو السياسة النقدية كما رأينا تشكيل "كتلة الذهب" بين فرنسا، بلجيكا، هولندا وسويسرا من 1933 إلى 1935. أما بريطانيا، فقط خرجت عن تقليدها المتمثل في التبادل الحر، ومع حالها المتزعزع، إنطوت على الكامنوالث بفضل التفضيل الإمبراطوري الذي تقرر في إتفاقات أوتاوا سنة 1932، وصولا إلى منطقة الجنيه الإسترليني[3].

الفرع الثالث: إعادة النظر في النظام الإقتصادي الكلاسيكي

تسببت أزمة الكساد الكبير في طرح مبادئ النظام الكلاسيكي للمناقشة، فبدءا من 1933، إكتشف إيرفينغ فيشر Irving Fisher أن خفض الأسعار، لا يمكن أن يحدث توازنا كما جاء في المذهب الكلاسيكي، بل يزيد من ثقل الديون، والحاجة إلى تقليص هذا الدين (Dept Deflation Theory) تؤدي إلى حلقة مفرغة تزيد من حدة وعمق الأزمة[4].

---

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 129.

[2] Guiffan Jean, op. cit., p. 128.

* Clearing مقاصة الديون: مقاصة العمليات المالية والتجارية الدولية.

[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 130.Et Guiffan Jean, op. cit., p. 128.

[4] Néré Jacques, op. cit., p. 25.

كما ثبت عدم فعالية الإجراءات التقليدية لمكافحة الأزمة، وبدأ طرح أسس الليبرالية الإقتصادية للبحث ثانية. ويوجد هذا النقد لليبرالية الرأسمالية عند الماركسيين، الذين رأوا في الكساد الكبير وفاة معلنة للنظام، نتيجة لتناقضاته الداخلية، بإعتبار أن إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية سابقا L'URSS هو البلد الوحيد الذي نجا من أزمة 1929.

بالإضافة إلى ذلك، برزت فكرة التخطيطية (Le Planisme) ، التي إقترحها بالخصوص الإشتراكي البلجيكي هنري دو مان Henri De Man، الذي تم إعتماده من قبل مجتمع حزب العمال سنة 1933 كمخطط للعمل، حيث قام بتجميع العديد من المناضلين السياسيين والنقابيين في برنامج لإقتصاد مزدوج، ولإصلاحات عميقة تشمل مراقبة حكومية للإئتمان وحتى تأميما له. وقد توصل أغلبية المنظرين الليبراليين إلى المناداة أو المطالبة بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية[1].

لكن الإقتصادي البريطاني كينز هو الذي يستفيد من هذا الجدال، ليس على الفور، إذ أن مؤلفه الرئيسي "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود" لا يظهر حتى 1936، حيث أن نظريته العامة مجردة وصعبة للفهم، لأنه ليس لها نتائج فورية[2]، لكن نشرها قدم بديلا للتحليل النظري؛ حيث يؤكد كينز أن للسلطات العمومية دورا مهما تلعبه لضمان التشغيل الكامل، وذلك بزيادة النفقات العمومية لإطراء الدورات الإقتصادية. ومع إعتبار أن النقود يجب أن تكون قبل كل شيء في خدمة النشاط الإقتصادي، إلا أنه لا يجب التردد في فصلها عن الذهب وتخفيضها لتشجيع الصادرات. وبإعتباره واحدا من أنصار سياسة مالية أكثر مرونة، طالب في وقت ما بتضخم معتدل لتنشيط الطلب ومراقبة العجز في الميزانية لتمويل الأعمال الضخمة ومساعدة الشركات التي تعاني من صعوبات وتعويض الخسارة التي تسببها البطالة، فالرسالة المسلم بها من الكساد الكبير هي إمكانية وجود بطالة خطيرة لا إرادية وطويلة؛ الأمر الذي سمح فيما بعد بإعطاء الفرصة لمراجعة المخططات التصميمية الكلاسيكية التي أنشئت بتفان، ولكن من الصعب تطابقها وتزامنها مع أحداث الثلاثينات من القرن الماضي[3].

ومن جهة أخرى، يمكن لأي جزء من النظام الكينزي أن يتعرض للنقد بشكل كبير؛ فمن المعروف على الاستهلاك، الإستثمار، الطلب على النقود... عدم كفايتها، إلا أن كينز أدرك نوعا معينا من التجانس بين المتغيرات الإقتصادية، بحيث يحتفظ النظام بشكل كاف بتجانسه مما يسمح له بإيقاف أزمات من نوع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي[4].

ولكن بالرجوع إلى الماضي، فإن سياسة الدكتور شاخت Schacht في ألمانيا مشابهة لأفكار كينز، لكن لا تستمد منها الإلهام مباشرة. كما تستطيع بعض من سياسات روزفلت - سياسة الأشغال العمومية - أن تشبهها، بينما تأخذ أخرى وجهة معاكسة. لذلك، تسببت مواجهة بين روزفلت وكينز في سوء تفاهم

---

[1] Guiffan Jean, op. cit., p. 126 Et Néré Jacques, op. cit., p. 125.
[2] Néré Jacques, op. cit., p. 25.
[3] Lamiri Abdelhak, op. cit., p. 239. Et Guiffan Jean, op. cit., p. 126
[4] Grou Pierre, op. cit., p. 55. Et Lamiri Abdelhak, op. cit., p. 240.

متبادل بين الرجلين؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، ندرك أنه حانت ساعة مجد الكينزية[1]، حيث لم تحل النظريات الكينزية دون التأثير بالسياسات الإقتصادية للعديد من البلدان الأوروبية (المملكة المتحدة، السويد، فرنسا للجبهة الشعبية) وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، لكن أثرها كان محسوسا بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية[2].

الفرع الرابع: الدخول في حرب عالمية ثانية

إن أزمة 1929 محصورة بين حربين عالميتين، حيث أنها تلغي النتائج المالية للأولى وتمهد التحضيرات للثانية.

بدأت المبادرات العسكرية منذ 1934 بالزحف الياباني نحو الصين، متبوعة سنة 1935 بإستيلاء إيطاليا الفاشية على أثيوبيا، ثم إنطلاق حرب أسبانيا في 1936. ومن جهة ثانية، كان أهم ما ميز النصف الأول من القرن العشرين: القومية، حيث أن الإجراءات الإستعمارية اليابانية والإيطالية كانت تقليدا، بعد مرور 50 سنة، للإمبريالية الإنجليزية والفرنسية. في حين أن الإستبدادية ومعارضة النظام الدستوري كانت قد بلغت أوجها في النظامين الديكتاتوريين الفاشي والنازي، وكذلك في الإتحاد السوفياتي سابقا الستاليني واللينيني. وبالمقابل، كان أول خروج معبر للحزب الوطني الإشتراكي لهتلر في سبتمبر 1930[3].

وكان التدخل المتزايد للدولة في الحياة الإقتصادية واضحا بصورة خاصة في الأنظمة المساندة للحرفية*، كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا الفاشية، ومنذ عام 1933 بالنسبة لألمانيا النازية، أين قامت السلطة السياسية بشكل تسلطي بفرض خياراتها لمختلف العوامل الإجتماعية. كما لجأ نظام هتلر إلى التخطيطية من أجل تنظيم إقتصاده بشكل أكثر توجها. وبهذا الشكل، وجه الديكتاتوريان بلديهما نحو سياسة إكتفاء ذاتي بإنتاج سلع بديلة وبإستغلال كل الموارد على أراضيهم وفي باطن الأرض دون الأخذ بعين الإعتبار مردودية هذه العمليات. لكن ربما أكثر من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية المستخدمة، أدت سياسة إعادة التسلح إلى الحد من البطالة في ألمانيا وكذلك في اليابان[4].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه غالبا ما ينسب لأزمة الكساد الكبير وصول هتلر إلى السلطة في 1933. ولكن في الواقع، فإن صعود النازية كان جزءا من الأزمة أكثر منه نتيجة. ومع إعطاء صناعاتهم للعتاد والأسلحة مكانة غير مناسبة أكثر فأكثر، فسيقومون أيضا وبشكل سريع بتوجيه إقتصاداتهم نحو الحرب[5]؛ لذلك أعتبرت النتيجة الأولى لأزمة 1929 أنها أسست في ألمانيا نظاما من شأنه أن يقود العالم إلى حرب جديدة.

---

[1] Néré Jacques, op. cit., p 25.
[2] Guiffan Jean, op. cit., p. 127.
[3] Gazier Bernard, op. cit., p. 57.
* "Régime de type corporatiste" نظام الحرفية: وهي نظرية إقتصادية إجتماعية تقول بإيجاد مؤسسات حرفية.
[4] Guiffan Jean, op. cit., p. 128. Et Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 103.
[5] Gazier Bernard, op. cit., pp. 57- 58. Et Guiffan Jean, op. cit., p. 128.

خاتمة الفصل:

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، عرفت الولايات المتحدة الأمريكية فترة من الإزدهار الإقتصادي في العشرينات من القرن الماضي سبقت أزمة الكساد الكبير، والتي تعتبر أكبر أزمة إقتصادية عرفها التاريخ نظرا لآثارها الواسعة والتي شملت مختلف القطاعات والفروع. وقد أدت المضاربة الجنونية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة إلى إنهيار بورصة نيويورك، ومن ثم إنتقالها إلى باقي القطاعات الإقتصادية وإنهيار آلاف البنوك، وإنتشرت هذه الأزمة إلى بقية بلدان العالم خاصة أوروبا التي إرتبط إقتصادها بالإقتصاد الأمريكي.

ويرجع الإقتصاديون سبب أزمة الكساد الكبير بالدرجة الأولى إلى المضاربة والإفراط في الإقراض والرفاهية الزائدة التي عرفها المجتمع الأمريكي في تلك الفترة، كما أعتبرت الديون المتراكمة على بعض الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى من مسببات هذه الأزمة.

وقد كان لهذه الأزمة آثار عديدة أهمها: تراجع الإنتاج الصناعي، إنخفاض عام في الأسعار وركود التجارة العالمية بالإضافة في الإرتفاع الكبير في معدلات البطالة. كما أدت هذه الأزمة إلى: نهاية قاعدة الذهب، ظهور الإتفاقات والتكتلات الإقليمية، إعادة النظر في النظام الكلاسيكي والدخول في حرب عالمية ثانية.

الفصل الثالث

الأزمة المالية العالمية 2008

تمهيـد:

يمر الإقتصاد العالمي منذ إنطلاق الأزمة في أكتوبر 2008 بأزمة مالية أعتبرت الأسوء منذ أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، نتجت عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب القروض العقارية عالية المخاطر. ونظرا لتشابك وترابط الأسواق العالمية في ظل العولمة المالية، فإن تأثيراتها إمتدت إلى جميع أنحاء العالم ومست تداعياتها المؤسسات المالية وأسواق المال العالمية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل بالشكل التالي:

المبحث الأول: ظروف وجذور الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: نشأة وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثالث: تطور وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الأول

ظروف وجذور الأزمة المالية العالمية 2008

المطلب الأول: الظروف الإقتصادية السائدة قبل الأزمة

نظرا لعدم إستقرار العلاقات الإقتصادية الدولية الناتجة عن التقلبات العنيفة التي مست أسعار صرف العملات في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، نتيجة قيام الدول بتخفيض أسعار صرف عملاتها تشجيعا لصادرتها وتخفيضا لوارداتها من جهة، والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية، والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى، رأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن تعملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية لما بعد الحرب.

الفرع الأول: الظروف الإقتصادية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973

نظرا لما تركته الحرب العالمية الثانية من تأثير شديد على التجارة الدولية والشؤون النقدية والمالية في العالم وضعت مجموعة من القواعد والترتيبات بعد إنتهائها، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة[1]، والتي أطلق عليها مصطلح "النظام الإقتصادي العالمي الجديد[2]"، الذي كان الشغل الشاغل لكل المؤتمرات والإجتماعات الدولية في تلك الفترة، والذي كان طرفاه، الدول الصناعية من جهة، والدول النامية من جهة أخرى، والتي تشكل في مجموعها النظام الإقتصادي الدولي[3]، حيث أن إتفاقية بريتون وودز Bretton woods هي التي رسمت الخطوط العريضة لهذا النظام.

أ- إتفاقية بريتون وودز:

"بريتون وودز" هو الإسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي إنعقد في ضاحية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية من 1 إلى 22 جويلية 1944، حيث تم إمضاء الإتفاقيات بعد ثلاثة أسابيع من التشاور بين 730 ممثل لمجموعة مكونة من 44 دولة بالإضافة إلى مراقب سوفياتي، فكان زعيما هذا المؤتمر الإقتصادي جون مايناردكينز John Maynard Keynes الذي ترأس الوفد البريطاني وهاري ديكستر وايت Harry Dexter White ممثلا للوفد الأمريكي؛ حيث إقترح كينز مخططا أعده منذ 1941 حول نظام نقدي عالمي مبني على وحدة إحتياطي غير وطنية. أما الجانب الأمريكي، فقد إدعى الدور الرئيسي للدولار الأمريكي مقترحا بالأحرى إنشاء صندوق إستقرار يؤسس من ودائع الدول الأعضاء وبنك لإعادة

---

[1] المهدي عادل، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2004، ص 86.

[2] عبدالحميد عبدالمطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص 16.

[3] عبدالله إسماعيل صبري، نحو نظام إقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص 5.

بناء ما بعد الحرب. وفي الأخير، تم الأخذ بالإقتراح الأمريكي، بتنظيم النظام النقدي العالمي حول الدولار الأمريكي، لكن بإرتباط إسمي بالذهب[1]. وقد تناول المؤتمر الموضوعات التالية[2]:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة.
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- دراسة جانب الإحتياطيات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي الدولي الجديد.

ب- أهداف إتفاقية بريتون وودز:

تم التفكير في نظام جديد يسمح بتجنب الصدمات النقدية الدولية التي تلت الحرب العالمية الأولى من جهة والأخطاء التي حولت أزمة 1929 إلى كساد عظيم من جهة أخرى؛ حيث أن الإقتصاد الأمريكي خرج من الأزمة كأقوى إقتصاد في العالم، مع نمو سريع في الصناعة وتجميع لعديد من رؤوس الأموال، وبالتالي لم تمس أضرار الحرب الإقتصاد الأمريكي الذي زاد من ثروته عن طريق بيع الأسلحة للحلفاء الآخرين وبإقراضهم أموالا. كما أن الإنتاج الصناعي في 1945 قد تضاعف مقارنة بمستواه قبل الحرب. وبالمقارنة، إنهارت كل من أوروبا والشرق الأقصى عسكريا وإقتصاديا.

ومع نهاية الحرب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بالجزء الأكبر من رؤوس الأموال العالمية وتسيطر على الإنتاج الصناعي والصادرات؛ حيث كانت تنتج نصف الفحم، ثلثي البترول وأكثر من نصف الكهرباء على المستوى العالمي، كما كانت تنتج أكبر كميات السفن، الطائرات والسيارات. بالإضافة إلى ذلك، كانت تمتلك ثلثي الإحتياطي العالمي من الذهب. لذلك، قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظم مؤتمرا سنة 1944[3]، يهدف إلى إنشاء نظام نقدي قادر على توفير محيط ملائم لإعادة بناء وتوسيع إقتصاد عالمي حر، وذلك بجعل الولايات المتحدة الأمريكية والدولار أركانا للهندسة الإقتصادية الجديدة، إذ سيلعب كل منهما على الترتيب الدور الذي قامت به المملكة المتحدة والجنيه الإسترليني قبل حرب 1914.

وكان الهدف الأساسي للمؤتمر هو إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة، وتمثلت هذه القواعد في[4]:

---

[1] Cohen Binjamin J., Bretton Woods System, in R.J. Barry Jones, Routledge Encyclopedia of International Political Economy, Volume 1, Routledge, London, 2001, pp. 99-101.

[2] صادق مدحت، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 2.

[3] Terborgh Andrew G., The Post-War Rise of World Trade : Does the Bretton Woods System deserve Credit ?, Working Paper No. 78/03, Department of Economic History, London School of Economics, September 2003. Retrieved from: http://www.lse.ac.uk/collections/economicHistory/pdf/wp7803.pdf

[4] Beniessad H., Economie Internationale, OPU, Alger, 1983, pp. 102-104

- ضبط جميع العملات على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي بإعتباره كنقد وحيد للإدخار الدولي، والذي حددت قيمته مقابل الذهب بالشكل التالي: 1 دولار أمريكي=35 أوقية ذهب. بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة بتأمين تحويل الدولارات المتواجدة لدى البنوك المركزية إلى ذهب، وإلتزام الدول بالتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على تذبذبات معدلات الصرف داخل مجال [-1%، +1%] مقارنة بالسعر الرسمي.

- إنشاء صندوق النقد الدولي Fond Monétaire International (FMI)

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير Banque International pour la Reconstruction et le Développement (BIRD)

ج- إنجازات إتفاقية بريتون وودز:

نتج عن إتفاقية بريتون وودز منظمتان دوليتان تمارسان نشاطهما حتى يومنا هذا:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: الذي بدأ ممارسة نشاطه رسميا في 25 جوان 1946[1]، والذي تم إنشاؤه بهدف تقديم المساعدات للدول الأعضاء، تشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق المساهمة في القروض لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وتقديم القروض للدول الأعضاء[2].
- صندوق النقد الدولي: الذي بدأ في ممارسة نشاطه في 01 مارس 1947[3]، والذي تم إنشاؤه بهدف دعم إستقرار أسعار الصرف بين الدول الأعضاء وتفادي التنافس على تخفيضها، المساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ومحو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية[4].

بالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض إنشاء منظمة تسعى إلى ضبط التجارة الدولية، غير أن الدول لم تستطع تحديد مفهوم دقيق لها؛ لذلك كانت هناك سلسلة من "الإتفاقات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT" التي أنشئت في 30 أكتوبر 1947[5]، والتي عدلت فيما بعد على شكل دورات.

د- نهاية النظام النقدي لبريتون وودز:

لم تقم إتفاقات بريتون وودز بأي مراقبة على كمية إصدار الدولار؛ إذ كان لإمكان الولايات المتحدة الأمريكية عدم إحترام إلتزاماتها نحو حساباتها الخارجية، إلى غاية 1958 أين كان هناك نقص في الدولار. ثم إنقلبت الوضعية، حيث كان هناك تضخم للدولار الذي ظهر خاصة بفعل النفقات المعتبرة لحرب الفيتنام. ومن جهة ثانية، فإن البلدان التي تصدر أكثر نحو الولايات المتحدة الأمريكية جمعت إحتياطات ضخمة من الدولار، الذي قابله إصدار للعملة الوطنية، متسببين في زيادة في التضخم[6].

---

[1] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص 95.

[2] حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الإقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002، ص ص 197-198.

[3] International Monetary Fund, IMF Chronology. Retrieved from : http://www.imf.org/external/np/exr/chron/chron.asp

[4] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص ص 84-86.

[5] World Trade Organization, General agreements on Tarrifs and Trade 1994, July 1997, p 23. Retrieved from: http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/06-gatt.pdf

[6] Choi Kwan, The Bretton Woods System, Department of Economics, Iowa State University, April 2008. Retrieved from: http://www.econ.iastate.edu/classes/econ355/CHOI/bre.htm

وتقنيا، فإن ألمانيا التي كانت حساسة للتضخم، هي التي وضعت نهاية لإتفاقات بريتون وودز بالتوقف عن إستخدام تدابيره، وبدأت المطالبات بتعويض الدولارات الفائضة بالذهب. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترضى بإختفاء أرصدتها من الذهب، لذلك قام الرئيس ريتشارد نيكسون R. Nixon بالإعلان عن التخلي المؤقت عن إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971[1]، كما إنهار نظام سعر الصرف الثابت بشكل نهائي في مارس 1973، مع تبني نظام الصرف العائم تدريجيا[2].

وبالإضافة إلى هذا التوجه من أجل قيام نظام إقتصادي عالمي من خلال إنشاء بعض المنظمات العالمية صندوق النقد الدولي FMI، البنك العالمي BM وسكرتارية الجات GATT لرعاية الأركان الثلاثة الرئيسية للنظام الإقتصادي العالمي؛ النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، كان هناك تطور لمفهوم التكامل الإقتصادي الدولي في هذه المرحلة بإعتباره من المفاهيم الحديثة في ذلك الوقت، وكانت تعني تقوية العلاقات الإقتصادية الدولية في المجالات التجارية، النقدية والمالية، إضافة إلى المجال السياسي لخدمة الإقتصاد[3].

كما تميزت هذه الفترة أيضا بإندلاع الحرب الباردة، التي إنقسم على إثرها العالم إلى قطبين إقتصاديين؛ القطب الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي والقطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. كما تميزت هذه الفترة بتزايد حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وتفاقم أزمة المديونية في العالم الثالث[4].

الفرع الثاني: الظروف الإقتصادية بين عام 1974 و1990:

جاءت هذه المرحلة مباشرة بعد حرب أكتوبر 1973، التي نقلت على إثرها السلطة الإقتصادية إلى العالم الثالث مؤقتا عن طريق النفط، مما جعل هذه المرحلة تشهد مطالبات ومساعي وإجراءات لتشكيل وإنشاء نظام إقتصادي دولي جديد من جانب دول عدم الإنحياز والبلدان النامية إجمالا؛ حيث جاء ذلك في قرار مجموعة دول عدم الإنحياز في مؤتمر القمة الرابع المنعقد بالجزائر في سبتمبر 1973[5]، وكان من بين مقرراته العمل على إقامة نظام إقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمي[6]. وقد لقيت هذه الطروحات تجاوبا من هيئة الأمم المتحدة وجمعيتها العامة؛ فبعد تأسيس "الوكالة الدولية للطاقة" في ربيع 1974، والتي تضم الدول الرأسمالية المجتمعة في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE، ماعدا فرنسا، ورفض جميع الدول النامية

---

[1] International Monetary Fund, IMF Chronology. Retrieved from: http://www.imf.org/external/np/exr/chron/chron.asp
And : International Monetary Fund, The End of the Bretton Woods System (1972-81). Retrieved from : http://www.imf.org/external/about/histend.htm

[2] Roberts Richard, Sterling and the End of Bretton Woods, Internatinal Economic History Association (IEHA), University of Sussex,2006, p. 1. Retrieved from : http://www.helsinki.fi/iehc2006/papers1/Roberts.pdf
And Hempel George H. et al, Bank Management Texts and Cases, 4th ed., John Willey Inc, Canada, 1994, p. 30.

[3] النقري معن، مراحل النظام الإقتصادي الدولي-العالمي الجديد، 2006/11/29. متوفر على الموقع:
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1450&Itemid=33

[4] عبدالخالق جودة، الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 141..

[5] نفس المرجع السابق.

[6] عبدالله اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص 15.

المستوردة للبترول الإنضمام إليها وكذلك الدول المصدرة للبترول، طلب الرئيس الجزائري هواري بومدين بصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة دول عدم الإنحياز، عقد دورة إستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية[1].

وفي أفريل وماي 1974، إنعقدت الدورة الإستثنائية السادسة والتي شهدت جدالا حادا بين دول عدم الإنحياز والدول الرأسمالية، وإنتهت هذه الدورة بإقرار وثيقتين[2]:

- إعلان بشأن إقامة نظام إقتصادي دولي جديد مجسدا في القرار 3201.
- برنامج عمل لإقامة نظام إقتصادي دولي جديد مجسدا في القرار 3202، والمكمل للقرار السابق.

بالإضافة إلى هاتين الوثيقتين صدر عن الدورة العادية التاسعة والعشرين للأمم المتحدة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 1974 القرار رقم 3281 الخاص بإقرار "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الإقتصادية"، والذي يقوم على المساواة في التعامل بين كل الدول[3]. كما تقرر في إتفاقية "ليما" المنعقدة بين المجموعة الأوروبية و الكاريبي والمحيط الهادي في شهر مارس 1975، ضرورة رفع نصيب البلدان النامية من المنتجات الصناعية العالمية. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة، عقد "مؤتمر الشمال والجنوب"، الذي يشكل أول إطار لمفاوضات حقيقية بين الدول الرأسمالية والدول النامية، في باريس حول قضايا الطاقة، المواد الأولية، التنمية والشؤون المالية؛ حيث تم على هذا الأساس إنشاء أربع لجان مكونة من مجموعات من البلدان، بحيث تكون قرارات هذه اللجان بالتراضي العام بين البلدان وليس بالتصويت[4].

ومن أهم ما ميز هذه الفترة أيضا، إتفاقيات جامايكا المبرمة في 08 جانفي 1976[5]، والتي أكدت رسميا التخلي عن الدور القانوني الدولي للذهب، حيث لم يعد هناك نظام نقدي دولي منظم.

أما عن المديونية الخارجية للدول النامية، فقد تم طرحها إلى جانب قضية المواد الأولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad أونكتاد) الرابع المقام في ماي 1976 في نيروبي، الذي إنتهى برفض الدول المتقدمة لمعظم مقترحات الدول النامية، مما نتج عنه تفاقم في أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، بالإضافة إلى إتفاق صندوق النقد الدول والبنك الدولي على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية التي تم تمويلها بموافقة من المنظمتين معا[6].

---

[1] نفس المرجع، ص ص 17، 18.

[2] النقري معن، مراحل النظام الإقتصادي الدولي-العالمي الجديد 2006/11/29. متوفر على الموقع:
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1450&Itemid=33
و عبدالله اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص 18.

[3] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص 24. و عبدالله اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص 20.

[4] عبدالله اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص ص 29-31.

[5] European Navigator, The Jamaica Agreements, Treaty n° 2466, June 2006. Retrieved from:
http://www.ena.lu/jamaica_agreements_kingston_january_1976-020302466.html

[6] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص ص 25، 26. وعبدالله اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص ص 22، 24.

الفرع الثالث: الظروف الإقتصادية بين عام 1991 إلى ما قبل الأزمة

أ- الظروف الإقتصادية بين عام 1991 و 2000:

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو زيادة التوجه نحو عولمة الإقتصاد العالمي، حيث بدأت ظاهرة العولمة في الإنتشارعلى جميع الأصعدة والمستويات، والتي كانت أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

1- العولمة:

بعد سقوط المعسكر الشيوعي وبداية من التسعينات، تم التخلي بشكل نهائي عن التخطيط المركزي والإقتصاد القيادي؛ حيث تميزت هذه المرحلة بسياسات الإقتصاد الحر وتغليب آليات السوق وتبني برامج موسعة للخوصصة، وكذلك إزالة القيود والحواجز أمام حركة التجارة الدولية وإنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات[1]؛ فعلى إثر إتفاق مراكش الذي وقعت عليه 117 دولة، تم إعطاء الإتفاقات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT هوية رسمية، تمثلت في المنظمة العالمية للتجارة OMC في 01 جانفي 1995[2]، والتي ساهمت في تشكيل النظام الإقتصادي العالمي الجديد من خلال قواعد وآليات لتحرير التجارة الدولية في مجالات السلع والخدمات، الملكية الفكرية، الصناعة وقوانين الإستثمار[3].

2- التكتلات الإقتصادية:

تم إنشاء العديد من التكتلات الإقتصادية؛ ففي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام 1995، تمت الإشارة إلى وجود حوالي 45 تكتل إقتصادي في مراحل وصور مختلفة، تشمل 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية؛ أهمها الإتحاد الأوروبي EU، إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، وأيضا رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN بين أندونيسا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا وبروناي[4].

3- الشركات متعددة الجنسيات:

بعد ظهور "شركة المساهمة" (corporation) في الولايات المتحدة حتى عام 1930، والتي تسارع تطورها بشدة مع الشركات الكبيرة (great corporations) والشركات العملاقة (giant corporations)، مع الشركات متعددة الفروع (multidivisional corporations) والشركات متعددة الأقاليم (multiregional corporations). وأخيرا، الشركات متعددة الجنسيات (multinational corporation)، التي أعطيت أسماء

---

[1] النقري معن، مراحل النظام الإقتصادي الدولي-العالمي الجديد 2006/11/29. متوفر على الموقع:
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1450&Itemid=33

[2] Siphana Sok H.E., LDC's Round Table on WTO accession, Cambodia, 28-30 September 2009. Retrieved from : http://www.moc.gov.kh/pdf/pdf_conferences/2009%2009%2025th,%20LDCs%20RT%20Siphana_Cambodia%20and%20WTO%20Policy%20Brief.pdf

[3] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص 34.

[4] نفس المرجع، ص 54.

مختلفة منها، الوحدة الدولية الكبيرة (Grande Unité Internationale)، الشركة عبر الأوطان (Firme Transnationale) أو المؤسسة التعددية الجنسيات (Firme plurinationale)[1].

إن أهم ما ميز سنوات التسعينات من القرن الماضي، التأثير الكبير للشركات المتعددة الجنسيات في مجريات تكوين وعمل النظام الإقتصادي العالمي الجديد؛ حيث تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والإحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الإحتياطي العالمي منها، ووصل إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات عام 1995 إلى 44% من الناتج المحلي الخام العالمي، بالإضافة إلى إستحواذ الشركات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية، وحصولها على دخل قدر بـ 9.5 ترليون دولار من مبيعاتها عام 1997، وإرتفاع نصيبها في الصادرات العالمية من الربع في أواخر الثمانينات إلى الثلث عام 1995[2].

4- الهندسة المالية الدولية:

إعتمادا على الخبرة المكتسبة من الأزمة المكسيكية 95/1994، بدأت قمة مجموعة السبعة G7، المقامة في هاليفاكس Halifax في جوان 1995[3]، العمل على تحسين الوقاية وإدارة الأزمات والدعوة إلى تحسين الشفافية، سواء على مستوى كل بلد على حدى وصندوق النقد الدولي، أو على مستوى تعزيز مراقبة صندوق النقد الدولي. وأشارت القمة إلى أهمية النظام المالي الفعال، فكانت بداية للحديث الجاد حول الهندسة المالية الدولية وضرورة إصلاحها، والتي تعني الآليات الرسمية التي تسهل الإستقرار المالي وتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر البلدان والتي يشكل صندوق النقد الدولي جزءا منها، بهدف الرقابة، التعاون الدولي، التنظيم الدولي والتمويل[4]. كما تم تصعيد فكرة الهندسة المالية الدولية في أعقاب الأزمات الآسيوية، والتي كشفت المزيد من الضعف في النظم المالية الوطنية والدولية. لكن الأهم من ذلك، أن أزمات أواخر التسعينات بينت أن التغيرات النظمية في الأسواق المالية العالمية بحاجة إلى تغيرات بنيوية في إطار السياسة العامة التي يرتكز عليها النظام المالي الدولي[5]. لذلك، فقد تم تحقيق الكثير من التقدم وبدا النظام الدولي أكثر صلابة عما كان عليه قبل عقد من الزمان، ولكن بقيت الهندسة المالية في حاجة إلى التكيف نظرا لإستمرار الثورة المالية[6].

---

[1] بالوا كريستيان، الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص 130.

[2] عبدالحميد عبدالمطلب، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[3] European Central Bank, The International Financial Architecture- Where do we stand ?, Dinner Speech by Jean Claude Trichet, President of ECB at the conference « Dollars, Debt and Deficit- 60 years after Bretton Woods, Madrid, 14 June 2004. Retrieved from : www.ecb.int

[4] IMF, Initial Lessons of the crisis, February 6, 2009, pp. 8-11. Retrieved from : www.imf.org

[5] European Central Bank, The International Financial Architecture- Where do we stand ?, Dinner Speech by Jean Claude Trichet, President of ECB at the conference « Dollars, Debt and Deficit- 60 years after Bretton Woods, Madrid, 14 June 2004. Retrieved from : www.ecb.int

[6] Flemming Larsen, The Global Architecture in Transition, IMF, March 11, 2002. Retrieved from : www.imf.org

ب ـ بداية سنوات الألفين:

1- التحولات الإقتصادية:

شهدت هذه الفترة العديد من التحولات الإقتصادية على المستوى العالمي، والتي كانت سببا رئيسيا في تنامي ظاهرة العولمة. ويتسم النظام الإقتصادي العالمي الجديد بعدد من الخصائص أهمها[1]:

- تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي وبروز التكتلات الإقتصادية العملاقة.
- تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة بشكل مباشر، وخاصة في تصميم برامج الإصلاح الإقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مما أدى إلى تحول كافة الدول تقريبا إلى إقتصاد السوق.
- عولمة النشاط الإنتاجي.
- عولمة النشاط المالي وإندماج أسواق المال.
- تغير مراكز القوى الإقتصادية العالمية.
- تغير هيكل الإقتصاد العالمي وسياسات التنمية.
- تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، كان أهم ما ميز مدخل القرن الواحد والعشرين هو بروز عملة عالمية جديدة هي العملة الرسمية للإتحاد الأوروبي "اليورو €"، والعملة الموحدة المتداولة في 16 دولة منه، كما أنه العملة الرسمية في 6 دول أخرى ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي. وقد بدأ التعامل به إبتداءا من عام 1999 على النطاق المصرفي، ثم إبتداءا من 01 جانفي 2002 تم إستبدال عملات الدول المنظمة لإتفاق تطبيق اليورو، وأصبح منذ ذلك الحين عملتها الرسمية[2]، وهو ثاني عملة في العالم بالنسبة للمعاملات بعد الدولار الأمريكي[3]. ومنذ ديسمبر 2006، أصبح أول عملة في العالم من حيث كمية الأوراق المالية المتداولة بـ 610 مليار يورو[4].

2- المؤشرات الإقتصادية:

بدأت الرأسمالية العالمية الألفية الجديدة بضجة كبيرة؛ ففي مارس 2000 كان هناك إنفجار لفقاعة الإنترنيت وما رافقه من تدهور في أسواق الأسهم العالمية، مما تسبب في حدوث ركود في الولايات المتحدة الأمريكي. ولكن هذا الإنخفاض كان قصيرا نسبيا، ولم يؤثر كثيرا خارج الولايات المتحدة

---

[1] الكفري مصطفى العبدالله، الإقتصاد السياسي والعولمة، الحوار المتمدن، العدد 869، 2004/06/19. متوفر على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19585

[2] شريط عابد، أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدولية والعربية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38 ربيع 2007، ص ص 53-55. متوفر على الموقع: http://www.caus.org

[3] Federal Reserve, The Implementation of Monetary Policy, System Publication, Washington DC, June 2005. Retrieved from : http://www.federalreserve.gov/pf/pdf/pf_4.pdf

[4] Atkins Ralph, Euro Notes Cash in to Overtake Dollar, December 27th, 2006.Retrieved from : http://www.ft.com/cms/s/0/18338034-95ec-11db-9976-0000779e2340.html?nclick_check=1

الأمريكية. وفي الواقع فإن جزءا كبيرا لم يتضرر، بل وكان النمو في بعض البلدان أقوى من ذي قبل. وفي 2003، إستأنفت الولايات المتحدة الأمريكية مسار النمو القوي، إذ وعلى مدى السنوات الأربع الممتدة من 2003 إلى 2007 كانت الرأسمالية العالمية في حالة تأهب قصوى. وعلى العموم، فقد سجلت نموا بمتوسط 4.1% في السنوات 2000-2004 (مع عامين من الإنخفاض والإنتعاش للدورة الإقتصادية على التوالي)، والذي يفوق متوسط النمو لسنوات التسعينات من القرن الماضي بـ 1.5%. كما تبع النمو العالمي الذي تحقق سنة 2003 إرتفاع في حجم التبادل التجاري؛ حيث إرتفعت نسبة التجارة العالمية إلى 9% في السداسي الأول من سنة 2004. ويعتبر معدل النمو سنة 2004، الذي بلغ 5.1%، أعلى نمو منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى تجاوزه 4% سنة 2006، أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر إقتصاد في العالم بنسبة 21% من الناتج المحلي الخام العالمي. ومنذ 2007، إذا ما أعتبر الإتحاد الأوروبي كيانا واحدا فإنه يحتل المرتبة الأولى عالميا بناتج داخلي خام قدر في 2008 بـ 14910 مليار دولار[1].

كما شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تطورات إرتبطت بإنفجار القوة الإقتصادية للقارة الآسيوية؛ حيث شهدت الصين نموا إقتصاديا هائلا، مما جعلها قوة عالمية وسوقا ضخما. أما الهند، مثلها مثل غيرها من البلدان النامية، فقد شهد إقتصادها نموا كبيرا وتكيفا مع إقتصادات البلدان المتقدمة.

وقد شهدت هذه الفترة أيضا، تزايدا في الطلب على الوقود الأحفوري متسببا بذلك في زيادة كبيرة في أسعار المنتجات النفطية ومحاولة من جانب الحكومات والشركات لتعزيز تنمية التقنيات الخضراء[2].

أما قطاع الخدمات فقد شهد تطورا كبيرا، فكانت سوق التأمينات تتصدر هذا القطاع سنة 2006 بنسبة 15% تقريبا من الناتج الداخلي الخام العالمي (PIB mondial)، برقم أعمال قدر بـ 2500 مليار دولار، ممثلة بذلك ثلث معاملات البورصة.

معدلات البطالة، هي الأخرى، شهدت إرتفاعا؛ حيث إرتفعت نسبة البطالة العالمية إلى 6.2% سنة 2003، مسجلة بذلك 185.9 مليون عاطل عن العمل تفاوتت نسبتهم من منطقة إلى أخرى، حيث قدرت نسبة البطالة في شرق آسيا بـ 3.3%، بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة بطالة قدرت بـ 12.2%.

---

[1] Pouvoir Ouvrier, La longue reprise économique du capitalisme, Janvier 2007. Disponible sur : www.pouvoir-ouvrier.org/eco.html

[2] Doerr John et al, Investing in Green Technology as a Strategy for Economic Recovery, EPW Hearing Room, Washington DC, January 7th 2009. Retrieved from : http://www.greenenvironmentnews.com/feed_images/df8869c6-c972-417b-b0a7-14b09d8c50bc.pdf

كما كان للصراعات السياسية والعسكرية أيضا نصيب في سنوات 2000، حيث قدر مجموع النفقات العسكرية في العالم سنة 2006 بـ 1204 مليار دولار[1]، أي ما يقابل 2.5% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وكان لنفقات الإدارة الأمريكية النصيب الأكبر من النفقات الرسمية العالمية للدفاع بنسبة 46%[2].

وفي نفس السياق، عرفت الأسواق العالمية إرتفاعا مستمرا ومتزايدا لأثمان المواد الأولية وبعض المواد الفلاحية، مما أدى إلى إرتفاع إحتياطات الصرف، التي وصلت إلى مستويات أعلى في دول الجنوب المصدرة للمواد الطاقوية والمنتوجات الفلاحية، غير أنها لم تستغل هذا الإحتياطي الهام. وسارعت العديد من الدول، وعلى رأسها الصين والدول الخليجية، إلى وضع أموالها بالبنوك الأمريكية وشراء سندات الخزينة الأمريكية، وإتجهت دول أخرى نحو السداد قبل الأجل لديونها الخارجية، في حين إختارت بعض الدول وعلى رأسها دول الخليج خلق ما يسمى بـ "الصناديق السيادية" لشراء الشركات المفلسة بالدول المصنعة، ولجأت دول أخرى إلى صرف أموالها في شراء الأسلحة[3].

إضافة إلى ذلك، برزت خلال هذه الفترة أزمة غذائية منذ 2007 كنتيجة للسياسة النيوليبرالية التي دفعت الدول النامية إلى توجيه فلاحتها نحو التصدير من جهة، وتزايد الطلب على المواد الأولية بسبب المضاربات وإستعمال المواد الطاقوية في المنتجات الفلاحية المصنعة من جهة أخرى، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار[4].

المطلب الثاني: ماهية وجذور الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: ماهية الأزمة المالية 2008

أ- تعريف الأزمة المالية 2008 وطبيعتها:

أولا: تعريف الأزمة المالية 2008

الأزمة المالية الراهنة هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي إندلعت في صائفة 2007، كنتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه إسترداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية subprime، مما أدى إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأمريكي وصلت تبعاتها إلى إقتصادات أوروبا وآسيا متسببة في إفلاس كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تنجح مئات مليارات الدولار التي تم ضخها في أسواق المال العالمية في

---

[1] Rapport annuel de l'Institut international de recherche pour la paix de Stockholm, Sipri Yearbook 2007, 11 juin 2007. Disponible sur :
http://medias.lemonde.fr/mmpub/edt/doc/20070611/922048_sipri_yearbook_07_chapter_summaries.pdf

[2] Croisier Catherine, 2007 Defense Budget Request : Le Budget de Defense pour la Longue Guerre, Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 20 mars 2006. Disponible sur :
http://www.iris-france.org/docs/pdf/notesiris/2006-03-20.pdf

[3] الرحماني ميمون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. متوفر على الموقع: www.liban.attac.org

[4] نفس المرجع.

وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي تطورت إلى أزمة عالمية خانقة ثم إلى أزمة إقتصادية عالمية مست جميع البلدان بدون إستثناء[1].

وتعتبر الأزمة المالية العالمية الحالية، من أسوء الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، وتأتي خطورتها من كون انطلاقها كان من إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الإقتصاد العالمي، باعتباره الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي 47 ترليون دولار، بالإضافة إلى تجارة خارجية تشكل أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية. ومن ناجية أخرى، تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، مما يودي إلى انتشار آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة[2].

ثانيا: طبيعة الأزمة المالية 2008

من المهم إجراء وصف حقيقي لطبيعة الأزمة الراهنة، إذا كان المراد الخروج منها، بل والسعي لعدم الوقوع فيها مرة أخرى. فمنذ وقوع الأزمة، تباينت الآراء بين قائل بكونها مجرد أزمة مالية عابرة، سريعا ما سيتعافى منها الإقتصاد العالمي، وبين قائل بأنها أزمة إقتصادية عميقة، تعكس أزمة نظام، ألا وهو النظام الرأسمالي في شكله المعاصر (الليبرالية الجديدة). وإن كانت التوجهات بعد مضي حوالي 6 أشهر على وقوع الأزمة، باتت أكثر ميلاً إلى الإتجاه الثاني[3].

كما أكدت بعض الدراسات أنه[4]: "لا ينبغي النظر إلى الأزمة المالية الحالية، التي يعاني منها الإقتصاد العالمي، من المنظور الضيق لأزمة الإئتمان وعلاقتها بأزمة الرهن العقاري في الدول الغربية، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأزمة تمس بأسس النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم ينبغي تحليلها من هذه الزاوية".

ب- مقدمات الأزمة المالية 2008:

هناك عدة مقدمات للأزمة المالية الحالية، والتي يمكن إختصارها في النقاط التالية[5]:

- بدأت بالإرتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (147) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليورو حاجز (1.6) دولار لكل يورو.
- نقص السيولة لدى المصارف وضعف ملاءتها وإحتياجها لتمويل خارجي.
- فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات.
- إنخفاض الإستثمارات وزيادة معدل البطالة.

---

[1] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 13.

[2] إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي، مجلس غرف السعودية، السعودية، 10 أكتوبر 2008، ص 18. متوفر على الموقع: http://www.saudichambers.org.sa/Images/financial_crisis2.pdf

[3] عبدالسلام رضا، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية؟ الجذور-التبعات-تصور لنظام ما بعد الأزمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2009، ص 15.

[4] Nabudere Dani w., The Global crisis of capitalism and its impact, Afrika Study Centre, 11/12/2008. Retrieved from : www.pambazuka.org/en/category/features/52604

[5] بن يوسف محمد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، صحيفة الملتقى الإقتصادي، طرابلس، 21 جانفي 2009. متوفر على الموقع: www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc

- إرتفاع حالات التخلف عن السداد (2001-2006) وإرتفاع حالات الحجز على الرهونات العقارية (2007-2008).
- تأثر الجانب العيني في الإقتصاد وتراجع مؤشرات المستهلكين.
- إرتفاع أسعار الذهب والحديد والأسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق.
- الإرتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم.
- تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف.
- إهمال المصارف والمؤسسات المالية للحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الإئتمان وكفاية رأس المال.

بالإضافة إلى[1]:

- إنخفاض المبيعات، خاصة قطاع السيارات والعقارات، وذلك بسبب ضعف السيولة.
- خوفا من عدم إسترداد أموالها، قامت الكثير من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات وحتى الأفراد.

الفرع الثاني: جذور الأزمة المالية العالمية 2008

تتعدد التحاليل حول جذور الأزمة المالية الحالية، غير أنه يمكن إختصار جذورها في أربع عناصر أساسية هي: معيار الدولار، الإبتكارات المالية، ضعف رقابة السلطات النقدية، وضعف عملية تقييم المخاطر.

أ- معيار الدولار:

منذ إجراء إتفاقيات بريتون وودز، التي وضعت معيار الدولار (Dollar Gold Standard)، والولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال المستفيد الأكبر، نظرا لكونها الوحيدة التي كان مسموحا لها اللعب بمختلف القواعد. وقد ضمن نظام إرتباط الدولار بالذهب، خلال الفترة من 1945 وحتى 1970م، تحقيق التوازن في المبادلات الدولية، ومن ثم القليل من العجز، والذي سرعان ما كان يعالج. وقد بقي الوضع شبه مستقر حتى عام 1971، عندما قامت الولايات المتحدة بإلغائه[2]. وكان المبرر آنذاك، أن الحكومات، وفي ضوء تصاعد عجز الموازنة الأمريكية، بدأت موجة من تحويل الدولار إلى الذهب، ولهذا تراجعت إحتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب من 21682 طن عام 1984 إلى 15821 طن بحلول عام 1960، ومن ثم كان هناك تراجع في إحتياطاتها من الذهب بحوالي 8500 طن. ومنذ إلغاء نظام تحويل الدولار إلى ذهب، بدأ الإقتصاد الأمريكي، رحلة جديدة من العجز غير المسبوق، ما كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تتحمله في ظل نظام الذهب أو التحويل إلى ذهب، وإلا لنفذ مخزونها منه تماما. ولكن في ظل الدولار الحر، باتت الولايات المتحدة الأمريكية حرة في إصدار الدولار، والقبول

[1] غربي فوزية، إنعكاسات الأزمة المالية على الإقتصاد الحقيقي في الدول النامية وفي الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009، ص 4.

[2] Robles Cecil, How to Profit from the Falling Dollar, AuthorHouse, Bloomington USA, 2007, p. 90.

بالعجز، لأنها لم تعد مطالبة بتحويل الدولار إلى ذهب، بل أمامها مواصلة تشغيل آلة طباعة الدولار فقط[1].

والشكل التالي يبين تطور عرض الدولار الأمريكي خلال الفترة 1959-2004.

شكل رقم (10)

تطور عرض الدولار الأمريكي 1959-2004

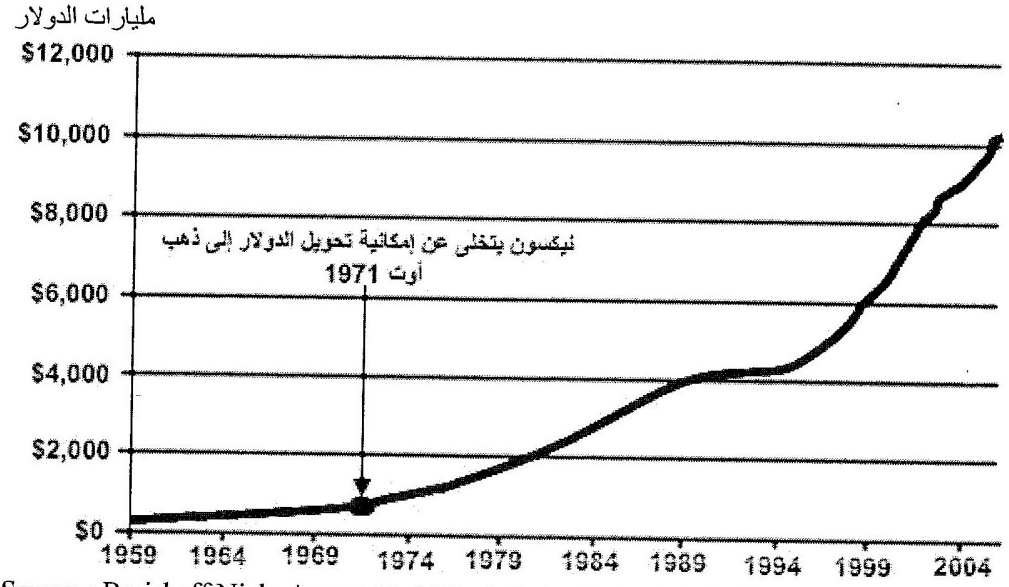

Source : Barisheff Nick, August 15, 1971 : Inflation Unleashed, Bullion Management Services, Inc., May 11, 2006. Retrieved from: http://www.financialsense.com/fsu/editorials/bms/2006/0511.html

لقد ترتب عن الخروج من نظام التحويل إلى الذهب إرتفاع القاعدة النقدية من حوالي 800 مليار دولار عام 1971 بشكل ملحوظ، كما هو موضح بالشكل رقم (10). وزادت حدة عرض الدولار بشكل أكبر منذ عام 1987 إلى 3,6 تريليون دولار ثم إلى أكثر من 10.2 تريليون دولار عام 2004[2].

وقد ترتب عن إلغاء نظام بريتون وودز، ميلاد نظام مالي عالمي عالي التعقيد، وشديد الإنفتاح للعديد من المبادرات والمغامرات المالية، والتي يصعب التحكم فيها أو تنظيمها، بعد أن فقدت الدولة ممثلة بالبنوك المركزية السيطرة على أمور الإئتمان والتمويل، ومن ثم حرية غير مسبوقة في سوق الإئتمان[3].

ب- الإبتكارات المالية:

تم إبتكار أدوات مالية جديدة لتمويل الإقراض العقاري، لتسهيل عمليات التمويل العقاري ولتمكين المؤسسات المالية من تعظيم أرباحها من عمليات التمويل، وهذه الأدوات هي:

1- القروض العقارية من الدرجة الثانية (Subprime):

وزعت القروض العقارية من الدرجة الثانية، التي تعتبر المسبب الرئيسي للأزمة، في إطار جد متحرر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قروض منحت لمقترضين لا يستوفون شروط الإقتراض

[1] Duncan Richard, The Dolar Crisis : Causes, Consequences, Cures, from his book of 2003. Retrieved from : http://www.silverbearcafe.com/private/$crisis.html

[2] Barisheff Nick, August 15, 1971 : Inflation Unleashed, Bullion Management Services, Inc., May 11, 2006. Retrieved from : http://www.financialsense.com/fsu/editorials/bms/2006/0511.html

[3] Sirageldin Ismail, 'The 2007 Credit Crisis: a Long-term View' Economic Research Forum, Working Paper 454, Winter 2009, p. 5. Retrieved from : www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=ERF_Annual_Report_2009.pdf

التقليدية التي تتوافر في المقترضين المؤهلين للحصول على قروض وفقا لشروط قروض الدرجة الأولى[1]. كما أن التحدي الأساسي الذي واجهته المؤسسات المانحة للإئتمان يتمثل في كيفية جعل المقترضين قادرين على تحمل أعباء هذه القروض، وفي نفس الوقت جعل مثل هذه القروض مربحة بالنسبة للمؤسسة المالية المقرضة.

وقد تمخضت عملية تطوير هذه الأداة في التمويل إلى جعل القرض من الدرجة الثانية يتكون من مرحلتين؛ مرحلة تمهيدية تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات، ومرحلة ثانية؛ فخلال المرحلة التمهيدية تكون معدلات الفائدة على تلك القروض منخفضة في البداية، ثم تأخذ في الإرتفاع بعد إنتهاء المرحلة التمهيدية. مثل هذه المعدلات المنخفضة للفائدة في المرحلة الأولى تمكن المقترض بأن يخدم القرض بدفع معدلات الفائدة المنخفضة فقط دون أن يدفع أية أقساط من أصل القرض، غير أن معدلات الفائدة وأقساط خدمة الدين تعود مرة أخرى في الإرتفاع بعد السنتين أو الثلاث سنوات التمهيدية للقرض، والذي يقوم أساسا على توقع إرتفاع أسعار المساكن خلال هذه الفترة. ويعني ذلك أن تصميم هذا النوع من القروض موجه أساسا لتمكين المقترضين من الإستفادة من الإرتفاع الذي يحدث في قيمة المساكن خلال الفترة الزمنية التمهيدية. ومن جهة ثانية، فإن أسعار المساكن في معظم المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية تزداد سنويا بين 10% إلى 20%، ما يعني أن القرض الذي تصل قيمته إلى 100% من قيمة المسكن، سينخفض إلى حوالي 80% في غضون هذه الفترة القصيرة جدا من الزمن، وأن المقترض سوف يتمكن من إعادة التمويل من خلال قرض آخر على الزيادة في قيمة المسكن بشروط إقراض ميسرة، وقد كان التدهور في شروط الإقراض جوهريا، لدرجة أن نسبة القروض العقارية القابلة للتعديل إرتفعت من 50% تقريبا في عام 1999 إلى حوالي 80% في عام 2006[2].

من ناحية أخرى، فإن المؤسسات المقرضة تستفيد من هذا النظام لأن شروط قروض الدرجة الثانية ستجبر المقترض عاجلا أم آجلا على إعادة التمويل، إستنادا إلى الإرتفاع المتوقع في سعر المساكن، وهو ما يقلل من مخاطر توقف المقترضين عن السداد على تلك المؤسسات. وفي حالة إرتفاع سعر المساكن، لن يتمكن المقترضون من إعادة التمويل بعد إنتهاء الفترة التمهيدية للقرض، ومن ثم يرتفع إحتمال التوقف عن السداد. وقد ترتب على الزيادة الهائلة في قروض الدرجة الثانية المساعدة على زيادة أسعار المساكن؛ فقبل عالم 2000 لم تكن القروض العقارية من الدرجة الثانية موجودة تقريبا، ثم أخذت في التزايد بمعدلات كبيرة، وأصبح الكثير من المقترضين الغير مؤهلين للحصول على القروض العقارية مؤهلين لمثل هذه القروض، وقد ساعدت هذه المجموعة الجديدة من المقترضين غير المؤهلين إلى زيادة

---

[1] Migaud Didier, La crise financière Quelle analyse, quelles propositions ?, Jean Jaurès Fondation, novembre 2008 , pp. 7-8.

[2] السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009.متوفر على الموقع:
http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html

الطلب على المساكن مما ساعد في تضخيم أسعار المساكن[1]. ومنذ بداية عام 2007، كانت هناك عدة تنبيهات من قبل البنك المركزي الأمريكي عن تطور هذه القروض، في ظروف إحتيالية في بعض الأحيان[2].

غير أن الإبتكارات في مجال الإقراض العقاري من خلال القروض العقارية من الدرجة الثانية بمفردها لم تكن لتمكن هذا العدد الكبير من المقترضين من الوصول إلى الإئتمان بدون إبتكار آخر أكثر خطورة وهو ما يعرف بتوريق القروض العقارية.

2- الأوراق المالية المغطاة بالقروض العقارية (Residential Mortgage Backed Securities):

إبتكرت بنوك الإستثمار الأوراق المالية المغطاة بالقروض العقارية RMBS، وذلك بهدف تجميع تلك القروض وبيعها. ولكن كان على شركات الإستثمار، في البداية، أن تقوم بشراء القروض العقارية من المقرضين الأساسيين لها، ثم تقوم بعد ذلك بعملية فصل هذه القروض إلى مجموعات تسمى الشرائح، بحيث يتم سداد الشرائح العليا أولا ثم الشرائح الأدنى وهكذا، ويمكن مثل هذا النظام من تصنيف الشرائح المختلفة بشكل مختلف. وإذا ما ظلت معدلات التوقف عن السداد منخفضة فإن الشرائح مرتفعة المخاطر تظل آمنة، أما إذا إرتفعت، فتصبح هذه الشرائح في خطر. وقد تم توسيع نطاق توريق القروض العقارية من صناعة القروض العقارية إلى تأمين الأوراق التجارية وقروض الطلبة ومديونيات بطاقات الإئتمان وغيرها من أشكال القروض المختلفة[3].

3- إلتزامات الديون المرهونة (Collateralized Debt Obligations):

لقد تم تطوير إلتزامات الديون المرهونة CDO في سنوات الألفين، كما تم إستخدامها بشكل أكبر سنة 2006[4]، وهي عبارة عن أدوات مالية يتم إشتقاقها بواسطة المؤسسة المالية التي تقوم بشراء محفظة من السندات والديون أو أي أصول أخرى، ثم تقوم ببيع أوراق مالية مدعومة بالمدفوعات التي سيتم الحصول عليها من أصول المحفظة. وعلى الرغم من أن إلتزامات الديون المرهونة ليست مخصوصة بنوع معين من الديون، إلا أنها تستخدم أساسا في القروض غير العقارية أو السندات. ومن الناحية التقليدية، فإن إلتزامات الديون المرهونة هي أساسا نقدية، ويتم إستخدام الأصول كرهان لها. وتتمثل أهم مزايا إلتزامات الديون المرهونة هي أنها تساعد على توزيع المخاطر، بما أنها مضمونة بالعديد من الأصول فإن فشل إحدى تلك الأصول سوف يكون له تأثير محدود بين مجموعة الأصول في المحفظة[5].

---

[1] نفس المرجع.

[2] Migaud Didier, op.cit., p. 8.

[3] السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009.
متوفر على الموقع: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html

[4] Goodman Laurie S. et al, Subprime Mortgage Credit Derivatives, John Willey & Sons, New Jersey, 2008, p. 25.

[5] السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009.
متوفر على الموقع: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html

4- مقايضات مخاطر التوقف عن سداد الإئتمان (Credit Default Swaps):

قامت شركات التأمين وبنوك الإستثمار وغيرها من المؤسسات بإبتكار مشابه من خلال بيع ما يسمي بـ "مقايضات مخاطر التوقع عن سداد الإئتمان CDS"[1]، حيث يقوم بائع هذه المقايضات بوضع رأسمال منخفض الحجم لتغطية تلك المبادلات في مقابل رسوم للضمان. وتعتبر مقايضات مخاطر الإئتمان أحد المشتقات المالية التي تعمل بمثابة تأمين على الأوراق المالية، حيث يقوم البائع بضمان ملاءة الإئتمان للمؤسسة المالية في مقابل رسم. ومن خلال ذلك، فإن مخاطر التوقف عن السداد يتم تحويلها من الطرف الذي يحتفظ بالقرض إلى بائع المقايضة. غير أن مقايضات مخاطر الإئتمان يصاحبها قدر كبير من الإلتزام على البائع؛ ففي حال فشل الأصول التي تغطي المقايضة، فإن بائع المقايضة يصبح ملتزما بكامل قيمة المقايضة. وبما أن إيرادات البائع من المقايضة هي الرسوم التي يحصل عليها، فإن إلتزامات البائع من بيع تلك المقايضات تكون أضعاف الرسوم التي يحصل عليها من عملية البيع. وعلى ذلك تحدث المشكلة الكبرى، عندما يحدث إنخفاض مفاجئ لقيمة الأصول التي تشكل المقايضة، في هذه الحالة سوف يتعرض بائع المقايضة لخسائر ضخمة نتيجة لإلتزامه بهذه المقايضات. وقد تمكن مبتكرو تلك الأداة من تمويل عمليات الإقراض من الدرجة الثانية من خلال بورصة الأوراق المالية، وهو ما ساهم في دعم النمو الحادث في القروض العقارية من الدرجة الثانية، ومن ثم تحويل الأموال من مستثمرين مؤسسيين إلى الإقراض العقاري من الدرجة الثانية.

ويترتب على مثل هذه المشتقات إحتمال إرتفاع إلتزامات بائعها إذا إتجهت قيم الأصول نحو الإنخفاض، حيث أنه من الواضح أن كثيرا من المشتقات الجديدة مثل مقايضات مخاطر الإئتمان يمكن أن يترتب عليها إلتزامات مالية على البائع تساوي إضعاف قيمة الإيرادات التي يتم توليدها من عمليات بيعها، وذلك إذا إتجهت قيم الأصول التي يتم مقايضتها نحو الإنخفاض، فقد قام الكثير من مالكي السندات المغطاة بالقروض العقارية بشراء مقايضات مخاطر الإئتمان. وعندما حدثت الأزمة كان إنخفاض قيم المساكن كبيرا إلى الحد الذي أدى إلى توليد إلتزامات ضخمة لبائعي مقايضات مخاطر الإئتمان. وعلى سبيل المثال، فإن المشكلة الأساسية للمجموعة الأمريكية الدولية، والتي تعد أكبر شركات التأمين في العالم لـ AIG، كانت ناجمة عن مقايضات مخاطر الإئتمان[2].

ج- ضعف رقابة السلطات النقدية:

ساعد على إزدهار تلك الإبتكارات المالية مناخ السياسة النقدية المتساهل للإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف بنية رقابة الإحتياطي الفيدرالي على القطاع المالي. ويرجع غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات الرهن العقاري إلى إلغاء القيود المفروضة على

---

[1] Stulz Rene M., Credit Default Swaps and the Credit Crisis, Journal of Economic Persperctives, American Economic Association, Vol 24, Issue1, 2010, pp. 73-92.

[2] السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009.
متوفر على الموقع: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html

بنوك الإستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية منذ نهاية الثمانينات. ولقد تأكد هذا الفكر في ظل حكم المحافظين الجدد، حيث كان هناك إعتقاد راسخ على قدرة الأسواق الحرة أن تصحح نفسها بدون الحاجة إلى تدخل حكومي[1]. ومن أهم مظاهر ضعف الرقابة، تراجع نسبة الإقراض الذي يخضع إلى الرقابة من حوالي 80% قبل عشرين عاما إلى أقل من 25% سنة 2006[2]. وقد ساعدت معدلات الفائدة المنخفضة مع ضعف الرقابة المؤسسات المالية على إقتراض المزيد من الأموال، مما أدى إلى رفع قدراتهم المالية على تمويل مشترياتهم من الأوراق المالية المرتبطة بالقروض العقارية، حيث يكون لدى أحد الأطراف في المعاملة المالية معلومات أكثر من الطرف الآخر، وفي مثل هذه الحالات عندما يقوم طرف بتقييم المخاطرة المصاحبة للتعامل مع الطرف الآخر إستنادا إلى المعلومات المتاحة لديه، فإنه سيفشل في تقييم مستوى المخاطرة على نحو دقيق إذا لم تكن المعلومات المتوافرة لدى الطرف الآخر متاحة لديه. ثم أخذت نماذج الحاسوب في تقييم مستويات المخاطرة في الإنتشار كبديل عن التقييم البشري المباشر لتلك المخاطر، مما ترتب عليه إساءة تقييم المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض العقاري، وكذلك المخاطر المصاحبة للأوراق المالية التي يتم بيعها وهكذا. كما ساعدت الحوافز المصاحبة لعمليات إصدار الأوراق المالية على نقص الإهتمام بعمليات تقييم المخاطر، حيث تتوافر القدرة على تحويل المخاطرة المصاحبة لأصل ما إلى طرف آخر، وهو ما قلل من إهتمام المؤسسات المالية بالمخاطر الفعلية المصاحبة لعملياتها المالية طالما أن هذا الطرف يمكن أن يتحمل تلك المخاطرة في النهاية[3].

د- ضعف عملية تقييم المخاطر:

قبل أن تتم عملية بيع الأوراق المالية، فإن مؤسسات التصنيف الإئتماني تقوم بتقييم إحتمال فشل تلك الأوراق من عدمه، ويعتمد المستثمرون على تلك التصنيفات التي تعطى للأوراق المالية من أجل تحديد مستوى المخاطرة العام لها. وإذا ما تم تقييم الأدوات المالية بدقة، فإن مؤسسات التصنيف الإئتماني تقدم في هذه الحالة تصنيفات غير متحيزة لتلك الأدوات، كما قامت مؤسسات التصنيف الإئتماني بتقديم تصنيفات متحيزة للأدوات المالية تقلل من مستوى المخاطرة الحقيقية المصاحبة لتلك الأدوات، وهو ما يعنى أن درجة المخاطرة الحقيقية للأصول المالية كانت أعلى بكثير مما إعتقد مشترون تلك الأصول. بالإضافة إلى أن التقنيات التي إستخدمتها مؤسسات التصنيف أدت إلى تقييم مستويات المخاطرة بصورة أقل من مستوياتها الحقيقية. وبصفة خاصة، بالنسبة للقروض العقارية من الدرجة الثانية، فإن مؤسسات التصنيف الإئتماني قد إعتمدت على وسائل إحصائية وتقنية تستند إلى البيانات التاريخية حول حالات التوقف عن السداد في القروض العقارية. ويعني ذلك أن تبني الإبتكارات المالية في مجال أدوات

---

[1] بلبع محمد عبد، الأزمة المالية العالمية "التحديات وفرص الحلول، مجلة وسط البلد، 19 ماي 2009. متوفر على الموقع:
http://www.wostelbalad.com/index.php?option=com_content&view=article&id=338:2009-05-19-07-57-12&catid=54:2009-03-19-20-44-13&Itemid=80

[2] Morris Charles R., The Trillion Dollar Meltdown : Easy Money, High Rollers, and the Grat Credit Crash, PublicAffairs, New York, 2008, p. 54.

[3] السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009.
متوفر على الموقع: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html

الأمر الذي أدى إلى تهافت البنوك إلى تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبآجال طويلة تصل إلى 45 سنة، وبذلك بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي.

لقد أدى إنخفاض سعر الفائدة وإرتفاع أسعار العقارات بالكثير من البنوك إلى التمادي في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن الإلتزام بمعايير الجودة الإئتمانية وشروط منح القروض، مثل الهوامش الإئتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض، والتأكد من وجود دخل دائم لدى الزبون وقدرته على تسديد الأقساط الشهرية، بل أن هذه البنوك لجأت إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الإئتمانية[1].

ثانيا: العولمة المالية والتحرير المالي

في ظل تطور ظاهرة العولمة، التي تزيد في ترابط وتشابك الإقتصادات وعلاقات التأثر والتأثير بين مختلف دول العالم، ساهم الإنفتاح الإقتصادي والمالي الذي تشهده مختلف الدول في وقوع العديد من الأزمات المالية وكذا سرعة إنتشارها بين البلدان والأسواق المختلفة.

1- العولمة المالية:

على مدى أزيد من ربع قرن، تغيرت الرأسمالية بشكل كبير في البلدان المتقدمة، حيث كان التمويل القوة الدافعة لهذه التغيرات منذ إنهيار النظام النقدي لبريتون وودز والتضخم الكبير في السبعينات من القرن العشرين.

ويطلق على التحولات التي أثرت على مبادئ عمل التمويل بـ "العولمة المالية"، وهي تحولات جذرية تربط بإحكام تحرير النظم المالية الوطنية ودمجها في المجتمع الدولي[2]. ويكمن جوهر العولمة المالية في إندماج النظام المالي المحلي لدولة ما مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، والذي يتطلب من الحكومات تحرير القطاع المالي المحلي وتحركات رؤوس الأموال بين مختلف الأسواق المالية دون حواجز[3]. وبحكم الضرورة، فقد برر الإقتصاديون العولمة المالية من خلال تقديمها على أنها إستجابة لإحتياجات الإقتصاد الحقيقي وعاملا من عوامل النمو في كافة أنحاء المعمورة[4].

ولقد بات واضحا أن عدم الإستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، إذ بفعل التغيرات التي إعترت هذا النظام في ظل ظاهرة العولمة المالية، فإن إتباع السياسات الوطنية السليمة لم يعد كافيا لتفادي حدوث الأزمات المالية، بل وأصبح من الممكن أن تنشأ تلك الأزمات بمفعول

---

[1] Beltas Abdelkader, op.cit., pp. 13-14.

[2] Aglietta Michel, La globalisation financière. **L'économie mondiale 2000**, Les dossiers stratégiques, CEPII, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, Septembre 1999, p. 52.

[3] Schmukler Sergio L. et al, Financial Globalization, Crises, and Contagion, World Bank, October 2003, p. 1. Retrieved from : http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/32459_Schmukler,_Zoido,_and_Halac_(Oct2003).pdf

[4] Moatti Sandra, Les bienfaits théoriques de la libéralisation financière sont démentis par la réalité, Alternatives Economiques n° 213, novembre 2003.

العدوى[1]. وهذا ما حدث بالنسبة للأزمة المالية الحالية، حيث أن عدم الإستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تسبب في إنتشار الأزمة إلى النظام المالي الدولي بأكمله وبسرعة كبيرة.

وقد وقعت هذه الأزمة في إطار التحولات التي تشهدها الأسواق المالية في ظل العولمة المالية، مما يجعل من الضروري التطرق إلى الأبعاد الرئيسية لهذه العولمة المتمثلة في العناصر التالية[2]:

- النمو الهائل للتدفقات الإستثمارية غير المباشرة، والزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود.
- نمو التعامل في الأوراق المالية بوتيرة أعلى من نمو التجارة الدولية.
- الإرتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة.
- تنامي التعامل في المشتقات المالية وإتساع نطاق إستخدامها وتنوعها.
- هيمنة الفكر الليبيرالي الجديد المتمثل في "وفاق واشنطن" (Consensus de Washington).
- التقدم الحاصل في أنظمة المعلوماتية والإتصالات.
- تنامي ظهور المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، التي تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة.

2- التحرير المالي:

مع تطور ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها، ظهر مفهوم التحرير المالي الذي يعني تحرير الأسواق المالية من الحواجز والقيود عن طريق فتح أسواق البورصة العالمية، وبالتالي السماح بتمويل المؤسسات، البنوك أو الدول في أي سوق مالي في مختلف أنحاء العالم، وذلك بمجموعة من القواعد تختلف مرونتها من بلد إلى آخر[3].

وخلال حقبة العولمة النيو-ليبيرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" (Désindustrialisation)، إنتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الإعتماد على الأسواق المحلية إلى الشكل الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما. وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى "الجنات الآسيوية" وأيضا إلى تقسيم عمل دولي جديد. ولم يؤدي هذا التطور إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب فقط، بل أيضا إلى توسع هائل

---

[1] جودة عبد الخالق، إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها، بحث مقدم إلى منتدى القياديين حول "إشكاليات الإدارة الإقتصادية الحديثة"، المحور الثالث، المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، شرم الشيخ، القاهرة، الجلسة العامة الثامنة، يومي 27-28 سبتمبر 2004، ص 1.

[2] الحمش منير، السياسات الإقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009، ص19. متوفر على الموقع: www.caus.org

[3] Cfdt, Argumentaire « crise financière », Décembre 2008, p. 1. Disponible sur : http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf
Aussi : Payelle Nathalie, Acteurs, Instrument, Stratégies, Typologie des Systèmes Financiers, La Documentation Française, Cahier Français n°301, Mars-Avril 2001, p. 19.

للأسواق المالية التي إنفتحت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولا عن نصف النمو الإقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وقد إعتمد كلا القطاعين بشكل كامل على المضاربة وليس على الإقتصاد الحقيقي[1].

ب- أحداث 2001 وتكون الفقاعة العقارية:

أولا: أحداث 2001

أهم ما ميز بداية الألفية الثالثة إنهيار بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك يجب الرجوع إلى سنوات 1999-2000، التي شهدت إنطلاق فقاعة الإنترنيت متبوعة بحدثان رئيسيان قاما بزعزعة السياسة الإقتصادية الأمريكية: قضية إنرون* Enron وأحداث 11 سبتمبر 2001[2]، والتي أدت إلى تباطؤ إقتصادي كبير وإنهيار البورصة الأمريكية[3]. ولمواجهة حدوث ظاهرة الركود الإقتصادي، ومن أجل إنعاش النمو كان لابد من تشجيع الإستهلاك والإستثمار، لذلك قام البنك المركزي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة بشكل كبير من أجل دعم قيمة الأصول الحقيقية، محافظة لعدة سنوات على مستوياتها المنخفضة. ولأن أسواق بورصة الأوراق المالية أصبحت مليئة بالمخاطر من جراء ما حدث، تم توظيف السيولة في شكل أصول أكثر ضمانا وتحديدا العقارات، مما سمح بشكل غير مباشر بدعم أسعار مرتفعة في القطاع العقاري[4].

ومن المعروف أنه في حالة إنعدام المخاطرة وعدم وضوح الرؤية ومع إشتداد حدة الضغوط التضخمية يزداد الميل الحدي لدى الأفراد لتفضيل العقار على النقد السائل، نتيجة لإنخفاض القوة الشرائية للأرصدة النقدية، والذي يعني إتجاها واضحا للتخلص من النقود، إذ تصبح النقود أقل الأصول المتاحة جاذبية لعجزها عن مواكبة حركة التضخم، وبذلك تصبح العقارات المخزن المفضل للقيمة. وفي ظل الظروف التضخمية ،هناك إحتمال كبير أن تتجه أثمان الأراضي والمباني إلى الإرتفاع بمعدلات تفوق الزيادة التي تطرأ على هيكل أثمان السلع والخدمات بوجه خاص، وبذلك تصبح آلية التضخم والمضاربات متداخلة كجزء من عملية ديناميكية واحدة يغذي كل منهما الآخر[5].

---

[1] الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، إنعكاساتها وحلولها، مداخلة في إطار مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص11.

* أكبر إفلاس وقد أعلن في ديسمبر 2001 إفلاس شركة إنرون وهو الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، مما تسبب في فقدان آلاف لوظائفهم، وسحب مليارات الدولارات من أسهم الشركة، وخصوصا من جانب موظفي الشركة. ومنذ ذلك الحين تجرى تحقيقات حول التعاملات المادية للشركة، ومستشارها المحاسبي شركة أرثر أندرسن التي اتهمت مؤخرا بإعاقة سير العدالة بسبب إتلافها أطنان من الوثائق المتعلقة بإنرون.

[2] Bruno Colmant et Chantal Samson, 2008 : l'année du krach, de boeck & larcier, Bruxelles, 2009, p. 19.

[3] Cfdt, Argumentaire « crise financière », Décembre 2008, p. 2. Disponible sur : http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf

[4] Bruno Colmant et Chantal Samson, op. cit., p. 19.

[5] Younsi Sabrina, op. cit., p. 7.

ثانيا: تكون الفقاعة العقارية 2001-2006

بين 2001 و2006 أصبح قطاع العقارات في الولايات المتحدة مضاربيا، كما كانت هناك زيادة كبيرة في أسعار السلع، وأكثر من ذلك في معدلات النمو الناتج الداخلي الخام والتضخم. لذلك إرتفعت قيم العقارات، وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم، وأصبح شراء العقار أفضل أنواع الإستثمار، بينما كانت باقي الأنشطة الإقتصادية عرضة للخسارة. ونظرا لإستحواذ العديد من البنوك على كميات كبيرة من السيولة، وذلك لتوفر الموارد المالية التي لم تجد لها منافذا للإستثمار، فقد إتجه العديد منها إلى قطاع العقارات بإعتباره الأكثر أمنا، حيث فضلت الكثير من المؤسسات المالية (البنوك غالبا) في جميع أنحاء العالم الإستثمار في الأوراق المالية المدعمة برهونات عقارية، والتي سوقت من طرف بنوك إستثمارية أمريكية ذات الشهرة العالمية مثل بنك ليمان براذرز[1].

وقد قامت البنوك بتوسيع التسهيلات العقارية، حيث أصبحت تمنح قروضا بدون ضمانات للأفراد الغير قادرين على السداد بسبب ضعف دخولهم. بل وأكثر من ذلك توسعت في منح القروض العقارية من الدرجة الثانية*، كما هو موضح في الشكل رقم (11)، بحيث يقوم المواطن الأمريكي بشراء العقار بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار. وعندما يرتفع ثمن العقار المرهون، كان من السهل الحصول على قرض جديد مقابل رهن من الدرجة الثانية.

شكل رقم (11)

تطور الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية 1999-2007

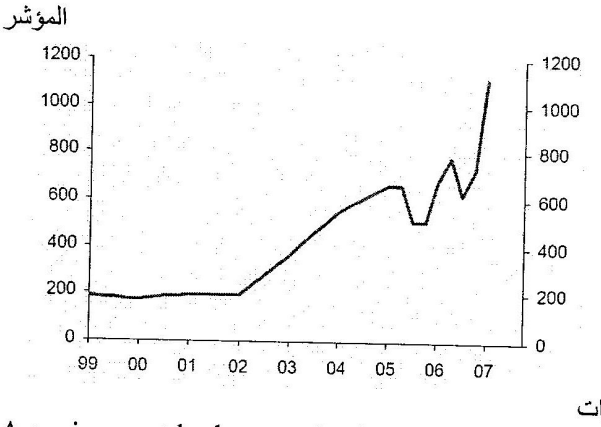

Source : Artus Patrick, A quoi servent les banques ?, Flash économie, 17 octobre 2007-N°387, p. 4.
Disponible sur : http://www.mgies.com/downloads/TD8_Economie.pdf

وبما أن مؤسسات الإئتمان الأمريكية تخضع لقيود تنظيمية أقل من القيود الخاصة، فإنها تستطيع أن تستند في نشاطها على الإعتقاد بأنه من الممكن الإقراض دون الأخذ في الإعتبار المداخيل الحقيقية للمقترضين، وذلك بالمضاربة على رفع قيمة العقار وبتطبيق أسعار فائدة متغيرة ومرتفعة، حتى وإن

[1] Cfdt, Argumentaire « crise financière », Décembre 2008, p. 2. Disponible sur : http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf Et: Bruno Colmant et Chantal Samson, op. cit., pp. 20-29. Et aussi : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 30.

* أو ما يعرف بالقروض الأقل جودة أو عالية المخاطر Subprime

كانت التسديدات ضعيفة نوعا ما في السنوات الأولى ولن ترتفع إلا بمرور بعض الوقت. وفي حالة العجز عن السداد، تستطيع مؤسسات الإئتمان بيع المنازل وتحقيق مكسب.

وبالمقابل، ومع تحرير الأسواق المالية وتطوير منتجات مالية جديدة، فإن البنوك تشجع أنظمة جديدة لتسيير المخاطر، بتبني نموذج " إنشاء الدين وتوزيعه*"، لذلك فإن مؤسسات الإئتمان العقاري الأمريكية تستطيع تخفيف المخاطر الرئيسية الكامنة إلى قروض عقارية من الدرجة الثانية، وذلك بتحويل ذممها طويلة الأجل إلى أوراق مالية للتفاوض على المدى القصير، وهذا ما يسمى بـ "التوريق+"، لهذا تواجدت البنوك التي تصدر هذه الأوراق بين خيارين؛ إما أن تحتفظ بالقروض ونتيجة لهذا القرار تتحمل خسائر كبيرة، إضافة إلى تكلفة مراقبة تلك القروض أو تلجأ إلى التوريق.

ومن الطبيعي أن يقود إكتشاف هذه الوسيلة إلى توسيع البنوك في تقديم القروض وتزايد الطلب على العقار وإرتفاع أسعاره، حيث إرتفعت أسعار المنازل إلى مستويات عالية جدا، كما هو مبين في الشكل رقم (12)، مما تسبب في تشكيل "الفقاعة العقارية**" والمتمثلة في إرتفاع الأسعار إلى مستويات ليس لها علاقة بالقيمة الحقيقية للعقار، مما أنشأ جوا من الذعر والتشاؤم بإحتمال إنفجار الفقاعة في أي وقت.

شكل رقم (12)

تطور أسعار العقار 1996-2007

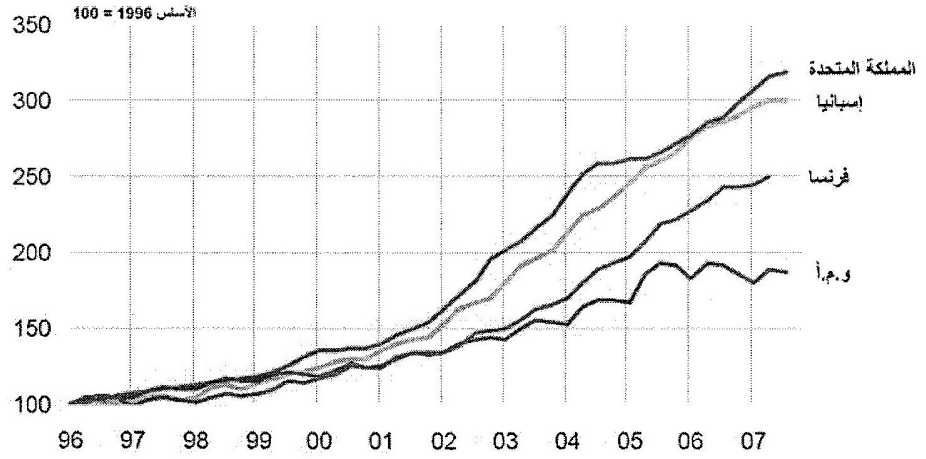

Source : Toubal Farid, La Crise des Subprimes, Université d'Angers, ParisI. Disponible sur : http://team.univ-paris1.fr/teamperso/toubal/M1/Angers/FI/subprimes.pdf

ج- إنفجار الفقاعة العقارية:

تسبب إرتفاع أسعار العقارات والمواد الأولية في إرتفاع في معدلات التضخم، فبعد أن حافظت أسعار الفائدة على مستوياتها المنخفضة لدعم النمو، قضى البنك المركزي الأمريكي برفعها من 1% إلى

---

* أو "خلق الدين وتوزيعه (Originate and distribute) "créer la dette et la distribuer

+ la titrisation أو the securitisation

** La bulle immobilière أو The real estate bubble

أكثر من 5% بين عامي 2004 و2006، مما جعل الأسر الأمريكية ذات الدخل الأضعف تعاني بشكل سريع من صعوبات في تسديد قروضهم، وخاصة القروض العقارية وبنسب متفاوتة، كما هو مبين في الشكل رقم (13).

شكل رقم (13)

معدل عدم القدرة على سداد القروض العقارية الأمريكية

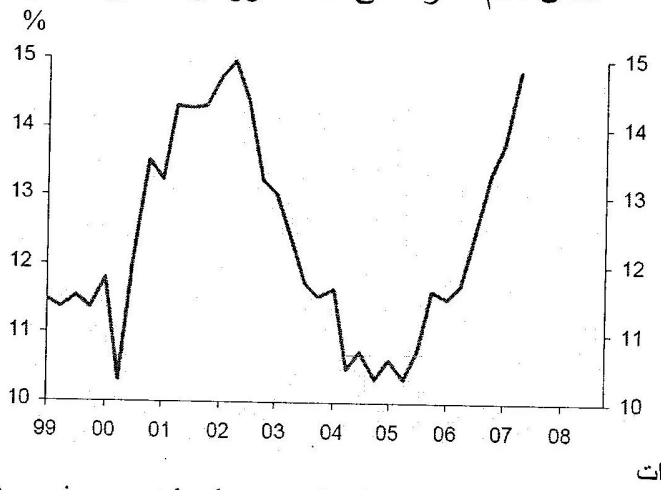

Source : Artus Patrick, A quoi servent les banques ?, Flash économie, 17 octobre 2007-N°387, p. 4. Disponible sur : http://www.mgies.com/downloads/TD8_Economie.pdf

في صيف 2007، تجاوزت نسبة عدم سداد القروض العقارية من الدرجة الثانية 15%، ومع إنفجار الفقاعة العقارية، لم يعد الكثير من الأفراد قادرين على تسديد ديونهم، فكانت بداية الأزمة. ونتيجة لذلك، قامت البنوك الحائزة على قروض الرهن العقاري بإسترداد العقارات المرهونة وبيعها، وذلك بطرد مئات الآلاف من الأمريكيين إلى الشارع، كما هو مبين في الشكل رقم (14). ولأن العديد من العقارات عرضت في نفس الوقت للبيع في السوق، إنخفضت الأسعار إلى ما دون سعر الشراء الأصلي الذي يمثل ضمان مؤسسات الإئتمان، والتي سجلت خسائر مالية ببيع السلع بأقل من تكلفتها، مما تسبب في تخفيض الأصول البنكية وضعف البنوك التي أصبحت تعاني من مشكلة نقص السيولة، لعدم تمكن المقترضين من تسديد ديونهم، والتي هي في الأساس أموال المودعين الذين أخذوا في سحب ودائعهم مع إنتشار أنباء الأزمة بهدف إسترداد أموالهم. وبما أن المؤسسات المالية قد قامت بتحويل تلك القروض إلى أصول، فإنه من الممكن شراؤها وبيعها في البورصة[1].

ونظرا لكون الأرباح المودعة من هذه العملية مرتفعة، فقد أقدمت صناديق الإستثمار على شرائها، ولكن مع إنخفاض قيمتها لجأت صناديق الإستثمار إلى بيعها فكان من الصعب إيجاد مشتر. ولتجنب مشاكل إنعدام السيولة، قامت هذه الصناديق ببيع أصول أخرى تملكها في البورصة لا علاقة لها بالعقار، مما تسبب في إنخفاض قيمتها أيضا. ونتيجة لذلك، واجهت العديد من البنوك، ليست فقط

[1] Cfdt, Argumentaire « crise financière », Décembre 2008, p. 3. Disponible sur : http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf

الأمريكية، صعوبات عندما إنهار سوق العقارات الأمريكي وصلت حتى إلى الإفلاس، وإنتشرت أزمة العقار الأمريكية، التي كان من الممكن إحتواؤها داخل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم بسبب التوريق، نظرا لهشاشة النظام المالي[1].

شكل رقم (14)

عدد المساكن التي تعرضت للمصادرة في الولايات المتحدة

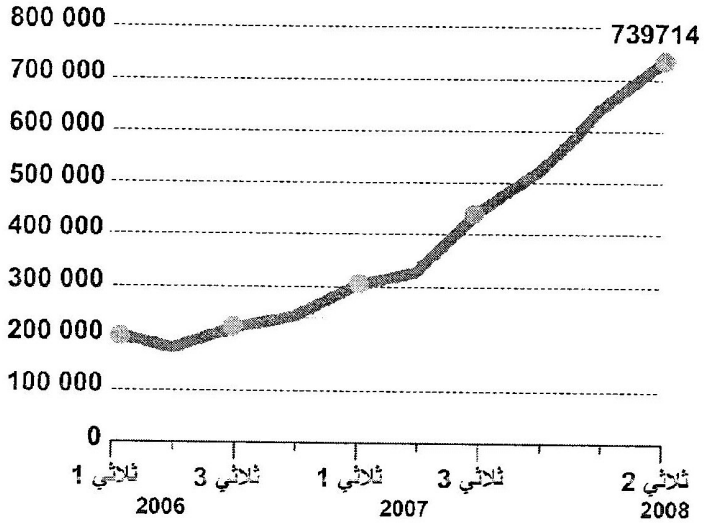

Source : Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009, p. 4. Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf

الفرع الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية العالمية الحالية

أ- قبل وقوع الأزمة:

- **سنة 2001**: أزمات ثقة في سوق الأوراق الأمريكية (فقاعة الأنترنيت و أحداث 11 سبتمبر)، وكان الرد من طرف بنك الإحتياطي الأمريكي بتخفيضات في أسعار الفائدة[2].
- **من 2002 إلى 2004:** ظهور الرهن العقاري والإئتمان بأسعار فائدة منخفضة لمدة عامين، ثم بسعر متغير على أساس أسعار السوق بالنسبة للأسر التي كانت تشكل خطرا كبيرا بعدم قدرتهم عن التسديد. وفي حالة العجز عن التسديد، قامت البنوك بالإستيلاء على العقار. وفي نفس الفترة، سمح إنخفاض سعر الفائدة بإقبال كبير على الشراء في سوق العقارات، التي عرفت إرتفاعا في أسعارها. كما شهد عام 2004 تضخم كبير رافق إرتفاع أسعار البترول[3].

[1] ibid.
[2] Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009, p. 2. Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf
[3] ibid.

- **سنة 2006:** وصل معدل الفائدة الرئيسي للبنك الفدرالي الأمريكي إلى 5.75%، كما تسببت القروض العقارية من الدرجة الثانية في مبيعات ضخمة للعقار وإنهيار أسعاره[1].

والشكل رقم (15) يبين كيفية تكون أزمة الرهن العقاري:

شكل رقم (15)

تكون أزمة الرهن العقاري

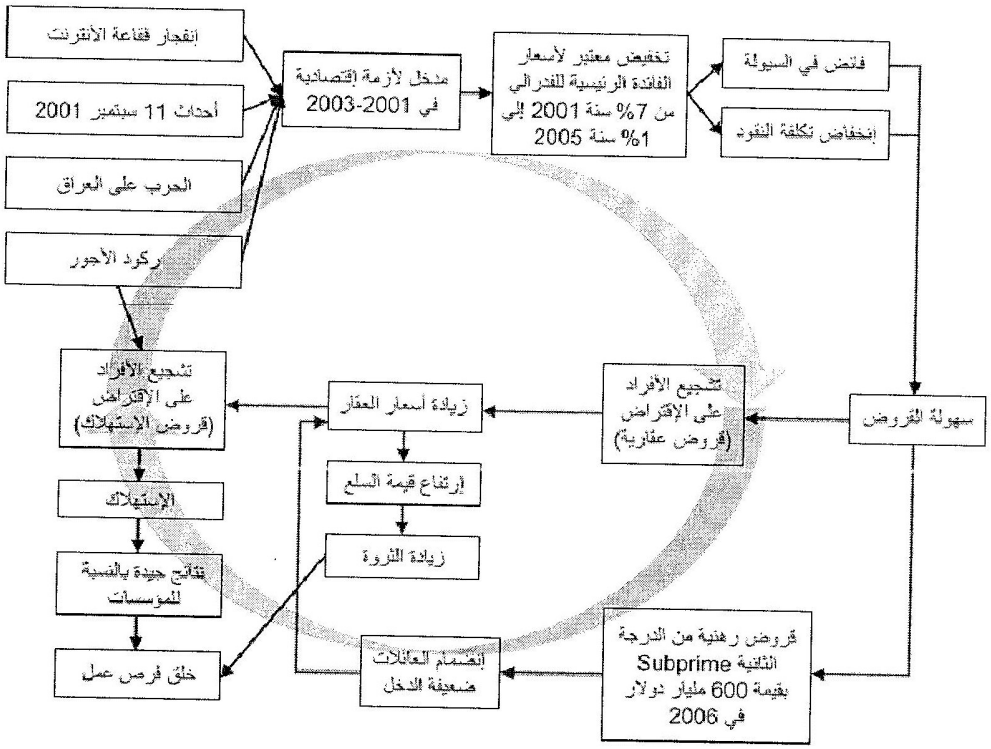

Source : Attali Jacques, La Crise, et après?, Fayard, 1ère pubication, Paris, Juin 2009, p. 180.

ب- الأزمة سنة 2007 :

خلال سنة 2007 كانت هناك زيادة في عمليات الإستيلاء على العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية الناتج عن عدم تسديد القروض الرهنية بالشكل التالي:

- **جانفي 2007:** تنبأ بول جوريون[2] بأزمة الرهون العقارية في كتابه "نحو أزمة الرأسمالية الأمريكية*".

- **فيفري 2007:** بينما كان الجميع قلق بشأن الآثار المترتبة عن النمو الإقتصادي القوي على أسعار المواد الغذائية والنفط، فرضت القواعد المحاسبية الجديدة تقييم الأصول بأسعار السوق. وأدركت البنوك أنها لم تتخلص فعلا من الأصول التي تم توريقها، وأن ذلك، ولأسباب قانونية، سينعكس على موازنتها العامة، مما تسبب في قلق العديد منها. وبما أن إتفاقات بازل Bâles تجبرهم على الإعتماد على أموالهم

[1] Grousson Mathieu, Crise financière : La science peut-elle les prédire ?, Revue Science et Vie, n° 1100, Mondiadori France, Paris, p. 66.

[2] Cori Nicolas, Prophète en subprimes, 17/12/2009 .Disponible sur : http://www.liberation.fr/economie/0101608986-prophete-en-subprimes

* Jorion Paul, Vers la Crise du capitalisme américain, Editions La Découverte, Paris, 2007.

الخاصة في منح القروض، فإن إنخفاض هذه الأموال الخاصة قد يؤدي بهم إلى الإفلاس، مما جعل الفخ الذي نصب من طرف الثنائي المكون من إتفاقات بازل وإتفاقات المعايير الدولية L'IFRS ينغلق على البنوك[1]، حيث تضاعفت حالات عدم قدرة المواطنين عن دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، متسببة بذلك في أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة، وكان أول من أعلن عن مشاكل في السيولة بنك الإستثمار العالمي HSBC [2].

- **جوان 2007**[3]: أعلن بنك الإستثمار الأمريكي بير ستيرنز Bear Stearns عن إنهيار إثنين من صناديق التحوط التي إستثمرت في الرهون العقارية.

- **جويلية 2007:** في الوقت الذي كان فيه أكثر من مليوني أمريكي، العاجزين عن تسديد قروضهم، مجبرين على بيع بيوتهم، صرح وين غودلي Wynne Godley من معهد لوفي Levy Institute أن[4]: "ديون الأسر الأمريكية لا يمكن تحملها". كما أن إقتصادي بنك التسويات الدولية La BRI، بيل وايت Bill White، أظهر في بازل نفس القلق لكن دون أي تصريح. وفي 10 جويلية، قامت وكالة التنقيط موديز Moody's بتخفيض التصنيف لـ 399 ورقة مالية مرتبطة بالرهن العقاري والممنوحة من قبل البنوك الأمريكية الكبرى (سيتي غروب، مورغان ستانلي، ميريل لينش وبير ستيرنز). وبعد أسبوع من ذلك، في 17 جويلية، أعلن بنك الإستثمار الأمريكي بير ستيرنز أن قيمة رأسماله قد تقلصت بمقدار النصف بسبب أزمة الرهن العقاري، وتسبب هذا الإعلان بإنخفاض أولي في البورصات الأوروبية. أما بورصة وول ستريت، فقد سجلت إنخفاضا كبيرا في 26 جويلية، كما سجل تراجع أيضا في لندن، فرانكفورت، باريس وطوكيو[5].

- **أوت 2007:** أظهر إنخفاض العقار تفاقم حالات عدم السداد لمقترضي الرهون العقارية، حيث تم الإستيلاء على العقارات وإعادة بيعها، وهو ما تسبب في تسارع إنهيار أسعار الأصول وأسعار المنتجات التي تم توريقها. ونتيجة لذلك، كان هناك إدراك أن الأزمة المالية ليست أمريكية وأن الرهونات العقارية قد تم توريقها في جميع أنحاء العالم؛ ففي 1 أوت، أعلنت مؤسسات مالية أمريكية وأسترالية عن تأثرها بأزمة الرهن العقاري، كما إنخفضت أسواق الأسهم الأوروبية. وفي 10 أوت، قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 94.8 مليار يورو من السيولة، وضخت الخزينة الفدرالية الأمريكية 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى مثل البنك المركزي الياباني والبنك الوطني السويسري، ليتم ضخ أكثر من 330 مليار دولار في الدائرة النقدية العالمية. وفي 13 أوت، عاودت البنوك المركزية ضخ الأموال وإتجهت البورصات للتصاعد ثانية. وفي اليوم الموالي، تراجعت كل من بورصة باريس، لندن ونيويورك. كما تم تقدير تكلفة أزمة الرهن العقاري بنحو 150 مليار دولار، وفقا لدراسة قام بها بنك

---

[1] Attali Jacques, op. cit., pp. 68, 69.
[2] Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009. Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf
[3] Attali Jacque, op. cit., p. 69.
[4] loc. cit.
[5] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

كاليون Calyon. وفي اليوم 23 من نفس الشهر[1]، قام بنك أمريكا Bank of America بضخ ملياري دولار في كاونتري وايد countywide (أول مقرض عقاري في البلد) من أجل تجنب الإفلاس.

- **سبتمبر 2007:** تواصلت عمليات ضخ السيولة؛ ففي 6 سبتمبر، قام البنك الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بضخ سيولة جديدة في السوق المالي. وفي 12 سبتمبر، أدى الخوف من تأثير أزمة الرهن العقاري على إقتصاد الولايات المتحدة إلى إرتفاع قيمة اليورو متجاوزا للمرة الأولى في تاريخه 1.39 دولار. وفي اليوم الموالي، طلب بنك نورثرن روك*، المساعدة من بنك إنجلترا وذلك بضمان قروضه، نظرا لحاجته المستمرة لإعادة التمويل. وفي 18 سبتمبر، قام بنك الإحتياطي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بنصف نقطة[2].

- **أكتوبر 2007:** كتب جورج ماغنوس George Magnus الخبير الإقتصادي لبنك UBS في فاينانشال تايمز Financial Times في 8 أكتوبر[3] أن: "السيولة لدى البنوك مهددة" وأن: " عملية تقليص الديون ليست إلا في بدايتها.

- **نوفمبر 2007**[4]: لأول مرة في تاريخه، وصل اليورو إلى 1.48 دولار في 20 نوفمبر.

- **ديسمبر 2007:** إعتبر آلان غرينسبان Alain Greenspan، رئيس مجلس الإتحادي الفدرالي الأمريكي السابق، مقتنعا أن تخفيضات سعر الفائدة كان ضروريا، أن الفقاعة التي تلت ذلك تمثل آخر مظاهر النشوة مشبها ذلك أيضا بأزمة جنون التوليب[5]. ومن جهته، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بعرض الخطوط العريضة لخطة إنقاذ لمساعدة الأسر التي سقطت في فخ الديون. وفي 11 ديسمبر، خفض البنك الفدرالي الأمريكي من سعر الفائدة بربع نقطة أي إلى 4.25%. وفي اليوم التالي، تسببت الخطة الإستثنائية لضخ السيولة من قبل مجموعة من البنوك المركزية في إنتعاش أسواق الأسهم، وأدت إلى إرتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمريكية، لكنه أعتبر مؤشرا لتفاقم أزمة الرهن العقاري[6].

ج- الأزمة سنة 2008:

مع حلول عام 2008 عانت الكثير من البنوك والمؤسسات المالية من صعوبات مالية أدت إلى إفلاس بعضها وتأميم البعض الأخر.

---

[1] Attali Jacques, op. cit., p. 70. Et La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur :http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml
et : Sentinel, Letter to Client Retrieved from: http://www.thestreet.com/tsc/pdfs/LETTERTOCLIENT.pdf
aussi : Rosenblatt Joel, Sentinel Management Files for Chapter 11 Bankruptcy, August 17, 2007. Retrieved from: http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=a7CjyeOgWtxs&refer=home

* Northern Rock: خامس أكبر بنك في بريطانيا، وهو بنك حديث تأسس عام 1965، ودخل بورصة لندن عام 1997، متواجد في مقاطعة نيوكاسل ومتخصص في القروض العقارية بمعدلات فائدة منخفضة ومرتفعة المخاطر نسبيا، لكن أقل خطرا من القروض الرهنية من الدرجة الثانية.

[2] Attali Jacques, op. cit., pp. 70-71. Et La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur ://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[3] Attali Jacques, op. cit., p. 72.

[4] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[5] Attali Jacques, op., cit., p. 72.

[6] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

- **جانفي 2008**: مع بداية عام 2008، لم يعد للعديد من البنوك الأمريكية، مثل فريدي ماك وفاني ماي، ملاءة مالية إلا عن طريق قروض من البنك الفدرالي الأمريكي أو الصناديق السيادية للإمارات، سنغافورة والصين[1]. وفي 18 جانفي، أعلن جورج بوش عن خطة إنعاش للإقتصاد الأمريكي قدرت بـ 150 مليار دولار[2]. وفي 22 جانفي، ومن أجل طمأنة المستثمرين، قام بنك الإحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بـ ¾ نقطة من 4.25% إلى 3.5% لأول مرة منذ 18 عاما، وهو ما وصفه الخبراء بأنه ذو بعد إستثنائي، ليتم تخفيضه من جديد في 30 جانفي إلى 3% [3]. وفي نهاية شهر جانفي[4]، تحسنت أوضاع البورصات، ومع ذلك أعلن بول جوريون عن التهديدات التي يتعرض لها الإئتمان الزراعي، صناديق الإدخار وبنك تمويل الإستثمار Natixis، كما واصل نوريال روبيني* القول أنه: "لم يتم مشاهدة شيء بعد".

- **فيفري 2008**[5]: خلال هذا الشهر، أضطر بنك سوسييتي جينيرال إلى زيادة رأسماله بقيمة 5.5 مليار يورو. وتم تأميم بنك نورثون روك من قبل الحكومة البريطانية لتجنب إفلاسه.

مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدّة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى. وفي 4 مارس، أوشك بير ستيرنز على الإفلاس تاركا 13.4 ترليون دولار في المعاملات في المشتقات المالية. وفي 11 مارس، قرر بنك الإحتياطي الفدرالي ولأول مرة منذ عام 1929 السماح لبنوك الإستثمار، بما في ذلك بير ستيرنز، في إعادة التمويل دون الإطلاع على موازناتها، الأمر الذي لم يكن متاحا إلا لبنوك الودائع. بالإضافة إلى ذلك، قامت كل من جي بي مورغان شايز JP Morgan Chase والبنك الإحتياطي الفدرالي بمنح قرض لبير ستيرنز بقيمة 30 مليار دولار في 14 مارس لتفادي إفلاسه، قبل أن يتم عرض شرائه من قبل نفس البنك بـ 2 دولار للسهم (عوض 93 دولار في فيفري). وفي اليوم التالي، كتب جيم رايد Jim Reid، محلل في دويتشيه بنك Deutsche Bank، أن[6]: "الولايات المتحدة تسير نحو الخراب، وكلما طالت العملية، كلما كان التأثير على الدولار ومستوى المعيشة أكبر". وفي 24 مارس، وتحت تهديد دعوى قضائية، رفع جي بي مورغان عرضه لبير ستيرنز لـ 10 دولار للسهم الواحد، أي 1.2 مليار دولار إجمالا.

- **أفريل 2008**: كتب نورييل روبيني في كلمات تحدد سلوك المستثمر[7]: " أتوقع خطر حدوث أزمة سيولة سيولة حادة مما يؤدي إلى إنهيار النظام المالي بشكل غير مسبوق، وعلى الحكومة الفدرالية أن تتدخل". أما صندوق النقد الدولي، فقد قام، في 8 أفريل، بتقييم الخسائر المالية الإجمالية للأزمة بـ 945 مليار

---

[1] Attali Jacques, op., cit., p. 72.

[2] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[3] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008 Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[4] Attali Jacques, op., cit., p. 72.

* Nouriel Roubini إقتصادي من أصل تركي، أستاذ بجامعة نيويورك، تتم إستشارته بشكل دائم من قبل محافظي البنوك المركزية في أوروبا وآسيا.

[5] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[6] Attali Jacques, op., cit., p. 73.

[7] ibid., pp. 73,74.

دولار، مما أثار إنتقادات إعتبرته متشائما. ومن جهتها، قدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE، في منتصف شهر أفريل، الخسائر الناجمة عن أزمة الرهن العقاري بـ 422 مليار دولار[1].

- **ماي 2008**[2]: قام البنك الإحتياطي الفدرالي بتوفير 150 مليار دولار كضمان لمؤسسات الإئتمان، و100 مليار دولار لبنوك الودائع. وفي الوقت نفسه، اقترضت الحكومة 165 مليار دولار لخفض الضرائب على المستهلكين.

- **جوان وجويلية 2008**[3]: في 30 جوان، إعترفت شركة AIG أنها إحتسبت في إحتياطاتها للأوراق المالية عالية المضاربة عمليات توريق القروض العقارية من الدرجة الثانية Subprimes بقيمة 60 مليار دولار، أين تتحدد القيمة بآليات أكثر مضاربة. وعلى الرغم أنه كانت هناك قنبلة حقيقية على وشك الإنفجار، وبعد أسبوع من ذلك، فإن قمة الدول الثمانية G8، المقامة من 7 إلى 9 جويلية في طوكيو، لم تتطرق إلا للإحتباس الحراري، لأزمة الغذاء وإلى توسيع نطاقها إلى مجموعة الثلاثة عشر G13[4]. وفي 13 جويلية، أعلن بولسون عن إحتمال إعادة تمويل فريدي-فاني[5]. وفي منتصف شهر جويلية، تم الإعلان عن ركود إقتصادي بإنخفاض قدره 17 دولار للبرميل الواحد من النفط[6]. وفي تقريره الشهري عن الإستقرار المالي، قدر صندوق النقد الدولي، في 28 جويلية، أن أزمة الرهن العقاري لم تنته بعد وأن أضرارها من المحتمل أن تكون مدمرة. أما جورج بوش فقد وقع في 30 جويلية قانون لدعم السوق العقاري، بإنشاء صندوق من 300 مليار دولار لمساعدة مشتري المنازل الذين يواجهون صعوبات وتقديم دعم طارئ لوكالتي فاني ماي وفريدي ماك[7].

- **أوت 2008**: كان هناك تراجع في القروض الإستهلاكية وبخاصة قروض السيارات. كما أن البنك المركزي الأوروبي فضلا عن الإحتياطي الفدرالي الأمريكي، قد قاما برهن كل الأوراق المالية الممكنة على سبيل الضمان دون تحليل مسبق لدعم البنوك[8].

- **سبتمبر 2008**: في 6 سبتمبر، جاء دور بنك ليمان براذرز Lehman Brothers الذي كان بحاجة إلى زيادة في رأس المال بقيمة 200 مليار دولار. وعلى مستوى وزارة المالية، لا أحد يريد أن يدفع عن ليمان براذرز، AIG، مورغان ستانلي Morgan Stanley، التي تعاني هي الأخرى من صعوبات وغيرهم من المؤسسات المالية الأخرى، حيث إعتقد بولسون أنه حان الوقت لكي يظهر أن الميزانية الفدرالية لن تغطي

---

[1] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml
[2] Attali Jacques, op., cit., p. 74.
[3] loc. cit..
[4] loc. cit.
[5] Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009, p. 2. Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf
[6] Attali Jacques, op., cit., p. 75.
[7] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml
[8] Attali Jacques, op., cit., p. 75.

كامل الأعمال المرتكبة في وول ستريت. وأيقن الكل خطورة إفلاس بنك ليمان براذرز[1]. وفي الغد، وضعت الحكومة الأمريكية فاني-فريدي تحت الوصاية لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار. كما تم إستبدال الكثير من كبار الإداريين التنفيذيين CEOs للمؤسسات المالية[2].

في نهاية الأسبوع من يوم الجمعة 12 إلى يوم الأحد 14 سبتمبر، ناقشت بنوك وول ستريت خطة تسمح بحصر الديون المتعثرة لبنك ليمان براذرز في بنك* "خاسر"، والذي يمول عن طريق صندوق بقيمة 70 مليار دولار يتم إنشاؤه من قبل البنوك الأخرى. أما الباقي، فيوضع في بنك** "جيد" يشتريه كل من باركليز Barclays وبنك أمريكا [3]، وإعتقد الجميع أنه تم التوصل إلى حل. وفي صباح يوم الجمعة، كتب كاتب الإفتتاحيات في فاينانشل تايمز Financial Times[4]: "لقد حان الوقت للسلطات كي تنسحب [...] ما تم إنجازه حتى الآن ينبغي أن يكون كافيا".

وفي منتصف سبتمبر، في صبيحة يوم الإثنين، قامت بنوك وول ستريت، على قناعة بأن بولسون سيدفع، برفض الخطة المعقدة، لكن الوزير لم يستلم ورفض التدخل. وفي نفس اليوم، ومن أجل حماية موجوداته وتعظيم قيمتها، تم وضع بنك الأعمال ليمان براذرز تحت حماية الفصل الثاني من قانون مكافحة الإفلاس[5]، حيث كان هذا أسوء قرار يمكن إتخاذه، لأنه سيؤدي في غضون بضعة أيام بالنظام المالي الدولي إلى الهلاك، حيث سكن الذعر البورصات العالمية لسماع هذا الخبر[6]. وبينما كان قلق بنك الإحتياطي الفدرالي منصبا حول تضاعف المشاكل في أسواق المشتقات المالية، كان الذعر في سوق التمويل قصير الأجل ولم يعد هناك من يقرض، إذ إختفى سوق ما بين البنوك. كما أجبر إفلاس ليمان شركة AIG، التي كانت تعاني هي الأخرى من صعوبات، على لعب دور المؤمن، مما زاد في حجم خسائرها المتراكمة إلى 30 مليار دولار، بالإضافة إلى 600 مليون مرتبطة بإنخفاض قيمة أسهم فاني-فريدي عقب تأميمهما، فكان توقف التمويل طويل الأجل؛ حيث وقعت شركة AIG في أزمة سيولة، وفقد السهم 95% من قيمته (1.25 دولار للسهم)[7]. ومن جهة أخرى، أعلن بنك أميركا عن شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو بنك ميريل لينش Merril Lynch مقابل 44 مليار دولار. كما إتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها ضرورة.

---

[1] ibid., pp. 75, 76.

[2] Marks Robert, Anatomy of Credit Crisis, Australian Journal of Managemenet, 08/02/2010, p. 19. Retrieved from : http://www.agsm.edu.au/bobm/iows/timeline.pdf

* une mauvaise banque:ترجمة الطالبة

** une bonne banque : ترجمة الطالبة

[3] Chavagneux Christian, Comment les Etats ont sauvé le capitalisme, Revue Alternatives Economique, n° 274, Special Crise, novembre 2008, pp. 53-54.

[4] Attali Jacques, op., cit., pp. 76, 77.

[5] ibid., p. 77.

[6] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[7] Attali Jacques, op., cit., p. 77.

السهم 95% من قيمته (1.25 دولار للسهم)[1]. ومن جهة أخرى، أعلن بنك أميركا عن شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو بنك ميريل لينش Merril Lynch مقابل 44 مليار دولار. كما إتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها ضرورة. ومن جهته، قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 30 مليار يورو من السيولة و70 مليار في اليوم الموالي[2].

الموالي[2].

وفي 16 سبتمبر، قام البنك الإحتياطي الفدرالي والحكومة بتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم AIG المهددة بالإفلاس، عن طريق منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأسمالها[3].

رأسمالها[3].

وفي 21 سبتمبر، سمح البنك الإحتياطي الفدرالي لبنكي الإستثمار العملاقين غولدمان ساتش Goldman Sachs ومورغان ستانلي Morgan Stanley بالتحول إلى بنوك ودائع[4].

في ألمانيا، في 25 سبتمبر، صرح وزير المالية الألماني بير ستاينبروك Peer Steinbrück، بلهجة إنتصار، أنها نهاية دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى. وبعد عشرة أيام، كان عليه أن يعد فجأة ودون إستعداد برنامجا لإنقاذ بنك التمويل العقاري Hypo Real Estate [5].

وفي 29 سبتمبر، رفض مجلس النواب الأميركي خطة الإنقاذ (700 مليار $). أما بورصة وول ستريت، فإنهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها[6]. وفي الغد، خصصت الحكومة البريطانية مبلغ 100 مليار جنيه إسترليني للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة[7].

- **أكتوبر 2008**: في 2 أكتوبر، في ألمانيا، نجا البنك الخاص Hypo Real Estate من الإفلاس بفضل قرض بقيمة 35 مليار يورو، وقام البنك المركزي الأوروبي بضخ 120 مليار يورو في السوق النقدي. كما كانت هناك تقديرات جديدة لصندوق النقد الدولي حول الخسائر التي من الممكن أن تصل إلى 1400 مليار دولار[8]. وفي الغد، تم الإعلان عن خطة الإنقاذ بولسون، وذلك بإنشاء صندوق عام بـ 700 مليار دولار

---

[1] Attali Jacques, op., cit., p. 77.

[2] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[3] قنطقجي سامر مظهر ، ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، ط1 ، سوريا، 2008، ص 63.
Et Marks Robert, Anatomy of Credit Crisis, Australian Journal of Managemenet, 08/02/2010, p. 19. Retrieved from: http://www.agsm.edu.au/bobm/iows/timeline.pdf

[4] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[5] Attali Jacques, op., cit., p. 79.

[6] موقع الجزيرة، متوفر على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm

16DBDA6F67A9.htm

[7] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[8] ibid.

على الأقل مع بإعطاء الدولة الإمكانيات والسلطة لشراء الديون المشكوك فيها لجعل الأسواق المالية أكثر إستقرارا[1].

وفي4 أكتوبر، في قمة باريس حول الأزمة المالية، أكد كل من ساركوزي، ماركل، براون وبرلسكوني عزمهم على دعم البنوك الأوروبية و نادوا بقمة دولية من أجل إصلاح النظام المالي الدولي[2].

6 أكتوبر، "الإثنين الأسود" بالنسبة للبورصات العالمية؛ فعلى الرغم من تخفيض 7 بنوك لسعر الفائدة، إلا أن كاك 40 قد سجل أكبر إنهيار يومي له منذ إنشائه، وكذلك داو جونز، وإستمر ذلك طيلة الأسبوع[3].

8 أكتوبر، قامت سبعة بنوك مركزية عالمية (الولايات المتحدة، أوروبا، المملكة المتحدة، كندا، السويد، سويسرا والصين) بخفض أسعار الفائدة بنصف نقطة[4].

من 10 إلى 12 أكتوبر 2008: قررت الدول الأعضاء في مجموعة السبعة G7 ودول منطقة اليورو خطة واسعة لإنقاذ النظام المالي العالمي[5].

29 أكتوبر 2008: خفض الإحتياطي الفدرالي سعر الفائدة بنصف نقطة، حيث حدد بـ 1%. وفي اليوم التالي، أعلن اليابان عن خطة لإنعاش الإقتصاد بقيمة 26.900 مليار ين (207 مليار يورو). وفي الغد، خفض بنك اليابان سعر الفائدة من 0.5 إلى 0.3% [6].

- **نوفمبر 2008**[7]: كان هناك المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة. وفي 9 نوفمبر، أعطت الصين دفعة لإقتصادها بخطة إنعاش بقيمة 4000 مليار ين (761 مليار يورو)، وتبنت دول « BRIC* » وضعية موحدة من أجل قمة مجموعة العشرين التي إنعقدت يوم 15 نوفمبر في واشنطن، أين تم طرح أسس إصلاح النظام المالي الدولي.

وفي 17 نوفمبر، دخل اليابان، لأول مرة بعد 2001، في ركود. وفي 23 نوفمبر، أعطت الحكومة الأمريكية ضمانا بقيمة 306 مليار في الأصول (243 مليار يورو) للعملاق سيتي غروب وقامت بضخ 20 مليار من رأس المال. وفي اليوم التالي، كشفت بريطانيا عن خطة للإنعاش بقيمة 20 مليار جنيه

---

[1] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[2] ibid.

[3] Grousson Mathieu, op. cit., p. 66.
Et Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009, p. 2. Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf

[4] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[5] La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008. Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml

[6] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf

[7] ibid.

* BRIC : Brésil, Russie, Inde et Chine.

إسترليني[1] أي ما يعادل 1% من الناتج الداخلي الخام للمملكة المتحدة. وفي أواخر شهر نوفمبر تواصلت خطط الإنعاش وعمليات إنقاذ وتأميم البنوك.

- ديسمبر 2008[2]:

في 4 ديسمبر، كان هناك تخفيض من البنوك الأوروبية لأسعار الفائدة. كما كان متوقع حدوث ركود في منطقة اليورو في عام 2009.

9 ديسمبر، كان هناط إتفاق مبدئي بين البيت الأبيض والكونغرس لإنقاذ قطاع السيارات بحوالي 15 مليار دولار. وفي 11 ديسمبر، وصلت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى مستوى لها منذ 1982. وفي الغد، رفض مجلس الشيوخ للولايات المتحدة خطة دعم قطاع السيارات. وفي 16 ديسمبر، أفلس بنكان في الولايات المتحدة. وفي اليوم التالي، فقد خفض الإحتياطي الفدرالي سعر الفائدة الرئيسي بين صفر و 0.25%. وأنهت البورصات العالمية عام 2008، في 30 ديسمبر، بخسائر كبيرة

د- الأزمة سنة 2009:

إستمرت تداعيات الأزمة العالمية خلال عام 2009، وإستمر السعي للحد منها وهذا الجدول إختصار لأهم ما حدث في سنة 2009:

---

[1] Attali Jacques, op. cit., p. 96.

[2] Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf
Et Attali Jacques, op. cit., pp. 96-97.

جدول رقم (21)

أحداث الأزمة العالمية سنة 2009

الشهر	الأحداث
جانفي	2 جانفي، خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى 1.5%، وهو أدنى مستوى لهذه المؤسسة التي أنشئت في 1694. وقدم أوباما خطته للإنعاش بـ 775 مليار دولار 8 جانفي، قررت ألمانيا التأميم الجزئي لثاني بنك في ألمانيا Commerzbank 15 جانفي، خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بنصف نقطة إلى 2%. والحكومة الإسبانية تعلن لأول مرة منذ 1993 تراجع الناتج الداخلي الخام بـ 1.6% 23 جانفي، قرر المجلس الأوروبي تدعيم مهام أجهزة التنظيم بـ 36.2 مليون يورو للفترة 2010-2013
فيفري	5 فيفري، خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي بنصف نقطة إلى 1% 13 فيفري، تبني خطة إنقاذ أمريكية بقيمة 787 مليار دولار من قبل الكونغرس
مارس	5 مارس، خفض البنك المركزي الأوروبي و بنك إنجلترا سعر الفائدة بنصف نقطة إلى 1.5% لمنطقة اليورو و 0.5 للملكة المتحدة 23 مارس، قدم أمين الخزينة الأمريكية غايذنر Geithner خطة للديون المتعثرة للبنوك 24 مارس، حسب جريدة Les Echos التي تأتي بمعلوماتها من المنظمة العالمية للتجارة فإن التجارة العالمية ستتراجع بـ 9% في 2009
أفريل	2 أفريل، إجتماع مجموعة العشرين في لندن في قمة ثانية 6 أفريل، خطة إنعاش جديدة في اليابان بقيمة 90 مليار دولار
ماي	7 ماي، خفض البنك الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بربع نقطة وقرر تمديد مدة القروض الممنوحة للبنوك 22 ماي، 65 مليار دولار من أجل إعادة تأميم 19 بنك أمريكي
جوان	10 جوان، بضغط من صندوق النقد الدولي، إتفق الأوروبيون على تنظيم إختبارات " Stress Tests" للبنوك دولة بدولة حتى شهرسبتمبر. وإقترح غايذنر قوانين تحدد أجور أرباب العمل والإطارات في المؤسسات المالية 17 جوان، قدم أوباما خطته للكونغرس للتنظيم المالي
جويلية	30 جويلية، أعلنت رونو Renault خسارة سداسية تاريخية بـ 2.7 مليار يورو
أوت	الولايات المتحدة الأمريكية تضع نهاية لإعانات قطاع السيارات
سبتمبر	أعلن الفدرالي الأمريكي إستعداده للمراقبة المباشرة لعلاوات البنوك الكبرى 24-25 سبتمبر القمة الثالثة لمجموعة العشرين في بيتسبرغ
أكتوبر	إنشغال وزراء المالية لمجموعة السبعة G20 بوضعية سوق الصرف
نوفمبر	2 نوفمبر، بيع صندوق النقد الدولي 200 مليون طن ذهب للبنك المركزي الهندي لتمويل خطة جويلية للبلدان الأكثر فقرا، والتي ستمول بقروض جديدة بقيمة 17 مليار دولار حتى 2014 4 نوفمبر، تسديد سوسييتي جنرال لمساعدات الدولة المقدرة بـ 3.4 مليار يورو
ديسمبر	أهم ما ميز هذا الشهر إجتماع وزارات المالية للإتحاد الأوروبي في ظل مجلس ECOFIN والإتفاق على خلق سلطات أوروبية جديدة للمراقبة المالية مع إستمرار عمليات تأميم البنوك 3 ديسمبر، شرع البنك المركزي الأوروبي في سحب تدابيره الخاصة من أجل الإستعادة التدريجية لسيطرتها على السيولات. وتم أيضا إيقاف القروض طويلة الأجل (سنة) الممنوحة للبنوك في 16 ديسمبر، أما القروض الأخرى (6 و3 أشهر) فيتم إيقافها تدريجيا في أوائل 2010 17 ديسمبر، نشر لجنة بازل توصيات جديدة بخصوص تنظيم البنوك، والذي سيتم تطبيقه في نهاية عام 2012 كأقصى حد

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur : http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf et Attali Jacques, op. cit., pp. 97-98. Et aussi :

L'Europe à la Une, Chronologie de la crise financière en 2009, 22 décembre 2008. Disponible sur : http://europ2mjo.over-blog.com/article-chronologie-de-la-crise-financiere-en-2009-2-41632566.html

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: الأسباب المباشرة للأزمة

أ- أزمة الرهن العقاري:

أولا: الإنحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية

لقد كان لسياسة خفض الفوائد البنكية عام 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية أثرا مباشرا على رفع مستوى الإقراض إلى أربعة أضعاف، وذلك بهدف تحسين الأداء الإقتصادي[1]؛ حيث لوحظ توجه المستثمرين، بعد تدني قيمة الأصول المنقولة في الأسواق المالية في نفس السنة، إلى شراء السندات المعروضة في السوق وخاصة السندات العقارية بغرض تحقيق مردودية أكبر. كما أن أغلب المستثمرين في هذه السندات كانوا من بنوك الإستثمار والوسطاء الماليين الجدد*. وبما أن المنافسة كانت بين البنوك، فقد قامت بتوسيع حجم القروض العقار بدرجة لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على حساب الصرامة في تطبيق القواعد الإحترازية وفي تقييم المستفيدين من هذه القروض[2]. لذلك، فقد شجع الإزدهار الكبير الذي عرفته سوق العقارات الأمريكية في الفترة 2001-2006 البنوك وشركات الإقراض على منح القروض العقارية المرتفعة المخاطر، بتقديم قروض ضخمة إلى مقترضين لدى الكثير منهم سجل إئتماني ضعيف أو غير موجود[3]، وتعرف هذه القروض بـ "القروض الرهنية من الدرجة الثانية**"، والتي منحت لفئة من الزبائن لا تتوفر فيهم أدنى شروط الإقتراض، إما لأن الدخل كان غير كافيا أو لأن المعنيين بالأمر ليس لديهم عمل أو ليس لديهم أية ضمانات تسمح لهم بالإستفادة من الإقتراض أو الكل معا. هذا مقارنة مع القروض العقارية من الدرجة الأولى***، التي تطبق فيها عادة الشروط الإحترازية المتعارف عليها والمعمول بها عالميا، والمتمثلة في الأخذ بجميع الإحتياطات من أجل ضمان استرداد المبالغ المقترضة حسب الإستحقاقات المنصوص عليها في وثيقة القرض[4].

لقد برزت ظاهرة القروض العقارية من الدرجة الثانية إلى الوجود فقط في السنوات الأخيرة وفي الولايات المتحدة بالتحديد، ولم يعرف لها أي تطبيق في دول أخرى من قبل. فإلى غاية سنة 2001، لم يكن هذا النمط من القروض معروفا خارج الولايات المتحدة، غير أن منح القروض العقارية أخذ قفزة نوعية ما بين 2001 و2006 إذ توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات، وإرتفعت قيمة القروض الممنوحة في هذه الفترة من 94 مليار دولار إلى ما يقارب 700 مليار دولار أي أن الزيادة قدرت بحوالي 7 مرات. ومن إحدى خصوصيات هذه القروض أنها

---

[1] باديسي فهيمة، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009، ص 3.

* Les Hegde Funds

[2] Beltas Abdelkader, op.cit., p. 30.

[3] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 11. متوفر على الموقع: www.caus.org

** القروض من الدرجة الثانية subprime

*** القروض من الدرجة الأولى Prime

[4] Beltas Abdelkader, op.cit., p. 30.

منحت على أساس معدلات فائدة متغيرة ومرتبطة بأسعار الفائدة التي يقرها من حين لآخر البنك الإحتياطي الأمريكي (البنك المركزي) وهذا على حساب سعر الفائدة الثابت، حيث أدى إرتفاع معدل الفائدة العام إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في إنخفاض أسعار المساكن، وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك. ومن هنا بدأ فتيل الأزمة في الإشتعال، إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، وأصبحت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة، وقد أدى إرتباط العديد من المؤسسات المالية في الدول الصناعية والناشئة بالسوق الأمريكية إلى تأثرها بالأزمة[1].

وعلى الرغم من أن القروض الرهنية من الدرجة الثانية ليست من النوع الجيد، إلا أن 90% منها قد تم تحويلها إلى أوراق مالية ثم بيعها في الأسواق المالية العالمية من طرف بنوك الإستثمار والوسطاء الماليين الجدد. ويمكن القول بأن الركوض وراء تحقيق الربح السريع من طرفهم، وغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيئات المعنية كان من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب أزمة القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ثانيا: أسباب توسع وإشتداد أزمة الرهون العقارية

هناك عاملان ساهما في تشييد الأزمة؛ الأول، إستخدام عدة أدوات مالية غير معتادة ربطت بشكل أو بآخر بأسعار المساكن وقيم الضمانات التي أعطيت الرهون على أساسها، حيث تم تسعير تلك الأدوات المالية وفقا لإعتماد نماذج إقتصادية معقدة وليس نتيجة معاملات السوق. وحيث إنخفضت قيمة المساكن والرهون، أصبحت أسعار تلك الأدوات المالية أقرب إلى المستحيل[3].

والعامل الثاني الذي ساهم في إنهيار أسعار المساكن، هو إلتزام الحكومة الفدرالية الأمريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، حيث كانت هناك قوانين تدافع عن حق المواطن الأمريكي في الحصول على قرض أو على سكن بغض النظر عن العرق أو السن. كما عملت البنوك والمؤسسات المالية على تلبية طلبات المواطنين المتعلقة بالقروض العقارية خصوصا بالنسبة للفئات الإجتماعية ذات الدخل الضعيف، حيث وضع الضغط على الدائنين، وبموجب هذا الإلتزام تم بيع المساكن للأشخاص ذوي المداخيل المنخفضة الذين يفتقرون حتى إلى ضمانات تمكنهم من تسديد القروض العادية. وهو ما أدى في النهاية إلى ظهور رهون غير كافية في ضماناتها[4]. وبالتالي فقد بلغ حجم القروض

---

[1] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 11. متوفر على الموقع: www.caus.org
و Beltas Abdelkader, op. cit., p. 31.

[2] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 32.

[3] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 11. متوفر على الموقع: www.caus.org
و أودريسكول جيرالد بي، "ألقوا اللوم على الإحتياطي الفدرالي" موقع منبر الحرية، 9 جويلية 2008. متوفرعلى الموقع:
http://www.minbaralhurriyya.org/content/view/111/41

[4] نفس المرجع.

المتعثرة لدى الأفراد حوالي 100 مليار دولار، مما قاد إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة، ووصل في النهاية إلى هبوط مجمل السوق المالية[1].

وهكذا فإن تشجيع المؤسسات المالية على منح قروض عقارية لفئات إجتماعية فقيرة معظمهم لا تتوفر فيهم أدنى الشروط اللازمة للإستفادة من هذه القروض قد أدى إلى نشوب أزمة القروض العقارية من الدرجة الثانية.

ثالثا: المؤسسات الكبرى المتسببة في أزمة الرهون العقارية

شكل رقم (16)

المؤسسات الكبرى المختصة في الرهون العقارية

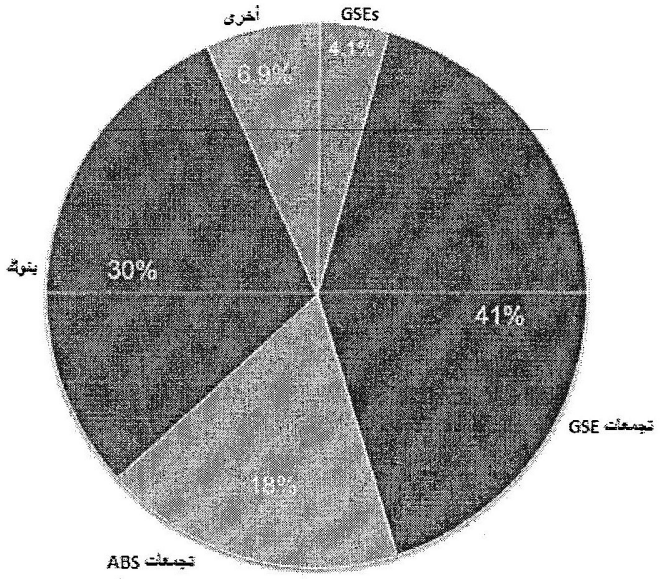

Source : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 34.

كما هو مبين في الشكل رقم (16)، فإن المؤسسات المالية الثلاث "فاني ماي، فريدي ماك وجاني ماي"، التي تحظى بدعم من الحكومة الفدرالية، تسيطر على نسبة كبيرة من التمويل الموجه للسكن في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تقدر هذه النسبة بحوالي 45%، بينما تنفرد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بـ 30% فقط.

وقد لعبت هذه المؤسسات دورا كبيرا في حل مشكل السكن، غير أنها أصبحت تهيمن على الإقتصاد الأمريكي، مما أدى بالحكومة إلى الحد من هيمنتها في السنوات الأخيرة. كما كانت تنشط وفق معايير صارمة في مجال تمويل وإعادة تمويل القروض العقارية من الدرجة الأولى، غير أن تقلص نشاط هذه المؤسسات أعطى الفرصة لبعض المؤسسات غير المالية لمنح قروض عقارية من الدرجة الثانية إلى المواطنين بشروط تحفيزية، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة العقار في الولايات المتحدة[2].

---

[1] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 12. متوفر على الموقع: www.caus.org

[2] Beltas Abdelkader, op. cit., pp. 34-35.

ب- اللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة:

عرفت أسواق المال العديد من التطورات في شكل مبتكرات مالية، تعرف بالمشتقات المالية، ولقيت رواجا كبيرا، وأعتبرت إلى عهد كبير مؤشرا على تطور الإقتصاديات[1].

وبما أن تفادي المخاطر غير المؤمنة التي قد تعصف بالقدرة المالية للبنك هي إحدى القواعد المعمول بها في الإئتمان المصرفي، فلابد من الأخذ بعين الإعتبار القواعد الإحترازية، أي الحرص على أن يتناسب رأس المال الموجود مع حجم القروض الممنوحة وأن تكون هناك سيولة كافية تسمح بإدارة العمليات اليومية وتلبية حاجة الزبائن. وخلال السنوات الأخيرة، تجاوبت أغلب المؤسسات المالية مع هذا الإلتزام ولكن بكيفيات جديدة جد متطورة للتغلب على هذه الشروط الإحترازية، وذلك بإستعمال تقنية جديدة تعرف بالتوريق المالي[2].

أولا: ظهور التوريق المالي

لقد تم إستحداث تقنية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع السبعينات، وبعدها في أوروبا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي سميت آنذاك بالتوريق المالي[3]؛ حيث كان هذا الإبتكار نتيجة نشوب أزمات مالية في توزيع القروض العقارية في هذا البلد، والتي طغت عليها معاملات غير مجدية تسببت في العديد من الأزمات المالية. لذلك، كان الهدف من هذه التقنية ولا يزال تفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل، بحيث يمكن توفير الأموال طويلة الأجل لتوظيفها في قروض سكنية طويلة الأجل. ومع بداية التسعينات بدأ تطوير هذه التقنية يأخذ أبعادا أخرى، إذ تعدى إستعمالها إلى القروض الموجهة إلى المؤسسات، إلى بطاقات الإئتمان، قروض شراء السيارات وغيرها، بمعنى أنه يمكن تطبيقها في جميع المجالات الإقتصادية والتجارية ومنها الحقوق الفكرية، أي أن كل الأصول أو الموجودات التي تدر سيولة حالية أو مستقبلية يمكن إدراجها في مجال التوريق المالي[4].

ثانيا: مفهوم وخصائص التوريق المالي

تفسر عملية التوريق المالي كل تصدعات النظام المالي منذ أكثر من عشر سنوات، ولفهم هذه العملية يجب تتبع مسار قرض عقاري خطوة بخطوة[5]؛ حيث تعبر عملية التوريق المالي قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين إشتروا العقارات على إحدى الشركات المتخصصة، بهدف التقليل من مخاطر الإئتمان والسيولة بالنسبة إلى المؤسسات التي قدمت القروض، بتداولها في السوق الثانوية. ويهدف التوريق إلى تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الإئتمان، حيث وجدت البنوك في هذه

---

[1] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 12. متوفر على الموقع: www.caus.org

[2] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 35.

[3] Bhattacharya Anand K. and Frank J. Fabozzi, Asset-Backed Securities, Taylor Paul : Securitization in Europe, Prudential Securities Inc., Pennsylvania, 1996, p. 21.

[4] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 36.

[5] Pastré Olivier et Jean-Marc Sylvestre, Le roman vrai de la crise financière, editions PERRIN, Paris, novembre 2008, p. 59.

التقنية وسيلة لتطوير نشاطها[1]. بعدها تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة إسمية لكل سند، وتطرحها للإكتتاب العام بقيمة أكبر أو أقل من القيمة الإسمية، ويحصل حملة السندات على فوائد القروض، وتتولى شركة التوريق مع البنك أو شركة التمويل عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين وتوزعها على حملة السندات، وبهذا تحصل البنوك أو شركة التمويل على سيولة، وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وما دفعته لشرائها، ويكسب حملة السندات الفوائد، كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال بالبيع لغيرهم بأسعار أكثر من سعر شرائهم في حالة إرتفاع سعر فائدتها عن سعر الفائدة السائد، وقد يبيعونها بخسارة عندما يقل سعر الفائدة[2].

وعندما يقترض مشتري العقارات من مؤسسات مالية أخرى، يقوم برهن العقارات نفسها، وتقوم هذه المؤسسات ببيع هذه القروض لشركة توريق تقوم إعتمادا عليها بإصدار سندات وتطرحها في الأسواق، وبهذا يصبح للعديد من الأفراد والمؤسسات حقوق على العقار في الوقت نفسه بشكل تكون فيه قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر بكثير من قيمة العقارات. وعندما تتعثر هذه القروض نتيجة عجز مالكي العقارات عن السداد أو إنخفاض قيمة العقارات في الأسواق، يبادر حملة السندات إلى بيع ما لديهم، فيزيد العرض وينخفض سعرها، وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق[3].

والشكل التالي يمثل خطوات التوريق المالي:

شكل رقم (17)

الخطوات العملية للتوريق المالي

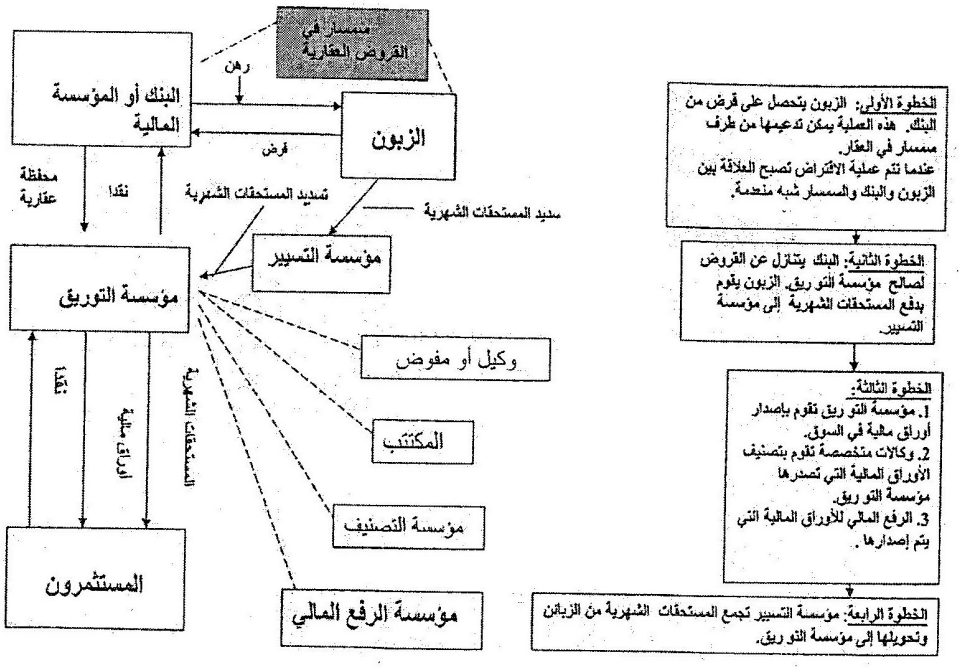

Source : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 45.

[1] Migaud Didier, op.cit., p. 15.

[2] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 12. متوفر على الموقع: www.caus.org

[3] نفس الصفحة.

ثالثا: المبادئ الأساسية لعملية التوريق

تبدأ عملية التوريق بتجميع عدد كبير من القروض الموزعة، ثم تصنيف هذه القروض حسب درجة المخاطرة. يتم بعدها تقسيم هذا المجمع من القروض إلى مشتقات ذات المردودية العالية، الوسطى والسفلى؛ فالمشتقة العليا Senior تعتبر مؤمنة من المخاطر المالية وتصنف عادة بدرجة AAA، وتأتي بعد ذلك المشتقة الوسطى mezzanine التي تحتوي على درجة خطورة مرتفعة ولذلك فإنها تتطلب مردودية أكبر وتصنف بـ BBB. أما المشتقة السفلى equity فتعتبر أخطر من المشتقة الوسطى، لذلك فهي تتطلب مردودية أعلى[1]. والشكل رقم (18) يبين مختلف درجات التصنيف.

شكل رقم (18)
المنتجات العقارية المهيكلة

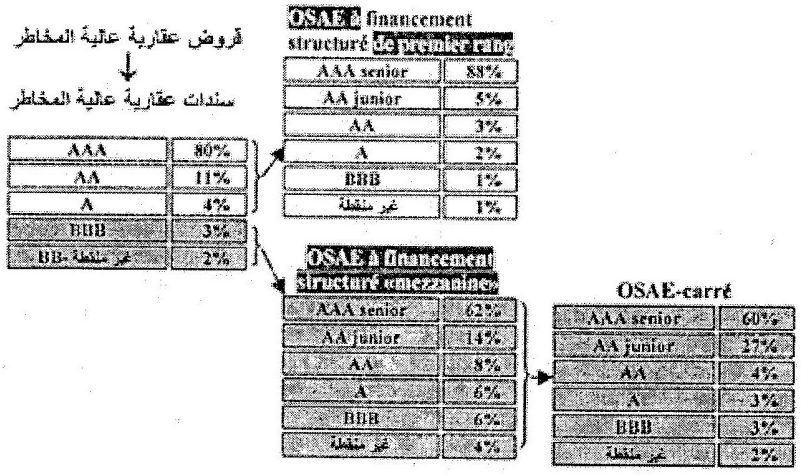

Source : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 42.

ولقد عرفت عمليات توريق القروض العقارية تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، خاصة ما بين عامي 2004-2006، حيث قدمت 40% من المرهونات العقارية الجديدة سنة 2006 [2]. كما تعدى حجم سوق MBS و ABS على سبيل المثال في نهاية عام 2007 عشرة آلاف مليار دولار أمريكي، والتي تمثل حوالي 40% من القيم المتداولة في سوق السندات، وهو مبلغ بعيد جدا عن حجم السندات التي أصدرتها الشركات (5800 مليار دولار) أو السندات التي أصدرتها الخزانة (4500 مليار دولار)[3].

والشكل رقم (19) يوضح توزيع القروض العقارية في الولايات المتحدة على مدى سنوات 2000.

[1] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 40.
[2] Moatti Sandra, La machine à dettes, Revue Alternatives Economique, n° 274, Special Crise, novembre 2008, p. 48.
[3] Artus Patrick et al, La crise des subprimes, La Documentation Française, Paris , 2008, p. 39.

شكل رقم (19)
توريق القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية

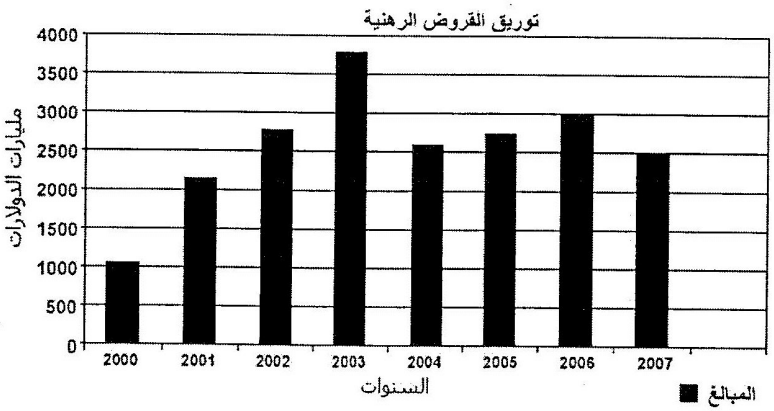

Source : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 47.

وتختلف الأوراق المتداولة الأوروبية عن نظيرتها الأمريكية؛ حيث نميز بين السندات العقارية (في ألمانيا وفرنسا)، التي تمثل نصف السوق تقريبا وABS التي تمثل النصف الآخر منها. كما تعتبر السوق الأوروبية متواضعة مقارنة بالسوق الأمريكية، حيث أصدرت حوالي 100 مليار يورو في السداسي الثاني من عام 2007، مقابل 238 مليار يورو في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة[1].

ج- المضاربة، أزمة البورصات وأزمة الثقة:

لقد أصبح الإقتصاد العالمي إقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الإقتصاد الرمزي بما يزيد عن أربعين مرة حجم الإقتصاد الحقيقي، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة. ولم يعد الإستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيرا عن حركة رؤوس الأموال؛ فكلما تزايدت التوقعات بإرتفاع أسعار الأوراق، تزايد إتجاه المصارف والمؤسسات المالية لشرائها. وضمن هذا المنظور، تحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 تريليون دولار، يضمنها ما يزيد عن 800 صندوق إستثمار، ويتم التعامل يوميا بحوالي 1500 مليار دولار[2].

ولقد ترتب عن الإنفصال المتنامي بين حركة الإقتصاد الرمزي والإقتصاد الحقيقي إتباع أسعار الصرف العائمة للعملات بقصد المضاربة، مما ساهم في تضاعف حجم النقد الأجنبي المتداول في الأسواق العالمية ثلاث مرات في الفترة 1986-1993، وهو ما قاد إلى[3]:

- إتساع نطاق التجار المضاربين في العملات.

[1] ibid, p. 39.

[2] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 13. متوفر على الموقع: www.caus.org

[3] نفس المرجع، ص 14.

- زيادة حجم القروض قصيرة الأجل، التي تخرج من الدول الرأسمالية الصاعدة والصناعية بحثا عن العائد المرتفع في الدول النامية.
- زيادة حدة الصدمات وهيمنة سلوك المضاربين على إستقرار الأسواق الصاعدة.

من جهة ثانية، بسبب قيام المؤسسات المالية بإصدار سندات، أي توريق القروض الممنوحة، وتحويلها إلى سلعة يمكن بيعها وشرائها في البورصة، سعت البنوك المقرضة إلى بيع الديون لأطراف أخرى عبر البورصة، خاصة صناديق الإستثمار. ففي البداية كانت قيمة السندات عالية وكان الطلب عليها مرتفع. وبسبب المضاربة، أين أقدم وسطاء ماليون على بيع سندات بأعداد كبيرة قصد الحصول على السيولة اللازمة، إنخفضت قيمة الأسهم وتراجع الطلب عليها. وكخطوة وقائية، قامت شركات التمويل العقاري بالتأمين على قروض العقارات، وعندما عجز العملاء عن تسديد أقساط القروض، أضحت شركات التأمين مطالبة بتعويض المؤسسات المالية، وهكذا بدأت سلسلة تهاوي المؤسسات المالية الواحدة تلو الأخرى[1].

الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة

أ- أزمة إقتصاد سوق:

و يتمثل هذا السبب في أزمة مقولة آدم سميث "دعه يعمل أتركه يمر"، التي جعلت عملية إدارة النشاط الإقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الثروات من مهام آلية اليد الخفية؛ حيث أن آدم سميث كان يرى بأنه كلما بحث الفرد عن مصلحته الخاصة تحققت المصلحة العامة بشكل طبيعي و تلقائي. أي أن هناك آلية خفية، والمتمثلة في طبيعة قوانين السوق، هي التي تنظم الأمور بعيدا عن تدخل الدولة.

فهذه النظرية أصبح مشكوك في جدواها وفي صحتها، خاصة مع الأزمة الحالية وما أتخذ من إجراءات قصد معالجتها (أي تدخل الدولة و بقوة). و بالعودة إلى أزمة 1929، فإن كينز قد إقترح وقتها بأن الحل (معالجة مشكل البطالة و الكساد) يكون بالإبتعاد عن النظرية الكلاسيكية، وضرورة تدخل الدولة وتخفيض سعر الفائدة إلى مستوى الصفر[2].

ب- حالة الإقتصاد الأمريكي:

لقد عرفت الإقتصادات العالمية بعض الإختلالات في كيفية توزيع الفائض في الميزان التجاري وسد العجز في ميزان المدفوعات في السنوات التي سبقت الأزمة، ولعل أهمها الإقتصاد الأمريكي؛ حيث تشير ملامحه ومؤشراته إلى عمق الأزمة والمتمثلة في[3]:

---

[1] النوري محمد، الأزمة المالية أسقطت نظرية ألوهية السوق:. متوفر على الموقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1224594309113&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout

[2] باديسي فهيمة، مرجع سابق، ص 4.

[3] الحمش منير، الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، العدد 364، ص ص 18-19.
متوفر على الموقع: www.caus.org

1- تصاعد العجز التجاري: فمنذ 1971 لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي أي فائض، بل سجل عجزا إزداد سنويا حتى وصل عام 2007 إلى 712 مليار دولار، كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (20)

تطور صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية،

ووضع الميزان التجاري خلال عشر سنوات قبل الأزمة

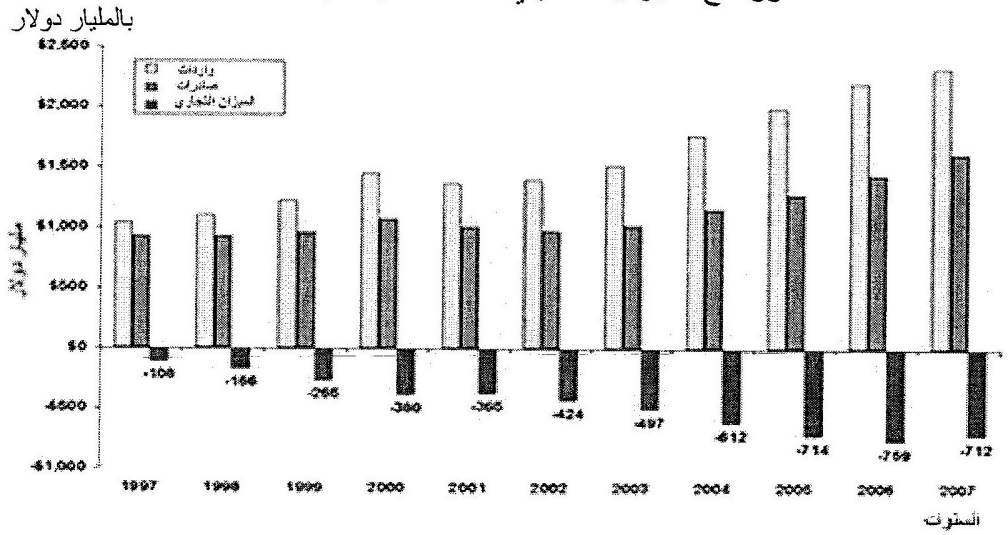

المصدر: عبدالسلام رضا، مرجع سابق، ص 35.

2- تصاعد عجز الميزانية العامة: حيث قدر بـ 400 مليار دولار في 30 سبتمبر 2008.

3- إرتفاع حجم المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزينة الأمريكية إرتفاع الديون الحكومية من 4.3 ترليون دولار عام 1990 إلى 8.4 ترليون دولار عام 2003 وإلى حوالي 8.9 ترليون عام 2007، كما هو مبين في الشكل رقم (21)، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يصنف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من تبعات ديونها العامة، التي تعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

شكل رقم (21)

إجمالي الدين الحكومي الأمريكي 1940-2008

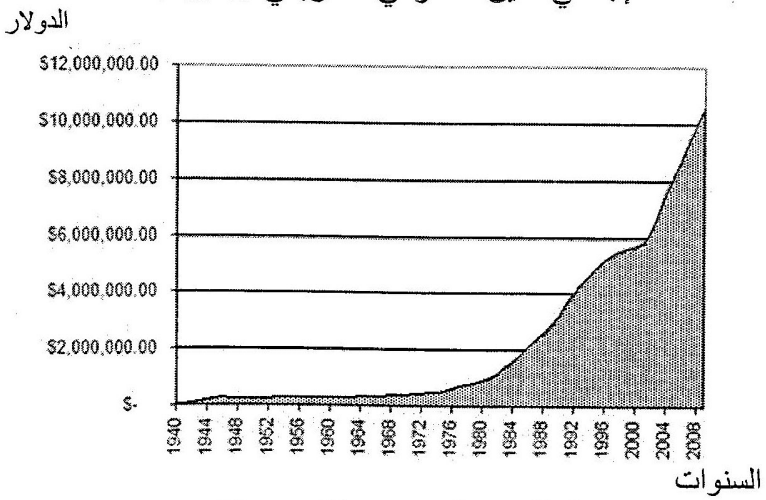

المصدر: عبدالسلام رضا، مرجع سابق، ص 44.

4- تصاعد الإنفاق العسكري: إرتفع الإنفاق العسكري الأمريكي إلى معدلات غير مسبوقة ؛ فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وأفغانستان، حسب الدراسة التي قام بها ستيغليتز J. Stiglitz، 3 ترليون دولار، ويستفيد المجمع الصناعي العسكري –النفطي- المالي منها على نحو مباشر وأساسي، ذلك أن الحروب مربحة جدا لشركات هذا المجمع. بالإضافة إلى مجموعة من النفقات شملت تمويل القتال ضد الإرهاب، وتمويل التكاليف الحربية غير المنظورة[1].

المبحث الثالث

تطور وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

المطلب الأول: تطور الأزمة المالية 2008

الفرع الأول: تطور الأزمة من أزمة عقارية إلى أزمة مالية

إن الأزمة المالية التي بدأت في قطاع العقارات إمتدت لتصل إلى أسواق المال العالمية مرورا بأزمة الإئتمان التي تسببت في إفلاس العديد من البنوك.

أ- أزمة الرهن العقاري:

وهي أول مرحلة من مراحل الأزمة حيث بدأت في الولايات المتحدة وأدت إلى زلزال إقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم. ولأن العالم يعيش عصر العولمة، فإن تلك الأزمة إمتدت لتطال أوروبا ثم دول العالم الأخرى. وقد أدت هذه الأزمة إلى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب، ثم إنخفاض أسعار العقارات وأسعار الأراضي وتوقف المطورين العقاريين عن تنفيذ مشاريعهم أو تأجيلها[2].

والشكل رقم (22) يوضح مراحل تطور هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1] نفس المرجع، ص 19.

[2] العتيبة مانع سعيد، الأزمة الإقتصادية العالمية 2008، صحيفة الخليج السعودية، 21 نوفمبر 2008.
متوفر على الموقع: http://www.alaswaq.net/views/2008/11/21/19730.html

شكل رقم (22)
مراحل تطور أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة

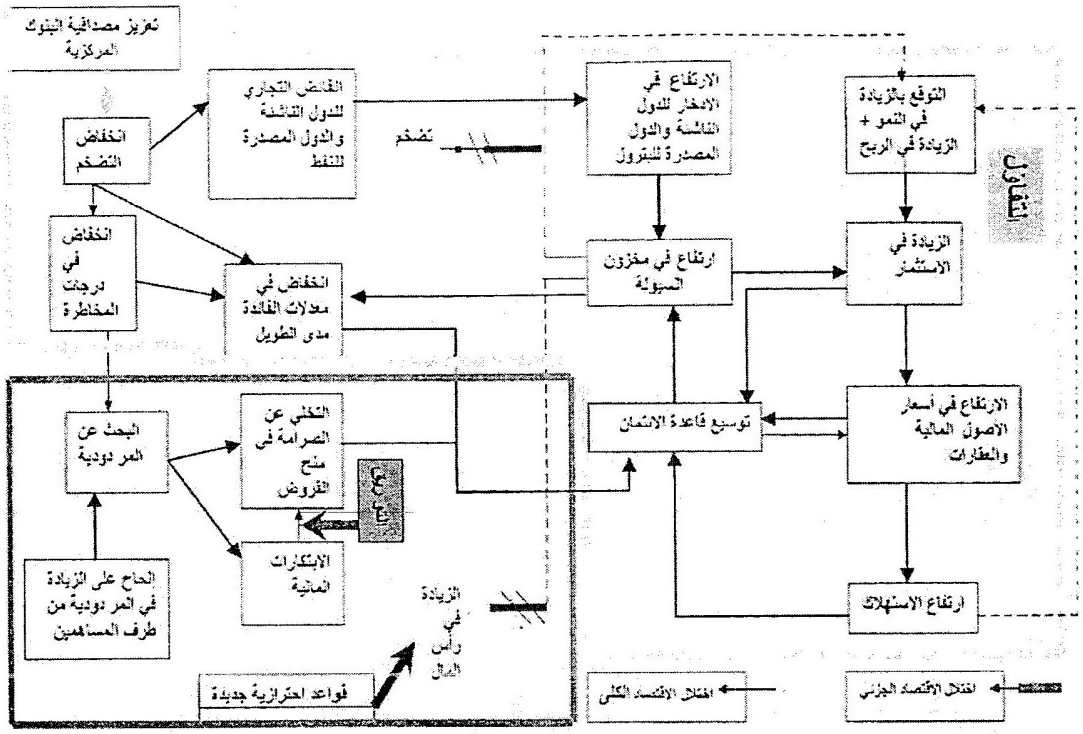

Source : Beltas Abdelkader, op. cit., p. 56.

ب- أزمة الإئتمان:

وهذه جاءت تابعة لأزمة الرهن العقاري، وهنا عجز الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم، مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك وبالتالي ظهرت أزمة السيولة وظهر جفاف السيولة، مما أجبر البنوك المركزية على التدخل وضخ مئات المليارات في الأسواق ولكن دون جدوى نظرا لكبر حجم الأزمة وأن ما تم عمله لم يكن سوى إعطاء المسكنات المؤقتة، وإمتدت هذه الأزمة لتطال جميع دول العالم دون إستثناء.

ج- أزمة الأسواق المالية:

لقد إمتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الإئتمان إلى أسواق العالم وبورصاته إبتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان والشرق الأقصى، وأخيرا الأسواق العربية؛ حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60% من قيمتها بل أن الكثير من الشركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها إلى ما دون قيمتها الدفترية بكثير، وهذا يعني أن أغلب المواطنين فقدوا معظم ثرواتهم، مما نتج عنه الكثير من المشكلات السياسية والإجتماعية[1].

[1] نفس المرجع.

الفرع الثاني: تطور الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية عالمية

قبل الأزمة المالية شجعت إدارات المؤسسات المالية وكذلك السلطات النقدية في بعض الأحيان، الأفراد على الإقتراض بكثافة من البنوك ومؤسسات الإقراض العقاري، إعتمادا على توقع إرتفاع أسعار المساكن في المستقبل، الأمر الذي مكنهم من الحصول على قروض إضافية في مقابل هذا الإرتفاع في قيمة المساكن لخدمة هذه القروض، إلى أن توقفت أسعار المساكن عن الإرتفاع، بل وميلها نحو الإنخفاض أوقع ملايين المقترضين في أزمة، نتيجة عدم قدرتهم على تسديد ديونهم. وقد أدى ذلك إلى حدوث خسائر هائلة لشركات الرهن العقاري والبنوك، مما عرض تلك الشركات والبنوك لخطر الإفلاس. من ناحية أخرى، فإن إنخفاض أسعار المساكن أدى إلى إنخفاض في ثروة الأشخاص، الأمر الذي أدى إلى حدوث أثر عكسي على الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية، فأخذ الإقتصاد الأميركي بالدخول في حالة من الكساد العنيف، وتحولت الأزمة المالية في الولايات المتحدة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية عالمية، حيث إنتقلت الأزمة إلى باقي دول العالم نتيجة لعدة أسباب أهمها:

أ- إلتزامات الديون المرهونة CDO :

لقد شاع إستخدام أدوات الإستثمار مرتفعة الخطورة، وأهمها ما يسمى "إلتزامات الديون المرهونة"؛ فقد كانت البنوك في مختلف دول العالم قد إستثمرت أموالا طائلة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شراء ديون أمريكية مرهونة، بصفة خاصة الرهون العقارية من الدرجة الثانية Subprime، حيث تم تجميع هذه الرهون في صورة "إلتزامات ديون مرهونة". وقد لعبت هذه الإلتزامات دورا مهما في أزمة الإئتمان في الولايات المتحدة؛ حيث أدى التوقف الجماعي للمقترضين عن سداد القروض العقارية إلى تعرض شركات الإقراض العقاري والبنوك للإفلاس، كان أخطرها إفلاس بنك ليمان براذرز. ومن المؤكد، عدم إدراك لطبيعة المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من الأدوات المالية قبل نشوب الأزمة، والآثار المدمرة التي يمكن أن تنشأ عنها، مما أدى إلى إقبال البنوك التجارية في شتى أنحاء العالم على شراء مثل هذه الأصول وتعريض الكثير منها لمخاطر الإفلاس، وخصوصا في أوروبا[1].

أوروبا[1].

ب- عالمية الإقتصاد الأمريكي:

إن الإقتصاد الأمريكي إقتصاد عالمي؛ حيث أن 70% من الشركات الأوروبية واليابانية تعرض سلعها في السوق الأمريكية، بالإضافة إلى قيام معظم دول العالم بإستثمار إحتياطات صرفها في شراء السندات من الخزينة الأمريكية. وبما أن الدولار أول عملة عالمية، فمن الطبيعي أن تتأثر الأسواق الأخرى به[2].

---

[1] السقا محمد إبراهيم، هكذا انتشرت الأزمة المالية في العالم، مجلة القبس، 09 أكتوبر 2009، العدد 13062.
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=539423&date=09102009

[2] علة مراد، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010، ص ص 8-9.
9. متوفر على الموقع: www.caus.org

ج- ترابط النظام المصرفي العالمي:

من المعلوم أن النظام المصرفي العالمي يتسم بالترابط، حيث تعتمد البنوك في دول العالم إلى حد ما على بعضها البعض لضمان توفير السيولة المناسبة؛ ففي حالة إنخفاض السيولة لدى بنك ما فإنه يقوم غالبا بتعويض هذا الإنخفاض من خلال الإقتراض من بنك آخر، غير أنه عندما يبدأ أحد البنوك في تحقيق خسارة، فإن باقي البنوك تصبح أقل إستعدادا لإقراض هذا البنك، وربما لجميع البنوك الأخرى أيضا، بسبب إرتفاع مستويات المخاطرة المتوقعة في الإئتمان. وقد ترتب على الأزمة المالية العالمية تكبد الكثير من البنوك في دول العالم لخسائر هائلة، وهو ما أدى إلى التأثير بصورة جوهرية على النظام المصرفي العالمي، حيث إمتنعت البنوك في جميع دول العالم عن إقراض بعضها البعض، وهو ما أدى بدوره إلى إنخفاض الإقراض المصرفي للشركات والمستهلكين ومن ثم التأثير السلبي على مستويات الطلب الكلي، الأمر الذي أسهم في تحول الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية[1].

د- حركة الصادرات والواردات:

مع دخول الإقتصاد الأميركي في حالة الكساد، إنخفض الطلب الأميركي على الواردات من باقي دول العالم، وهو ما أدى إلى إنخفاض صادرات شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين في التجارة إليها، وهكذا الأمر بالنسبة لباقي دول العالم، حيث إنخفض بالتبعية الطلب على الواردات في معظم دول العالم، وبصفة خاصة السلع التجارية العالمية كالنفط الخام. وقد ترتب على إنخفاض مستوى التجارة العالمية ومستويات النشاط الإقتصادي في جميع دول العالم ومن ثم المساهمة في حدوث كساد عالمي[2].

ه- تراجع الثقة:

أثرت الأزمة بشكل سلبي على مستوى ثقة المستهلكين والشركات وتوقعاتهم في جميع دول العالم، وهو ما أدى إلى تراجع مستويات الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري، ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي على المستوى العالمي. ومن المعلوم أن خطط الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري تتأثر بصورة كبيرة بمستويات الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين[3].

و- أثر أسواق الأسهم:

تحت تأثير ثلاث قواعد[4]؛ قاعدة إزالة الحواجز المالية، قاعدة الصندوق التي تدعو إلى التحرر وحرية إنتقال رؤوس الأموال وقاعدة إزالة الوساطة أدت المشاكل المالية للبنوك في الولايات المتحدة وأوروبا إلى التأثير بشكل كبير في أسواق المال حول العالم في 2007 و 2008، غير أن عام 2008 قد شهد أكبر تراجع لأسعار الأسهم وهو ما أدى إلى تراجع مستويات ثروة المستهلكين وثقتهم، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض مستويات النمو. وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى إنخفاض العلاقة بين أداء بورصة

---

[1] السقا محمد إبراهيم، هكذا انتشرت الأزمة المالية في العالم، مجلة القبس، 09 أكتوبر 2009، العدد 13062.
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=539423&date=09102009

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] علة مراد، مرجع سابق، ص ص 8-9. متوفر على الموقع: www.caus.org

الأوراق المالية ومستويات الإنفاق الاستهلاكي بشكل عام، بسبب إنخفاض نسبة المتعاملين في البورصة إلى عموم المستهلكين، ففي المتوسط يتعامل في البورصة حوالي 20% فقط من المستهلكين، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض تأثير ثروة المستهلكين الممثلة في محافظ الأسهم على الإنفاق الإستهلاكي. إلا أن حجم الإنخفاض الجوهري في أسعار الأسهم في البورصات في العالم قد أدى إلى التأثير بشكل مباشر في إنفاق المستهلكين، وكذلك الإنفاق الإستثماري من قبل الشركات[1].

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: البلدان المتقدمة

كان لأزمة القروض العقارية تداعيات خطيرة على الدول المصنعة، فقد إنتشرت هذه الأزمة إلى الأسواق المالية وتسببت في الإنكماش في النشاط الإقتصادي في أغلب هذه الدول، كما تسببت في إفلاس العديد من البنوك.

أ- حالة الركود وإنهيار البورصات:

لقد أدت الأزمة إلى دخول الإقتصاد الأمريكي في وضعية ركود إقتصادي، ذلك أنه يمكن الحديث عن الركود بمجرد دخول الإقتصاد بمرحلة إنكماش لثلاثيين متتاليين، أي لمدة سداسي؛ فقد إنكمش الإقتصاد الأمريكي بنسبة 0.3% في الثلاثي الثالث من سنة 2008، وإستمر في الإنكماش خلال الثلاثي الأخير. ويعكس هذا الركود إنخفاضا في القوة الإستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني. كما يعد هذا الإنكماش مرتفعا مقارنة بنسبة النمو المحققة في الإقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من سنة 2008 والمقدرة بـ 2.8%. كما أدى هذا الركود إلى إنخفاض الإستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للإقتصاد بنسبة 3.1%، وإلى إنخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14%.

وقد أدت الأزمة إلى إنخفاض في قيمة العقارات الأمريكية بمقدار 1.2 تريليون دولار بسبب بيع المنازل في المزاد العلني نتيجة إخفاق مالكيها في تسديد قروضهم. بالإضافة إلى قيام مؤسسات التصنيف بتخفيض درجة الجدارة الإئتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية، وهو ما أدى بالمؤسسات وصناديق التحوط، التي إستثمرت في تلك السندات إلى عرضها للبيع، مما شكل ضغوطا إضافية على القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

أما في أروربا، فكانت بريطانيا أول الدول الأوروبية التي أعلنت عن إنكماش إقتصادها جراء الأزمة المالية العالمية، مما زاد الأسواق المالية رعبا. وإثر ذلك، تبين أن أغلب الدول الأوروبية تعاني من الإنكماش وهذا خلال الفصل الرابع من سنة 2008[3].

---

[1] السقا محمد إبراهيم، هكذا انتشرت الأزمة المالية في العالم، مجلة القبس، 09 أكتوبر 2009، العدد 13062. متوفر على الموقع: http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=539423&date=09102009

[2] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 19. متوفر على الموقع: www.caus.org

[3] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 65.

ومن جهة ثانية، ألحقت الأزمة المالية العالمية أضرارا كبيرة بالقيم المنقولة المتداولة في السوق، إذ فقدت أغلب المؤشرات المالية أكثر من 10% في بعض التداولات في البورصات الأمريكية، الأوروبية والآسيوية[1]؛ حيث إنخفضت مؤشرات البورصات في كل من آسيا وأوروبا في يوم الجمعة الأسود ما بين 8 و 10%، في حين إضطرت البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غلق تعاملاتها بعدما إنخفض مؤشر داو جونز بـ 550 نقطة في العقود الآجلة، بحيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده عشرة آلاف مليار دولار[2].

ب- حالات الإفلاس والتأميم للبنوك والشركات:

نتيجة لأزمة الرهن العقاري واجهت العديد من المؤسسات المالية والبنوك صعوبات مالية بسبب أزمة السيولة الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بالديون، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (22)

النتائج المالية لأكبر البنوك الأمريكية والأوروبية قبل 2008

النتائج				التغيرات بالنسبة المئوية %
الثلاثي الرابع 2007	الثلاثي الثالث 2007	الثلاثي الثالث 2006	الثلاثي الثالث 2007-2006	
البنوك الأمريكية الرئيسية (بمليارات الدولار)				
Bank of America	3.3	3.7	5.44	32.0 -
Goldman Sachs	3.22	2.85	1.59	79.0
JP Morgan	3	3.3	3.24	2.0
Citigroup	9.83 -	2.4	5.58	57.0 -
Merril Lynch	7.8 -	2.24 -	3.00	174.7 -
البنوك الأوروبية الرئيسية (بمليارات اليورو)				
UBS	7.57 -	0.495 -	1.40	135.4 -
Société Générale	3.35 -	1.12	1.27	11.8 -
Deutsche Bank	0.77	1.4	1.20	16.7
Fortis banque	-	0.8	0.90	11.1 -
BNP Paribas	1.0	2.03	1.68	20.8
Crédit agricole	-	0.95	1.15	17.4 -

Source : Beltas Adbelkader, op cit., p. 63.

[1] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 19. متوفر على الموقع: www.caus.org

[2] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 65.

وأكثر من ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية إلى إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي تطلب تدخل الدول المعنية لإنقاذها. والشكل رقم (23) يبين حجم التدخلات لإنقاذ البنوك المتعثرة.

شكل رقم (23)
إعادة رسملة البنوك المتعثرة

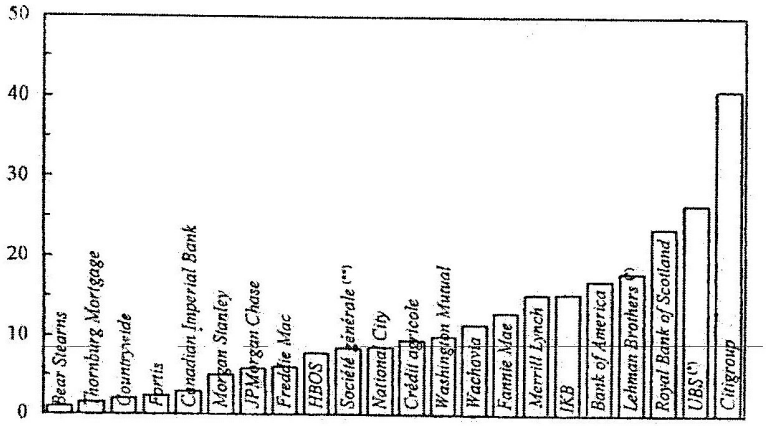

Source : Beltas Adbelkader, op cit., p. 64.

ومع بداية الأزمة، أعلن 16 مصرف من أكبر المصارف الأمريكية أنه يعاني من صعوبات مالية أدت به إلى العجز أو حتى إلى الإفلاس، الأمر الذي جعل تدخل الخزانة الفدرالية أمرا محتوما وذلك بشراء أسهم عديمة الفائدة.

أما في أوروبا، فقد واجهت البنوك نفس المصاعب، وتدخلت الحكومات بضخ ملايير اليورو والعملات الوطنية، وقد تبين أن إحتياجات البنوك فاقت 4 تريليون دولار، وأن أغلب البنوك فقدت الثقة ما بينها، مما أدى إلى الإمتناع عن تغذية الشرايين المالية، ورفع سقف أسعار الفائدة، حيث إنعكس ذلك على النشاط الإقتصادي بصفة عامة[1]. وفي الجدول رقم (23) توضيح لخسائر أهم البنوك العالمية:

[1] loc. cit.

جدول رقم (23)

الخسائر المتراكمة على البنوك في 25 سبتمبر 2008

مليار دولار

	الخسائر	إعادة الرسملة
Citigroup	55.1	49.1
Merril Lynch	52.2	تم شراؤه من قبل Bank of America
USB	44.2	28.4
HSBC	27.4	3.9
Wachovia	22.7	تم شراؤه من قبل Citigroup
Bank of America	21.2	20.7
Morgan Stanley	15.7	5.6
IKB Deutched	15.1	12.4
Washington Mutual	14.8	تم شراؤه من قبل JP Morgan Chase
Royal Bank of Scotland	14.5	23.8
JP Morgan Chase	14.3	9.7
Lehman Brothers	13.8	أعلن إفلاسه
Deutsche Bank	10.6	6.2
Crédit Suisse	10.5	3.0
Wells Fargo	10.0	5.8
البنوك الفرنسية كانت أقل ضررا		
Crédit agricole	9.0	8.7
Fortis	7.3	تم تأميمه
Société Générale	6.7	9.6
Natixis	5.4	12.1
BNP Paribas	3.9	0
Dexia	1.7	تم تأميمه
Caisse d'épargne	1.2	0
المجموع العالمي	501.1	352.9

Source : Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009, p. 5. Disponible sur :
. http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf

وقد تواصل إنهيار أكبر البنوك العالمية خلال الأزمة. وفي الجدول التالي توضيح لتطور القيم السوقية لأكبر البنوك العالمية وإنهيارها إثر أزمة الرهن العقاري.

جدول رقم (24)

تطور القيمة السوقية لأكبر البنوك العالمية جراء أزمة 2008

مليار دولار

البنك	القيمة السوقية في 2007.12.29	القيمة السوقية في 2009.03.31
HSBC	199.9	68.6
BANK OF AMERICA	194.6	31.1
BANK OF CHINA	160.9	90
CITIGROUP	151.3	13
BANCO SANTANDAR	135.9	56.3
UBS	101	27.6
BNP PARIBAS	98.9	37.8
RBS	88.8	13.8
SOCIETE GENERALE	67.9	22.8
NATIXIS	29.8	4.9

Source : Revue problèmes économiques, n° 2970, 29 avril 2009, p. 5.

شهدت أكبر البنوك العالمية إنهيارا في قيمتها السوقية، حيث إنهارت بين الثلاثي الأخير من سنة 2007 والثلاثي الأول من سنة 2009 بشكل كبير، وصلت في بعض الأحيان إلى الربع، كما هو الحال بالنسبة لبنك أمريكا، سيتي جروب.

الفرع الثاني: الدول الناشئة

بالرغم من أن الدول الناشئة تتوفر على سيولة معتبرة، إلا أنها لا تزال في حاجة ماسة إلى إستيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة لإتمام نموها الإقتصادي، وحتى وإن كانت بعض هذه الدول (أغلبها في آسيا) تقوم بتصنيع وتصدير رؤوس الأموال إلى دول ناشئة أخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، غير أنها تبقى المستورد الرئيسي لرؤوس الأموال من الدول الصناعية الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسواق المالية لهذه الدول مرتبطة إرتباطا وثيقا بأسواق المال في الدول المصنعة، والذي يتجلى في حركة الأسعار في الأسواق العالمية. ولقد لوحظ أن هذا الإرتباط يصبح عميقا في أوقات الكساد الإقتصادي، وهذا ما كشفت عنه أزمة الأسواق المالية والتذبذبات في مؤشرات البورصة من شرق الكرة الأرضية إلى غربها[1].

أ- تداعيات الأزمة على إقتصاديات البلدان العربية:

يمكن تقسيم تأثير الأزمة المالية والمصرفية العالمية في البلدان العربية إلى[2]:

[1] Beltas Abdelkader, op. cit., p. 66.

[2] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49 خريف 2009/شتاء 2010، ص ص 96-97. متوفر على الموقع: www.caus.org

أولا: تأثير مباشر

وهو ما يزال محدودا لسبب رئيسي هو أن أسواق البلدان العربية تتسم بميزتين؛ فبالنسبة إلى الأقطار العربية النفطية، تشكل صادراتها من النفط والغاز مصدر عائداتها التي تعزز سيولة مصارفها، إضافة إلى نوعية إستثماراتها المصرفية التي غالبا ما تكون داخلية. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية غير النفطية، فإن معظم مصادر تمويل إستثماراتها محلية. كما أن أغلب السلطات النقدية العربية تضع قيودا تحد من الإستثمارات الخارجية للمصارف. ورغم ذلك، يلاحظ أن معظم أسواق رأس المال العربية تأثرت بالأزمة المالية، حيث سجل إنسحاب عدد كبير من المتعاملين في السوق بسبب خوفهم من بلوغ الأزمة قطاعات أساسية وحساسة تبنى عليها معظم إقتصاديات دول المنطقة، كقطاع الطاقة وقطاع العقارات.

ثانيا: تأثير غير مباشر

سبب الركود الإقتصادي الذي سجل في الثلث الأخير من عام 2008، والذي شمل معظم الدول المتقدمة، إنخفاض قياسي في أسعار النفط، من أكثر من 140 دولار للبرميل في صيف 2008 إلى ما لا يتجاوز 45 دولار للبرميل خلال فيفري 2009، وهو إنخفاض يؤدي إلى تسجيل إنخفاض قياسي في مداخيل البلدان العربية النفطية خلال عام 2009، مما يعني إنخفاضا في معدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة. كما لم تكن البلدان العربية غير النفطية بمنأى عن ذلك لأن الركود العالمي أدى إلى تدني حجم صادراتها.

ب- تأثير الأزمة على الإقتصاد الجزائري:

إن تأثير الأزمة المالية في الجزائر محدود، بسبب عدم تطور السوق المالية الجزائرية، وبسبب عدم إرتباط الجهاز المصرفي الجزائري بالخارج وإقتصار نشاطه على الداخل. كما أن إمتلاك الجزائر إحتياطا كبيرا نسبيا من العملات الصعبة (أكثر من 133 مليار دولار مع نهاية عام 2007)، وإنخفاض حجم ديونها الخارجية (أقل من 5 مليارات دولار في نهاية عام 2007) يمكنها من تجاوز تأثيرات الأزمة على المدى القصير، وبالتالي الإستمرار في تمويل مختلف برامج الإستثمار الحكومية المبرمجة حتى نهاية عام 2009[1].

إن الإنخفاض في أداء قطاع المحروقات الذي يعد القطاع الرائد في الإقتصاد الوطني يؤثر بالسلب على معدل النمو الإقتصادي على المدى القريب. أما على المدى البعيد، ففي حال إستقرار أسعار النفط ما بعد عام 2009، فإن ذلك سيؤدي إلى تفادي تراجع حجم الإحتياطات النقدية، وبالتالي إستقرار معدلات النمو الإقتصادي.

---

[1] نفس المرجع، ص 97.

المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية 2008 على الإقتصاد العالمي

الفرع الأول: أسواق رأس المال والسيولة النقدية

أ- أسواق رأس المال:

يمكن تصوير حجم الخسائر التي لحقت بأهم البورصات العالمية، وقيمة تأثر الأوراق المالية منذ بداية سنة 2008 وحتى منتصف نوفمبر 2008 في الجدول رقم (25):

جدول رقم (25)

نسبة الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات مجموعة العشرين

الدولة	قيمة الإنخفاض %	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
الولايات المتحدة	36	قطاع البنوك ، العقارات والسيارات
اليابان	46	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	41	قطاع البنوك والسيارات، وهي الدولة الثانية التي تواجه ركودا إقتصاديا
بريطانيا	34	قطاع البنوك والعقارات، وهي أول دولة في العالم تواجه ركودا إقتصاديا بسبب الأزمة
كندا	34	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	42	قطاع البنوك والسيارات
الصين	50	النشاط الصناعي
الهند	50	النشاط الصناعي، رغم أنها إستمرت في تحقيق معدلات نمو لكن دون 7%
إيطاليا	49	قطاع الطيران، بإفلاس شركة "الياتيا" للطيران
المكسيك	33	قطاع البترول
روسيا	66	قطاع البترول، وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة
إندونيسيا	50	قطاع الأخشاب
كوريا الجنوبية	42	قطاع التصدير
تركيا	53	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	36	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
أستراليا	42	قطاع الزراعة، وهو أكبر إنخفاض في البورصة خلال 20عاما
البرازيل	44	قطاعات المعادن، الأخشاب والسيارات
الأرجنتين	65	هذه النسبة العالية بسبب عدم إقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001

المصدر: النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 75.

وفي 31 ديسمبر 2009، حسب الوكالة المالية Bloomberg، سجل مؤشر البورصات العالمية، Le MSCI World، في سنة 2009 أقوى إرتفاع له منذ 2003 بأكثر من 28% (22.3% بالنسبة لـ CAC40)، وبالتالي فإن الأسواق قد محت تقريبا كل الخسائر التي تلقتها بعد إفلاس بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008، ولكن هذه النتائج لا تظهر دائما في الإقتصاد الحقيقي[1].

ب- السيولة النقدية:

أدت الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى نزع الثقة بين المؤسسات المالية، فإمتنعت عن التعاون فيما بينها في مجال منح الإئتمان، الأمر الذي ترتب عنه ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق

[1] L'Europe à la Une, Chronologie de la crise financière en 2009, 22 décembre 2008. Disponible sur : http://europ2mjo.over-blog.com/article-chronologie-de-la-crise-financiere-en-2009-2-41632566.html

العالمية، إلا أن أكبر البنوك المركزية في دول العالم إتخذت سياسات مالية لتنشيط الطلب على النقود، ومن ثم على الإستهلاك[1].

الفرع الثاني: آثار الأزمة على سوق العمالة وتنامي معدلات البطالة

في الشكل رقم (24) توضيح لمسار معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها مصدر الأزمة.

شكل رقم (24)

معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 1972-2008

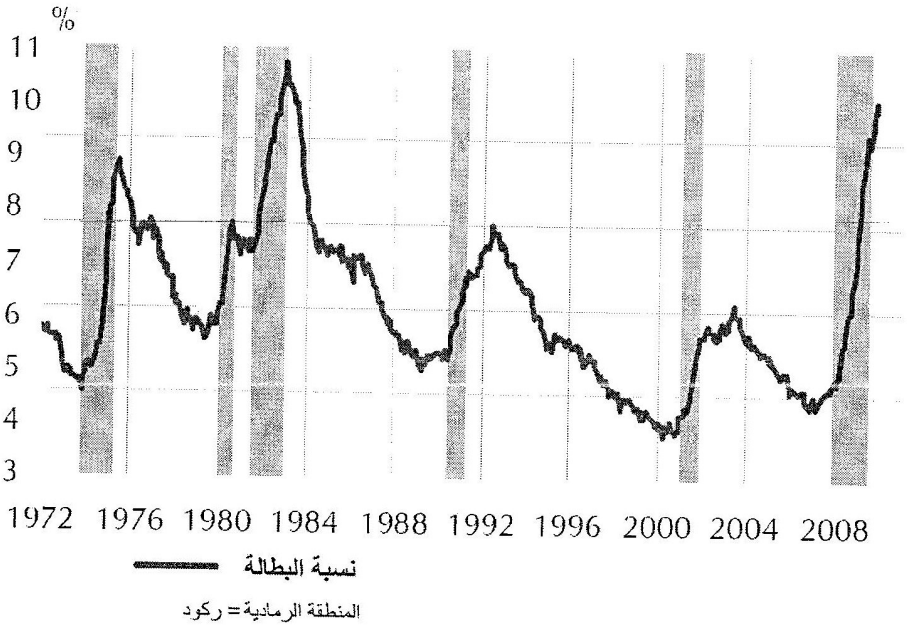

Source : Betbèze Jean-Paul, Etudes Economiques. Crédit Agricole, n°44/09, Du 30 novembre au 4 décembre 2009, p. 5. Disponible sur : http://etudes-economiques.credit-agricole.com/medias/PH44_20091204.pdf

ومن الآثار الهامة والمتنامية للأزمة المالية العالمية إرتفاع أرقام البطالة بشكل مخيف؛ حيث فقد الملايين وظائفهم في الكثير من دول العالم و أولها الإقتصاد الأمريكي. فحتى 2008.12.31 فقد حوالي 2 مليون من الأمريكيين وظائفهم و إرتفع معدل البطالة في أمريكا إلى أكثر من 7 % و هو رقم كبير للغاية عن الأرقام التي كانت سائدة قبل حدوث الأزمة أو وصولها إلى ذروتها[2].

وفي 22 جانفي 2009، أعلنت Microsoft، الشركة التي تمثل رمزا لإقتصاد المعرفة الأمريكي، عن ما يقارب إلغاء 5000 وظيفة في عام 2009[3]، وبهذا تجاوز معدل البطالة في الولايات المتحدة 9% سنة 2009. بل تشير التوقعات أن المؤسسات الإقتصادية الأمريكية ستستغني عن 3 مليون شخص آخرين إبتداء من 2009.01.01 حتى أفريل 2010.

---

[1] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 76.
[2] عبدالحميد عبدالمطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 322.
[3] Attali Jacques, op. cit., p. 98.

وإذا كان هذا هو حال الإقتصاد الأمريكي، فإن أرقام البطالة أخذت تزداد في دول الإتحاد الأوروبي وآسيا والدول العربية والإفريقية، حيث وصلت إلى أكثر من 9 % في المتوسط، بل وزادت عن ذلك في كثير من البلدان.

ففي أحدث التقارير لمنظمة العمل الدولية أشارت التقديرات الأولية لآثار الأزمة على البطالة، إن حجم البطالة العالمية سيزداد بحوالي 20 مليون عاطل مع نهاية 2009 متخطيا لأول مرة حدود 200 مليون عاطل وأكثر القطاعات التي ستتأثر هي البناء والسيارات والسياحة والمال والخدمات والعقارات[1].

والعقارات[1].

الفرع الثالث: آثار الأزمة على مختلف الأسواق

أ- تذبذب أسعار الذهب و العملات:

لقد عرفت أسعار الذهب صعودا و هبوطا أثناء الأزمة بشكل حاد، وفي المقابل شهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم إستقرار في أسعار الصرف. و قد إنخفض سعر الدولار عدة مرات، مما أثر على باقي العملات الأخرى وخلق حالة من عدم الإستقرار في أسعار الصرف. بالإضافة إلى تأثير ذلك على المعاملات والتسويات الدولية بل والتأثيرات السلبية على التجارة الدولية صادرات وواردات وما يحمله من آثار مباشرة وغير مباشرة على إقتصادات العديد من دول العالم[2].

ب- إنخفاض أسعار البترول:

مع بداية إنفجار الأزمة في سبتمبر 2008، كانت هناك إنخفاضات متتالية لأسعار البترول التي كانت في حدود 150 دولار للبرميل قبل شهر أوت 2008، والذي إنخفض إلى أقل من 100 دولار للبرميل في 12 سبتمبر 2008. وفي 20 نوفمبر 2008[3]، إنخفض سعر البرميل الواحد للبترول تحت 50 50 دولار في نيويورك، الأمر الذي أدخل الدول المنتجة للنفط مرحلة زيادة العجز في موازنتها، حيث أن معظمها إعتمدت على 60 دولار سعرا للبرميل وإعتمدت البقية على 40 دولار للبرميل في موازنتها[4].

وقد وصل سعر البرميل في 2008/12/31 إلى 33 دولار للبرميل، إلا أنه عاود الإرتفاع في سنة 2009 كما هو مبين في الشكل التالي:

---

[1] عبدالحميد عبدالمطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 322.

[2] نفس الصفحة.

[3] Attali Jacques, op. cit., p. 95.

[4] عبدالحميد عبدالمطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 322.

شكل رقم (25)

تطور أسعار البترول حتى 06 نوفمبر 2009

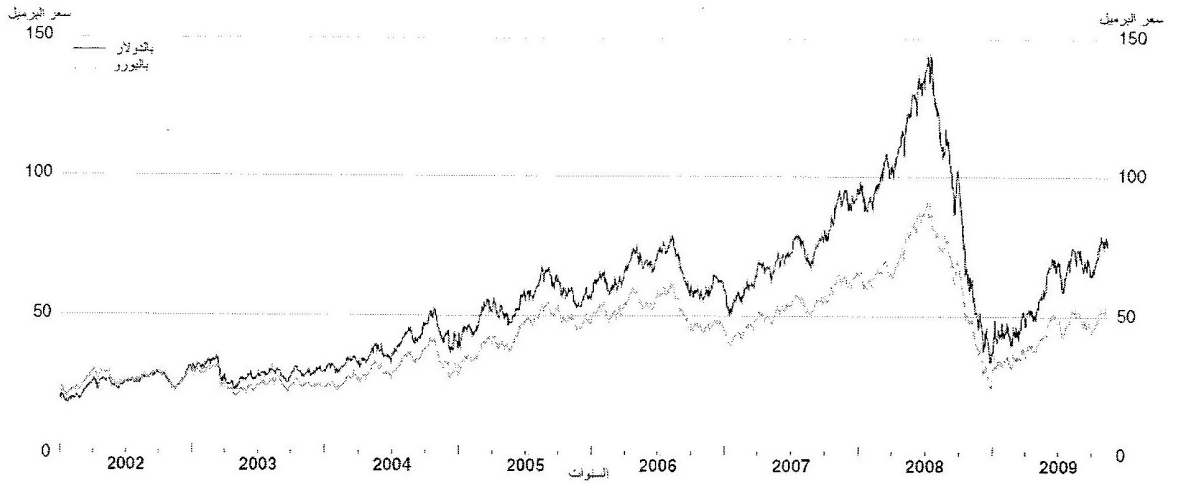

Source : Prospectives économiques de l'OCDE, Volume 2009/2, N°86, novembre 2009, p. 33.

الفرع الرابع: أثر الأزمة على التجارة الدولية

كان للأزمة المالية العالمية إنعكاسات وآثارا كبيرة للغاية على التجارة العالمية، فقد أعلنت منظمة التجارة العالمية بأن معدل تراجع التجارة الدولية كان كبيرا للغاية ؛ حيث إنخفضت التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982، ويرجع ذلك إلى كون الإقتصاد الأمريكي المنهار يمثل ما لا يقل عن 30 % من الناتج الإجمالي العالمي و يؤثر تأثيرا مباشرا على ما لا يقل عن 50 إقتصادات لـ 50 دولة. فإذا كان هذا الإقتصاد قد دخل في حالة ركود عام 2008، فإن التوقعات والمؤشرات كلها تشير إلى إنخفاض الطلب لهذه السوق على المنتجات والسلع من الدول الأخرى بمعدلات كبيرة، وهو ما إنعكس على إنخفاض الصادرات المتدفقة من الدول الأخرى على الإقتصاد الأمريكي. ومن ناحية أخرى، إنخفضت قدرته على الإستيراد و كذلك على التصدير[1].

أما تأثيرات الأزمة العالمية على التجارة الدولية في باقي دول العالم، فقد إنخفضت قدرة الكثير من الدول التي كانت تحرك التجارة الدولية بقوة ؛ فألمانيا وصلت إلى حالة ركود ومعها معظم دول الإتحاد الأوروبي، وكذلك اليابان وغيره من الدول التي إنخفضت قدرتها على الإستيراد وكذلك على التصدير، لإنخفاض الطلب العالمي عموما على السلع القابلة للتصدير، وبالتالي إتجهت الأسعار العالمية نحو الإنخفاض.

والجدول رقم (26) يبين إنخفاض التجارة العالمية حتى 2009 مع توقع لسنتي 2010 و2011.

[1] نفس المرجع، ص 328.

جدول رقم (26)

تدهور التجارة العالمية خلال أزمة 2008

	2007	2008	2009	2010	2011
حجم تبادل السلع والخدمات	نسبة التغير				
التجارة الدولية	7.3	3.0	12.5 -	6.0	7.7
ميزان الحسابات الجارية	نسبة من الناتج الداخلي الخام				
الولايات المتحدة	5.2 -	4.9 -	3.0 -	3.4 -	3.7 -
منطقة اليورو	0.5	0.8 -	0.6 -	0.1 -	0.3
اليابان	4.9	3.2	2.5	2.8	2.8
الصين	11.0	9.8	6.4	5.4	5.9
ميزان الحسابات الجارية	بمليارات الدولار				
الولايات المتحدة	727 -	706 -	434 -	506 -	566 -
منطقة اليورو	62	100 -	68 -	11 -	45
اليابان	213	157	126	146	148
الصين	372	426	298	276	324
العالم	333	191	24	83	150

Source : Prospectives économiques de l'OCDE, op. cit., p. 37.

الفرع الخامس: أثر الأزمة على معدلات النمو الإقتصادي

تجلى تأثير الأزمة العالمية على البلدان المتقدمة بشكل أساسي في إنكماش النشاط الإقتصادي العالمي المرتبط بتراجع برامج الإستثمار والطلب على السلع الإستهلاكية. وبصفة عامة، تراجعت معدلات النمو الإقتصادي لهذه البلدان بـ 1.2% في 2009، مقابل تقدم بـ 5.6% في 2008[1].

ورغم التوقعات بأن النمو العالمي سيعرف معدلات إيجابية من جديد في 2010، إلا أن الإنتعاش سيكون بطيئا ويخضع لعدم اليقين ؛ فبعد تراجع قدر بحوالي 2.2% في 2009، يتوقع من الإنتاج العالمي أن يسجل تقدما بـ 2.7% و3.2% في 2010 و 2011 على الترتيب[2].

[1] World Bank, Global Growth : Global Economic Prospects 2010, January 21, 2010. Retrieved from : www.worldbank.org

[2] ibid.

خاتمة الفصل:

مع تصاعد تطبيق آليات السوق الحرة والتحرير المالي بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة منح قروض عقارية عالية المخاطر وإنتقلت إلى إفلاس البنوك وإنهيار متواصل في أسعار الأسهم ببورصة وول ستريت في سبتمبر 2008، لتعلن عن بداية أزمة مالية وإقتصادية كبيرة تضرب بالنظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر في جميع أنحاء العالم في أوروبا، آسيا وحتى إفريقيا.

وترجع أسباب هذه الأزمة بالدرجة الأولى إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد القروض العقارية ومن ثم توريقها. كما يرجع العديد من الإقتصاديين هذه الأزمة إلى حالة الإقتصاد الأمريكي الذي كان يعاني عجزا في الميزانية التجارية والميزانية العامة وإرتفاع المديونة العامة بالإضافة إلى إرتفاع الإنفاق العسكري.

وقد تسببت الأزمة المالية العالمية 2008 في إفلاس بعض البنوك التي واجهت صعوبات وتأميم بعضها الآخر. كما تسببت في خسائر في مختلف بورصات العالم بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى تدهور مختلف الأسواق، إنخفاض أسعار البترول إلى مستويات جد منخفضة وتراجع معدلات النمو والتجارة الدولية، مما أعاد إلى الأذهان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي.

الفصل الرابع

مقارنة بين أزمة الكساد الكبير 1929 والأزمة المالية العالمية 2008

تمهيـد:

مع تعاقب أحداث الأزمة المالية العالمية الحالية التي إنطلقت في أكتوبر 2008 وتطورها، عادت إلى الأذهان أزمة الكساد الكبير التي إنطلقت هي الأخرى في أكتوبر 1929، مما أدى إلى محاولات لتشبيه ما يحدث اليوم من إختلالات وإضطرابات بما حدث في الماضي منذ 80 سنة تقريبا، بالإستفادة من تجربة الكساد الكبير لتخطي الأزمة الحالية وإصلاح النظام المالي الدولي، مع محاولة لإيجاد الخلل الكامن في النظام الرأسمالي وإصلاحه لتفادي تكرار حدوث الأزمات.

لذلك سنتعرض من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أوجه التشابه والإختلاف بين الأزمتين

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من الأزمتين

المبحث الثالث: الخروج من الأزمة المالية العالمية 2008 مقارنة بأزمة الكساد الكبير 1929

المبحث الأول

أوجه التشابه والإختلاف بين الأزمتين

نظرا لحجم وعالمية أزمتي 1929 و2008 كانت هناك محاولات للوقوف على أوجه التشابه والإختلاف بينهما من حيث الأسباب والنتائج والمعالجة، وكذا السياق العام لحدوث كل منهما.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الأزمتين

قام العديد من الخبراء الإقتصاديين وأصحاب السياسات بمقارنة أزمتي الكساد الكبير 1929 والأزمة العالمية الحالية 2008، آملين إيقاف هذه الأخيرة لتفادي تكرار المسار الكارثي لأزمة الكساد الكبير.

الفرع الأول: ظروف وأسباب الأزمتين

أ- إزدهار الإقتصاد الأمريكي:

في العشرينات من القرن الماضي، تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية بإقتصاد مزدهر، وقد صرح الرئيس الأمريكي آنذاك هوفر Hoover أن[1]: "السلام سيسود العالم لعدة سنوات"، وأن: "العالم على أعتاب توسع تجاري كبير"، حيث أنه كان هنالك ما جعله متفائلا، فالإنتاج الصناعي وخاصة صناعة السيارات كانت في أوجها.

وتعد أرقام الإقتصاد الأمريكي للسنوات الأخيرة أيضا جيدة ؛ حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ 2.2% في 2007 (في حين سجل الإتحاد الأوروبي 2.9%)، 3.4% في 2006 (مقابل 3% بالنسبة للإتحاد الأوروبي) و 3.2% في 2005.

لكن أوليفيي باستري Olivier Pastré، أستاذ بجامعة Paris VIII، لاحظ أن الإقتصاد الأمريكي وبالتالي العالمي قد تراجع في منتصف العشرينات من القرن الماضي، حتى قبل إنهيار البورصة. في حين لاحظ في الوقت الحالي أن نمو البلدان الآسيوية (حوالي 10% للصين في 2008) يفوق ما بلغه الإقتصاد الأمريكي والعالمي[2].

ب- المضاربة:

في بداية العشرينات من القرن الماضي، إنخفض سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاد، وبدأت أحوال المؤسسات المالية، التي تصرفت بغير حكمة والتي أقدمت على إستثمارات جد مضاربية، في التأرجح، كما إنهار بعضها. وتم أيضا حبس الرهن بالنسبة للمنازل المرهونة mortgage*

---

[1] Lafitte Priscille, 1929/2008 : mêmes causes, mêmes effets, 15/10/2008. Disponible sur : www.france24.com

[2] ibid.

* نقل حق ملكية العقار، لا حيازته، لضمان تسديد الدين- علما بأن هذا النقل يصبح باطلا ولاغيا عندما يتم تسديدهذا الدين.

بمعدل متسارع؛ حيث كان هناك إفراط خطير في الإئتمان من قبل بعض المواطنين، مما جعلهم يواجهون ديونا لا يستطيعون سدادها. أما البعض الآخر، فقد خشوا أن تزداد الأمور سوءا، لذلك فقد فضلوا عدم الإنفاق، مما تسبب في تخفيض الإنتاج وتسريح العمال، وبالتالي إرتفاع مستويات البطالة، الشيء الذي أدى إلى زيادة المخاوف من إنهيار إقتصادي، والذي أدى بدوره إلى مستويات أقل بالنسبة للإنفاق.

وعلى حد قول الخبير الإقتصادي البارز لورنس سامرز Lawrence Summers*، فإن الفوضى الإقتصادية قد عمت وبشكل سريع جدا بسبب[1]: "وفرة من الجشع والطمع وإنعدام الخوف الذي جعل البعض يقومون بإستثمارات لا تستند إلى القيمة الحقيقية للأصول، ولكن تستند إلى الإيمان بوجود من سيدفع أكثر مقابل هذه الأصول. وفي نفس الوقت، فإن الحكومة قد غضت النظر عن مثل هذه الممارسات والعواقب المحتملة على الإقتصاد ككل"، مضيفا: "ولكن في نهاية المطاف، فإن الجشع والطمع فسحا الطريق أمام الخوف [...]، مما أدى إلى الإنتقال من الإفراط في الجشع إلى الإفراط في الخوف، وهو ما فكر به الرئيس فرانكلن روزفلت عندما لاحظ أن الشيء الوحيد الذي يجب الخوف منه هو الخوف نفسه".

لكن سامرز لم يصرح بهذا سنة 1933عن أزمة الكساد الكبير، ولكنه كان يتحدث في منتصف مارس 2009 بشأن الركود العالمي الراهن، والذي من الممكن أن يكون أطول إنكماش إقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الكساد الكبير، نظرا للأرقام الواقعية منذ عام 2007[2]؛ حيث تم مسح 50 تريليون دولار في جميع أنحاء العالم بين أواخر عام 2007 وربيع عام 2009، 7 تريليون منها كانت من سوق الأسهم الأمريكية و 6 تريليون من العقارات الأمريكية. بالإضافة إلى إنخفاض الناتج الداخلي الخام وإرتفاع معدلات البطالة بأسرع معدلات على مر أزيد من نصف قرن.

ولقد صاحب نمو ما قبل الأزمتين جنون مضاربي في البورصة، في سنوات 2000 كما في سنوات 1920؛ حيث وفي 1927، تم تبادل 577 مليون سهم في بورصة نيويورك، وفي العام الموالي زاد عدد الأسهم إلى 920 مليون. أما عن الأحجام المتداولة في 2007-2008، فهي أكبر بكثير؛ حيث تم تداول 2 مليار سهم في اليوم الواحد في سوق ناسداك Nasdaq. لكن التغير في حجم التداول بين 1927 و1928 يساوي تقريبا التغير بين 2007 و2008، حيث أن عدد الأوراق المالية المتبادلة يوميا في سوق ناسداك، في جوان 2008، قد إرتفعت بـ 49% مقارنة بجوان 2007[3].

---

* صاحب هذا الرأي هو الخبير الإقتصادي لورنس سامرز Lawrence Summers، الذي كان وزيرا للخزانة ليس رفقة روزفلت، ولكن في ظل الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton، والذي عين مديرا للمجلس الإقتصادي National Economic Council الوطني من طرف الرئيس باراك أوباما Barack Obama.

[1] Wiegand Steve, Lessons from the Great Depression, Wiley Publishing, Inc., Indiana-USA, 2009, pp. 235-236.
[2] ibid., p. 236.
[3] Lafitte Priscille, 1929/2008 : mêmes causes, mêmes effets, 15/10/2008. Disponible sur : www.france24.com

ج- سهولة القرض و إنهيار القطاع العقاري:

مع إزدهار الإقتصاد في سنوات العشرينات من القرن الماضي، أصبح الإقتراض أكثر سهولة، بالإضافة إلى المضاربة في البورصات، التي جذبت الكثير من الأفراد، خاصة أنه كان من الممكن دفع 10% فقط من سعر السهم وإقتراض 90% من قيمته، والتي كانت مستهدفة من قبل عمليات المضاربة[1]. وقد زاد مجموع دين العائلات والشركات الأمريكية المتمثلة بشكل كبير في القروض البنكية بين 1921 و1929؛ ففي 1929، كان يمثل 16 مرة تقريبا من الناتج الوطني الخام الأمريكي. لكن، ومع توقف آلة البورصة عن العمل في 1929 أصبح الوسطاء والسماسرة يطالبون بمستحقاتهم من صغار حملة الأسهم الذين تجمعوا في محاولة منهم لتسديد ديونهم. وبالنظر إلى إنخفاض الأسعار وتخفيض الإنتاج خلال فترة الكساد، أصبح من المستحيل تحمل ثقل هذا الدين[2].

إن هذه الوضعية مشابهة تماما للأزمة المالية الحالية؛ حيث لم تكن القروض المشكوك في تحصيلها فقط في عمليات التداول في الأوراق المالية، بل تعدت إلى القروض العقارية المعروفة بالرهون العقارية من الدرجة الثانية Subprime. وهذا ما صرح به جاك آتالي Jacques Attali على موقع Le monde في 17 سبتمبر 2008 قائلا[3]: "لقد تم ترك الناس يقترضون بمنحهم أصولا ذات قيم وهمية لسلع مصطنعة. في 1929، تعلق الأمر بالأوراق المالية في البورصات. أما بالنسبة للأزمة المالية الحالية، فيتعلق بالقطاع العقاري". ويذكر إنخفاض سوق العقارات الأمريكي الذي كان سببا من أسباب أزمة الرهن العقاري بما حدث في أزمة 1929 منذ سنة 1926، أين عرف السوق العقاري الأمريكي أزمة حادة[4].

د- الحالة العامة للإقتصاد الأمريكي:

توصل كل من رينهارت Reinhart وروغوف Rogoff من خلال الدراسة التي قاما بها أن هناك تشابها كبيرا بين أزمتي عامي 1929 و2008، ويتجسد ذلك من خلال إنخفاض أسعار الأصول، كالعقارات والأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع معدل النمو الإقتصادي، والعجز الشديد في الميزان التجاري، والإرتفاع الكبير في المديونية العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أهم ما ميز إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الإرتفاع الكبير لأسعار العقارات التي وصلت إلى ذروتها في عام 2007، لتعرف تراجعا كبيرا في عام 2008، حيث وصل إنخفاض مؤشر أصول المؤسسات المالية الأمريكية منذ بداية الأزمة إلى 48% حتى سنة 2009[5].

---

[1] Marseille Jacques, Il est absurde de vouloir comparer la crise actuelle avec celle des années 30, Investir Magazine, Septembre-octobre 2008, p. 98.

[2] Allais Maurice, La crise mondiale d'aujourd'hui : pour de profondes réformes des institutions financières et monétaire, C. Juglar, Paris, 1999, pp. 37-38.

[3] ibid.

[4] Marseille Jacques, op. cit., p. 98.

[5] مسعداوي يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، جويلية 2009، ص ص 39-40. متوفر على الموقع: www.caus.org

ه- أخطاء التنبؤ بالأزمتين:

في 2003، أدعى روبرت لوكاس Robert Lucas، الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد وأستاذ بجامعة شيكاغو أن[1] : "المشكل الرئيسي المتمثل في منع حدوث الأزمات قد تم حله، لكافة الأغراض العملية، وقد تم حله، في واقع الأمر، لعدة عقود". ويعتبر ما جاء به لوكاس، على الأرجح، واحد من أكبر سوء التقديرات الإقتصادية في الوقت الحالي، ولكن مما لا شك فيه أن ما سمح بالوقوع في هذا الخطأ كان سوء التقدير وليس الجهل. ولم يكن لوكاس وحده من من إدعى ذلك؛ فبعد سنة من ذلك، ألقى بن برنانكي Ben Bernanke خطاب بعنوان "الإعتدال العظيم Great Moderation"، أين إتفق مع لوكاس أن السياسة الإقتصادية الكلية قد حلت مشكل الدورة الإقتصادية[2]. وتذكر سوء التقديرات هذه بتقدير آخر مشابه من جانب إقتصادي كبير؛ ففي عام 1929، وقبل أيام فقط من إنهيار سوق الأوراق المالية، أخطأ إيرفينغ فيشر Irving Fisher عندما قال[3] : "وصلت أسعار الأوراق المالية إلى ما يشبه هضبة مرتفعة على الدوام"

لكن من الجدير التذكير أن كلا الرأيين كانا يبدوان، بشكل واضح، صحيحين للعديد من الأشخاص في الأوقات التي قيلا فيها؛ فقد إتفق العديد من الإقتصاديين مع لوكاس في عام 2003، وقد إستمروا على ذلك الحال حتى صيف 2008. أما فيشر فقد قال، بكل بساطة، ما كان يفكر به الآخرون في ذاك الوقت.

الفرع الثاني: نتائج متشابهة

أ- إنخفاض الإنتاج الصناعي وحجم التجارة العالمية:

قام كل من باري آيتشنغرين Barry Eichengreen وكيفين أو رورك Kevin O'Rourke بمقارنة في غاية الأهمية بين أزمتي 1929 و2008 في عملهما* "قصة كسادين" (A Tale of Two Depressions)؛ حيث تعرضا إلى تطور المؤشرات الكلية الأساسية بمتابعة شهرية منذ بداية كل أزمة، كما تبينه الأشكال التالية:

---

[1] Munchau Wolfgang, The Meltdown Years-The Unfolding of the Global Economic Crisis, Mc Graw Hill, New York, 2010, p. 7.

[2] Krugman Paul, The Return to the Great Depression and the Crisis of 2008, W. W. Norton & Company, New York, 2009, p. 10.

[3] Munchau Wolfgang, op.cit., p. 7.

* Eichengreen Barry & Kevin O'Rourke, A Tale of Two Depressions, VoxEU 2009. Online at www.VoxEU.org

شكل رقم (26)

الإنتاج الصناعي العالمي أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

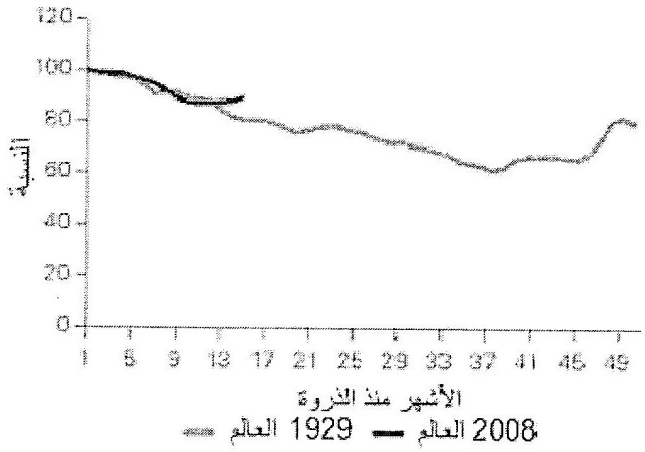

Source : Commission on Growth and Development, Post-Crisis Growth in Developing countries : A Special Report on the Implications of the 2008 Financial Crisis, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, 2010, p. 73.

شكل رقم (27)

أسواق الأوراق المالية العالمية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

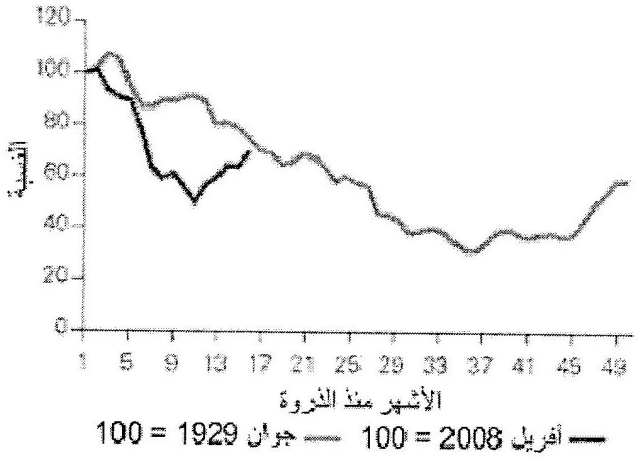

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 73.

شكل رقم (28)

حجم التجارة العالمية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

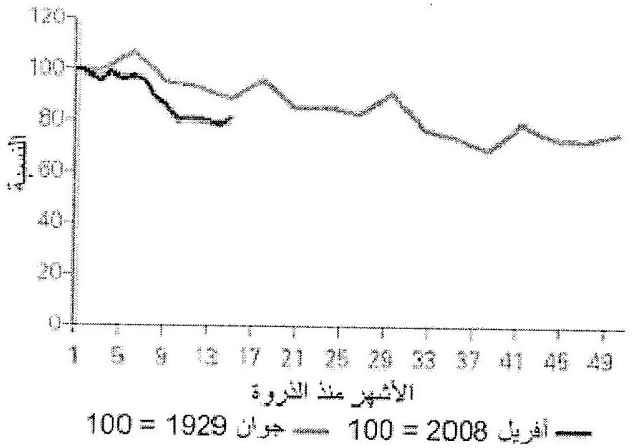

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 73.

شكل رقم (29)

أسعار الخصم في البنوك المركزية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

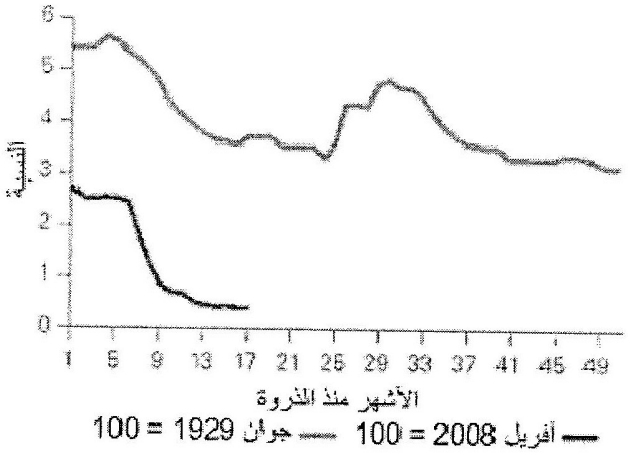

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 73.

تبين هذه الأشكال أن الأزمتان تتبعان، بشكل ملاحظ، نمط متشابه، ماعدا إستثناء واحد[1]؛ أن الكميات النقدية المجمعة Monetary aggregates لم تنهار في أزمة 2008 كما إنهارت في أزمة 1929.

وتتبع مؤشرات الكميات الإنتاجية العالمية لأزمة الكساد الكبير للثلاثينات من القرن الماضي والأزمة المالية العالمية الحالية مسارات متشابهة، بإستثناء أن الإنخفاض في الإنتاج الصناعي في أعقاب أزمة 2008 كان، بشكل طفيف، أكثر حدة من الإنخفاض المقابل خلال فترة الكساد الكبير.

[1] Commission on Growth and Development, op. cit., p. 73.

أما أسعار الخصم في البنوك المركزية، فإن مستوياتها جد منخفضة (إقتربت من الصفر) خلال الأزمة المالية العالمية الحالية، بينما لم يكن إنخفاضها خلال أزمة الكساد الكبير بهذا القدر، حيث لم تنخفض دون 3%.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر الأزمتين، فإن مسار تطور كميات الإنتاج الصناعي خلال الأزمتين شبه متطابق كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (30)

كميات الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

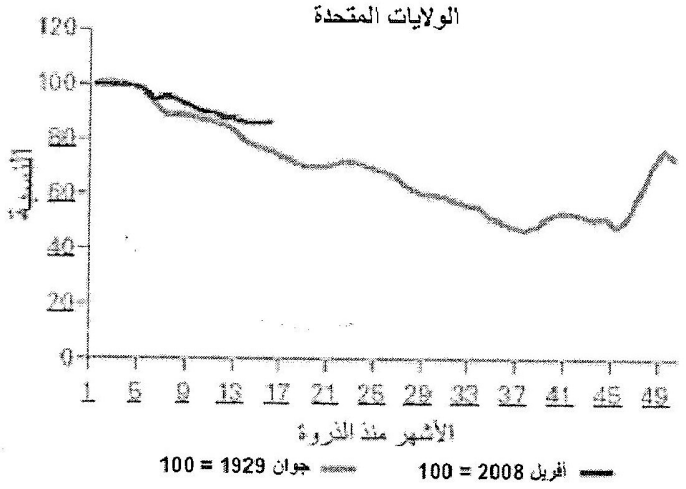

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 75.

وفيما يخص إنخفاض الإنتاج الصناعي خلال الأزمتين لأكبر الدول الأوروبية، فإنه يتفاوت من بلد إلى آخر؛ حيث نجده في فرنسا وإيطاليا أكثر حدة في أزمة 2008. أما ألمانيا والمملكة المتحدة، فالمساران متشابهان إلى حد كبير، مع الملاحظة أن الإنتاج الصناعي لم ينخفض بشكل كبير في ألمانيا وكثرة تذبذبه نحو الصعود والنزول بشكل طفيف في المملكة المتحدة، كما توضحه الأشكال التالية:

شكل رقم (31)

كميات الإنتاج الصناعي في فرنسا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

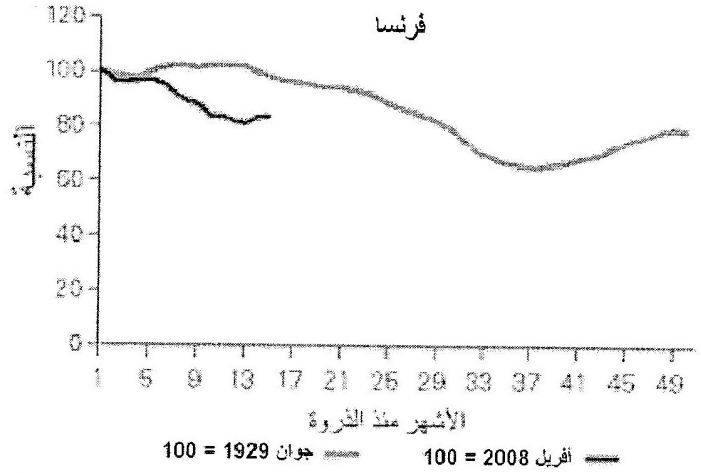

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 74.

شكل رقم (32)

كميات الإنتاج الصناعي في إيطاليا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

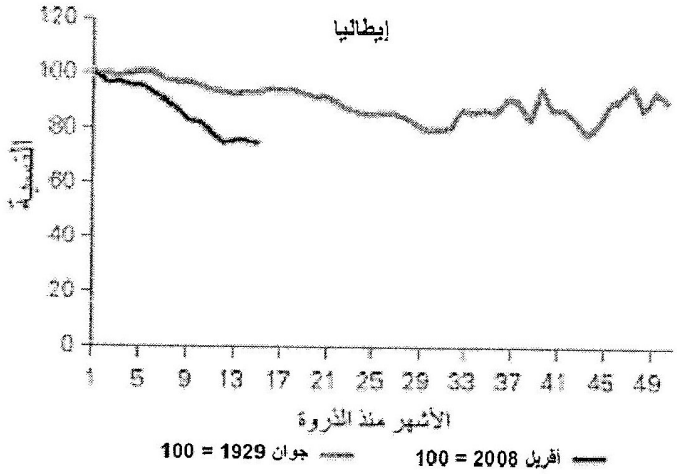

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 74.

شكل رقم (33)

كميات الإنتاج الصناعي في ألمانيا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

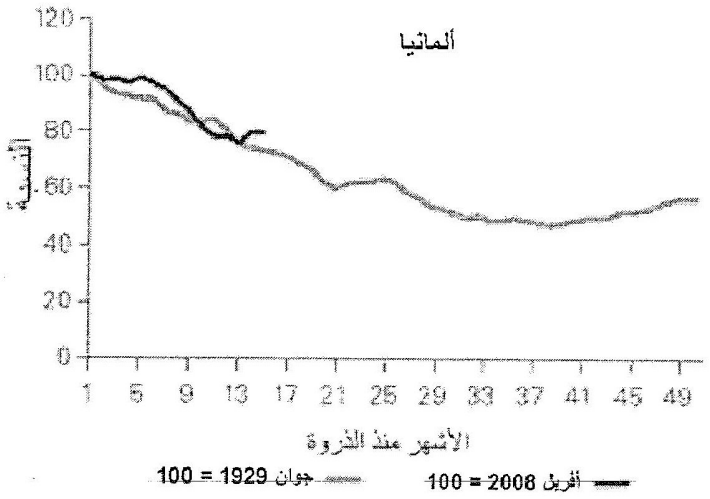

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 74.

شكل رقم (34)

كميات الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

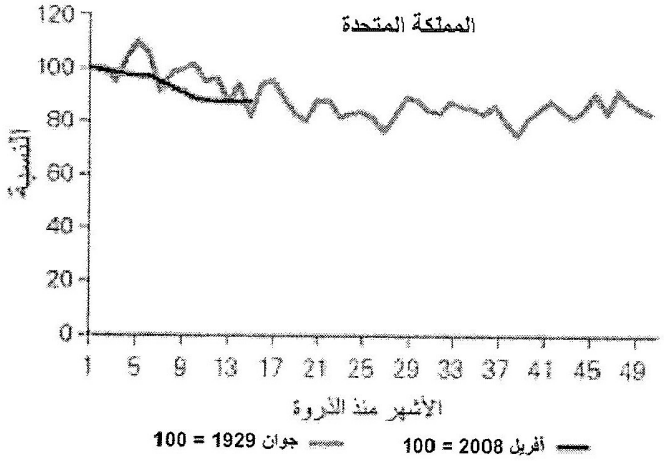

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 74.

ونفس المسار يتبعه الإنتاج الصناعي بالنسبة لبعض البلدان الأوروبية الصغرى خلال الأزمتين، بإستثناء السويد الذي إنخفض إنتاجها الصناعي خلال 2008 بشكل حاد مقارنة مع أزمة 1929. والشكل رقم (35) يضم أهم البلدان الصغرى في أوروبا مبينا مسار الإنتاج الصناعي لكل منها خلال الأزمتين.

شكل رقم (35)

كميات الإنتاج الصناعي في أربع بلدان أوروبية: بلجيكا، السويد،
بولونيا وتشيكوسلوفاكيا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

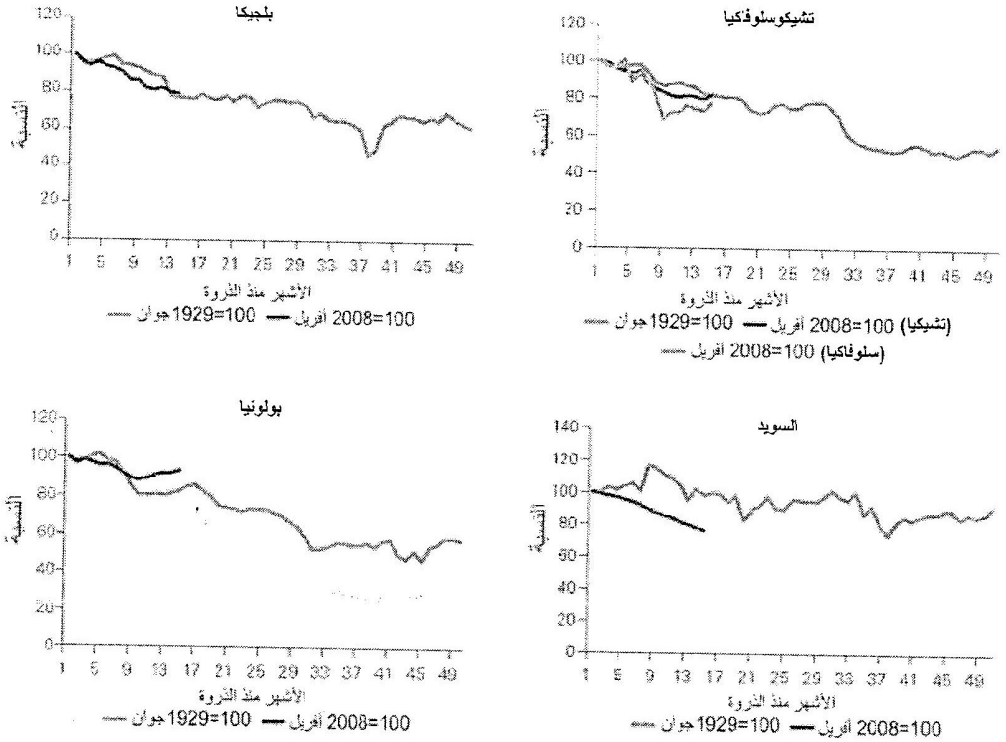

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 76.

وقد عرف اليابان بدوره إنخفاضا هائلا في الإنتاج الصناعي خلال الأزمة المالية الحالية أكثر منه خلال أزمة 1929؛ حيث إنخفض بنسبة 40% تقريبا بعد مرور عام من إطلاق الأزمة المالية الراهنة، في حين أنه وصل إلى هذه النسبة من الإنخفاض تقريبا في وقت لاحق من أزمة الكساد الكبير. والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (36)

كميات الإنتاج الصناعي في اليابان أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

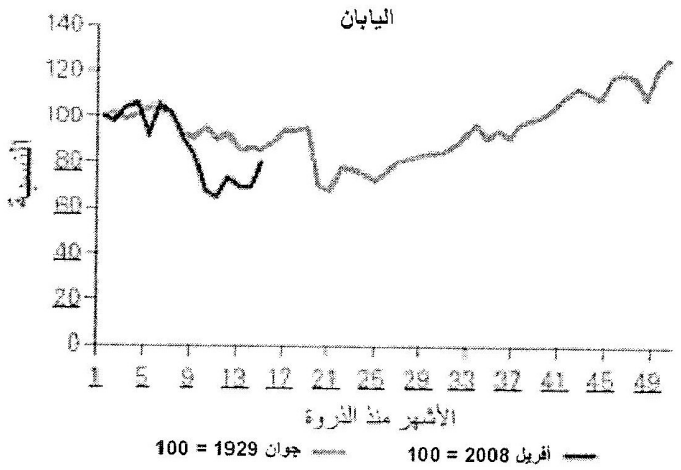

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 75.

وبالنسبة لكندا، فإن المساران متطابقان تماما مع بعض التذبذبات بالإرتفاع والإنخفاض بالنسبة لكلتا الأزمتين، حيث لم تتجاوز نسبة إنخفاض الإنتاج الصناعي 20% في بداية كل منهما.

شكل رقم (37)

كميات الإنتاج الصناعي في كندا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008

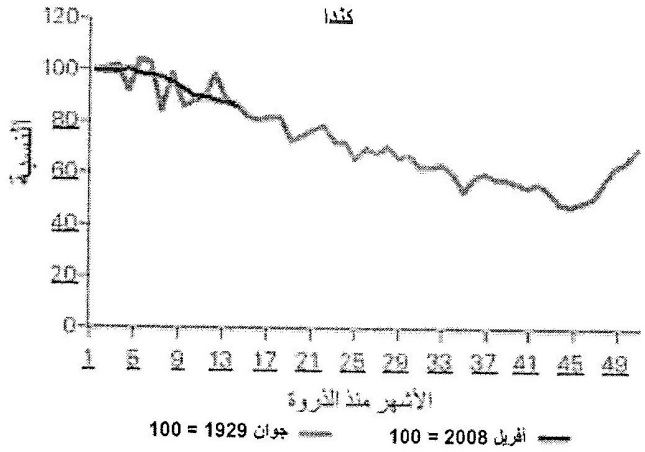

Source : Commission on Growth and Development, op. cit., p. 75.

ب- فوز الحزب الديمقراطي بالإنتخابات الأمريكية:

ساهمت الأزمة المالية العالمية الحالية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، في سقوط الحزب الجمهوري في إنتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في

أول شهر نوفمبر التالي للأزمة، فخسر رئاسة الجمهورية بفارق غير مسبوق**، كما فقد هذا الحزب أي تأثير له في مجلس الكونغرس سواء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

وكأن التاريخ يعيد نفسه من جديد ؛ حيث تسببت أزمة الكساد الكبير أيضا في نفس هذه النتيجة، وفقد روبرت هوفر الجمهوري مقعد الرئاسة فلم ينجح في الفوز بولاية ثانية، بل وتعرض خلال حملته الثانية إلى إحدى أعنف المظاهرات التي واجهها رئيس أمريكي، فضلا عن كثرة محاولات الإغتيال التي إستهدفته، ليأتي بعده فرانكلن روزفلت الديمقراطي والوحيد، حتى يومنا هذا، الذي نجح في رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة تزيد عن فترتين رئاسيتين 1933-1945 بعد سياسته الناجحة في إدارة هذه الأزمة، والنهوض بالإقتصاد الأمريكي فيما عرف بـ "السياسة الجديدة لروزفلت New Deal[1]".

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الأزمتين

الفرع الأول: ظروف الإقتصاد العالمي

أ- حالة البلدان قبل عشر سنوات:

قبل 10 سنوات من إنهيار بورصة وول ستريت، في 1929، تسبب كل من إنهيار الأسعار وركود التجارة العالمية في ضعف كافة بلدان أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا، ما يقابله نمو قوي لنفس هذه البلدان خلال العشر سنوات التي سبقت الأزمة الحالية.

أما في الوقت الحالي، فقد تم التحدث مطولا عن السيولة الهائلة المتولدة من تزايد أسعار النفط، ومن النمو الكثيف في بعض المناطق، على رأسها الصين، وأيضا عن صعوبة إستيعابها؛ فبالنسبة للإقتصادي الفرنسي دانيال كوان Daniel Cohen، فإن فائض السيولة لا يأتي بالدرجة الأولى من السياسات النقدية وخاصة التي قام بها آلان غرينسبان Alan Greenspan، والتي كثيرا ما تم إعتبارها سببا للأزمة المالية الراهنة، ولكنه يتعلق بوجه خاص بالفائض التجاري الكبير للصين والبلدان المنتجة للمواد الأولية، التي تضع جزء كبير من فوائضها في الأسواق المالية[2].

ب- أسعار المواد الأولية قبل الأزمتين:

عانى الإقتصاد العالمي من العديد من المشاكل والصعوبات قبل أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، حيث إنخفضت أسعار المواد الأولية[3] على عكس ما حدث قبل أزمة 2008، حيث كان هناك تزايد مستمر لأسعار مختلف المواد الأولية ووصولها إلى مستويات عالية، كان أعلى مستوى لها سنة 2008، كما هو موضح في الشكل التالي:

** تحصل باراك أوباما الديمقراطي على 349 صوتا من أصوات المجمع الإنتخابي في مقابل 163 صوتا فقط حصل عليها جون ماكين الجمهوري أي ما يقابل 68%.

[1] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[2] Marseille Jacques, op. cit., p. 98.

[3] Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, op. cit., p. 82.

شكل رقم (38)

أسعار المواد الأولية بالدولار الأمريكي 2000-2008

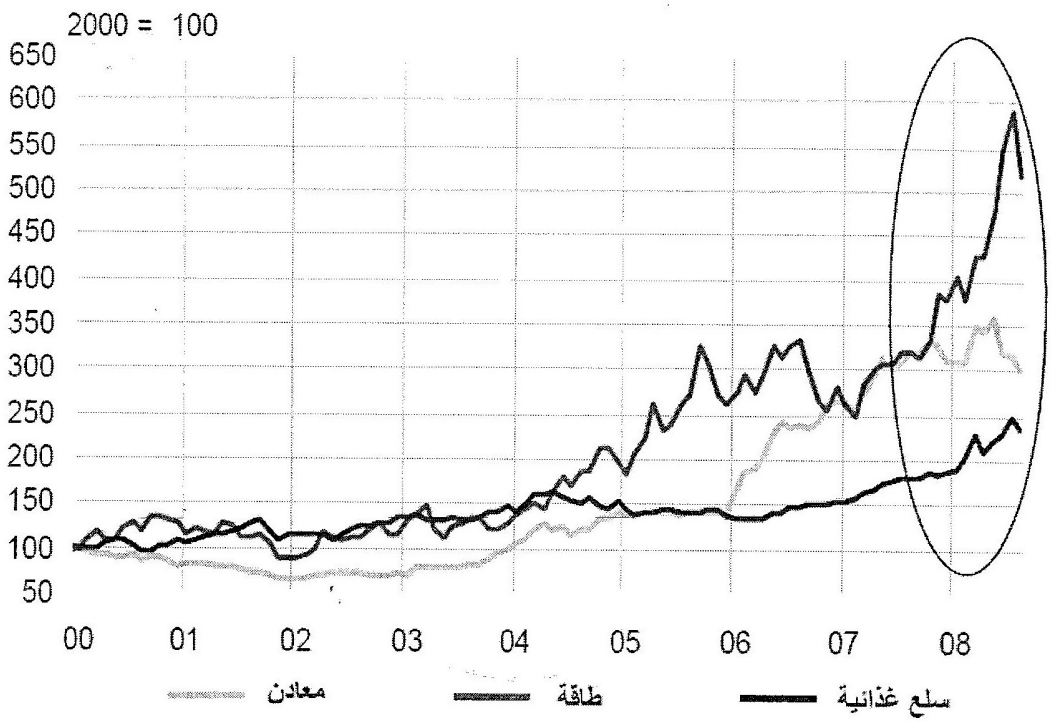

Source : Betbèze Jean-Paul, Quel Nouveau monde après la crise financière, Groupe Crédit Agricole S.A., Genève, 30 septembre 2008, p. 11. Disponible sur :

http://www.cfsci.ch/pdf/Event/Betbeze_09_30.pdf

ج- إنفتاح الإقتصاد العالمي:

إن الأزمة المالية العالمية الحالية تتميز ولأول مرة في التاريخ بعالميتها، رغم كون أزمة الكساد الكبير عام 1929 هي الأشنع في التاريخ، إلا أنها إقتصرت بمساوئها ونتائجها المدمرة على الدول المتقدمة بشكل أساسي، وبقيت الدول النامية شبه معزولة عن الهزات العنيفة لتلك الأزمة ؛ فمعظم تلك الدول كانت من الدول الزراعية التي تعتمد على الإكتفاء الذاتي من محاصيلها. أما الدول النامية التي تأثرت، فكانت تلك المعتمدة على التجارة أو تلك المعتمدة على تصدير المواد الخام والأولية، فضلا عن كون المعالجة على المستوى الدولي وبشكل مباشر، نظرا لما تسببت به العولمة المالية من تداخلات هائلة للمصالح المالية والمصرفية ،وغيرها من التقاطعات في التوظيفات المصرفية بين الدول والشركات العالمية[1].

[1] العلي سليمان، قراءة في الأزمة المالية العالمية وآثارها على آفاق التنمية الإقتصادية في سورية، جامعة حلب، كلية الإقتصاد، 2009/2008، ص 2.

د- حجم الدين العام والخاص الأمريكي:

بلغ حجم الدين العام والخاص الأمريكي سنة 2008 نسبة 250% من الناتج الداخلي الخام، في حين أنه تجاوز بالكاد 150% في عام 1929[1]، كما هو مبين في الشكل رقم (39).

شكل رقم (39)

مجموع ديون سوق الإئتمان كنسبة من الناتج الداخلي الخام الأمريكي 1916-2006

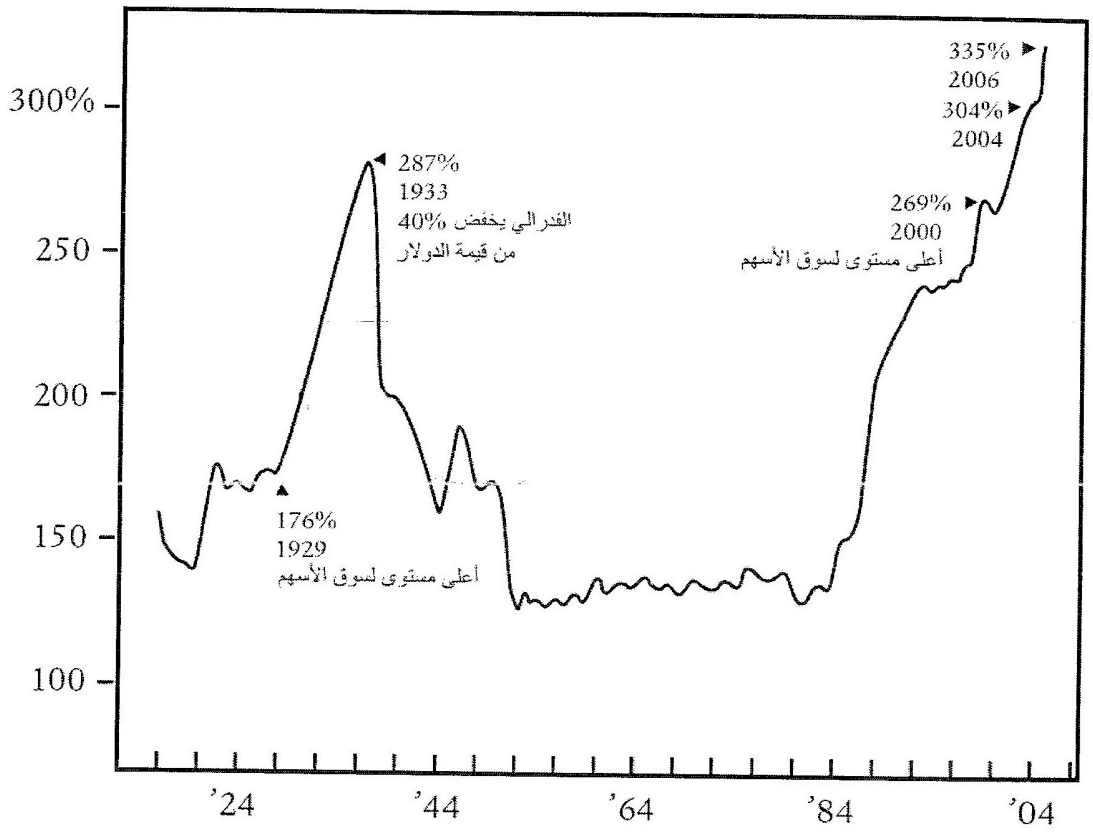

Source : Phillips Kevin, Bad Money : Rockless Finance, Failed Politics, and the Global Crisis of American Capitalism, Penguin Books Ltd, New York, 2009, p. 7.

ه- طبيعة الأزمتين:

تميزت فترة الكساد الكبير وغيرها من الأزمات الإقتصادية السابقة بكونها أزمة إنتاج أو كساد وغيرها من المشاكل المتعلقة بالإقتصاد الحقيقي وإنعكاسات الأزمة على تقييم أسهم الشركات المعنية والسندات المالية الممولة للإقتصاد.أما فيما يتعلق بالأزمة المالية الراهنة، نجد ولأول مرة أنها أزمة مصرفية محضة بالدرجة الأولى، ولكن أبعادها هائلة بحيث أنها أدت إلى فقدان الثقة بالبنية المصرفية والمالية عموما وإنتقال العدوى إلى البنى الإقتصادية[2].

[1] Marseille Jacques, op. cit., p. 98.

[2] العلي سليمان، مرجع سابق، ص ص 2-3.

ومن جهة ثانية، لا بد من الدقة فيما جرى في كلتا الأزمتين ؛ ففيما يخص أزمة 2008، فقد تحولت أزمة الإئتمان إلى أزمة ثقة، وبعد ذلك إلى أزمة مصرفية، ولم تكن هناك أزمة أسواق مالية. ورغم أن أسعار البورصة قد تأثرت، إلا أن البورصات قد لعبت دورها على أكمل وجه.

في 1929، تسببت أزمة البورصة في أزمة مصرفية عكس الأزمة الحالية ؛ لأنه وفي سنوات الثلاثينات، كانت مؤسسات الإقتراض قد إستثمرت بشكل كبير في الأسهم مما جعلها عاجزة عن تعويض مودعيها عندما إنهارت البورصة، متسببة بذلك في أثر الدومينو في الإقتصاد. ولكن حاليا، حدث العكس تماما؛ إنها أزمة إئتمان إنعكست على قيم البورصة[1].

و- الظروف السياسية التي سبقت الأزمتين:

إستهل ليونال روبنز Lionel Robbins كتابه الصادر سنة 1934 عن أزمة الكساد الكبير، رغم عدم معرفته بموعد نهايتها، بتحديد لبدايتها[2]: "لا نعيش العام الرابع للأزمة العالمية، بل العام التاسع عشر". لذلك فإن هذا الرأي يضع أزمة الكساد الكبير في ظرفها التاريخي، بإعتبار أن جذورها ترجع بشكل كبير إلى إختلالات الحرب العالمية الأولى، وأن إنتشارها يرجع إلى حد كبير للأعمال العدوانية والصراعات المستمرة التي تم إنشاؤها بواسطة الحرب ومعاهدة فيرساي، وأن آثارها، ولاسيما إنتصار الإشتراكية القومية في ألمانيا، قد إمتدت بشكل واضح إلى الحرب العالمية الثانية. كما أنه ومن المهم رؤية الثلاثين سنة التالية لعام 1914 كصراع طويل تتخلله سنوات من الهدنة التي تميزت بعدم الإستقرار والمتمثلة في أزمة الكساد الكبير[3].

وهذا ما يجعل من أزمة الكساد الكبير إستثنائية في سياقها التاريخي، ولكنه لا يعني عدم إرتباطها بالأحداث الإقتصادية في تلك الفترة، مما لا ينفي وجود العديد من التشابهات في الأسباب الإقتصادية للأزمتين.

ز- نوع الإقتصاد السائد:

في أزمة الكساد، كان الإقتصاد في المراكز الرأسمالية يتميز بكونه إقتصاد صناعي. أما اليوم فالإقتصاد يرتكز أساسا على الصناعة المالية وعولمة أسواق المال وتحريرها، والخدمات المالية، التي باتت تقوم على المضاربة بدل إقترانها بالإقتصاد العيني.

الفرع الثاني: بعض النتائج المختلفة

أ- إختلاف بعض الأرقام في كلتا الفترتين:

في كلمة ألقتها في أوائل مارس 2009، صرحت كريستينا رومر Christina Romer، رئيسة مجلس الخبراء الإقتصاديين في البيت الأبيض في إدارة أوباما، أنها وجدت نفسها تردد في عبارة[4]: "الأسوء منذ

---

[1] Colmant Bruno et Chantal Samson, op.cit., p. 67.
[2] Robbins Lionel, The Great Depression, Books for Libraries Press, New York, 1971, p. 1.
[3] Temin Peter, Lessons from the Great Depression, MIT Press, Massachusetts, 1991, pp. 1-2.
[4] Wiegand Steve, op. cit., p. 237.

الكساد لكبير". ولكنها لاحظت أنه وكما هناك العديد من التشابهات بين الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية الحالية، هناك، على الأرجح، العديد من الإختلافات الرئيسية؛ ويتضح هذا التحليل من خلال مقارنة بعض الأرقام من كلتا الفترتين[1]:

1- إنخفض مؤشر داو جونز dow Jones الصناعي بـ 89% بين شهر سبتمبر من سنة 1929 وشهر جويلية عام 1932، وكان الإنخفاض بين شهر ديسمبر عام 2007 ومارس عام 2009 49% فقط.

2- في أوائل مارس 2009، إنهارت أسواق الأوراق المالية، ثم إستأنفت بسرعة. وإتجه داو جونز بإتجاه 6000، وإنتقل لاحقا إلى أعلى بـ 1000 نقطة تقريبا[2]. والشكل رقم (40) يبين تغير مؤشرات البورصة خلال أزمتي 1929 و 2008 بالإضافة إلى أزمة 1973 وأزمة فقاعة الإنترنيت 2000:

شكل رقم (40)

سوء أحوال أسواق المال خلال أزمتي 1929 و 2008

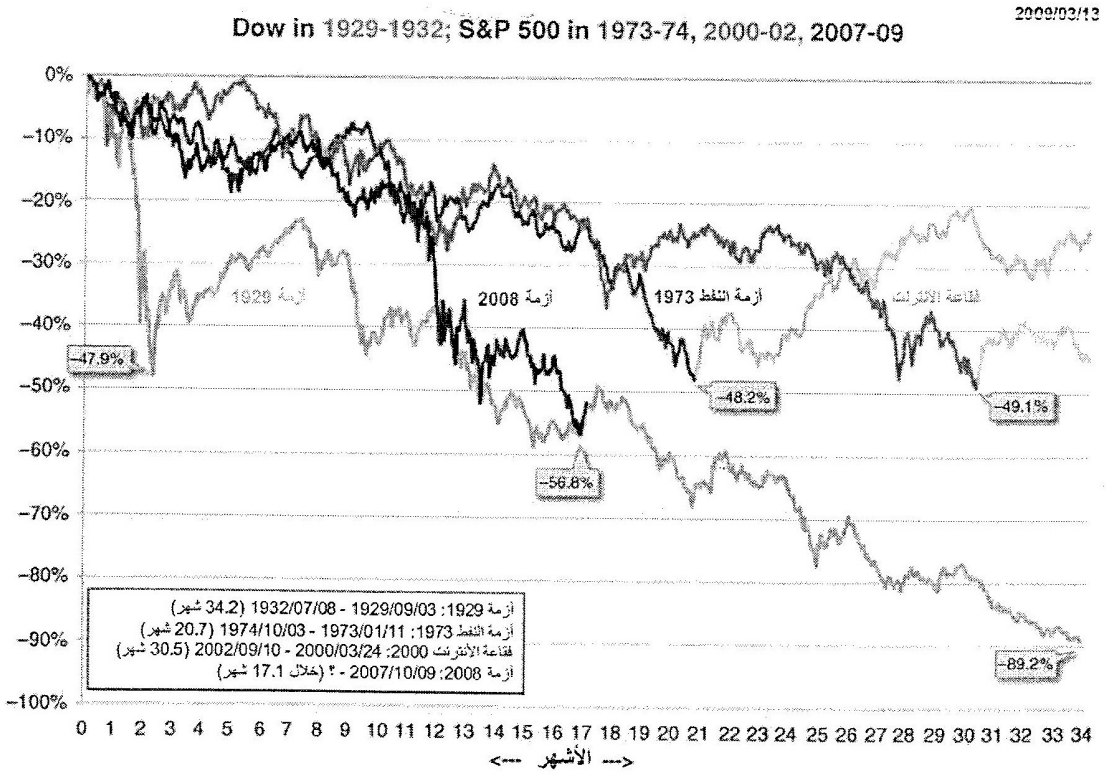

يلاحظ من الشكل السابق أن مؤشر ستاندارد آند بورز S&P إنخفض في أزمة 2008 كثيرا متبعا نفس مسار سوق الأسهم خلال 1929-1932.

[1] loc. cit.
[2] Munchau Wolfgang, op. cit., p. 164.

3- إنكمش الإقتصاد بنسبة 25% بين 1929 و1932، بينما كان الإنكماش بين 2007 و2009 6% فقط.

4- كان معدل البطالة أثناء الكساد الكبير في ذروته بنسبة 24.9% سنة 1933. وفي مارس 2009، كان 8.1%. بالإضافة إلى ذلك، فهناك حالات أكثر بكثير للأسر ذات الدخلين (الزوجين يعملان) في عام 2009 أكثر مما كانت عليه في عام 1933، مما ساعد على تخفيف الحمل إذا فقد أحدهم وظيفته.

5- قدرت جميع القروض العقارية المتأخرة بـ 50% في عام 1933، بينما كانت النسبة 12% في أوائل عام 2009.

وفي نفس السياق، أضاف الخبير الإقتصادي والكاتب أميتي شلايس Amity Shlaes، في ظهور له في جانفي 2009 في الإذاعة الوطنية العامة، أنه[1]: "إذا كان ما نعيشه اليوم عاصفة ممطرة فإن الكساد العظيم كان إعصار كاترينا".

ب- إنتشار وإتساع الأزمة:

إنطلقت الأزمة المالية العالمية 2008 من الولايات المتحدة الأمريكية، تماما مثل أزمة الكساد الكبير. ولكن لأول مرة، وبسبب تكنولوجيا الإنترنيت، شركات التأمين، صناديق الإستثمار والبنوك التجارية مست هذه الأزمة كل أنحاء المعمورة[2].

إن إنطلاق أزمة 2008 يشبه بشكل كبير إنطلاق سابقتها سنة 1929، لكن بإتساع لأكبر بكثير؛ حيث لوحظت سرعة إنتشارها نظرا لترابط الإقتصادات ببعضها البعض بسبب العولمة وتحرير الأسواق، فكان إنهيار البنوك عالميا، ومست أزمة السيولة كبريات الإقتصادات بشكل سريع جدا، وهو ما لم يكن بنفس السرعة بالنسبة لأزمة الكساد الكبير، حيث إنطلقت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية ولم تصل إلى أوروبا إلا بعد مرور أكثر من سنتين.

ج- سرعة التحرك:

بعد إنطلاق أزمة 1929، إتجهت كل دولة إلى إعتماد طرق حمائية لحماية إقتصادها الوطني، وذلك بإتخاذ قرارات تخدم مصالحها الخاصة. وقد أدى "اللا حوار" (non dialogue) بالدول الغربية والأوروبية بالدخول في حرب. في حين تحاول الدول في الأزمة الحالية، وبالتنسيق، الوصول إلى حل عالمي، تيقنا منها أن لا دولة في منأى من الأزمة، رغم وجود بعض المحاولات الحمائية[3].

---

[1] ibid., p. 237.

[2] Attali Jacques, op. cit., p. 44.

[3] Drancourt Michel, Keynes avait oublié l'entrepreneur, Droi, Economie, Justice, Rédaction en chef : Barreaux Jacques, n°4, decembre 2008. Disponible sur : www.presaje.com

المبحث الثاني

الإجراءات المتخذة للحد من الأزمتين

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة للحد من أزمة 1929

الفرع الأول: الإجراءات العامة المتخذة للخروج من الأزمة

نظرا للطابع العالمي لأزمة الكساد الكبير عام 1929، يذهب التفكير بأن علاجها سيكون عالميا على السواء. لكن ليس هذا ما حدث؛ إذ كان هناك غياب للتشاور بين البلدان، حيث إنطوى كل بلد على نفسه. فقد خيم الحزن على المجهودات الدولية بعد إخفاق ملتقى لندن في جوان-جويلية 1933، كان هذا بسبب عزم أمريكا على تكريس الوقت والجهود لولاياتها دون الإهتمام بتأثيرات سياساتها على الخارج.

وتختلف السياسات الإقتصادية المطبقة من أجل الخروج من حالة الركود الإقتصادي من بلد إلى آخر، حيث سعت معظم البلدان إلى تطبيق نوعين من السياسات: سياسة إنكماشية وسياسة إنعاش.

أ- السياسة الحمائية والإنكماشية:

في مواجهة أزمة 1929، التي لم يسبق لها مثيل، إنطوت مختلف البلدان على نفسها وقامت في البداية بنداء للطرق الكلاسيكية القديمة.

أولا: السياسة الحمائية

من أجل حماية إقتصاداتها الوطنية، قامت الدول الأوروبية، بشكل خطير، برفع التعاريف الجمركية. ولهذا زادت الرسوم على الواردات في ألمانيا من 8.1% إلى 29.2% من 1929 إلى 1937، وفي إيطاليا من 11.9% إلى 19.4% في نفس الفترة، وفي فرنسا من 17.8% إلى 29.4% بين 1932 و 1934، بالإضافة إلى أنظمة حصص صارمة أضيفت إلى هذه الرسوم. وقد قامت المملكة المتحدة أيضا، التي كانت مهدا للتجارة الحرة، بين نوفمبر 1931 و أفريل 1932، باتخاذ سلسلة من الإجراءات الحمائية برسوم زادت من 10% إلى 33%.

هذا الرجوع العام للسياسة الحمائية في أوروبا كما في بقية العالم، دفع بالقوى الإستعمارية إلى تطوير علاقاتها التجارية مع مستعمراتها؛ لذلك قامت المملكة المتحدة منذ 20 أوت 1932 بعقد إتفاقات أوتاوا (les accords d'Ottawa)، التي أسست نظاما لـ "التفضيل الإمبريالي" (Préférence Impériale) مع الدومنيين والهند[1].

ثانيا: السياسة الإنكماشية

هناك علاج كلاسيكي آخر، أكثر توافقا مع المفاهيم التقليدية الليبرالية، لكن غير كاف لحجم إتساع الأزمة وهو "الإنكماش".

[1] Guiffan Jean, op. cit., pp. 124, 125.

وتسعى السياسة الإنكماشية إلى الحد من العجز في الميزانية، التي تعتبر نتيجة لسوء إدارة الإقتصاد، لذلك تسعى الحكومات للتخفيض من النفقات العامة[1]؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، في وسط أزمة بهذا الإتساع، قام الرئيس الأمريكي هربرت هوفر Herbert Hoover، المتأثر بشكل كبير بالنظريات الإقتصادية الكلاسيكية برفع الضرائب بحوالي 50% لتحقيق توازن الميزانية، وهذا لتجنب مساعدة البنوك المفلسة عن طريق الزيادة في السيولة[2]. وخلال ما تبقى من فترة رئاسة هوفر، حتى مارس 1933، كانت السياسة الإقتصادية للولايات المتحدة تتبع الرؤية الكلاسيكية، كما كان من المتوقع حدوث إنتعاش[3].

أما في ألمانيا، فلم تقم السياسة الصارمة التي وضعت من طرف مستشار رئيس جمهورية ألمانيا الغربية برينينق (Le Chancelier Briining) منذ 1930، والتي تنص على التخفيض المتسلط للأسعار والأجور ورفع الضرائب والأعباء الإجتماعية، إلا بزيادة تفاقم الوضعية الإقتصادية مع وقف الآلة الإنتاجية التي تسببت في زيادة معتبرة للبطالة، مما خلق إستياء جماعي كبير وإنطلاقة لإنتخابات الأحزاب المتطرفة[4].

وكانت بريطانيا العظمى هي الوحيدة التي وضعت منذ 1930، سياسة هيكلية للتشجيع والتركيز مثل "قانون مناجم الفحم" (Coal Mines Act) في 1930 أو إنشاء "الحديد والصلب البريطاني" (British Iron and Steel) في 1932، التي تضم ما يقارب 2000 شركة فولاذ[5]. وبالمقابل، تسببت "الإجراءات التقشفية" (Mesures d'austérité) المتخذة في أوت 1931 من قبل حكومة الوحدة الوطنية لماك دونالد Mac Donald (تخفيض تخصيصات البطالة Allocations-Chômage والمعاشات الإجتماعية) في إضطرابات إجتماعية خطيرة، بل وحتى تمرد في الأسطول الشمالي وهذا دون إنقاذ الجنيه الإسترليني الذي فصل عن قاعدة الذهب منذ 20 سبتمبر 1931[6]، حيث أن قرار تخفيض العملة جاء في وقت مبكر، ثم سرعان ما تبعتها الإقتصادات الرأسمالية الأخرى، أما الولايات المتحدة الأمريكية فخفضت قيمة عملتها بعد أقل 3سنوات[7].

ومن جهة أخرى، تثير السياسة الإنكماشية عدم إستقرار سياسي لأن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن، خلافا لتعهداتها، من تقليص العجز بشكل مؤثر؛ ففي فرنسا، وفي غضون أثني عشر شهرا مقسمة بين 1932 و 1933 تمت الإطاحة بأربع حكومات لأسباب مالية.

ومن بين أهداف السياسة الإنكماشية أيضا، إستعادة الإستقرار النقدي؛ ولأجل ذلك، فإنها لا تتلاعب إلا حديا بأسعار الفائدة، التي أعتبرت في تلك الفترة كوسيلة لجلب رؤوس الأموال، ولكنها حاولت

---

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 134.

[2] Lamiri Abdelhak, op. cit. , p. 239.

[3] جالبريث جون كينث، تاريخ الفكر الإقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مراجعة إسماعيل صبري عبدالله، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 211.

[4] Guiffan Jean, op. cit., p. 125.

[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 134.

[6] Guiffan Jean, op. cit., p. 125.

[7] Quemeneur T. et al, fiche 24,op.cit., p. 120.

التأثير أساسا على التكاليف ومستوى الإنتاج. لذلك تم تخفيض أجر العمال في فرنسا بـ 10%، وقامت الدولة بتحديد المواقع الجديدة للمتاجر والمصانع[1]. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرنسا التي كانت حريصة على الدفاع عن قيمة عملتها، المستقرة سنة 1928، ظلت لفترة طويلة مؤيدة للإجراءات الإنكماشية، متبوعة ببلجيكا، هولندا وسويسرا مؤسسة معهم في 1933 كتلة الذهب[2].

ب- سياسة الإنعاش:

دفع الإخفاق العام لمختلف السياسات الإنكماشية في مواجهة أزمة الكساد الكبير معظم البلدان إلى اللجوء بشكل سريع إلى خفض قيمة العملة والتلاعب بسعر الفائدة في محاولة لإنعاش إقتصادها العاجز[3].

ويعتبر كينز المدافع عن الإنتعاش الإقتصادي من خلال الأمر بالقروض العامة وإجراء إصلاح شامل للإقتصاد الرأسمالي[4].

وقد إتخذت هذه الإجراءات ونفذت، حيث أجريت أول سياسة إنعاش من قبل اليابان في 1932. وابتداءا من 1933، تعاهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسات الجديدة (Les New Deals)، وسيتبع هذا النموذج من قبل العديد من البلدان الصناعية؛ حيث كانت هذه السياسات من طبيعة تجريبية، ولم يتم بعد صياغة النظرية الإقتصادية لتدخل الدولة، حيث لم يكن كينز من وضعها ولكنه قام بتنظيرها فيما بعد[5].

وعندما أنتخب روزفلت رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1933، لم يكن لديه طموح تدخلي جد محدد؛ إذ لم يكن هدفه تحدي الليبرالية، ولكن سوف تملى عليه "السياسات الجديدة" خاصة من الوضع الإقتصادي ومن ثقته بالأدمغة (بمستشاريه الإقتصاديين)[6]؛ حيث أنه ترك قاعدة الذهب وأخذ سلسلة من الإجراءات الموجهة لإعادة بناء الثقة بالنسبة للنظام المصرفي. كما قامت سياسته بتشجيع توسيع القروض وإنطلاق ورشات عمومية كبيرة (طرق، سدود...)، مما ساعد بشكل كبير على إخراج الإقتصاد الأمريكي من الكساد[7]. أما أهم جانب في "السياسات الجديدة" فكان الجانب الإجتماعي.

أما اليابان، فقد إعتمدت سياسته الإنعاشية لسنة 1932 على عنصرين رئيسيين؛ خفض سعر الفائدة، وبالخصوص الزيادة بشكل كبير في النفقات العامة، حيث كان ما يقارب نصف هذه النفقات عسكرية[8].

---

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 134.
[2] Guiffan Jean, op. cit., p. 125.
[3] ibid., p. 125.
[4] Quemeneur T. et al, fiche 24, op. cit., p. 120.
[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
[6] ibid., p. 135.
[7] Lamiri Abdelhak,op. cit., p. 239.
[8] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.

وفي بريطانيا العظمى، بعد تخليها عن قاعدة الذهب في سبتمبر 1931، أستعمل الجنيه الإسترليني في السوق النقدي حتى إنشاء "صندوق تثبيت الصرف" (Fonds de Stabilisation de Change) في 1932، الذي حافظ على سعره بحوالي 30% دون قيمته القديمة[1].

من جهة أخرى، إنتهج هتلر Hitler، بعد أن أصبح مستشارا لرايخ Reich (رئيسا لجمهورية ألمانيا الغربية) في 1933، سياسة إنعاش بإستخدام العجز في الميزانية؛ فمن 1933 إلى 1936، وضعت الدولة أوامر بمختلف المعدات بمبلغ 19 مليار مارك، الذي يعتبر ضخما مقارنة بالإنتاج المحلي الذي قدر بـ 45 مليار سنة 1932. كذلك قام هتلر بتشغيل الملايين من الموظفين وإلتزم بسياسة الأشغال العامة مثل تشييد الطرق السيارة الاستراتيجية. ومن جهة ثانية، تحكمت الدولة في العملة، حيث أنها كانت غير قابلة للتحويل وتم تحديد الأسعار من قبل السلطة. كما أن الإقتصاد الألماني بأكمله كان موجها، وأجبرت الدولة بعض الشركات على التمركز (La Concentration)، وقامت بتفكيك النقابات العمالية وإستبدالها بالجبهة العمالية الألمانية (Le Front Allemand du Travail)، كما قامت بإنشاء أحزاب للعمل[2].

أما في فرنسا، فقد وضعت الأحزاب الراديكالية الإشتراكية والشيوعية سنة 1935 برنامجا مشتركا، وقاموا بتسمية مقترحهم الإقتصادي بـ "سياسة القوة الشرائية" (Politique de pouvoir d'achat) ، حيث كان الهدف منها زيادة القوة الشرائية للسكان، وبالتالي تعزيز الطلب وإستئناف الإنتاج. أما البرنامج الذي إستخدم لفظة جديدة لوصف سياسته بـ "مقاومة الإنكماش*" (La Réflation)، فخطط لإنشاء صندوق وطني للبطالة، ووضع خطة الأشغال العامة وتقليص مدة العمل من 48 ساعة في الأسبوع إلى 40 ساعة. وبالمقابل، فإنها لم تطرح إصلاحات حقيقية للهيكل كما لم تطرح برنامجا للتأميم.

ومن ناحية أخرى، جاءت حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) برئاسة ليون بلوم Léon Blum سنة 1936، وبسرعة كبيرة قررت إتفاقات ماتنيون (Matignon) الموقعة في 7 جوان 1936 بين هيئة أرباب العمل (Le Patronat) وإتحاد العمل العام (CGT) زيادة الأجور بنسبة 12%، ووضعت ممثلي ورشات في الشركات الكبرى. كما صوتت الحكومة أيضا على العطل مدفوعة الأجر، أسبوع الأربعون (40) ساعة وقانون للإتفاقات الجماعية. وعلاوة على ذلك، تم تخفيض قيمة الفرنك، كما قامت الدولة بتعزيز سلطتها على الإقتصاد، وسيطرت على بعض الشركات مثل هيئة السكك الحديدية الحكومية (La SNCF) و"مصلحة جباية الضرائب" القائمة بذاتها على المحروقات، وأيضا بعض صناعات الأسلحة والعتاد[3]. أما عن العملة الفرنسية، فقد تم تخفيض قيمتها في 1936 وحتى أنه كان على فرنسا أن تجدد هذه هذه العملية بعد عامين من ذلك[4].

---

[1] Guiffan Jean, op. cit., pp. 125, 126.

[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., pp .136, 137.

* ترجمة الطالبة.

[3] ibid., p. 137.

[4] Guiffan Jean, op. cit., p. 125.

أما في باقي الدول الأوروبية، فقد أدى الإنخفاض في قيمة الجنيه إلى إنخفاض قيمة العملات الأوروبية التي كانت على إرتباط به مثل الأسكودو البرتغالي Escudo. وبعد بلجيكا ورومانيا في 1935، يأتي دور سويسرا، بولندا وإيطاليا في اللجوء إلى خفض قيمة عملاتهم في 1936[1].

وبصفة عامة، دعم الكساد الكبير بشكل كبير التدخل المباشر وغير المباشر للدولة في الحياة الإقتصادية لكل الدول الرأسمالية الأوروبية، ويتجلى هذا التدخل بشكل واضح بوضع أعمال ضخمة ذات منفعة عامة (المرافق العامة) ومعدات جماعية كتشييد الطرق السيارة في ألمانيا وإيطاليا أو السكنات في بريطانيا العظمى والسويد. ويتجلى أيضا، في تطوير قطاع عمومي أو شبه عمومي (مجتمعات إقتصاد مزدوج) خاصة عن طريق التأميمات أو السبل إلى الإشتراك في بعض النشاطات الضرورية مثل الطاقة (AGIP في إيطاليا)، النقل وبعض الصناعات (في فرنسا La SNCF ومصانع الأسلحة والعتاد). ويتجلى هذا التدخل أيضا في منح إعانات كبيرة للشركات المهددة بالإفلاس والفئات الإجتماعية التي تعاني من صعوبات مثل المزارعين، عن طريق تنظيم أكثر إستقامة للنشاطات الإقتصادية[2].

وكملخص للإجراءات المتخذة من قبل مختلف الدول لمواجهة أزمة 1929؛ من حركات إنطواء بتطبيق سياسات حمائية والتخلي عن قاعدة الذهب ومراقبة النقد وغيرها، يمكن الإستعانة بالأرقام التي تم عرضها في المجلة الأسبوعية الإقتصادية المشهورة بلندن "The Economist" في خريف 1932 حول الوضعية في ذلك الوقت[3]:

- 22 دولة تخلت عن قاعدة الذهب.
- 26 إتبعت مراقبة النقد.
- 2 إعتمدت نظام إعانات الصادرات.
- 21 قامت بتعديل كلي على تعريفاتها الجمركية.
- 22 إعتمدت على نظام تراخيص وحصص الواردات.
- 7 أسسوا إحتكارا على الواردات.
- 7 آخرون قاموا بمنع بعض الواردات.
- 9 أعلنت عن موراتوريوم على دينها العام الخارجي.
- و 5 بلدان أعلنت عن موراتوريوم على دينها التجاري الخارجي.

الفرع الثاني: السياسة الجديدة لروزفلت "New Deal"

في عام 1932، فاز الديمقراطي فرانكلن روزفلت Franklin D. Roosevelt على الجمهوري هربرت هوفر Herbert Hoover في رئاسيات الولايات المتحدة الأمريكية. ولمواجهة الأزمة التي مست الإقتصاد الأمريكي منذ إنهيار البورصة عام 1929، أصدر روزفلت سلسلة من الإجراءات الإقتصادية

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 137.
[2] Guiffan Jean, op. cit., p. 127.
[3] Néré Jacques, op. cit., p. 21.

والإجتماعية، حيث ميزت بوادر السياسة الجديدة لروزفلت "New Deal" السياسة الإقتصادية للحكومة الأمريكية من 1933 إلى 1938.

أ- السياسة الجديدة الأولى Le premier New Deal:

إمتدت السياسة الجديدة الأولى لروزفلت من 1933 إلى 1935 منفذا بذلك عددا مهما من الإجراءات.

أولا: الأوقات الأولى للسياسة الجديدة لروزفلت مارس-جوان 1933

تم إصدار 15 من القوانين الكبرى في غضون ثلاثة أشهر والتي تمثل العمود الفقري للسياسة الجديدة، حيث زاد تدخل الدولة لكنه ظل يعتمد على المفاهيم التقليدية المالية[1].

1- الجزء الأول من الإجراءات الدورية:

كانت هذه الإجراءات ترمي إلى حل الأزمة المصرفية ومكافحة البطالة[2]؛ حيث ومنذ مارس 1933، وضع "قانون الإنقاذ البنكي" (Emergency Banking Relief Act)، الذي كان يهدف إلى وقف إنتشار إفلاسات البنوك[3]، والذي نص على ضمان إتحادي للبنوك القادرة على الوفاء بالدين (Banques solvables)[4]، من أجل أن تتمكن الدولة من تنظيم عملية تنظيف القطاع المصرفي بهدوء ومن أجل منع حدوث مزيد من العمليات الضخمة للسحب من قبل المودعين[5]. وفي 6 مارس 1933، تم إصدار قرار بالعطلة المصرفية العامة؛ حيث أقفلت المصارف لمدة أسبوع، ولم يعد للعمل من جديد إلا ألفي مصرف[6]. لذلك قدمت الدولة مساعدات لبعض البنوك وقررت، في جوان الفصل بين بنوك الودائع وبنوك الإستثمار (البنوك التجارية) من أجل تخفيف المخاطر، وقرر روزفلت في أفريل 1933 تخفيض قيمة الدولار[7]. كما كما تم إتمام هذه الإجراءات بـ "قانون قلاس ستيقل" (Glass Steagall)[8]، الذي ينظم إنتساب البنوك إلى نظام الإحتياطي الفدرالي، في جوان 1933، حيث أعادت هذه الإجراءات الثقة بالنسبة للبنوك.

ومن جهة أخرى، إعتمدت مكافحة البطالة على إجراءين؛ حيث نصت هيئة الحفظ المدني على توظيف 500000 من الشباب الذين يعملون في إستغلال الغابات ووقاية التربة، كما خصص "القانون الفدرالي للطوارئ" (Federal Emergency Relief Act) 500 مليون دولار للولايات والمجتمعات المحلية، لتشجيع خلق فرص عمل في الأشغال العمومية[9].

---

[1] Quemeneur T. et al, fiche 29, op.cit., p. 120.
[2] ibid., p. 120.
[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.
[4] Quemeneur T. et al, Fiche 29, op.cit., p. 120.
[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.
[6] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 42,
[7] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.
[8] Stiglitz Joseph, Quand le capitalisme perd la tête, traduit par : Paul Chemla, W.W.Norton, New York, 2003, p. 285.
[9] Quemeneur t. et al, fiche 29, op.cit., p. 120.

2- الجزء الثاني من الإجراءات "الزراعة والصناعة":

من أجل إزالة فائض الإنتاج وزيادة دخل المزارعين وتحسين الوضع المالي للمزارعين ذوو الديون الكبيرة، نص "قانون الإصلاح الفلاحي AAA" (Agriculture Adjustment Act) ، الذي وضع في ماي 1933، على خفض المحاصيل ورفع الأسعار الزراعية. لذلك تم تطبيق العديد من الإجراءات؛ حيث تم تخفيض أسعار الفائدة للمزارعين، التخفيف من ديونهم، دعم الأسعار والتحديد من الإنتاج الزراعي، وكان ذلك مستوحى بوضوح من المالتوسية[1].

ومن جهة أخرى، كان لـ "قانون إنتعاش الصناعة الوطنية NIRA " (National Industry Recovery Act)، في جوان 1933، نفس هدف "قانون الإصلاح الزراعي" (AAA)، ولكن بالنسبة للصناعة[2]؛ حيث كان يهدف إلى إحياء الإنتاج الصناعي والقدرة الشرائية، وكذلك مكافحة البطالة[3]. وللخروج من الدوامة الإنكماشية، حثت الدولة الشركات على الإتفاق على تقسيم السوق فيما بينها وعلى تثبيت الأسعار ومستوى الإنتاج. كما حددت الحد الأدنى للأجور وشجعت الشركات على التفاوض مع النقابات العمالية[4]؛ إذ نص هذا القانون على تعليق أحكام قوانين مكافحة الإحتكار* (anti-trust)، وأنشأ تخطيطا مرنا (حصص الإنتاج، الحد الأدنى للأسعار والأجور)، كما اعتمد على التعاون الطوعي للشركاء الإجتماعيين (نقابات العمال والصناع)، عن طريق "الإدارة الوطنية للإنعاش NRA" (National Recovery Administration)[5].

وتميزت "السياسة الجديدة الأولى" أيضا، بسياسة أشغال عامة كبيرة، والتي كانت قد بدأت في ظل رئاسة هوفر؛ إذ تعتبر "تهيئة وادي تينيسي" (Tenessee Valley Authority)، عن طريق الري وبناء السدود، مثالا رمزيا للرأي العام. لكن أثرها الإقتصادي كان محدودا جدا، إذ كانت هذه السياسة للأشغال العامة ممولة إلى حد كبير من العجز في الميزانية وبالتالي من التضخم[6].

ثانيا: الإجراءات الثانية من السياسة الجديدة الأولى

زادت التحديات، سواء من جهة المعارضين لتدخل الدولة أو من جهة الإصلاحيين المؤيدين لسياسة فدرالية أكثر فعالية. وبشكل متناقض، تسببت توقفات المحكمة العليا، مع الإعلان عن عدم دستورية NIRA في ماي 1935 وAAA في جانفي 1936، في إحياء حركة الإصلاح في جهة أكثر تدخلية ووجهة إجتماعية أكثر بروزا؛ حيث زاد تقديم المساعدات للعاطلين عن العمل، كما تم إنشاء "إدارة تطوير الأعمال (Work Progress Administration) في أفريل 1935[7]، من أجل توظيف العديد من العاطلين عن

---

[1] ibid., p. 120.
[2] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136. Et Néré Jacques, op. cit., p. 23.
[3] Quemeneur T. et al, fiche 29, op.cit., p. 120.
[4] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.
* anti-trust laws قوانين مكافحة الإحتكار: في الولايات المتحدة الأمريكية، تعني العبارة أيا من القوانين الفدرالية الموضوعة بغرض منع الإحتكار وعرقلة التجارة. وفي عدد كبير من الولايات في أمريكا تشمل هذه القوانين مختلف أعمال الإحتكار التي ترتكب على مستوى الولاية وضمن حدودها دون أن تؤثر على التجارة بين الولايات.
[5] Quemeneur T. et al, fiche 29, op. cit., p. 120.
[6] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 136.
[7] Quemeneur T. et al, fiche 29, op. cit., p. 120.

العمل بطريقة مباشرة، في أشغال ذات منفعة عامة[1]، هذه الأخيرة وزعت أموالا فدرالية لأجل التضامن. كما تم أيضا إنشاء مخصصات البطالة ونظام المعاشات الفدرالية، متمثلا في "قانون الضمان الإجتماعي" (Social Security Act) ، في 15 أوت 1935[2]. وفي نفس السنة، أخذ "قانون فاغنر" (Wagner Act) جزء من المضمون الإجتماعي لـ "قانون إنتعاش الصناعة الوطنية NIRA"، وقام بتعزيز دور النقابات العمالية والصفقات العمالية[3]. ومن جهة أخرى، تم تجديد وتحسين النظام المالي والضريبي، الذي عزز من صلاحيات البنك الفدرالي[4].

ثالثا: نتائج وتقييم السياسة الجديدة الأولى

تمكنت "السياسة الجديدة الأولى" من تخفيض معدل البطالة من 24.8% في 1933 إلى 22.7% في 1934 وصولا إلى 20.1% سنة 1935[5]. من جهة أخرى، كان هناك تحسن في الوضع الزراعي، أكثر منه في الصناعة؛ حيث كانت هناك زيادة محسوسة في الدخل الزراعي، مع تخفيف عبء الديون على كاهل المزارعين. أما الصناعة، فقد شهدت زيادة محدودة في الأسعار، وأكثر من ذلك في الأجور، بالإضافة إلى تقليص غير كاف في ساعات العمل من أجل تحقيق تخفيض حقيقي للبطالة. وبالمقابل، كان الإنتعاش الإقتصادي قصيرا جدا؛ على الرغم من الإنتعاش في جوان 1933، الذي يعود وفقا لألفريد سوفي Alfred Sauvy لتخفيض قيمة العملة، فقد انخفض مستوى الإنتاج من جديد في جويلية 1933، ولم يستأنف الإقتصاد واقعيا بالرغم من إنخفاض قيمة الدولار في جانفي 1934، وتقديم المساعدات المباشرة للعاطلين عن العمل.

وفي الواقع، كان لا يزال لمروجي "السياسة الجديدة" ردود فعل مالتوسية؛ فمن أجل الحد من الإفراط في الإنتاج، بدلا من مجرد التلاعب بالطلب، كان لدى "السياسة الجديدة" إتجاها لإيقاف الإنتعاش، من خلال السماح للشركات بالإتفاق على مستوى الإنتاج.

وأخذت الإجراءات الأولى من السياسة الجديدة الأولى إنطباعا قويا في الرأي العام الأمريكي، لذلك كان فوز الديمقراطيين مشرقا في إنتخابات الكونغرس سنة 1934. أما الجزء الثاني من الإجراءات، والتي خصت الجانب الإجتماعي، فقد نتج عنه تدعيم قوي لوزن الدولة الفدرالية وزيادة العجز في الميزانية[6].

---

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
[2] Voir Quemeneur T. et al, fiche 29, p. 120. et Néré Jacques, op. cit., p. 24.
[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
[4] Quemeneur T. et al, fiche 29, op. cit., p. 120.
[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
[6] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
Et Quemeneur T. at al, Fiche 29, op. cit., pp. 120-121.

أما المكسب الذي دام من بين هذه الإجراءات الأولى، فكان في الجانب الإجتماعي، والمتمثل في "قانون فاغنر" عن الحريات النقابية وقانون الضمان الإجتماعي (SSA)، الذي تمثل في تأمين الشيخوخة وتأمين البطالة على المستوى الوطني[1].

ب- السياسة الجديدة الثانية Le Second New Deal:

كان الإنتعاش واضحا بدءا من عام 1935، على الرغم من إرتفاع البطالة، وقد كلل هذا بالنتائج التي حققها روزفلت في الإنتخابات الرئاسية في 1936 (61% من الأصوات)[2]، حيث قام هذا الأخير بوضع "سياسة جديدة ثانية"، لأن آثار السياسة الأولى على النمو كانت ضئيلة ولأن المحكمة العليا قضت بعدم دستورية AAA و NIRA ، لذلك وجهت هذه السياسة بدورها بالخصوص للجانب الإجتماعي[3].

أولا: دفعة ثالثة من الإجراءات

تم اعتماد دفعة ثالثة من الإجراءات؛ فإبتداءا من 1937، تم وضع سياسة جديدة للأشغال العامة، والتي تم تغطيتها بمبلغ 5 مليارات دولار تقريبا[4].

من جهة ثانية، نظم القانون الثاني لـ AAA في فيفري 1938 حصص الإنتاج والإعانات (والتي تمثل أساس السياسة الزراعية الأمريكية حتى يومنا هذا). كما قام قانون إجتماعي، في غاية الأهمية، والمتمثل في "قانون معايير العمل العادلة" (Fair Labour Standards Act)، في ماي 1938، بتحديد الحد الأدنى للأجور ومنع عمل الأطفال[5].

ثانيا: نتائج وتقييم "السياسة الجديدة الثانية"

حققت "السياسة الجديدة الثانية" نتائج مؤكدة؛ إذ مع إنخفاض الدخل الوطني من 87.6 مليار دولار في 1929 إلى 40.2 مليار في 1933، إرتفع من جديد ليصل إلى 73.6 مليار في 1937. لكن هذه النتائج كانت عابرة، إذ كان كافيا التقليص في ميداني الميزانية والقرض في 1937 لكي تحدث إنتكاسة أخرى[6]. ويشير ركود 1937-1938، المرتبط بمحاولة الحد من عجز الميزانية، أن سياسة روزفلت لم تشفي الإقتصاد الأمريكي من عجزه[7].

وقد حققت هذه الإجراءات نوعا من الإنتعاش، لكن لم يسترجع الإنتاج الصناعي والفائض التجاري في 1939 مستواهما في سنة 1929. ومع ذلك فإن عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف بسبع مرات (8.8 مليون عاطل عن العمل سنة 1939، أي 16.5% من العمال)[8].

---

[1] Néré Jacques, op. cit., p. 24.
[2] Quemeneur, Fiche 29, op. cit., p. 121.
[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 135.
[4] ibid., p. 136.
[5] Quemeneur T. et al, fiche 29, op. cit., p. 121.
[6] Néré Jacques, op. cit., p. 24.
[7] Quemeneur T et al, fiche 29, op. cit., p. 121.
[8] ibid.

وبسبب قيام إجراءات جديدة كثيرة في وقت قصير وعدم تجانس سياسة روزفلت والإعتماد الجزئي على زيادة تدخل الدولة وإحياء العجز العام (خصوصا بعد 1935)، لم يتسنى لعالم الشركات إعادة كامل الثقة في المستقبل، وأعتبرت "السياسات الجديدة" فيما بعد أول تجربة إقتصادية كينزية، غير أنها تظهر كإستراتيجية إقتصادية مخططة أقل مما تظهر عليه كسلسلة من الردود الواقعية على الأزمة[1].

وكتقييم سياسي لـ "السياسات الجديدة" (New Deals) ؛ إذا لم تكن قد حققت نجاحات إقتصادية واضحة، فقد حققت نجاحات سياسية (مصطلح "New Deal" كان الصيغة الإنتخابية لروزفلت)، لأنه تم إعادة إنتخابه في 1936، 1940 و1944.

الفرع الثالث: الميكانيزمات المتبعة من قبل الدول للخروج من أزمة الكساد الكبير

كانت التجارب الوطنية لبلدان العالم جد متنوعة ومختلفة في نتائجها، والتي من الضروري النظر إليها كل على حدى، الشيء الذي يظهر بوضوح عند قراءة الجدول التالي:

جدول رقم (27)

معدل النمو السنوي لمختلف البلدان 1922-1937

	1929-1922	1937-1929
اليابان	%6.5 +	%3.6 +
ألمانيا	%5.7 +	%2.8 +
فرنسا	%5.8 +	%2.1 -
المملكة المتحدة	%2.7 +	%2.3 +
الولايات المتحدة الأمريكية	%4.8 +	%0.1 +

Source : Néré Jacques, op. cit., p. 22

أ- اليابان:

أجبر اليابان مبكرا على ترك "تعادل الذهب Parité-or". وبين نوفمبر 1931 و نوفمبر 1932 تناقصت قيمة الين بالدولار بأكثر من النصف، وإستفادت الصادرات اليابانية من ذلك خصوصا وأن المنتوجات اليابانية كانت تباع أحسن بكثير من المنتجات الغربية في فترة الركود بسبب أسعارها الأقل إرتفاعا، حيث كان اليابان في ذلك الوقت لا يزال بلدا ذا أجور منخفضة؛ لذلك سجلت الصادرات اليابانية إرتفاعا في الفترة 1931 و1936، حيث إنتقلت من 1435 مليون ين إلى 2641، غير أن الواردات إنتقلت أيضا من 1542 مليون ين إلى 2753 في نفس الفترة، بسبب زيادة مؤشرات أسعار الواردات. ورغم ذلك، فإن الكساد الكبير يمثل لليابان فترة إزدهار؛ حيث زاد الإنتاج المحلي بين 1930 و 1936 بـ 50%، الإستهلاك المدني بـ 20%، إنتاج السلع الإستهلاكية بـ 33%، أما إنتاج السلع الإنتاجية بـ 83%[2]. لكن

[1] Voir Néré Jacques, op. cit., p. 24 et Quemeneur T. et al, fiche 29, op. cit., p. 121.
[2] Néré Jacques, op. cit., p 24.

النمو الذي شهده اليابان في الفترة 1932 و 1936 لم يكن متوازنا، حيث أنه إستفاد خاصة من بعض القطاعات ذات الصلة بالعتاد مثل التعدين، وليس من نشاطات أخرى مثل النسيج وغيرها[1]. وبناءا على ذلك، إبتداءا من 1937، قضى الحزب العسكري على هذا النمو وأدت زيادة نفقات الحرب إلى عجز كبير في الميزانية، التضخم، أزمة صرف وتقييد للواردات، ودخل اليابان قبل أوروبا في إقتصاد الحرب[2].

ب- فرنسا:

دخلت فرنسا في الأزمة متأخرة، لأنها إستفادت من الأثر الواسع لإنقاص قيمة الفرنك بـ 80% في عام 1928، وبقيت تمثل "الجزيرة السعيدة" في الخارج حتى 1931. كما لم تكن قوة الأزمة بمستوى الدول الأخرى، فالإنتاج الصناعي لم ينخفض سوى بـ 11[3]% في 1930-1931 و بـ 20% تقريبا من 1929 إلى 1935 وخاصة أن معدل البطالة لم يزد سوى قليلا (3% في عام 1932)[4].

ومن جهة ثانية، عرفت فرنسا تناقضا لسياستين متتاليتين ومتعارضتين، واللتان عرفتا في نفس الوقت نتائج سيئة أدت إلى إنكماش وصل إلى أقصى نتائجه المنطقية، دافعا الإقتصاد الفرنسي إلى أزمة في حين أن معظم البلدان الأوروبية قد بدأت في الخروج منها؛ ففي 1935، إنخفض الدخل الوطني بالثلث، بينما كانت البطالة المتزايدة قد إنخفضت بسبب رحيل العمال الأجانب[5]، ولم يبدأ الصراع ضد الكساد الكبير بشكل حقيقي إلا بعد 1936، بمجيء "الجبهة الشعبية" أو "حكومة بلوم Blum" التي إعتمدت سياسة إنتعاش بإجراءات مستوحاة أكثر من التجربة الأمريكية للسياسة الجديدة لروزفلت أكثر منها إشتراكية[6]. وبالمقابل، تنبأ معارضو "الجبهة الشعبية" بأسوء الكوارث. لكن الإقتصاد الفرنسي حقق إنتعاشا حتى منتصف 1937 الذي ينسبه سوفي A. Sauvy إلى تخفيض العملة[7]. ولكن هذا الإنتعاش جاء متأخرا بالرغم من تخفيض العملة (30% تقريبا سنة 1936) ومقترحات لافال الإنكماشية (1935). أيضا، كان هناك تخفيض آخر للعملة (57% في عام 1938)[8]، لكن "الجبهة الشعبية" لم تتمكن من إنتشال إنتشال الإقتصاد من حالة الإنهيار، خصوصا أن الكساد العالمي الجديد سنة 1938 من شأنه أن يضرب فرنسا بقوة[9].

وعلى العموم، لم يسجل نقص في البطالة التي إمتصت الزيادات في الأجور مع غلاء الأسعار، فيما زادت الفجوة في عجز ميزان المدفوعات. ورغم بعض التعديل في 1937، إلا أن الإقتصاد الفرنسي ظل عشية الحرب العالمية الثانية دون مستواه في 1929.

---

[1] Buridant Jérôme et al, op. cit., p 136.
[2] Néré Jacques, op. cit., p 24.
[3] Cohen A. et P. Combemale, Croissance et Crises : Eléments d'analyse, Haier, Paris, 1980, p 59.
[4] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 46.
[5] Néré Jacques, op. cit., p. 24.
[6] Guiffan Jean, op. cit., p. 130.
[7] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 137.
[8] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 46.
[9] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 138.

ج- ألمانيا:

ألمانيا هي الأخرى تحملت ضغط الأحداث، لكن مبتكرة حلول مستحدثة؛ ففي 1932، كان وضعها مأساويا، ليس فقط لوجود 6 ملايين عاطل عن العمل، وإنما لأن البلد لم يعد يملك إحتياطات صرف، لذلك أجبر البلد على تقليص وارداته بشكل صارم وتعويضها بصادراته. وبفضل إتفاقات مبادلة ونظام متسلط ومعقد للتعويض (Clearing) داخل هذا الإقتصاد المنعزل عن العالم بالإضافة إلى رقابة صارمة على النقد، عادت الأمور إلى مجرياتها وكان الإقتصاد الألماني أسرع في الإنتعاش[1]. كان هذا الإنتعاش بفضل الدكتور شاخت Schacht وهو ليبرالي تمت ترقيته إلى ديكتاتور الإقتصاد، الذي وضع نظاما بارعا ساهم في إعادة النشاط وإمتصاص البطالة. ولكن في عام 1936، تم الوصول إلى حدود هذا النظام مع التشغيل الكامل ورجوع التضخم[2].

أما نتائج العمالة فكانت ملفتة للنظر، حيث إنخفض عدد العاطلين عن العمل من 3.5 مليون في ديسمبر 1933 إلى 1.1 مليون في ديسمبر 1936 وإلى 0.2 مليون في ديسمبر 1938. ولكن ثمن هذه النتيجة كان غاليا؛ إذ كان العجز في الميزانية كبيرا، لأن العائدات الضريبية كانت تغطي أقل من نصف النفقات العمومية، حيث كان من الممكن أن يتسبب في إرتفاع معدلات التضخم، لولا تحكم الدولة في العملة[3]. ومن جهة ثانية، ضاقت بالإقتصاد الألماني، ولم يتمكن في نفس الوقت من تلبية طلبيات السلاح والصادرات التي كان عليها تعويض الواردات التي بقيت ضرورية. ولم ينجو الإقتصاد الألماني مؤقتا من الإختناق إلا بسلب ونهب الأراضي المحتلة، إبتداءا من 1938[4].

وعموما، فقد إستغرقت السياسة الإقتصادية الألمانية بعضا من الوقت وعاش الإقتصاد بأعلى من قدراته بكثير؛ إذ لم يكن من الممكن أن تنفق الدولة الأموال على نحو مستدام، أموالا لا تملكها في الأصل، مما تسبب في ديون كبيرة جدا، وكان ينبغي على الدولة التي لا تستطيع مواجهتها أن تقبل بمعدلات تضخم عالية جدا، لذلك لم يكن هناك مخرج إقتصادي سوى الحرب[5].

د- إنجلترا:

كانت إنجلترا قد دخلت الأزمة قبل 1929، ولكن كانت هي من إنتعشت بشكل أسرع، ويرجع ذلك إلى التخلي عن ثلاثة مبادئ تقليدية رئيسية؛ قاعدة الذهب (Etalon-Or)، التبادل الحر (Echange Libre) وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية (Non-intervention de l'Etat)، حيث سمح التخفيض المبكر في قيمة الجنيه الإسترليني (سنة 1931، عامين قبل الدولار) والرجوع إلى السياسة الحمائية من تقليص الإختلال الكبير في توازن الميزان التجاري؛ إذ بينما إرتفعت الأسعار الداخلية، ميسرة بذلك الوضعية على المؤسسات، إنتعشت الصادرات، حيث أن إنخفاض قيمة الجنيه الإسترليني سمح لهم بالإستفادة من

---

[1] Néré Jacques,op. cit., pp. 22- 23 et .أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 46.
[2] Néré Jacques, op. cit., p. 23.
[3] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 137.
[4] Néré Jacques, op. cit., p. 23.
[5] Buridant Jérôme et al, op. cit., p. 137.

للإقتصاد الأمريكي خلال فترة الإنتعاش. لكن الإقتصاد الأمريكي عاد للركود من جديد عامي 1937-1938 بسبب تغيير روزفلت للسياسة، ولم يوقف الركود سوى الإستعداد للحرب[1].

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من أزمة 2008

قال جوزيف ستبغليتز أنه[2]: "تمت الإستفادة من أزمة 1929. هل كان ذلك بقدر كاف؟ هذه مسألة أخرى؛ إذ كانت لدينا كل المعارف اللازمة لإجتناب الأزمة الحالية، لكننا لم نحسن إستعمالها. وواصل: "أعتقد أننا بحاجة إلى "سياسة جديدة" جديدة (un nouveau new deal)، لأن السياسة القديمة كانت صالحة لفترة معينة، للحد من الكساد الكبير. لكن العالم على مدى 75 سنة قد تغير كثيرا ، لأننا اليوم أكثر ثراء من ذي قبل، لكن هذه الثروة لم توزع بالتساوي"

الفرع الأول: خطط الإنقاذ الأمريكية والدولية

مع بداية حدوث أزمة 2008، قامت البنوك المركزية بسياسات نقدية تهدف إلى ضخ السيولة عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية؛ ففي الثلاثي الأول من سنة 2009، إشترى الفدرالي الإحتياطي الأمريكي 44% من إصدارات القروض الصافية للولايات، و30% تقريبا في الثلاثي الثاني، ولكن كان عليه الإنسحاب في الثلاثي الأخير من نفس السنة[3].

ولدى هذه السياسة النقدية جانبان؛ جانب إيجابي، والمتمثل في دعم سياسات الإنعاش، بتسهيل اللجوء إلى الإقراض بالنسبة للولايات، وجانب سلبي، كان قد تخوف منه باتريس بلون Patrice Blanc[4]، مدير نيووادج Newedge، أحد الشركات الرائدة في مجال السمسرة في المشتقات، حيث أنه يخشى من تكون فقاعة أخرى في السوق جراء تخفيض أسعار الفائدة و "العمليات المضاربية للإستفادة من فارق المردودية* (carry trade) على الدولار الأمريكي.

كما سارعت مختلف الدول إلى خطط للإنقاذ عن طريق ضخ السيولة في الأسواق كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] أرنولد دانيال، مرجع سابق، ص 46.

[2] Stiglitz Joseph, Documentaire « 1929 : La Grande Dépression », 2ème partie, réalisé par William Karel, ARTE, le 28 octobre 2009, 21h35.

[3] Chevré Cécile, Fin du yoga mortel : retour à la crispation, La Vie Financière, MONEY WEEK, 30/10/2009. Disponible sur : http://www.moneyweek.fr/20091010964/conseils/economies/quantitative-easing-fed-obligations-etat/

[4] Prandi Massimo, Newedge identifie la formation d'une nouvelle bulle sur les marchés, Les Echos n°20535, 21/10/2009, p. 29. Disponible sur : http://www.lesechos.fr/vg/articles/e0/e06ff84d.html

* ترجمة الباحثة.

جدول رقم (28)

خطط الإنقاذ من قبل مختلف الحكومات

الدولة	المبلغ المخصص	الآليات المعتمدة	جهة إتخاذ قرار خطة الإنقاذ
الولايات المتحدة الأمريكية	700 مليار دولار	تأميم، دمج، إقراض	قرار الرئيس بوش
ألمانيا	500 مليار يورو	تأميم، دمج، إقراض	قمة الإتحاد الأوروبي
فرنسا	350 مليار يورو	تأميم، دمج، إقراض	قمة الإتحاد الأوروبي
بريطانيا	500 مليار إسترليني	تأميم، دمج، إقراض	قرار مجلس الشيوخ البريطاني
السعودية	150 مليار دولار	دمج، إقراض	قمة دول مجلس التعاون الخليجي
الإمارات العربية المتحدة	120 مليار دولار	دمج، إقراض	قمة دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: الخزرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الإقتصادات العربية، التحديات وسبل والمواجهة،المؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الإسراء الخاصة/ الأردن و كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، 28-29 أفريل 2009، ص 14.

أ- خطة الإنقاذ الأمريكية بولسون[1]:

هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي ، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة 2007، وإستمرت تداعياتها حتى عام 2008، ولقد أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددة بإنهيار الإقتصاد الأمريكي ودخوله في أسوأ مرحلة من الكساد العالمي الكبير.

وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف الملكية وتشجيع النمو الإقتصادي وزيادة عائدات الإستثمارات إلى أقصى حد ممكن. كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير عام 1929، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في بداية الأمر خطة الانقاذ المالي، حيث إعتبرها خطة لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد بإستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون بأن دعم الشركتين (فاني ماي وفريدي ماك)، هو أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية، وإعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتا مقابل معارضة 13 صوتا عقب موافقة مجلس النواب.

[1] عبدالحميد عبدالمطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 344.

أولا: مبدأ الخطة والأساس الذي تقوم عليه

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقلق مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بإنهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي إعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت.

وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2009، مع إحتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين إعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانبا خاصا بشركتي فاني ماي وفريدي ماك لقاء الرهن والمعرضين للإفلاس، بعدما شارفتا على الإنهيار مطلع شهر أوت، حيث تملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهونا عقارية قيمتها 5 تريليون دولار تعادل نحو 50 % من الرهون العقارية في الولايات المتحدة، وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار.

ثانيا: بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

1 ـ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

2 ـ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع إحتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك أعضاء الكونجرس الأمريكي حق النقض (الفيتو)على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار .

3 ـ تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

4 ـ يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، بوضع خطط مماثلة.

5 ـ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

6 ـ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

7 ـ تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الإستغناء عنهم.

8 ـ منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.

9 ـ إستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

10 ـ يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس مجلس الإحتياطي الفدرالي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

11 - يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس على حضور الإجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات .

12 - تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

13 - يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

14 - إتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

ب- الدول السبع الصناعية:

إجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في 12 أكتوبر 2008 في واشنطن وتعهدوا بالعمل معا لإعادة الإستقرار إلى أسواق المال العالمية وإستعادة التدفقات النقدية، ودعم النمو الإقتصادي العالمي، وقد دعا الوزراء في إجتماعهم بواشنطن إلى إجراء عاجل وإستثنائي لمواجهة الأزمة الحالية.

وحدد الوزراء في بيان أصدروه في ختام إجتماعهم خمس خطوات واجراءات يتعين القيام بها لمواجهة الأزمة وهي[1]:

1 - إتخاذ إجراءات حاسمة وإستخدام كل الأدوات المتوافرة لديهم لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.

2 - إتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الإعتماد والأسواق والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة ورؤوس الأموال.

3 - العمل على أن تتمكن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى في حالة الضرورة من جمع رأس مال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات .

4 - العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

5 - إتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري وغيرها من الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيق ونشر معلومات تتميز بالشفافية.

وقد اعلن صندوق النقد الدولي على الفور عن مساندته ودعمه الكاملين لخطة العمل الخماسية التي طرحتها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، وأعلن الصندوق من خلال إعلان اللجنة المالية والنقدية للصندوق برئاسة يوسف بطرس غالي وزير المالية ، بيانا أكدت فيه دعمها الكامل للتعهدات الواردة في إعلان مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى وأكد صندوق النقد الدولي عن استعداده لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة وأنه سيكون قادرا على وضع موارد كبيرة في تصرف الدول المتضررة.

---

[1] نفس المرجع، ص 345.

وتجدر الاشارة إلى أن صندوق النقد الدولي يملك أكثر من 100 مليار دولار في حسابات يمكن الإقراض منها ، وعقد دورة تدبير اعتمادات إضافية من خلال خطتين لترتيبات الإقراض، ويذكر أن إليه التمويل الطارئ لدى صندوق النقد الدولي.

كانت قد أنئت عام 1995 واستخدمت ست مرات كانت الأولى عام 1997 خلال الأزمة المالية في آسيا ، وعن المرات الأخرى 2001 لمساعدة تركيا وهذا العام لمساعدة جورجيا.

ج- قمة دول منطقة اليورو:

وقد عقدت تلك القمة في باريس يوم 2008/10/12[1]، حيث أبدت دول منطقة اليورو إستعدادها لضمان عمليات إعادة تمويل البنوك حتى نهاية 2009 مؤكدة أن في وسعها التدخل بعدة وسائل لدعم جميع الأموال للمصارف من خلال تقديم ضمانات أو تأمينات أو تدابير مماثلة.

وجاء في البيان الصادر عن تلك القمة، أنه سيكون في وسع حكومات الدول المتعاملة باليورو تبادل أسهم مشكوك فيها مقابل سندات رسمية وأن هذا التدبير سيبقى ساريا حتى 31 ديسمبر 2009. كما أكد البيان أن الدول الأوروبية ستحول دون إفلاس البنوك المتعثرة عبر الوسائل المناسبة بما فيها إعادة التمويل مشددا في الوقت نفسه على حماية مصالح دافعي الضرائب. وتطبيقا لخطة العمل التي تبنتها القمة الأوروبية لمنطقة اليورو، فقد وافقت كل من الدول الأعضاء بصورة متزامنة في إعلان تفاصيل خططها لإنقاذ نظامها المصرفي وأعلن البنك المركزي الأوروبي عن إجراءات تشمل تقديم مبالغ مالية قصيرة الأجل وغير محددة، وقد أعلنت خطة الإنقاذ الألمانية عن 470 مليار يورو (ما يعادل 645 مليار دولار)، وتشمل ضمانات بقيمة 400 مليار يورو ومشاركة في إعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك بقيمة 70 مليار يورو، وقد أعلنت فرنسا خطة إنقاذ بلغت حوالي 417 مليار دولار وذلك في إطار التدابير التي إعتمدتها مجموعة اليورو[2].

وأعلنت الحكومة البريطانية، التي لا تتعامل باليورو، أنها ستضخ حوالي 37 مليار جنيه إسترليني أي حوالي 63 مليار دولار في ثلاثة من أكبر البنوك البريطانية بهدف إنقاذ النظام المصرفي من الإنهيار بسبب الأزمة المالية العالمية. وقد لوحظ على منطقة اليورو الأوروبية أنها أقرت ما يسمى بالتأميم الجزئي كأحد السبل الضرورية والمؤقتة لعلاج الأزمة وتداعياتها من خلال ما يسمى ببرنامج (شراء الأصول) لحين ما تستقر الأوضاع المصرفية وأوضاع الشركات على أعمال إعادة بيع هذه الأصول أو الأسهم في البورصة[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 346.
[2] نفس الصفحة.
[3] نفس الصفحة.

د- القمة الأوروبية الآسيوية:

عقدت القمة الأوروبية الآسيوية في يوم 2008/10/25، تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين، وعلى رأسها فرنسا والصين هذا العملاق القادم، والذي تشير كل التوقعات أنه سيخرج من الأزمة الإقتصاد الأقوى، والأكثر تأثيرا على النظام الإقتصادي العالمي الجديد القادم بعد الأزمة.

وقد خرجت القمة بضرورة المطالبة بإجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي العالمي، وكذلك في النظام الإقتصادي الدولي بمؤسساته ومنظماته وإعادة هيكلتها وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أبدت الصين إستعدادها للمساهمة في الخروج من الأزمة العالمية، خاصة وأنها تملك ورقة رابحة تتمثل في أن السوق الصيني يتولى إنقاذ الإقتصاد العالمي بأكمله من خلال إدخال مئات الملايين من المستهلكين الجدد إلى السوق العالمية بحيث يتولون إنعاش الإقتصاد العالمي بشروط معينة، من بينها[1]:

- أن تكف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عن إتهام الصين أنها لا تراعي حقوق الإنسان.
- أن تكف تلك الدول عن الحديث الدائم والمستمر عن عمالة الأطفال والمساجين في الصين، وأن لاتتخذ الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بالإجراءات الرمادية التي تقيد الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكية.
- أن تعود تايوان إلى الصين الأم دون معارضة من أوروبا والولايات المتحدة.

وقد إتفقت القمة على المسؤولية التضامنية بين كافة الأطراف في مواجهة وعلاج الأزمة العالمية كونها أضرت كافة البلدان بشكل من الأشكال، وأن ذلك سيساهم في إنقاذ العالم من الدخول في كساد إقتصادي. بالإضافة إلى تقسيم الأدوار، وذلك بإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر وضوحا، تلعب فيه الإقتصادات الناشئة والكيانات العملاقة الجديدة، وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والدول النامية دورا رئيسيا.

الفرع الثاني: الإجتماعات الثلاثة لمجموعة العشرين G20

تم عقد ثلاث إجتماعات لمجموعة العشرين* بعد إنفجار الأزمة المالية الحالية، وذلك للبحث في جوانب الأزمة وفي أهم الإجراءات والحلول التي يستوجب إتخاذها.

---

[1] نفس الصفحة.

* G20: هو منتدى إقتصادي أسس سنة 1999 بعد حدوث سلسلة الأزمات في التسعينات من القرن الماضي، يهدف إلى تعزيز التشاور الدولي بإتباع مبدأ الحوار. وتمثل هذه المجموعة ثلثي التجارة والسكان العالميين وأكثر من 90% من الناتج العالمي الخام. ويضم بلدان مجموعة الثمانية و 11 دولة من الإقتصادات الناشئة؛ الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الإتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، جنوب إفريقيا، السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، المكسيك، تركيا والإتحاد الأوروبي.

أ- القمة الأولى لمجموعة العشرين:

أولا: مجريات القمة

إنعقدت قمة مجموعة العشرين في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية يومي 14 و 15 نوفمبر 2008 على المستوى الرئاسي لـ 19 دولة، بالاضافة إلى الإتحاد الأوروبي وقد مثله الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإعتباره الرئيس الدوري للإتحاد الأوروبي آنذاك، ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو. وإنضمت إلى القمة كل من إسبانيا وهولندا، كما شارك فيها أربع منظمات دولية هي: الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنتدى الإستقرار المالي.

وعلى الرغم من الإلتفاف الدولي حول أهمية إعادة النظر في النظام المالي العالمي، إلا أن رؤى الدول قد تباينت في أوجه الإصلاح التي يجب إدخالها على هذا النظام، وإنصهرت هذه الآراء بعد ذلك لتخرج في صورة بيان صادر عن قمة مجموعة العشرين.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على توجهات قمة "بريتون وودز"، فإن قمة واشنطن قد شهدت ثلاث قوى تنازعت هذه التوجهات[1]:

القوة الأولى: دول الاتحاد الأوربي

وقد كان القاسم المشترك بينها هو الدخول إلى الإجتماع على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية نشأة الأزمة المالية في الولايات المتحدة بسبب سياسات مالية تخصها هي، وتبتعد عن تشديد الرقابة على هذه المؤسسات، لذلك تمثلت رؤيتهم في: تعديل هياكل النظام المالي العالمي، وتشديد الرقابة على عمل صناديق التحوط والبنوك الإستثمارية ، وزيادة الإحتياطيات النقدية الإلزامية للمؤسسات المالية، ووضع قواعد محاسبية أكثر تشددا وشفافية، والحد من الرواتب المرتفعة للمسؤولين الإداريين في المؤسسات المالية.

القوة الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية

حيث دخلت إجتماع قمة العشرين وفي عقيدتها إجهاض كل المحاولات الأوروبية لوضع قواعد قانونية جديدة للإقتصاد العالمي، وترك البنوك والمؤسسات المالية تدير أعمالها، على خلفية تأثرها بإقتصاد السوق الحر، الذي يخدم مصالحها في المقام الأول بطبيعة الحال، مع التركيز - في نفس الوقت - على إثناء الصين - إن أمكن - عن إبقاء عملتها (اليوان) ضمن أسعار صرف منخفضة.

القوة الثالثة: دول الإقتصادات الناشئة:

وفي مقدمتها الصين وروسيا والبرازيل والمملكة العربية السعودية، ومطالبة هذه الدول بدور أكبر على صعيد صنع القرار الإقتصادي العالمي، من خلال المساهمة في إدارة مؤسساته المالية.

---

[1] النجار إبراهيم عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 167-173.

ثانيا: نتائج القمة

أنهت القمة أعمالها بإصدار وثيقة ختامية إشتملت على عدة مبادئ أساسية أهمها[1]:

1- التأكيد على الإطار العام الذي يحكم التعامل بين الدول في مجال الإقتصاد الدولي، والمتمثل في تنمية التعاون المشترك بين الدول لإعادة النمو للإقتصاد الدولي، وإنجاز الإصلاحات الضرورية للنظام المالي العالمي.

2- الإثناء على الجهود الدولية التي تم إتخاذها في مواجهة الأزمة المالية العالمية في الفترة السابقة على إنعقاد قمة العشرين والحث على إستمرارها، مع التأكيد على أن تكون مبادئ إقتصاد السوق هي الحاكمة لأي إصلاح للنظام المالي العالمي، ورفض فرض أية رقابة حمائية على مبدأ حرية التجارة الخارجية، مع التنويه إلى النصيب الأكبر الذي تحتله مجموعة قمة العشرين في حجم التبادل التجاري العالمي، وأهمية تنامي هذا القطاع لتحقيق مصالحها.

3- تركيز العوامل التي أدت إلى نشأة الأزمة المالية العالمية في عاملين:

الأول: يتمثل في النمو الذي شهده العالم على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما أدى إليه من تشجيع المؤسسات المالية الوطنية على الإستفادة منه، دون أن يرافق ذلك تقدير كاف للمخاطر، وتزامنه أيضا مع ضعف الإشراف على هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.

والثاني: ضعف السياسات الإقتصادية الكلية التي تم إتخاذها في الدول الأخرى - غير دول مجموعة العشرين - وعدم إكتمال الإصلاحات المتخذة منها لإصلاح هذه السياسات، ومساهمة ذلك في النتائج الكلية الإقتصادية على مستوى العالم، والعرقلة الحادة لمبادئ إقتصاد السوق. أي أن الدول المتقدمة أصرت على تحميل الدول النامية جزءا من الأسباب الأساسية للأزمة المالية العالمية.

4- التركيز على تكثيف الجهود الدولية نحو:

أولا: ضرورة تثبيت الأسواق المالية، ودعم النمو الإقتصادي الذي شهده العالم حتى انعقاد القمة.

وثانيا: التأكيد على أهمية دور صندوق النقد والبنك الدوليين، والبنوك الدولية المتعددة الأطراف (MDBS) في مساعدة الدول المتخلفة، مع ضرورة المراجعة الدورية لآليات هذه المؤسسات، وتوفير المصادر المالية الكافية لمساعدتها على تنفيذ مسؤولياتها.

5- الإتفاق على المبادئ الأساسية لإصلاح الأسواق المالية، وتكليف وزراء مالية مجموعة العشرين باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق هذه المبادئ، طبقا لخطة عمل شاملة تحدد ما يجب إنجازه بكل منها في الأجل القريب، في موعد أقصاه 31 مارس 2009، وما يمكن إنجازه في كل منها أيضا في

---

[1] النجار إبراهيم عبد العزيز، مرجع سابق، ص 165. وأيضا:
علة مراد، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص ص 25-26.

الأجل المتوسط، وعقد إجتماع آخر لزعماء مجموعة العشرين بحلول شهر أفريل 2009، لمراجعة مدى الإلتزام بتطبيق هذه المبادئ.

وهكذا تم الإتفاق فيما بين دول قمة العشرين على إرضاء القوى الأساسية التي تم تمثيلها في مجموعة العشرين، بتبني معظم الإقتراحات لجميع هذه القوى سواء الولايات المتحدة الأمريكيّة ، أو دول الإتحاد الأوروبي، أو الدول التي تمثل الإقتصادات الناشئة: مثل أهمية تنظيم أفضل لأسواق المال العالمية، وإتخاذ خطوات لوقف التراجع الذي شهده الإقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، من خلال إدخال إصلاحات أساسية في النظام المالي العالمي، تسمح بالإشراف الملائم على كافة الأسواق والمنتجات المالية، وضرورة وضع قواعد صارمة للشفافية ومحاسبة المقصرين، ووضع حد للمكافآت المغالي فيها، لمنع مخاطرة المديرين بالمؤسسات المالية التي يديرونها، ومشاركة الإقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند في أي قمة عالمية لإصلاح النظام المالي، وتقادم النظام القائم وقت الأزمة، والذي وضع أساسه في مؤتمر"بريتون وودز " سنة 1944 بمشاركة 44 دولة على مبادئ أمريكية. وإنشاء "نظام إنذار مبكر" تكون مهمته التنبيه بنقاط الضعف في النظام المالي العالمي، قبل أن تتحول إلى أزمة مالية.

وبهذا يتضح أن مجموعة العشرين قد إتفقت فيما بينها على ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، وعلى أهمية تحديث نظمها المالية لمنع الأزمة الإقتصادية من التدهور، إلا أنها لم تلتزم بتنسيق موحد لتخفيض أسعار الفائدة الأساسية، أو إلزام بعض الدول برفع أسعار الصرف لعملتها ـ كالصين ـ أو الإنفاق على المشروعات العامة، لمواجهة إحتمال حدوث ركود إقتصادي، وفضلت القمة ترك هذه الأمور لتحركات كل دولة على حدى.

من جهة ثانية، تم الإتفاق على ضرورة إعادة تشكيل المؤسسات المالية العالمية القائمة بما يجعلها قادرة على ضبط النظام المالي العالمي، في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها النظام الإقتصادي العالمي منذ عدة عقود، والتي أثبتت ضرورة مواكبتها بتحولات عميقة أيضا في بنية المؤسسات المالية العالمية.

ب- القمة الثانية لمجموعة العشرين:

عقدت مجموعة العشرين قمتها الثانية في لندن في 2 أفريل 2009، وقد أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقمة العشرين في لندن بوصفها منعطفا تاريخيا بإتجاه تعافي الإقتصاد العالمي. وكان قادة وزعماء قمة مجموعة العشرين، قد توصلوا إلى إتفاق بشأن معالجة الأزمة المالية العالمية، ويشمل إجراءات تبلغ كلفتها 1.1 تريليون دولار أمريكي. كما شمل الإتفاق أيضا فرض عقوبات قاسية بحق الملاذات الضريبية التي تتمتع مؤسساتها عادة بالسرية المصرفية، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات رقابية صارمة على عمل وأداء المؤسسات المالية في العالم.

ومن أبرز قرارات وإجراءات قمة العشرين[1]:

- تخصيص 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للإقتصاديات المتعثرة.
- رصد مبلغ 250 مليار دولار أمريكي لتمويل الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تعزز وتنشط حركة التجارة العالمية.
- تقديم مبلغ 250 مليار أخرى لصندوق النقد الدولي كنوع تعزيز حقوق السحب الخاصة (أو خدمة السحب على المكشوف) التي تمكن الدول من الإقتراض منها.
- تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة.
- إخضاع المرتبات والحوافز والزيادات التي يتقاضاها العاملون في القطاع المصرفي لإجراءات رقابة صارمة.
- إنشاء مجلس عالمي للإستقرار المالي ليعمل مع صندوق النقد الدولي ويكون مسؤولا عن التأكد من سلامة العمليات المالية العابرة للحدود بين الدول ويقدم آلية إنذار مبكر للنظام المالي.
- المزيد من عمليات التنظيم والرقابة على صناديق الإستثمار السيادية والوكالات التي تمنح الإئتمان.
- الإتفاق على إعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف من الديون السامة أو المعدومة.

وقد جرى الإتفاق أيضا على أن يقوم صندوق النقد الدولي بتوفير مبلغ ستة مليارات دولار من خلال بيع بعض احتياطي الذهب لديه، وذلك لزيادة عمليات الإقراض للدول الأكثر فقرا في العالم.

وفيما يخص الدول الفقيرة، أعلن الرئيس الأمريكي مضاعفة المساعدات الغذائية الأمريكية لإفريقيا وأمريكا اللاتينية وباقي المناطق الفقيرة في العالم.

كما أعرب ممثلوا بلدان القمة عن إرتياحهم للنتائج التي خلصت إليها القمة في ضبط النظام المالي الدولي. وفي تعليق له على نتائج القمة، صرح المدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك ستروس كان أن اللقاء خرج بقرارات تشكل مجتمعة "أكبر خطة نهوض إقتصادي موحدة سبق أن أعلن عنها على الإطلاق[2]".

ج- القمة الثالثة لمجموعة العشرين:

إنعقد الإجتماع الثالث بعد إنطلاق الأزمة لمجموعة العشرين في بيتسبرج Pittsburg في الولايات المتحدة الأمريكية في 24 و25 سبتمبر 2009، أين وضعت الدول المشاركة أسس إدارة إقتصادية ومالية جديدة لتجنب حصول أزمة جديدة في العالم، وقررت الدول الصناعية والناشئة في مجموعة العشرين في

---

[1] الصحافة الإقتصادية، قمة مجموعة العشرين الثانية، الجريدة الإلكترونية "الصحافة"، تونس 2009/04/03. متوفر على الموقع: http://www.essahafa.info.tn/archives/090404/alamia/article5.html

[2] نفس المرجع.

بيانها الختامي تعزيز تعاونها حد القبول بحق الرقابة على الطريقة التي تدير بها إقتصاداتها بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي خرج قويا من هذه القمة.

بالإضافة إلى ذلك، قررت دول مجموعة العشرين، التي تمثل نحو 90 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي العالمي، أن تصبح المنتدى الرئيسي للتعاون الإقتصادي الدولي كبديل لمجموعة الثماني. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن المجموعة إتخذت خطوات مهمة لمساعدة الإقتصاد العالمي على الإنتقال إلى نمو تتوافر له مقومات الإستمرارية[1].

وفيما يلي أبرز النقاط الواردة في البيان الختامي للقمة، حيث تم الإتفاق على[2]:

- طي صفحة عهد من عدم المسؤولية وتبني جملة تدابير وقواعد وإصلاحات ضرورية لتلبية احتياجات الإقتصاد العالمي في القرن الـ 21م.
- عدم الإفراط في الثقة بمجرد الشعور بعودة الوضع إلى طبيعته.
- الإنتقال من مصادر عامة إلى مصادر خاصة للطلب، وإقامة نموذج نمو أكثر ديمومة وأكثر توازنا في جميع البلدان والحد من إنعدام التوازن في التنمية.
- العمل بشكل منسق للتأكد من أن السياسات النقدية التجارية والبنيوية والمتعلقة بالميزانية والصرف تشكل كلا متناسقا مع مسارات للطلب والعرض والإحتياطيات والديون والإقتراض وميزانا للمدفوعات أكثر ديمومة وتوازنا.
- ضبط النظام المالي وعدم إنطواء أنظمة ضبط المصارف والمؤسسات المالية على التجاوزات التي أدت إلى الأزمة.
- عدم السماح بعودة الممارسات المصرفية السابقة، حيث أدى عدم التبصر وغياب المسؤولية إلى الأزمة.
- الإلتزام بالعمل معا لرفع المعايير في مجال رؤوس الأموال ولوضع معايير دولية صارمة في مجال المكافآت بغية وضع حد للممارسات التي أدت إلى مجازفات مفرطة، ولتحسين سوق المنتجات المالية الفرعية ولإنشاء أدوات أقوى من أجل ضمان أن تتحمل الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى مسؤولية المجازفات التي تتخذها.
- إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وضرورة قيام صندوق النقد بدور أساسي في تشجيع الاستقرار المالي العالمي وإعادة توازن النمو، وتقديم طلبات لصندوق النقد الدولي لمساعدة وزراء الماليات وحكام المصارف المركزية في هذه العملية للتقويم المشترك.
- تبني صيغة ديناميكية للبنك الدولي لتعكس التغيرات في وزن الدول وفي مهمة التنمية للبنك، ما يعني زيادة لا تقل عن 3% لحقوق التصويت المعطاة إلى الدول النامية.

---

[1] الإقتصادية من بيتسبرغ، قمة العشرين تتعهد بطي صفحة "عدم المسؤولية" وتتبنى تدابير للقطاع المصرفي، مجلة الإقتصادية الإلكترونية، 27 سبتمبر 2009/ العدد 5830. متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2009/09/27/article_280037.html

[2] نفس المرجع.

- إستمرار مجموعة العشرين وتحديده مجموعة العشرين كمنبر ذي أولوية للتعاون الإقتصادي العالمي.
- الإتفاق على تنظيم قمة في كندا في جوان 2010 وأخرى في كوريا الجنوبية في نوفمبر 2010.

المبحث الثالث

الخروج من الأزمة المالية العالمية 2008 مقارنة بأزمة الكساد الكبير 1929

المطلب الأول: الدروس المستفادة للخروج من أزمة 2008

مثل كل الأزمات، عند حدوث الأزمة الراهنة، ذهبت البلدان أولا للبحث عن التجارب السابقة. وقامت الدول بتحريك أدواتها الكلاسيكية للتنظيم الإقتصادي، بالتركيز على تجربة الإنهيار الإقتصادي سنة 1929، والذي تسبب فيه الإنهيار البنكي الكبير و"حرية التجارة" (laisser-faire) للحكومة الأمريكية[1].

الفرع الأول: مبادئ الليبرالية الجديدة وعدم تدخل الدولة وأزمة 2008

أ- تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة

ربما يتم التساؤل: إذا كانت الأزمة نتيجة فقاعة مالية تشكلت على مدى سنوات، أين كان بنك الإحتياط الفيدرالي، أو المؤسسات الرقابية (المحلية والدولية)، وقت تشكل هذه الفقاعة؟ لقد كانت تلك المؤسسات مكبلة اليدين تطبيقا لمبادئ الليبرالية الجديدة، التي نجحت في إزاحة الأفكار والتطبيقات الكينزية. وبناء عليه، كان من الطبيعي أن يجهز المسرح العالمي لبدء مرحلة جديدة من النمو غير المتوازن، تحت ظل ما يسمى "بسياسات التحرر الإقتصادي والتجاري والمالي[2]"؛ فمنذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، ظهرت أزمة "الركود التضخمي" (stagflation)، بعد فترة الإزدهار التي مر بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة بعد نهاية أزمة الكساد الكبير، وتحديدا بعد أزمة الحرب العالمية الثانية التي كانت إمتدادا لها، والتي كانت تسترشد بالنظرية الكينزية في رسم سياساتها المالية والإقتصادية؛ فأقامت دولة الرعاية والإزدهار في ظل إقتصاد السوق الإجتماعي بدرجات متفاوتة. وعندما عجزت هذه النظرية عن تقديم الحلول لمعالجة أزمة "الركود التضخمي"، إندفعت الليبرالية الإقتصادية الجديدة ووجهت إصبع الإتهام إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، مؤكدة أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام إقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل.

وقد كان ظهور الليبيرالية الإقتصادية الجديدة، تعبيرا موضوعيا عن تطور في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في الرأسمالية الأمريكية، والذي قام على أساس تكريس وتعزيز "دور السوق في النشاط

---

[1] Bellin Pierre-Gilles et Arca Minore, Les éco-solutions à la crise immobilière et économique, Editions Eyrolles, Paris, 2009, p. 4.

[2] عبدالسلام رضا، مرجع سابق، ص4.

الإقتصادي". وأسهم التطور الحاصل في التكنولوجيا والإتصالات والمواصلات، في تعزيز العملية التنافسية ودور السوق، وفتحت التكنولوجيا الحديثة، خاصة الإنترنيت، الباب أمام تجارة الخدمات القانونية والفنية والمالية والمحاسبة عبر الحدود[1].

ب- دور المؤسسات المالية الدولية:

لقد لعبت المؤسسات المالية الدولية، كل في مجاله، دورها في إنجاح المشروع الليبرالي الجديد؛ إذ إستطاعت منظمة التجارة العالمية إستقطاب وإخضاع أكبر اللاعبين في الإقتصاد العالمي، سواء دولا متقدمة أو نامية، لسياسات تحرير التجارة، كما نجح صندوق النقد في إجبار الدول على تبني سياسات مالية ونقدية تحررية. أما البنك الدولي، فقد دفع الدول للتخلص من القطاع العام، من خلال سياسات الخصخصة، التي أجهزت على بقايا التطبيقات الكينزية.

فقد ساد خلال العقدين الماضيين، الإعتقاد الذي كان سائدا قبل أزمة الكساد العظيم، "بأن السوق أفضل من الدولة، حيث أنه قادر على تصحيح نفسه بنفسه، وأن اليد الخفية قادرة على إنجاز هذه الأهداف". ولكن ومنذ منتصف الثمانينات، توالت على العالم الأزمات – وتحديدا الأزمات المالية – فلم تنج منطقة من مناطق العالم من الوقوع في الأزمات، كما لاحت في الأفق أزمات جديدة كأزمة الغذاء التي ضربت العالم مباشرة قبل الإنهيار الأخير، فأشعلت سوق الحبوب العالمي، بمضاربات وهمية، وخاصة من قبل صناديق الثروة السيادية.

وبناء عليه، عندما غابت الدولة، وترك العنان للقطاع الخاص، لم يصحح السوق نفسه كما إدعى أنصار المشروع الليبرالي الجديد، بل توالت الإنهيارات، التي لم يوقفها إلا الدولة، من خلال حزم الإنقاذ المختلفة. إلا أن الأزمة على درجة من العمق، تجعل خطط وحزم الإنقاذ قليلة الفعالية. فالأزمة الهيكلية العميقة التي عانى منها الإقتصاد الأمريكي، والتي تشكلت على مدى سنوات، وضعت حدا للمشروع الليبرالي الجديد[2].

الفرع الثاني: العودة إلى تدخل الدولة

صرحت كريستينا رومر Christina Romer، رئيسة مجلس الخبراء الإقتصاديين في مارس 2009[3] أنه إذا ما تواصل الإلتفات والأخذ بالدروس المستفادة من أزمة الكساد الكبير، فهناك ما يدعو إلى الإعتقاد لأنه سيتم تجاوز هذا الإختبار والخروج منه أقوى من ذي قبل.

أ- إختلاف دور الدولة خلال الأزمة:

لم تحرك السلطات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ساكنا حيال أزمة الكساد الكبير عند نشوبها، معتمدة على قوى السوق، إعتقادا منها بقدرة هذه القوى على معالجة تلك الأزمة، فإستمر هذا

---

[1] شريط عابد، السياسات الإقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009، ص 9. متوفر على الموقع: http://www.caus.org

[2] عبدالسلام رضا، مرجع سابق، ص 4.

[3] Wiegand Steve, op.cit., p. 238.

الموقف السلبي لمدة مئة يوم كاملة، وكانت النتيجة هذا الكساد الكبير في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، وفي جميع أنحاء العالم. وقد كان هذا الموقف يعزي إلى أن الدولة - في ذلك الوقت- كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الإقتصادي، حتى أنه لم يكن يتعدى تدخلها في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 3%، تأثرا ببعض أفكار الإقتصاديين التي سادت قبل الكساد الكبير، مقابل أكثر من 20% حاليا[1].

ولذلك، كانت المناداة بإطلاق حرية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، بعد تلك الأزمة، وعدم إقتصار دورها على السياسات المالية والنقدية فحسب. ومن أهم ما نادى به كينز، الذي نبه كذلك إلى ضرورة وجود دور الدولة في الأعمال العامة وإنشاء المرافق العامة، لإنقاذ الأسواق، وخلق الطلب الفعال على أموال الإستهلاك وأموال الإستثمار لترتفع معدلات التشغيل، ويتحقق النمو والإستقرار. لذلك، فقد ساهمت هذه الأفكار في تزايد مساهمة الدولة في النشاط الإقتصادي، حتى وصلت إلى ذاك المستوى عند نشأة الأزمة المالية العالمية. ويكمن إختلاف دور الدولة في هذه الأزمة عن دورها أثناء أزمة الكساد الكبير في سرعة تحركها، حيث تحركت هذه المرة على الفور وتحرك معها المجتمع الدولي بأكمله[2].

ب- توافق الجهود الدولية لمواجهة الأزمة:

كان للأزمة العالمية 2008 إنعكاسات مختلفة عن نظيرتها ما بين الحربين ؛ حيث أدت أزمة الكساد الكبير لسنوات الثلاثينات من القرن الماضي إلى إختفاء العولمة الأولى التي بلغت أوجها في 1913، وبالتالي توقفت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وأصبح تمويل التجارة الدولية أكثر صعوبة، كما تبنت البلدان الواحدة تلو الأخرى حواجز حمائية. ورغم وجود محاولة لإيجاد حل دولي من خلال عقد قمة في بريطانيا العظمى في جوان 1933، إلا أنها باءت بالفشل وتسببت في إنهيار النظام النقدي الدولي[3].

وقد توافقت جهود كل الدول في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وإتخذت جميعها منهجا متشابها، سواء تلك التي أسست النظام الرأسمالي ودعمت أواصره بالإنتصار لمبدأ إقتصاد السوق، أو تلك التي شهدت مولد النظام الإشتراكي السابق، وتعيش على أنقاضه.

كما تصدت جميع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر معقل النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى أوروبا، للأزمة المالية العالمية فور إندلاعها على نطاق واسع وبصورة غير مسبوقة. كما وقفت القيادة السياسية الأمريكية وراء هذه المؤسسات وقامت بتدعيمها؛ فبمجرد إعلان بنك ليمان براذرز عن إفلاسه في منتصف شهر سبتمبر من سنة 2008، أدركت الحكومة الأمريكية أن أزمتها المالية التي كانت تواجهها على مدى أزيد من العام ونصف العام قد دخلت في مرحلة الأزمات المالية الكبرى، وإستفادت من تجربتها في ثلاثينات القرن الماضي، إثر أزمة الكساد الكبير، فأدركت عواقب

---

[1] عبدالسلام رضا، هل حقا يعيد التاريخ نفسه؟....أزمة 1929 مقارنة بأزمة 2008، 2008/10/29. متوفر على الموقع:
http://www.f-law.net/law/showthread.php?t=18182

[2] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[3] Aglietta Michel, La Crise : Comment en est-on arrivé là ? Comment en sortir ?, Editions Michalon, Paris, 2008, p. 56.

التهاون في التعامل مع هذه الأزمة، فكانت خطة الإنقاذ المالي، التي أعدتها وزارة الخزانة بقيمة 700 مليار دولار[1].

أما في أوروبا، فقد بدأت مواجهة الأزمة المالية بتحركات أحادية من الدول الأوروبية، تفتقر إلى التنسيق المشترك فيما بينها في الإستراتيجية التي تحكمها، ثم تطور الأمر إلى إدراك أهمية التنسيق المشترك، لإتخاذ مواقف متناسقة بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية؛ فبمجرد إندلاع الأزمة المالية العالمية، وتعدي آثارها الفورية إلى جميع دول أوروبا، أعلنت كل دولة من الدول الأوروبية عن تحركات أحادية من جانبها تتضمن خطط إنقاذ مالية هائلة، على نسق خطة الإنقاذ الأمريكية، لمواجهة الأزمة. وقد تلى ذلك مصادقة دول الإتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2008 بالعاصمة البلجيكية "بروكسل" على الخطة الأوروبية المشتركة لمواجهة الأزمة المالية، بموافقتها على منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية المتبادلة بين بنوك دول الإتحاد الأوروبي، والنظر في إمكانية التأميم الكامل أو الجزئي للبنوك التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس، مع الإتفاق على عقد قمة عالمية إقتصادية من أجل إصلاح المنظومة المالية العالمية، ووضع مبادئ جديدة للرأسمالية، من خلال بريتون وودز جديد يتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين[2].

وهو ما حدث فعلا؛ حيث عقدت مجموعة العشرين G20 لأكبر الدول إقتصاديا ثلاث إجتماعات، أين تمت مناقشة بعض الحلول والإقتراحات فيما يخص الأزمة ومستقبل النظام المالي الدولي.

المطلب الثاني: مستقبل النظام المالي العالمي والنظام الرأسمالي

الفرع الأول: نحو نظام مالي عالمي جديد

أ- إصلاح المؤسسات المالية الدولية:

إثر مؤتمر بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، تم الإتفاق على قواعد التمويل الدولي لأول مرة، وكان الهدف من ذلك تفادي الوقوع في أزمات مالية مدمرة كما حدث في أزمة 1929[3].

وإذا كان الفضل في ظهور المؤسسات المالية المعاصرة: منظمة التجارة العالمية OMC، البنك الدولي BM وصندوق النقد الدولي FMI لأزمة الكساد الكبير 1929، فإن الفضل في تغير النظرة إلى هذه المؤسسات وإتجاه معظم الدول، وخاصة المتقدمة، نحو أهمية مراجعتها، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، يرجع إلى الأزمة المالية العالمية 2008.

وقد نجح صندوق النقد الدولي في تحقيق الهدف المنوط إليه حتى مرحلة معينة أين بدأت الظروف التي واكبت إنشاءه فيها في التغير، فأصبح عاجزا عن أداء دوره الذي كان السبب في وجوده. كما أنه

---

[1] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[2] نفس المرجع، ص ص 102-121.

[3] Terborgh Andrew G., The Post-War Rise of World Trade : Does the Bretton Woods System deserve Credit ?, Working Paper No. 78/03, Department of Economic History, London School of Economics, September 2003. Retrieved from : http://www.lse.ac.uk/collections/economicHistory/pdf/wp7803.pdf.

تعود على وضع شروط نمطية تعسفية أمام الدول- النامية غالبا- التي تلجأ إليه لمساعدتها، مما ضاعف عدم قدرته على كسب ثقة هذه الدول وقلل من جدواه في أداء الأهداف التي وجد من أجلها. أما البنك الدولي، فإنه يهتم بقضايا التنمية في مجالات عديدة وتتسم طبيعة مساعداته في هذه المجالات بمنح قروض بشروط معينة، وبعد إتخاذ الدول إجراءات محددة يصعب مطالبتها بهذه الشروط أثناء الأزمات المالية، بإعتبار أن عنصر الزمن يلعب دورا حاسما في التصدي لهذه الأزمات[1].

كما شككت ندرة موارد الصندوق أثناء الأزمة في إمكانية قيامه بأداء وظيفته كمقرض للملاذ الأخير ؛ حيث لم تتعدى موارده أثناء إندلاع الأزمة المالية 250 مليار دولار[2] فقط، في مقابل أربعة تريليونات من الدولارت أنفقتها الدول المختلفة على مؤسساتها المالية في الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت إندلاع الأزمة.

وعلى الرغم من إعلان الصندوق في بداية شهر أكتوبر 2008 عن خطة طوارئ فعالة لتوفير القروض للدول التي تعاني من الأزمة، وتضمن وضع آلية من أجل إستجابة سريعة من الصندوق بالموافقة على أي قرار إقراض خلال مدة تتراوح ما بين خمسة إلى عشرة أيام، إلا أن سياسته التي إعتاد على إملائها على الدول التي تلجأ إليه أثناء الأزمات المالية السابقة، كانت على رأس الأسباب التي أدت إلى تغير النظرة إليه، بل وإلى غيره من المؤسسات المالية الدولية، وقللت من الإعتماد عليها في مواجهة الأزمات المالية، وما يؤكد ذلك، موقف العديد من الدول إتجاه الصندوق أثناء الأزمة المالية العالمية، أهمها[3]:

- تأكيد الأرجنتين أثناء الأزمة على ضرورة قيام الصندوق بوظيفته الأساسية كمقرض الملاذ الأخير للنظام المالي للدول الناشئة، ولكن بدون فرض شروط إقتصادية كلية مثلما كان يفعل في الماضي، ولجوئها إلى تأميم صناديق التقاعد والتي قدرت بأكثر من 30 مليار دولار[4] للحصول على عملة صعبة تدعم السيولة بدلا من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.
- تعبير كل من المجر، آيسلاندا، الباكستان، بيلاروسيا وأوكرانيا، رغم لجوئها للصندوق أثناء الأزمة، عن عدم سعادتها للقيام بهذه الخطوة، بسبب قيود الصندوق.
- رفض تركيا شروط الصندوق عند لجوئها إليه لمساعدتها في الأزمة العالمية وتهديدها بإعادة النظر في علاقتها مع الصندوق في حالة تمسكه بتلك الشروط التعسفية.

---

[1] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 136-146.
[2] صندوق النقد الدولي في مفاوضات قروض مع الدول الناشئة، جريدة الشرق الأوسط، 25 أكتوبر 2008، العدد 10924. متوفر على الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10924&article=492126&feature=
[3] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ص 150-153.
[4] صندوق النقد الدولي في مفاوضات قروض مع الدول الناشئة، جريدة الشرق الأوسط، 25 أكتوبر 2008، العدد 10924. متوفر على الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10924&article=492126&feature=

- تأكيد السعودية أمام قمة مجموعة العشرين، في نوفمبر 2008 في واشنطن، على إتجاهها للتوسع في الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة العالمية، على الرغم من مخالفته لسياسات الصندوق الإنكماشية أثناء الأزمات المالية.

وبهذا يكون صندوق النقد الدولي قد ساهم في تغيير النظرة إلى النظام العالمي المعاصر لنشوء الأزمة المالية العالمية، إما بطريقة مباشرة تتصل بسياساته أو بطريقة غير مباشرة تتعلق بتغير الظروف الإقتصادية. كل هذا، ساعد في تحقيق تفاهم دولي على أهمية تعزيز النظام المالي الدولي.

ب- إصلاح النظام المالي الدولي:

أثارت الأزمة المالية الحالية حملة عالمية لإعادة النظر في النظام المالي العالمي بسبب إرتفاع درجة هشاشة الهيكل الحالي لهذا النظام، وبصفة خاصة في ظل المد العولمي الذي إجتاح أسواق المال خلال العقدين الماضيين، والفوضى التي صاحبت عمليات الإبتكار للأدوات المالية الجديدة، وطبيعة المخاطر المصاحبة لهذه الأدوات، وفشل مؤسسات التقييم في فهم طبيعة المخاطر الخاصة ببعض الأدوات المالية الحديثة، ومن ثم تضليل المستثمرين حول مستويات المتانة المالية للكثير من المؤسسات المالية. كما أن جهود إعادة هيكلة النظام المالي العالمي تتركز حول الجوانب التنظيمية، ودور المؤسسات المالية المختلفة، والدور المنوط بالحكومات القيام به في ظل الأزمة.

ويمكن أن ينظر إلى الأزمة المالية على أنها تمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ العالم الحديث، فبعد أكثر من عقدين من النمو الإستثنائي للنظام المالي العالمي، الذي إنطلق من الإيمان المطلق بنظام السوق وآليات الإقتصاد الحر، أخذت المؤسسات المالية حاليا تتكيف مع بيئة أعمال جديدة تتسم بشكل عام بتشديد الإئتمان وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وزيادة درجة التدخل الحكومي، وتراجع وتيرة العولمة المالية التي سادت في السابق مع إتجاه الحكومات نحو تشديد عملية فتح حدودها من أجل حماية إقتصاداتها من الآثار السلبية التي تنشأ عن ضعف المناطق الأخرى في العالم ماليا.

وفي في بداية عام 2009 صدر الجزء الأول من تقرير "المنتدى الإقتصادي العالمي" (World Economic Forum)، في دافوس، حول مستقبل النظام المالي العالمي، الذي تناول بالتحليل طبيعة التغيرات المتوقع حدوثها في المستقبل القريب لإعادة هيكلة النظام المالي العالمي في المستقبل. ووفقا للتقرير تتمثل أهم جوانب التغير المتوقع حدوثها للقطاع المالي العالمي في الآتي[1]:

أولا: التدخل التنظيمي لإصلاح النظام المالي

إرتكزت الإستراتيجيات الرئيسة للمصارف العالمية على الإيمان بحرية الأسواق والإعتماد على التنظيم الذاتي. على سبيل المثال، فإن قطاع الخدمات المالية في الولايات المتحدة شهد تطورا جوهريا

[1] السقا محمد إبراهيم، مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، 17 فيفري 2009، العدد 5608.
متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2009/02/17/article_196815.html

عام 2004 في شكل تعديل قاعدة "صافي رأس المال" لبنوك الإستثمار التي تتملك أصولا تتجاوز 5 مليارات دولار، حيث سمح لهذه البنوك بإستخدام نظم إدارة المخاطر الخاصة بها لحساب إحتياجاتها الرأسمالية، وهو ما أدى إلى نقل بعض مسؤوليات عمليات الرقابة من لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة وهيئات الرقابة في أوروبا إلى البنوك ذاتها.

غير أن الأزمة المالية قد أدت إلى إعادة التفكير حول دور الحكومة في قطاع الخدمات المالية، فعلى النقيض من العقد الماضي وتفضيل الدور الحكومي المحدود، أصبح ينظر إلى الحكومات الوطنية حاليا على أنها مصدر مهم لرأس المال واللاعب الرئيس في حماية النظام المالي العالمي، وهذا الإتجاه الجديد والتحول الجوهري في نظرة القطاع المالي لدور الحكومات يشير إلى بداية وجود نوع من العقد الضمني بين الحكومات والمؤسسات المالية، الذي تمنح بمقتضاه الحكومات الطرف الأخير حق الإستمرار في ممارسة النشاط في مقابل مزيد من الرقابة والتنظيم من قبل الحكومات.

وأكثر من ذلك، فإنه من المتوقع إعادة هيكلة البدائل الإستثمارية لمؤسسات القطاع المالي، بحيث يقل إستخدام الأدوات مرتفعة المخاطرة وضمان ضرورة تنويع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وتوازنها لإحداث التوازن المطلوب بين العوائد ومستويات المخاطرة، وفي الوقت ذاته ضمان مستويات أعلى من السيولة.

أما في قمم مجموعة العشرين حول الأسواق المالية والإقتصاد العالمي، فإلتزم قادة تلك الدول بإتخاذ إجراءات عاجلة وفي الأجل المتوسط، يلتزم بمقتضاها صانعو السياسة على المستوى العالمي بإطار تنظيمي جديد للقطاع المالي، الذي يتوقع معه أن تتسع عمليات تنظيم وحدات القطاع المالي، وزيادة التنسيق العالمي في مجال تنظيم هذا القطاع. وترتكز عمليات إصلاح النظام المالي على خمسة مبادئ أساسية للإصلاح، وهي[1]:

1. تعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في النظام المالي.
2. تعزيز التنظيم السليم في النظام المالي.
3. ضمان سلامة الأسواق المالية.
4. تعزيز التعاون الدولي.
5. إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتقوية أنظمة الإشراف عليها.

ولهذا، فإن القطاع المالي العالمي سيشهد في المستقبل درجة أكبر من التنظيم ومستويات أعلى من الرقابة على أعمال هذا القطاع.

ثانيا: العودة إلى أساسيات العمل المصرفي

ستدفع الأزمة المالية العالمية البنوك إلى العودة مرة أخرى إلى أساسيات الصناعة المالية، وبصفة خاصة الحفاظ على ميزانيات سليمة، وقد بدأت البنوك من جميع الأنواع في عمليات إصلاح

[1] النجار إبراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 170.

واسعة لمواقف ميزانياتها من خلال رفع معدلات السيولة، والحفاظ على نسبة ملائمة لرأس المال إلى الأصول، وتخفيض الإعتماد على عمليات الإقراض قصير الأجل ومرتفع المخاطر. ومن المتوقع أيضا أن تسلك البنوك سلوكا مختلفا في إستراتيجياتها التنافسية، بحيث تعتمد بشكل أكبر على قدراتها الجوهرية، وكذلك من المتوقع التأكيد على المزايا التنافسية التي تملكها البنوك من جديد.

كما أن معظم البنوك ستقوم بعملية التحول هذه على مرحلتين، في المرحلة الأولى الإستمرار في موجة إلغاء القروض التي تتسع حاليا في مجال الصناعة المصرفية، حيث سترتكز إستراتيجيات البنوك في هذه المرحلة على إصلاح ميزانياتها من خلال تعديل تركيبة أصولها وإلتزاماتها، وزيادة رأسمالها، وربما الإندماج كإمكانية للمؤسسات الأضعف في إعادة بناء نفسها. وفي المرحلة الثانية، فإن البنوك التي إجتازت الأزمة ستعيد تقييم قدراتها، وتعيد تركيز نماذج أعمالها في أنشطة أضيق نطاقا موجهة أساسا نحو عملائها.

ومن ناحية ثانية، فإن الإطار المقترح للمؤسسات المالية في المستقبل يشير إلى أنها ستخضع لدرجة عالية من التنظيم، كما ستمنح ضمانات حكومية عالية بصفة خاصة للبنوك، وذلك من بين أمور أخرى. وفي المقابل، فإن البنوك يجب أن تحتفظ بكميات كافية من الأصول السائلة قصيرة الأجل لكي تكون على إستعداد دائم إذا حدث خلل في الأسواق، معنى ذلك أن الأوان قد آن لموجات تكسير القواعد التي صاحبت الإبتكارات المالية الحديثة، التي صبغت النظام المالي العالمي خلال العقدين الماضيين أن تتم مراجعتها لضمان سلامة القطاع المصرفي والعودة مرة أخرى إلى أساسيات العمل المصرفي الرصينة[1].

ثالثا: تباطؤ وتيرة عولمة القطاع المالي

مكنت العولمة المالية مؤسسات القطاع المالي من النمو في أسواق جديدة في كل من الدول المتقدمة والناشئة معا، وهو ما ساعد الصناعة المالية على النمو بشكل هائل، ومكن المؤسسات المالية من تحقيق إيرادات وأرباح مرتفعة، وفي الوقت ذاته مكنها من تحقيق درجات أعلى من التنويع لمحافظها المالية. ومن أهم الآثار المصاحبة للأزمة حدوث تباطؤ في نمو عولمة السوق المالية العالمية، ومن ثم النمو المستقبلي للمؤسسات المالية التي تقرض بالجملة. وتتمثل أهم ملامح هذا التباطؤ في أن الأزمة قد أدت إلى تأميم الكثير من البنوك على المستوى العالمي سواء بصورة كاملة أو جزئية. ومع تزايد أعداد البنوك المؤممة ستزداد الحوافز لدى الحكومات نحو تبني سياسات مصرفية وطنية لحماية هذا القطاع من المنافسة، ومن المتوقع بعد أن قامت الحكومات بإنفاق مليارات الدولارات لإنقاذ بنوكها الوطنية، ألا تصبح راغبة في أن تسمح للبنوك الأجنبية بالمنافسة مع بنوكها الوطنية، وهو ما قد يترتب

[1] السقا محمد إبراهيم، مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، 17 فيفري 2009، العدد 5608.
متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2009/02/17/article_196815.html

عليه فصل النظام المصرفي المحلي عن النظام المصرفي العالمي من خلال إزدياد تركيز البنوك على أسواقها الوطنية.

من ناحية أخرى، هناك تهديد كامن متمثل في زيادة مستويات الرقابة المالية على خروج ودخول الرساميل وبصفة خاصة رؤوس الأموال الساخنة ؛ فمع قيام حكومات العالم بتحمل الأعباء التي ترتبت على الأزمة، فإنه من المتوقع أن تعمل هذه الحكومات على الحد من فرص تعرض إقتصاداتها المحلية للأزمات الخارجية مرة أخرى.

كما أن أهم الآثار المترتبة على العولمة المالية هو الحد من فرص الإستثمار المالي دوليا بالنسبة للمؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، فضلا عن أن فرض القيود على حركة رأس المال سترفع من تكلفة الديون، ومن الممكن أن تقلل من درجة الإرتباط بين العوائد على الأصول عالميا.

وبإختصار، فإنه من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة إنخفاضا في حجم النظام المالي العالمي وزيادة في التدخل الحكومي لتنظيم هذا القطاع، وإعادة هيكلة للأدوات المالية المستخدمة، وإنخفاض حركة الأموال عبر الحدود القومية للدول[1].

الفرع الثاني: مستقبل النظام الرأسمالي:

أ- النظام الرأسمالي والأزمة المالية 2008:

إن الرأسمالية التي سادت خلال العقدين الماضيين، والتي تستند إلى فكرة أن الأسواق المالية قادرة على تنظيم نفسها، كانت تجربة متهورة برأي الكثير من قادة الفكر الرأسمالي بعد الإخفاقات التي حصلت في النظام المالي وحدوث الأزمة وتفاقمها، بالإضافة إلى عجز الأسواق عن تنظيم نفسها وفشل التجاوب مع المتغيرات التي حصلت في موضوع الرهون العقارية، مؤدية بذلك إلى إنهيارات كبيرة في قيمة أسهم المؤسسات الإئتمانية، مسببة خسائر كبيرة في إقتصاديات العالم الرأسمالي لاسيما الإقتصاد الغربي. وقد نادت أصوات كثيرة بضرورة التغير، وطالبت بتحويل الفكر الرأسمالي المالي إلى إيديولوجية أكثر إعتدالا. كما ذهب البعض لإنشاء دار مقاصة تجعل عملية الإتجار بالأسهم أكثر شفافية، حيث أن الإفراط بعملية الإقراض من قبل البنوك وصلت إلى أرقام كبيرة تجاوزت إحتياطياتها بمستويات كبيرة جدا ؛ إذ وصل دين الفرد الأميركي إلى نسبة 116% من دخله السنوي[2].

وقامت هذه البنوك خلال الفترة 2000-2007، مع خفض الفائدة، إلى تعظيم أرباحها عن طريق التوسع بمنح القروض، كما عملت على تأمين أموالها التي أقرضتها من خلال المؤسسات الرهنية، وحولت هذه المؤسسات تلك القروض إلى أسهم للمضاربة وشجعت صغار المستثمرين على شراء تلك الأسهم التي سرعان ما عجزت المؤسسات الإئتمانية عن الوفاء بالديون التي كفلتها، ما أدى إلى إنهيار أسعار الأسهم في تلك المؤسسات. وسرعان ما توسع الإنهيار ليجرف معه معظم المؤسسات المالية، وهو

---

[1] نفس المرجع.

[2] الراوي أحمد عمر، الأزمة المالية الدولية والفكر الرأسمالي، جريدة الصباح، العدد 83682.
على الموقع: http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83682

الأمر الذي دق ناقوس الخطر فسارعت الحكومات إلى شراء المؤسسات المالية الخاسرة وتأمين القروض العقارية. ورصدت تلك الحكومات مبالغ كبيرة من أموال دافعي الضرائب، مما شكل سابقة جديدة في قيام الحكومات بشراء المؤسسات الخاسرة، وأطلق البعض على تلك العمليات بتأميم الشركات، وراح المناهضون لتدخل الدولة بهذا المستوى إلى الإحتجاج، لأن ذلك يتقاطع مع مفاهيم النظام الرأسمالي، ومنهم من وصف تلك العمليات بإنحياز الحكومات لصالح الأغنياء على حساب مجموع أفراد المجتمع، من خلال تخصيص الأرباح وتعميم الخسائر[1].

ب- مصير النظام الرأسمالي بعد أزمة 2008:

عن النظام الرأسمالي، صرح ستيغليتز Stiglitz[2]: "لقد تركنا البنوك تستغل الفقراء، حيث فقد ملايين الأمريكيين منازلهم ومدخراتهم؛ إنه نظام غير عادل لا يملك فيه الفقراء من يدافع عنهم. ورغم أننا نعيش في عالم يملك الكثير من الموارد، إلا أن مليار شخص يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم، و40% يعيشون بأقل من 2 دولار"

وبالنسبة للنظام الذي ستنتجه الأزمة المالية العالمية 2008، فإنه من الصعب توقعه؛ فيما إذا كانت ستؤدي إلى تجاوز هذا النظام نحو نظام أكثر أخلاقية وعقلانية من النظام الرأسمالي السائد في مرحلته الأكثر إحتكارية كما طالب به بعض الإقتصاديين أبرزهم موريس أليه Maurice Alais، أم أن هذا النظام مازال يملك المرونة والقدرة على التطور والتكيف مع متغيرات العالم، كما لا تزال لديه التقنيات والإمكانات الكافية لتجديد نفسه كما فعل بعد أزمة الكساد الكبير إبان الحرب العالمية وبعدها. ولذلك فهناك وجهتي نظر فيما يخص مصير النظام الرأسمالي السائد بعد الأزمة[3]:

- الأولى أن الأزمة ستؤدي إلى ظهور مفاهيم أكثر تشددا من الأفكار التي سبق وأن طرحها مفكرو النظام الرأسمالي إثر الأزمات السابقة؛ فتدخل الدولة لم يعد مقبولا من قبل قادة ومفكري العالم الرأسمالي فقط، وإنما أن تكون هناك قوانين تجعل للدولة صلاحيات أكبر في التوجيه والرقابة على الشركات الرأسمالية. كما أشار البعض إلى أن عمليتي الرقابة والتوجيه لا يجب أن تقتصر على معالجة الأزمة الحالية فقط، ولكن يجب أن تستمر في مراقبة النظام الرأسمالي المالي خوفا من إستمرار تداعيات الأزمة وحدوث ركود قد يؤدي إلى إنهيار الإقتصاد العالمي، لاسيما أن الأزمة لازالت مستمرة.
- أما وجهة النظر الأخرى، التي تدافع عن حرية النظام الرأسمالي، فترى وجوب أن تكون الإجراءات التي قامت بها الحكومات محدودة، وبما تتطلبه عملية معالجة الأزمة فقط، لأن النظام الرأسمالي مع كل هذه الخسائر، كما هو الحال مع كل أزمة، قادر على إكتساب نوع جديد من

---

[1] نفس المرجع.

[2] Stiglitz Joseph, Documentaire « 1929 : La Grande Dépression », 2ème partie, réalisé par William Karel, ARTE, le 28 octobre 2009, 21h35.

[3] الراوي أحمد عمر، الأزمة المالية الدولية والفكر الرأسمالي، جريدة الصباح، العدد 83682.
على الموقع: http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83682

الإبتكارات التي تهدف إلى الإلتفاف على القوانين المقيدة، وسيبحث المستثمرون عن وسائل أكثر إبداعا لتفادي تلك القوانين وستنساب الأموال من جديد لتشكل فقاعة جديدة من تراكم الثروة، ولكن ليس بالضرورة في قطاع الرهون العقارية ولكن في قطاع آخر.

خاتمة الفصل:

من محاولة الوقوف على أوجه التشابه والإختلاف بين أزمة 1929 و أزمة 2008، من حيث الأسباب والنتائج وطرق المعالجة، وكذلك الظروف التي سبقت كليهما، يتضح أن الأزمتين تتشابهان في عدة نقاط أهمها:

- ظروف الإقتصاد الأمريكي الذي عاش فترة إزدهار سبقت كلتا الأزمتين.
- المضاربة وسهولة القرض.
- إنخفاض الإنتاج الصناعي في مختلف بلدان العالم.

كما أن الأزمتين تختلفان في عدة نقاط جوهرية أهمها:

- تغير ظروف الإقتصاد العالمي وموازين القوى فيه ببروز الإقتصادات الناشئة أهمها الصين.
- طبيعة الأزمتين؛ حيث أن أزمة 1929 كانت أزمة كساد في الإنتاج بينما الأزمة المالية العالمية 2008 أزمة مصرفية.
- سرعة وكيفية إنتشار الأزمتين حيث نجدها أسرع بالنسبة لأزمة 2008 نظرا لترابط الإقتصادات ببعضها البعض.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك إختلاف كبير في سرعة التجاوب مع أزمة 2008 مقارنة بأزمة 1929، حيث إتجهت مختلف الحكومات إلى خطط لإنقاذ مؤسساتها حتى قبل الإعلان عن إنطلاق الأزمة نظرا للإستفادة الكبيرة من أزمة الكساد الكبير التي كانت "السياسة الجديدة لروزفلت" أهم إجراءاتها.

ونظرا لما سببته هذه الأزمة من إختلالات، فسوف تؤدي بدون شك إلى إعادة النظر في الممارسات المالية التي كانت تعتبر من المسلمات والتي نادت بها العديد من الجهات وذلك بالعودة إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية. كما ستؤدي الأزمة إلى إصلاح النظام المالي الدولي بمختلف مؤسساته بالإضافة إلى تصحيح مسار الرأسمالية لتفادي مثل هذه الأزمات.

الخاتمـــــــة

مازال النظام الإقتصادي الرأسمالي يولد الأزمات الإقتصادية والمالية عبر مراحل زمنية متتالية ؛ حيث مر هذا النظام منذ القرن العشرين بأزمات متتالية أهمها أزمة 1929، أزمة 1973، أزمة 1987، الأزمة الآسيوية 1997 وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008 التي إندلعت كنتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه إسترداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية. لذلك، فقد بدأت على شكل أزمة رهن عقاري ثم إلى أزمة إئتمان في صورة إنهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى؛ من بنوك، شركات تأمين، شركات التمويل العقاري وصناديق الإستثمار وصولا إلى إنهيار أسعار الأسهم ببورصة وول ستريت في سبتمبر 2008، إلى أن تحولت إلى أزمة مالية وإقتصادية عالمية إمتدت تأثيراتها إلى جوانب الإقتصاد في صورة ركود، من أهم مظاهره إنخفاضات معدل النمو، إنخفاض الإنتاج وإرتفاع مستويات البطالة. ومع تعاقب أحداث هذه الأزمة، بدأ التخوف من شبح أزمة الكساد الكبير التي حدثت في عام 1929، والتي تسببت هي الأخرى في تراجع معدلات النمو، إنخفاض الإنتاج وإرتفاع مستوبات البطالة مع إفلاس عدد كبير من البنوك.

ومنذ حدوث البوادر الأولى للأزمة المالية العالمية الحالية، ظهرت أصوات تطمئن من أنها أزمة عابرة وأخرى تنذر من عواقب يمكن أن تكون شبيهة بتلك التي حدثت في 1929، وأصبحت هذه الأخيرة مؤشرا قياسيا يمكن الرجوع إليه في تقييم الآثار المتتالية للأزمة المالية العالمية الحالية على المؤسسات المصرفية والمالية، على أرباح المؤسسات وعلى حجم البطالة وغيرها. وأكثر من ذلك، الإستفادة من تجربة الكساد الكبير ومحاولة تفادي الوقوع في نفس الأخطاء، مع الإتفاق على إصلاح النظام المالي العالمي.

ونظرا لكون الأزمة المالية الراهنة قد إنطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية موطن الرأسمالية، فالعديد من الآراء تناولت الرأسمالية كنظام إقتصادي متعثر يبحث عن حل لمشاكله أو أن العالم يبحث عن بديل لهذا النظام الذي يخلق دوريا أزمات متتالية، ونتيجة لكل أزمة يطرأ تعديل ما على هذا النظام دون محاولة التغيير فيه، أو إعتبار مبادئه سببا لهذه الأزمات.

وبعد تحليل لمختلف فصول هذه الدراسة وإعتمادا على فرضياتها لتحليل إشكاليتها وبعد الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة، تم إستخلاص النتائج التالية:

- أظهرت الأزمة العالمية وجود خلل في النظام الرأسمالي العالمي، حيث كان سابقا يقوم على أساس الرأسمالية التجارية ثم تحول إلى الرأسمالية المالية.
- إن معظم الأزمات الإقتصادية قد يوجد لها تفسير في إحدى النظريات المفسرة للأزمات، ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها، وبالتالي فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقق ظروف مماثلة أو

قريبة رغم أن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست أكيدة.

- تختلف الأزمات المالية في النظام الرأسمالي ظاهريا من حيث الأسباب المؤدية إليها، ولكنها تشترك جميعها في ظاهرة أساسية تنتهي إليها والتي يبدأ منها الإنهيار، وهي ظهور مديونية كبيرة تفوق طاقة الإقتصاد، وهو ما حدث فعلا في سوق الرهن العقاري الأمريكي أين شهد العالم أزمة مالية كان سببها الرئيسي الإفراط في القروض وإرتفاع درجة مخاطرتها.
- رغم كل التفسيرات و التحليلات الإقتصادية والسياسية لأزمة 2008، فإنه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبها و ذلك أن التفسيرات الإقتصادية والسياسية تظل ناقصة ما لم توضع في إطارها الثقافي خاصة بعد بروز العولمة بإعتبارها العملة التاريخية الأساسية التي غيرت العديد من ملامح المجتع المعاصر.
- سوف يطول عمر الأزمة المالية العالمية 2008، لكن الرأسمالية بما لديها من مرونة، قد تكون قادرة على تجاوزها.
- تتشابه أزمتي 1929 و2008 في بعض النتائج والآثار المترتبة عن كليهما؛ حيث كان تأثير كلاهما على الإقتصاد الحقيقي ولكن بدرجات متفاوتة تختلف من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر.
- تبني الإقتصاد العالمي، على مدى أكثر من عقدين، سياسات مطابقة تماماً للسياسات التي كانت متبعة قبل وقوع أزمة الكساد العالمي 1929، وهي سياسات التحرر الإقتصادي والتجاري والمؤسساتي، فكان من الطبيعي أن يتم إنشاء مؤسسات تدعم هذا التوجه وتغذيه، بأن تشيع أهمية العمل بالدولار والتقيد به، وتحرير الأسواق الإقتصادية والتجارية والمالية؛ فقد أنشئت منظمة التجارة العالمية عام 1995 لتعمل كأداة تنظيمية لعولمة المشروع الرأسمالي، ولضمان سير مختلف الدول خلفه، إذ غطت إتفاقاتها مختلف القطاعات السلعية والخدمية، ومنها الخدمات المالية والمصرفية وتدفقات رأس المال الدولي. ومن جانبه تولى صندوق النقد الدولي تحفيز الدول على تحرير سياساتها المالية والنقدية، أما البنك الدولي فقد كرس جهده، على حث الدول للتخلص من القطاع العام ببيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص والمتمثلة في عملية الخوصصة.
- ساد قبل الأزمة المالية الراهنة التصور في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا قبل كساد الثلاثينيات من القرن الماضي، أن السوق الحر قادر على التطور وتصحيح نفسه بنفسه، وبشكل سريع، من خلال ما يسمى باليد الخفية، وأن النظام الإقتصادي العالمي المعاصر بات يتسلح بأدوات مؤسساتية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية، والإتفاقات والمنظمات الإقليمية...الخ)، تضمن له الإنطلاق، دون الإنزلاق إلى أزمات كبرى. فساد أنه من خلال الأسواق الحرة تتحقق أسمى الأهداف، ولهذا حوربت الدولة وتم التخلي عن النظرية الكينزية من قبل حملة مشاعل مشروع العولمة المعاصر.

- إن الفارق الأساسي بين أزمتي 1929 – 2008 العالميتين هو توافر أدوات إتصال واسعة الإمكانيات و نظم معلومات عالية السرعة والقادرة على الإسترجاع والتحليل والمساعدة في إتخاذ القرار بما يساعد في صنع سيناريوهات متعددة وقابلة للفهم والمناقشة.
- كان هناك إختلاف كبير في سرعة إنتقال الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية بلدان العالم، خاصة أوروبا؛ حيث يعتمد الإقتصاد في السنوات الأخيرة على التبادل الدولي بشكل كبير ومكثف بسبب العولمة، تحرير الأسواق وتكنولوجيا الإتصالات، وقد أدى هذا إلى تسريع عملية إنتقال آثار الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي دول العالم في أيام، في حين أن في أزمة الكساد ظلت بين ثلاث أو أربع سنوات لتصل إلى أوروبا.
- في سنوات العشرينات من القرن الماضي، إتجهت كل دولة إلى إعتماد طرق حمائية لحماية إقتصادها الوطني، في حين في الأزمة الحالية، حاولت الدول بالتنسيق الوصول إلى حل عالمي، تيقنا منها أنه لا توجد دولة في منأى عن الأزمة. لذلك كان هناك إختلاف في طريقة تعامل مختلف البلدان مع الأزمة الراهنة، علما أن كل دولة سعت إلى إنقاذ بنوكها وعملتها من الإنهيار مع المشاركة في خطط الإنقاذ العالمية.
- يكمن الإختلاف الجوهري بين الأزمتين في طبيعة الإقتصاد السائدة في فترتي الأزمتين؛ ففي أزمة الكساد الكبير، كان الإقتصاد في المراكز الرأسمالية يتميز بأنه إقتصاد صناعي. أما اليوم، فالإقتصاد يرتكز أساسا على الصناعة المالية وعولمة أسواق المال وتحريرها، والخدمات المالية، والتي باتت تقوم على المضاربة بدل إقترانها بالإقتصاد العيني.
- هناك فرق بين حدوث ركود إقتصادي وكساد إقتصادي؛ حيث أن الركود هو ما يعيشه العالم حاليا، أما الكساد فهو ما عرفه في الثلاثينات من القرن الماضي.
- شهدت الفترة المحصورة بين عام 2000 وعام 2007 عملية تحول خفية في توازنات القوى الإقتصادية، أهمها إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر 2001 بقضايا بعيدة عن متطلبات التنمية ومواصلة مسيرة التطور، في وقت كانت فيه الصين ومعها الإقتصاديات الواعدة كالهند وتركيا والبرازيل (بالإضافة إلى دول النمور الآسيوية) تشهد طفرة كبرى من النمو.
- تنحصر أزمة الكساد الكبير بين حربين، الأولى كانت سببا لها والثانية كانت نتيجة لها، مما يجعلها أزمة فريدة من نوعها نظرا للظروف السياسية ومن ثم الإقتصادية السائدة في ذلك الوقت.
- تمت الإستفادة من أزمة الكساد الكبير وما حدث أثناء محاولة الخروج منها والتخفيف من أضرارها، بإتباع سياسات قيل فيما بعد أنها جاءت متأخرة، وذلك للخروج من الأزمة المالية الراهنة والحد من الآثار المحتملة لها، إذ سارعت البلدان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بضخ كميات كبيرة من السيولة لتفادي ما حدث أثناء أزمة 1929 وتفادي حدوث كساد.

- أصبح من البديهي تدخل الدولة أثناء حدوث الأزمات الإقتصادية والمالية وهذا ما حدث عند وقوع كلتا الأزمتين، مع إختلاف في سرعة ودرجة التدخل.
- بات أمرا محتوما، بهدف إصلاح النظام المالي الدولي، تجديد وإستحداث المؤسسات المالية الدولية التي أنشئت بعد أزمة الكساد الكبير وإثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية، لأنها لم تعد تتوافق والظروف العالمية ومراكز القوى الإقتصادية على المستوى العالمي حاليا، وخير مثال على ذلك وقوف صندوق النقد الدولي مكتوف اليدين حيال البلدان التي كانت في حاجة إلى سيولة عند حدوث الأزمة المالية الراهنة.
- مع حدوث الأزمة المالية العالمية الحالية، لم تكن هناك أصوات مسموعة للعودة إلى الإشتراكية، حتى في أكبر البلدان الإشتراكية سابقا، نظرا لإستحالة حدوث ذلك، وإنما كانت هناك أصوات تنادي بالطريق الثالث الذي يجمع النظام الرأسمالي بالنظام الإشتراكي ليعطي نظاما رأسماليا إجتماعيا، وذلك بإجراء تعديلات على هذا النظام عبر زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن إبداء الإقتراحات الموالية:

- ينبغي الإعداد بجدية للخروج من معيار الدولار، الذي دمر هيكل الإقتصاد الأمريكي، وأتعب الإقتصاد العالمي، فالأزمة الراهنة توفر فرصة نادرة لإجراء تغيير حقيقي.
- لابد من القبول بنظام مالي ونقدي عالمي جديد، محكوم بسلة عملات لا تتعدى حصة الدولار فيها الربع، حيث أن معيار جديد للذهب أمام سلة عملات يطرح نفسه بقوة ليكون خليفة لمعيار الدولار الحر.
- لابد من إدخال إصلاحات على النظام المالي الدولي، وبالتالي على المؤسسات المالية الدولية وتعديل سياساتها بما يتوافق مع الظروف التي يعيشها العالم.
- إنشاء مؤسسات حوكمة دولية تشرف على الأمور المالية لجميع الدول وتراقب التجاوزات للحد من التحرر المالي والعولمة المالية التي لا تعرف حدودا.
- لابد من الرجوع إلى الكينزية، أي إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، نظرا للتسيب الذي أصاب الإقتصاد عند توقف الدولة عن مراعاة الشؤون الإقتصادية وتحرير الأسواق.
- لابد من تطوير أدوات التنبؤ بالأزمات نظرا لخطورة هذه الأخيرة في حالة حدوثها بشكل فجائي.

ومن خلال كل ما سبق يمكن طرح بعض الأسئلة العامة والمرتبطة بالموضوع كآفاق للدراسة لبحوث ودراسات أخرى:

- ما مدى مسؤولية البنوك في حدوث الأزمات الإقتصادية والمالية؟
- نظرا للمشاكل المتكررة للنظام المصرفي، هل نحن بحاجة فعلا إلى وجود بنك في الحياة الإقتصادية، أي هل يمكن أن يكون هناك إقتصاد خال من البنوك؟

- كيف يمكن العزل بين الآثار الناتجة عن الأزمة المالية الحالية والإنعكاسات الناتجة عن إختلالات هيكلية داخلية ناتجة عن سوء السياسة؟
- ما مدى إمكانية الحصول على إقتصاد أخلاقي (Economie Morale) وما هي طرق تطبيقه؟
- ما مدى إمكانية نجاح إصلاح النظام المالي الدولي؟ وإذا كانت أزمة الكساد الكبير هي التي تسببت في إنشاء المؤسسات المالية الدولية، فهل ما تزال هذه المؤسسات قادرة على أداء دورها بنفس الآليات التي ثبتت لها منذ تاريخ إنشائها؟
- ماهي المدة المتوقعة للركود الذي حدث للإقتصاد العالمي، وما مدى تأثيره على الإقتصاد العالمي بصفة عامة، ومختلف الإقتصادات المتقدمة والنامية بصفة خاصة، وما المتوقع أن يحدث بعد إنتهائه؟

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مؤشر أسعار التجزئة في ألمانيا 1914-1923	50
2	إنهيار بورصة نيويورك أكتوبر 1929	60
3	تغير أسعار الولايات المتحدة 1929-1932	70
4	التجارة الخارجية الأمريكية 1929-1932	70
5	**المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة ومجموعة من البلدان غير الأوروبية 1928-1932**	75
6	إنتشار الأزمة في العالم 1927-1931	76
7	بعض المنتجات الدالة في الولايات المتحدة في عامي 1932 و1935	78
8	تطور الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة بين 1929-1932	78
9	تطور القطاعات في الولايات المتحدة سنة 1932	78
10	حركة الإنتاج الصناعي في مختلف البلدان 1930-1938	79
11	مؤشر الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة وألمانيا 1929-1932	80
12	مؤشر الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة 1929-1931	80
13	الإستهلاك في الولايات المتحدة 1929-1933	82
14	الإستثمار في الولايات المتحدة 1929-1933	83
15	الصادرات الأمريكية 1929-1933	83
16	الإستثمار في بعض البلدان 1925-1938	84
17	إنكماش التجارة الدولية 1929-1933	87
18	تطور الأجور في الولايات المتحدة مقارنة بالأسعار 1929-1932	91
19	تقدم البطالة في الولايات المتحدة 1929-1933	91
20	نسب البطالة في بعض الدول الصناعية الكبرى سنة 1933	92
21	أحداث الأزمة العالمية سنة 2009	134
22	النتائج المالية لأكبر البنوك الأمريكية والأوروبية قبل 2008	149
23	الخسائر المتراكمة على البنوك في 25 سبتمبر 2008	151
24	تطور القيمة السوقية لأكبر البنوك العالمية جراء أزمة 2008	152
25	**نسبة الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات مجموعة العشرين**	154
26	تدهور التجارة العالمية خلال أزمة 2008	158
27	معدل النمو السنوي لمختلف البلدان 1922-1937	187
28	خطط الإنقاذ من قبل مختلف الحكومات	192

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	قيمة الدولار الواحد بالرايخ مارك 1914-1923	50
2	**تطور مؤشر داو جونز لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة 1913-1929**	57
3	خريطة لكيفية إنتقال أزمة 1929 بين بلدان العالم	77
4	حجم الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان 1921-1939	81
5	مؤشرات أسعار السلع الإستهلاكية لبعض البلدان 1921-1939	85
6	إنكماش التجارة الدولية من جانفي 1929 إلى مارس 1933	87
7	الحركة السنوية للإنتاج العالمي والتجارة العالمية 1929-1938	88
8	**الحركة السنوية للمبادلات التجارية والإنتاج في مناطق مختلفة 1929-1938**	89
9	**معدلات البطالة في بعض البلدان بالنسبة المئوية من السكان القادرين على العمل 1920-1938**	92
10	تطور عرض الدولار الأمريكي 1959-2004	112
11	تطور الرهن العقاري في الولايات الأمريكية 1999-2007	121
12	تطور أسعار العقار 1996-2007	122
13	معدل عدم القدرة على سداد القروض العقارية الأمريكية	123
14	عدد المساكن التي تعرضت للمصادرة في الولايات المتحدة	124
15	تكون أزمة الرهن العقاري	125
16	المؤسسات الكبرى المختصة في الرهون العقارية	137
17	الخطوات العملية للتوريق المالي	139
18	المنتجات العقارية المهيكلة	140
19	توريق القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية	141
20	**تطور صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع الميزان التجاري خلال عشر سنوات قبل الأزمة**	143
21	إجمالي الدين الحكومي الأمريكي 1940-2008	143
22	مراحل تطور أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة	145
23	إعادة رسملة البنوك المتعثرة	150
24	معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 1972-2008	155
25	تطور أسعار البترول حتى 06 نوفمبر 2009	157
26	الإنتاج الصناعي العالمي أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	165

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
27	أسواق الأوراق المالية العالمية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	165
28	حجم التجارة العالمية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	166
29	أسعار الخصم في البنوك المركزية أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	166
30	كميات الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة أثناء أزمة **1929** وأزمة **2008**	167
31	كميات الإنتاج الصناعي في فرنسا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	168
32	كميات الإنتاج الصناعي في إيطاليا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	168
33	كميات الإنتاج الصناعي في ألمانيا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	169
34	كميات الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	169
35	كميات الإنتاج الصناعي في أربع بلدان أوروبية: بلجيكا، السويد، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	170
36	كميات الإنتاج الصناعي في اليابان أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	171
37	كميات الإنتاج الصناعي في كندا أثناء أزمة 1929 وأزمة 2008	171
38	أسعار المواد الأولية بالدولار الأمريكي 2000-2008	173
39	**مجموع ديون سوق الإئتمان كنسبة من الناتج الداخلي الخام الأمريكي 1916-2006**	174
40	سوء أحوال أسواق المال خلال أزمتي 1929 و 2008	176

المراجع

I- الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- أرنولد دانيال، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبدالأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

2- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2003.

3- المهدي عادل، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 2004.

4- الموسوي ضياء مجيد، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

5- النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

6- بالوا كريستيان، الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.

7- حسين عمر، النظريات الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1987.

8- جالبريث جون كينث، تاريخ الفكر الإقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مراجعة إسماعيل صبري عبدالله، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

9- حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الإقتصاد العالمي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2002.

10-زكي رمزي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1997.

11-شدود ماجد محمد، العولمة: مفهومها، أسبابها، سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق، 1998.

12-صادق مدحت، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

13- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

14- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.

15- عبدالخالق جودة، الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

16- عبدالسلام رضا، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية؟ الجذور-التبعات-تصور لنظام ما بعد الأزمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2009.

17- عبدالله إسماعيل صبري، نحو نظام إقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

18- عطون مروان ، الأسواق النقدية والمالية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

19- قنطقجي سامر مظهر ، ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، ط1 ، سوريا، 2008.

20- مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

21- هندي منير إبراهيم، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

ب- الكتب باللغة الفرنسية:

1-Aglietta Michel, La Crise : Comment en est-on arrivé là ? Comment en sortir ?, Editions Michalon, Paris, 2008.

2-Allais Maurice, La crise mondiale d'aujourd'hui : pour de profondes réformes des institutions financières et monétaire, C. Juglar, Paris, 1999.

3-Artus Patrick et al, La crise des subprimes, La Documentation Française, Paris, 2008.

4-Attali Jacques, La Crise, et après ?, Fayard, 1re pubication, Paris, Juin 2009.

5-Bellin Pierre-Gilles et Arca Minore, Les éco-solutions à la crise immobilière et économique, Editions Eyrolles, Paris, 2009.

6-Beltas Abdelkader, La crise de Sub-prime, Edition Légende, 2009.

7-Beniessad H., Economie Internationale, OPU, Alger, 1983.

8-Binoche Jacques, Histoire des Etats Unis, Ellipses, Paris, 2003.

9-Boyer Robert et al, les crises financières, la Documentation Française, Paris, 2004.

10- Bruno Colmant et Chantal Samson, 2008 : l'année du krach, de boeck & larcier, Bruxelles, 2009.

11- Buridant Jérôme et al, Histoire des faits économiques, Bréal, Paris, 2007.

12- Cohen A. et P. Combemale, Croissance et Crises : Eléments d'analyse, Haier, Paris, 1980.

13- Gazier Bernard, La crise de 1929, Que Sais-Je ?, 5ème édition, Paris, 2007.

14- Grou Pierre, Crise économique : Eléments d'interprétation, Presses universitaires de Grenoble François Maspro, Grenoble, 1977.

15- Guiffan Jean, Histoire de l'Europe au 20ème siècle 1918-1945, Tome II, Editions Complexe, Paris, 1995.

16- Lamiri Abdelhak, Théories Economiques et crises contemporaines, Office des Publication Universitaire, Alger, 1994.

17- Le Diascorn Yves et Didier Blondeel, Le nouveau désordre économique-Le capitalisme et ses crises-, ellipses, Paris, 1995.

18- Mazerolle Fabrice, Histoire des faits et des idées économiques, Notes de cours, 1ère année licence, Université de Marseille, Marseille, 2008.

19- Migaud Didier, La crise financière Quelle analyse, quelles propositions ?, Jean Jaurès Fondation, novembre 2008.

20- Montoussé Marc et Dominique Chambley, 100 Fiches pour comprendre la science économique, 3ème édition, Bréal, Paris, 2007.

21- Néré Jacques, Les crises économiques au XXème siècle, Armand Colin, Paris, 1989.

22- Pastré Olivier et Jean-Marc Sylvestre, Le roman vrai de la crise financière, editions PERRIN, Paris, novembre 2008.

23- Quemeneur T. et al, 100 Fiches d'Histoire du XXème siècle, Fiche 24, Bréal, Paris, 2004.

24- Stiglitz Joseph, Quand le capitalisme perd la tête, traduit par : Paul Chemla, W.W.Norton, New York, 2003.

ج- الكتب باللغة الإنجليزية:

1-Bhattacharya Anand K. and Frank J. Fabozzi, Asset-Backed Securities, Taylor Paul : Securitization in Europe, Prudential Securities Inc., Pennsylvania, 1996.

2-Binjamin Lewis Saul, The South Sea Bubble, BURT FRANKLIN, New York, 1968.

3-Cohen Binjamin J., Bretton Woods System, in R.J. Barry Jones, Routledge Encyclopedia of International Political Economy, Volume 1, Routledge, London, 2001.

4-Friedman Milton et Anna Jakobson Schwartz, The Great Contraction 1929-1933, Princeton University Press, New Jerzey, 2009.

5-Garber Peter M., Famous First Bubbles, The Fundamentals of Early Manias, MIT Press, Massachusetts, 2000.

6-Goodman Laurie S. et al, Subprime Martgage Credit Derivatives, John Willey & Sons, Inc., New Jersey, 2008.

7-Hempel George H. et al, Bank Management Texts and Cases, 4th ed., John Willey Inc, Canada, 1994.

8-Kindleberger Charles P., Historical Economics, University of California, Los Angeles, 1990.

9-Kindleberger Charles P., World Economic Primacy 1500-1990, Oxford University Press, New York, 1996.

10- Krugman Paul, The Return to the Great Depression and the Crisis of 2008, W. W. Norton & Company, New York, 2009.

11- Morris Charles R., The Trillion Dollar Meltdown : Easy Money, High Rollers, and the Grat Credit Crash, PublicAffairs, New York, 2008.

12- Munchau Wolfgang, The Meltdown Years-The Unfolding of the Global Economic Crisis, Mc Graw Hill, New York, 2010.

13- Phillips Kevin, Bad Money : Rockless Finance, Failed Politics, and the Global Crisis of American Capitalism, Prnguin Books Ltd, New York, 2009.

14- Rauchway Eric, The Great Depression and the New Deal, A very short introduction, Oxford University Press, New York, 2008.

15- Robbins Lionel, The Great Depression, Books for Libraries Press, New York, 1971.

16- Robles Cecil, How to Profit from the Falling Dollar, AuthorHouse, Bloomington USA, 2007.

17- Shiller Robert J., Irrational Exuberance, 2nd Edition, Prinston University Press, Prinston N.J., 2005.

18- Stulz Rene M., Credit Default Swaps and the Credit Crisis, Journal of Economic Persperctives, American Economic Association, Vol 24, Issue1, 2010.

19- Temin Peter, Lessons from the Great Depression, MIT Press, Massachusetts, 1991.

20- Wiegand Steve, Lessons from the Great Depression, Wiley Publishing, Inc., Indiana-USA, 2009.

II- المجلات والدوريات:

أ- باللغة العربية:

1- القويز عبدالله إبراهيم، الأزمة المالية في دول شرق آسيا وإنعكاساتها الإقتصادية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، أكتوبر- ديسمبر 1998.

2- جودة عبد الخالق، إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها، بحث مقدم إلى منتدى القياديين حول "إشكاليات الإدارة الاقتصادية الحديثة"، المحور الثالث، المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، شرم الشيخ، القاهرة، الجلسة العامة الثامنة يومي 27-28 سبتمبر 2004.

3- ظفار أحمد، تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا وجمهورية اللاوس، مقال بمجلة التمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 03، المجلد 36، 1999.

4- مراد محمد، الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، خلفيات الأزمة المالية الراهنة، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 130، بيروت، خريف 2008.

ب- باللغة الفرنسية:

1- Aglietta Michel, La globalisation financière. L'économie mondiale 2000, Les dossiers stratégiques, CEPII, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, Septembre 1999.

2- Centre d'analyse stratégique et CEPII, Mondialisation et crise financière, Les Dossiers de la Mondialisation, Dossier n°10, Paris, mai 2008.

3- Grousson Mathieu, Crise financière : La science peut-elle les prédire ?, Revue Science et Vie, n° 1100, Mondiadori France, Paris.

4- Marseille Jacques, Il est absurde de vouloir comparer la crise actuelle avec celle des années 30, Investir Magazine, Septembre-octobre 2008.

5- Moatti Sandra, La machine à dettes, Revue Alternatives Economique, n° 274, novembre 2008.

6- Moatti Sandra, Les bienfaits théoriques de la libéralisation financière sont démentis par la réalité, Alternatives Economiques n° 213, novembre 2003.

7- Payelle Nathalie, Acteurs, Instrument, Stratégies, Typologie des Systèmes Financiers, La Documentation Française, Cahier Français n°301, Mars-Avril 2001.

8- Revue problèmes économiques, n° 2970, 29 avril 2009.

III- الملتقيات والبحوث:

أ- باللغة العربية:

1- الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مداخلة في إطار مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009.

2- الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، إنعكاساتها وحلولها، مداخلة في إطار مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009..

3- الطنبور رامز، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

4- العلي سليمان، قراءة في الأزمة المالية العالمية وآثارها على آفاق التنمية الإقتصادية في سورية، جامعة حلب، كلية الإقتصاد، 2009/2008.

5- باديسي فهيمة، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

6- بوعشة مبارك، الأزمات الإقتصادية – مقارنة تحليلية للرأسمالية المتهالكة- ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

7- غربي فوزية، إنعكاسات الأزمة المالية على الإقتصاد الحقيقي في الدول النامية وفي الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

ب- باللغة الفرنسية:

1- Younsi Sabrina, Séminaire international sur la crise financière et économique et la gouvernance, Université de Sétif, 20 et 21 Octobre 2009.

IV- الجرائد الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

1- إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي، مجلس غرف السعودية، السعودية، 10 أكتوبر 2008. متوفر على الموقع:
http://www.saudichambers.org.sa/Images/financial_crisis2.pdf شوهد يوم: 2008/12/25

2- الراوي أحمد عمر، الأزمة المالية الدولية والفكر الرأسمالي، جريدة الصباح، العدد 83682. متوفر على الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83682
شوهد يوم: 2010/01/15

3-السقا محمد إبراهيم، مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، 17 فيفري 2009، العدد 5608.متوفر على الموقع:
http://www.aleqt.com/2009/02/17/article_196815.html شوهد يوم: 2009/02/20

4- الصحافة الإقتصادية، قمة مجموعة العشرين الثانية، الجريدة الإلكترونية "الصحافة"، تونس 2009/04/03. متوفر على الموقع:
http://www.essahafa.info.tn/archives/090404/alamia/article5.html
شوهد يوم: 2009/05/02

5- العتيبة مانع سعيد، الأزمة الإقتصادية العالمية 2008، صحيفة الخليج السعودية، 21 نوفمبر 2008. متوفر على الموقع: http://www.alaswaq.net/views/2008/11/21/19730.html
شوهد يوم: 2009/02/02

6- بن يوسف محمد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، صحيفة الملتقى الإقتصادي، طرابلس، 21 جانفي 2009. متوفر على الموقع:
www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc شوهد يوم: 2009/01/31

7- ثويني فلاح حسن، النظرية الإقتصادية والأزمة المالية، جريدة الصباح الإقتصادي، 07 مارس 2009. متوفر على الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=78722
شوهد يوم: 2009/05/26

8- جريدة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي في مفاوضات قروض مع الدول الناشئة، 25 أكتوبر 2008، العدد 10924. متوفر على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10924&article=492126&featu
re= شوهد يوم: 2008/11/02

ب- باللغة الفرنسية:

1-Artus Patrick, A quoi servent les banques ?, Flash économie, 17 octobre 2007-N°387. Disponible sur : http://www.mgies.com/downloads/TD8_Economie.pdf Consulté le 17/11/2009

2-Marseille Jacques, Comment le Crédit Lyonnais Devint Sage, L'Expansion, 09/01/1992. Disponible sur : www.lexpansion.com/economie/comment-le-credit-lyonnais-devint-sage_7.html Consulté le : 15/08/2008

V- المجلات الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

1- الإقتصادية من بيتسبرغ، قمة العشرين تتعهد بطي صفحة "عدم المسؤولية" وتتبنى تدابير للقطاع المصرفي، مجلة الإقتصادية الإلكترونية، 27 سبتمبر 2009/ العدد 5830. متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2009/09/27/article_280037.html شوهد يوم: 2009/09/30

2- الحمش منير، السياسات الإقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009. متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2009/09/15

3- الحمش منير، الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، العدد 364، جوان 2009. متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2010/01/01

4- بلبع محمد عبد، الأزمة المالية العالمية "التحديات وفرص الحلول، مجلة وسط البلد، 19 ماي 2009. متوفر على الموقع:

http://www.wostelbalad.com/index.php?option=com_content&view=article&id=338:2009-05-19-07-57-12&catid=54:2009-03-19-20-44-13&Itemid=80 شوهد يوم: 2009/06/20

5- بن علي ياسين، الفرق بين النظام الإقتصادي وعلم الإقتصاد، مجلة الزيتونة.

متوفر على الموقع: http://www.azeytouna.net/Iqtisad/Iktisad002.htm شوهد يوم: 2009/12/15

6- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009/شتاء 2010.

متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2010/01/01

7- شريط عابد، أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدولية والعربية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007.

متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2009/09/15

8- شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010.
متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2010/01/02
9- علة مراد، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2010/01/02
10-قدي عبدالمجيد، الأزمة الإقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46/ ربيع 2009.
متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2009/09/15
11-مسعداوي يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، جويلية 2009.
متوفر على الموقع: http://www.caus.org شوهد يوم: 2009/09/15

ب-باللغة الفرنسية:

1-Betbèze Jean-Paul, Etudes Economiques. Crédit Agricole, n°44/09, Du 30 novembre au 4 décembre 2009.Disponible sur :
http://etudes-economiques.credit-agricole.com/medias/PH44_20091204.pdf
Consulté le : 20/12/2009
2-Betbèze Jean-Paul, Quel Nouveau monde après la crise financière, Groupe Crédit Agricole S.A., Genève, 30 septembre 2008. Disponible sur :
http://www.cfsci.ch/pdf/Event/Betbeze_09_30.pdf Consulté le : 03/02/2009
3-Drancourt Michel, Keynes avait oublié l'entrepreneur, Droit, Economie, Justice, Rédaction en chef : Barreaux Jacques, n°4, décembre 2008. Disponible sur :
www.presaje.com Consulté le : 02/02/2009
4-La documentation française, Chronologie de la crise 2007-2008
Disponible sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml Consulté le : 12/12/2009

ج- باللغة الإنجليزية:

1-Tallman Ellis W. & Jon R. Moen, Lessons from the Panic of 1907, Federal Reserve Bank of Atlanta, Economic Review, May/June 1990, pp 2-4. Retrieved from : http://www.frbatlanta.org/filelegacydocs/ern390_tallman.pdf
Date: 15/02/2009

2-Terborgh Andrew G., The Post-War Rise of World Trade : Does the Bretton Woods System deserve Credit ?, Working Paper No. 78/03, Department of Economic History, London School of Economics, September 2003.
Retrieved from : http://www.lse.ac.uk/collections/economicHistory/pdf/wp7803.pdf
Date : 27/12/2008.

VI- مواقع الأنترنيت:

أ- باللغة العربية:

1- الرحماني ميمون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. متوفر على الموقع: www.liban.attac.org
شوهد يوم: 2009/12/15

2- السقا محمد إبراهيم، الأزمة المالية العالمية، مدونة إقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 6 فيفري 2009. متوفر على الموقع: http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_3979.html
شوهد يوم: 2010/03/03

3- الكفري مصطفى العبدالله، الإقتصاد السياسي والعولمة، الحوار المتمدن، العدد 869، 2004/06/19
متوفر على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19585
شوهد يوم: 2009/11/25

4- المدني عبدالغني، ماهو النظام الإقتصادي الغربي، قضايا إقتصادية.
متوفر على الموقع: http://annabaa.org/ask/iqtisad شوهد يوم: 2009/12/15

5- النقري معن، مراحل النظام الإقتصادي الدولي-العالمي الجديد، 2006/11/29. متوفر على الموقع:
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1450&Itemid=33
شوهد يوم: 2009/03/20

6- النوري محمد، الأزمة المالية أسقطت نظرية ألوهية السوق. متوفر على الموقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1224594309113&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout شوهد يوم: 2009/10/15

7- أودريسكول جيرالد بي، ألقوا اللوم على الإحتياطي الفدرالي، موقع منبر الحرية، 9 جويلية 2008.
متوفر على الموقع: http://www.minbaralhurriyya.org/content/view/111/41
شوهد يوم: 15/03/2009
8- شفيع فلاح، النشاط الربوي والأزمات المالية، 2008/10/15.
متوفر على الموقع: http://alnoor.se/extra/26.doc شوهد يوم: 2008/11/11
9- عبدالسلام رضا، هل حقا يعيد التاريخ نفسه؟....أزمة 1929 مقارنة بأزمة 2008، 2008/10/29.
متوفر على الموقع:
http://www.f-law.net/law/showthread.php?t=18182 شوهد يوم: 2009/01/15
10-مصطفى العبد الله، الموسوعة العربية، الأزمات والدورات الإقتصادية، دار الفكر، سوريا.
متوفر على الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=635
شوهد يوم: 2009/05/15
11-موقع الجزيرة متوفر على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm شوهد يوم: 2009/01/15
12-نجيب سامح، الأزمة المالية العالمية: رؤية إشتراكية، 2008/11/12.
متوفر على الموقع:
http://www.albadil.net/?page=ShowDetails&table=articles&Id=496
شوهد يوم: 2009/01/01

ب- باللغة الفرنسية:

1-Cfdt, Argumentaire « crise financière », Décembre 2008.
Disponible sur : http://www.cfdt-crte-idf.org/argu/argu080002.pdf
consulté le : 15/02/2009
2-Chevré Cécile, Fin du yoga mortel : retour à la crispation, La Vie Financière, MONEY WEEK, 30/10/2009.
Disponible sur :
http://www.moneyweek.fr/20091010964/conseils/economies/quantitative-easing-fed-obligations-etat/ Consulté le: 31/10/2009
3-Combalbert Déborah et Manon Samat, La crise, Janvier 2009.
Disponible sur : http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf
Consulté le: 15/02/2009

4-Cori Nicolas, Prophète en subprimes, 17/12/2009.
Disponible sur : http://www.liberation.fr/economie/0101608986-prophete-en-subprimes Consulté le : 20/12/2009
5-Lafitte Priscille, 1929/2008 : mêmes causes, mêmes effets, 15/10/2008. Disponible sur : www.france24.com Consulté le : 31/10/2008
6-L'Europe à la Une, Chronologie de la crise financière en 2009, 22 décembre 2008. Disponible sur :
http://europ2mjo.over-blog.com/article-chronologie-de-la-crise-financiere-en-2009-2-41632566.html Consulté le : 02/03/2010
7-Moussy Jean-Pierre, Régulation/Chronologie : Crise financière, Décembre 2008. Disponible sur :
http://www.ps-paris12.org/IMG/pdf/Microsoft_Word_CHRONOLOGIE_DE_LA_CRISE_FINANCIERE__1__2007_2008.pdf
Consulté le : 15/06/2009
8-Pouvoir Ouvrier, La longue reprise économique du capitalisme, Janvier 2007
Disponible sur : www.pouvoir-ouvrier.org/eco.html Consulté le : 18/12/2008
9-Prandi Massimo, Newedge identifie la formation d'une nouvelle bulle sur les marchés, Les Echos n°20535, 21/10/2009.
Disponible sur : http://www.lesechos.fr/vg/articles/e0/e06ff84d.html
Consulté le: 25/10/2009
10- Weider Thomas, 24 Octobre 1929, Tout bascule. Disponible sur :
www.sc-eco.univ-nantes.fr/~tvallee/LEA2/24octobre1929.PDF
Consulté : le 30/07/2009.

ج- باللغة الإنجليزية:

1-Atkins Ralph, Euro Notes Cash in to Overtake Dollar, December 27th, 2006.
Retrieved from : http://www.ft.com/cms/s/0/18338034-95ec-11db-9976-0000779e2340.html?nclick_check=1 Date : 16/11/2009
2-Barisheff Nick, August 15, 1971 : Inflation Unleashed, Bullion Management Services, Inc., May 11, 2006. Retrieved from :
http://www.financialsense.com/fsu/editorials/bms/2006/0511.html
Date : 28/02/2009

3-Britannica Encyclopedia, Business Cycle.
Retrieved from : www.britannica.com Date : 12/12/2009
4- Brooks Mick, The Marxist Theory of Crisis, 19 November 2007.
Retrieved from : http://www.socialist.net/marxist-theory-crisis.htm
Date : 12/12/2008
5-Choi Kwan, The Bretton Woods System, Department of Economics, Iowa State University, April 2008. Retrieved from :
http://www.econ.iastate.edu/classes/econ355/CHOI/bre.htm Date : 02/02/2009
6-Croisier Catherine, 2007 Defense Budget Request : Le Budget de Defense pour la Longue Guerre, Institut de Reltions Internationales et Stratègiques (IRIS), 20 mars 2006. Retrieved from : http://www.iris-france.org/docs/pdf/notesiris/2006-03-20.pdf
Date : 23/10/2009
7-Doerr John et al, Investing in Green Technology as a Strategy for Economic Recovery, EPW Hearing Room, Washington DC, January 7th 2009.
Retrieved from : http://www.greenenvironmentnews.com/feed_images/df8869c6-c972-417b-b0a7-14b09d8c50bc.pdf Date : 15/02/2009
8- Duncan Richard, The Dolar Crisis : Causes, Consequences, Cures, from his book of 2003. Retrieved from : http://www.silverbearcafe.com/private/$crisis.html
Date : 03/03/2010
9-Economy Professor, Sunspot Theory. Retrieved from :
http://www.economyprofessor.com/economictheories/sunspot-theory.php
Date : 02/01/2010
10-Eichengreen Barry & Kevin O'Rourke, A Tale of Two Depressions, VoxEU 2009. Online at www.VoxEU.org Date : 20/12/2009
11- Erixon Lennart, A Structural Theory of Business Cycle, October 2007, Stockholm University. Retrieved from :
www.ekonomiskhistoria.se/file.php?type=document&id=94 Date : 12/12/2008
12- European Central Bank, The International Financial Architecture- Where do we stand ?, Dinner Speech by Jean Claude Trichet, President of ECB at the conference « Dollars, Debt and Deficit- 60 years after Bretton Woods, Madrid, 14 June 2004.
Retrieved from :: www.ecb.int Date : 29/09/2009

13-European Navigator, The Jamaica Agreements, Treaty n° 2466, June 2006. Retrieved from : http://www.ena.lu/jamaica_agreements_kingston_january_1976-020302466.html Date : 06/03/2009

14-Federal Reserve, The Implementation of Monetary Policy, System Publication, Washington DC, June 2005. Retrieved from : http://www.federalreserve.gov/pf/pdf/pf_4.pdf Date : 16/11/2009

15-Flemming Larsen, The Global Architecture in Transition, IMF, March 11, 2002. Retrieved from : www.imf.org Date : 11/10/2009

16-IMF, Initial Lessons of the crisis, Februay 6, 2009. Retrieved from : www.imf.org Date : 15/06/2009

17-International Monetary Fund, IMF Chronology. Retrieved from : http://www.imf.org/external/np/exr/chron/chron.asp Date : 06/03/2009

18-International Monetary Fund, The End of the Bretton Woods System (1972-81). Retrieved from : http://www.imf.org/external/about/histend.htm Date : 16/03/2009

19-Marks Robert, Anatomy of Credit Crisis, Australian Journal of Managemenet, 08/02/2010. Retrieved from : http://www.agsm.edu.au/bobm/iows/timeline.pdf Date : 05/03/2010

20-Nabudere Dani w., The Global crisis of capitalism and its impact, Afrika Study Centre, 11/12/2008. Disponible sur : www.pambazuka.org/en/category/features/52604 Date : 10/08/2009

21- New School, Underconsumption Theories, New York University. Retrieved from : http://homepage.newschool.edu/het//essays/cycle/underconsumption.htm Date : 15/12/2009

22-Roberts Richard, Sterling and the End of Bretton Woods, Internatinal Economic History Association (IEHA), University of Sussex,2006. Retrieved from : http://www.helsinki.fi/iehc2006/papers1/Roberts.pdf Date : 01/03/2009

23-Rosenblatt Joel, Sentinel Management Files for Chapter 11 Bankruptcy, August 17, 2007. Retrieved from : http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=a7CjyeOgWtxs&refer=home Date : 10/10/2008

24-Schmukler Sergio L. et al, Financial Globalization, Crises, and Contagion, World Bank, October 2003. Retrieved from : http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/32459_Schmukler,_Zoido,_and_Halac_(Oct2003).pdf Date : 18/09/2009

25-Sentinel, Letter to Client. Retrieved from : http://www.thestreet.com/tsc/pdfs/LETTERTOCLIENT.pdf Date : 27/12/2009

26-Siphana Sok H.E./, LDC's Round Table on WTO accession, Cambodia, 28-30 September 2009. Retrieved from : http://www.moc.gov.kh/pdf/pdf_conferences/2009%2009%2025th,%20LDCs%20RT%20Siphana_Cambodia%20and%20WTO%20Policy%20Brief.pdf Date : 20/01/2010

27-Sirageldin Ismail, 'The 2007 Credit Crisis: a Long-term View' Economic Research Forum, Working Paper 454, Winter 2009. Retrieved from : www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=ERF_Annual_Report_2009.pdf Date : 16/04/2009

28-Terborgh Andrew G., The Post-War Rise of World Trade : Does the Bretton Woods System deserve Credit ?, Working Paper No. 78/03, Department of Economic History, London School of Economics, September 2003. Retrieved from : http://www.lse.ac.uk/collections/economicHistory/pdf/wp7803.pdf Date : 27/12/2008.

29- World Bank, Global Growth : Global Economic Prospects 2010, January 21, 2010. Retrieved from : www.worldbank.org Date : 02/02/2010

30-World Trade Organization, General agreements on Tarrifs and Trade 1994, July 1997. Retrieved from : http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/06-gatt.pdf Date : 14/01/2009

31-Woude Van der C., A pamphlet about the Dutch tulipomania. Retrieved from :http://library.wur.nl/speccol/pamphlet.html Date : 05/11/2008

VII– التقارير:

1-Commission on Growth and Development, Post-Crisis Growth in Developing countries : A Special Report on the Implications of the 2008 Financial Crisis, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, 2010.

2-Prospectives économiques de l'OCDE, Volume 2009/2, N°86, novembre 2009

3-Rapport Annuel de l'Institut International de Recherche pour la Paix de Stockholm, Sipri Yearbook 2007, 11 juin 2007.

VIII- الأشرطة الإقتصادية التلفزيونية:

1-Documentaire « 1929 : La crise », 1ère partie, réalisé par William Karel, ARTE, le 28 Octobre 2009, 20h45.

2-Documentaire « 1929 : La Grande Dépression », 2ème partie, réalisé par William Karel, ARTE, le 28 Octobre 2009, 21h35.

IX- القواميس الإقتصادية:

1- هني مصطفى، معجم المصطلحات الإقتصادية والتجارية، فرنسي-إنكليزي-عربي، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.

2- هني مصطفى، معجم المصطلحات الإقتصادية والمالية، فرنسي-عربي، ط3، مكتبة لبنان، بيروت، 2001.

3- غطاس نبيه، معجم مصطلحات الإقتصاد والمال وإدارة الأعمال، إنكليزي-عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 2000.

ملخـــص

مع دخول العالم في عصر العولمة الإقتصادية والتي نتجت عنها العولمة المالية ومع تزايد تطبيق آليات السوق الحرة، ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية برزت إلى الوجود في عام 2008، كان سببها الرئيسي والمباشر الإفراط في تقديم قروض عقارية عالية المخاطر، والتي إنتقلت بشكل سريع إلى بلدان العالم عبر تقنية التوريق، حيث أعتبرت أخطر وأسوء أزمة في تاريخ الأزمات المالية منذ أزمة الكساد الكبير في عام 1929.

ومع تعاقب أحداث هذه الأزمة وإنتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، تبادر إلى الأذهان شبح أزمة 1929؛ حيث شبه العديد إفلاسات البنوك، إنهيار القطاع المالي وإرتفاع البطالة إثر أزمة 2008 بما حدث في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، بل وذهب البعض إلى حد القول بأن الأزمة المالية العالمية 2008 أشد من أزمة الكساد الكبير، مما جعل الإستفادة من دروسها أمرا محتوما.

ومع تزايد مخاوف الدول من الدخول في كساد إقتصادي، سارعت العديد من الحكومات إلى إنقاذ إقتصاداتها من خلال تبني خطط تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي. كما كانت هناك العديد من ردود الفعل على المستوى الدولي؛ أهمها عقد ثلاث إجتماعات لمجموعة العشرين في مدة لا تتعدى السنة، تم خلالها مناقشة العديد من الإقتراحات التي تهدف إلى إصلاح النظام المالي الدولي.

وكما نتج عن أزمة الكساد الكبير 1929 نظام رأسمالي جديد بعد الحرب العالمية الثانية قائم على تدخل الدولة، فإن نظام ما بعد أزمة 2008 سيكون ملزما بقبول تدخل الدولة إما بصفة دائمة أو كما جرت العادة بصفة مؤقتة.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: أزمة مالية، أزمة الكساد الكبير 1929، أزمة الرهن العقاري، أزمة 2008، مقارنة، النظام المالي الدولي، النظام الرأسمالي.

Résumé

En raison de l'entrée du monde dans l'ère de la mondialisation économique, qui a abouti à la mondialisation financière, et l'utilisation croissante de mécanismes du marché libre, une crise liée principalement aux sub-primes est apparue aux Etats Unis en 2008, et s'est rapidement propagée au reste du monde. Elle a été considérée comme la pire depuis la grande dépression de 1929.

La crise de 2008 s'est transmise du secteur immobilier, au secteur financier, et enfin au secteur réel avec : la faillite de plusieurs grandes banques, l'effondrement du secteur financier et la montée du chômage. Le spectre de la crise de 1929 est donc de retour ; ce qui rend l'exploit des leçons de la grande dépression inévitable.

Dans la crainte que le monde connaîtra une dépression économique pareille à celle de 1929 , tous les pays se hâtèrent pour sauver leurs économies, permettant à l'Etat d'intervenir, en élaborant, en urgence, des plans de sauvetage et de relance économique, en outre de nombreuses réactions internationales ; dont les plus importantes sont les trois réunions du Groupe des Vingt en une année, au cours desquelles plusieurs propositions ont été discutées visant à réformer le système financier international.

La grande dépression de 1929 résulta un nouveau système capitaliste après la seconde guerre mondiale fondé sur l'intervention de l'Etat. A la fin de la crise de 2008, le système capitaliste sera tenu d'accepter l'intervention de l'Etat, soit d'une façon permanente, ou, comme à chaque crise, d'une façon temporaire.

Mots-clés : crise financière, la grande dépression de 1929, sub-prime, crise de 2008, comparaison, système financier international, capitalisme.

Summary

Due to the world's entry to the economic globalisation, which led to financial globalisation, and the increasing use of free market mechanisms, a financial crisis related to sub-primes appeared in The United States in 2008. This crisis, which shook the United States, has quickly spread to the rest of the world, and was considered as the worst crisis since the Great Depression of 1929.

The 2008 crisis was passed on from the real-estate sector, to the financial sector, and finally to the real sector; along with the bankruptcy of several large banks, the collapse of the financial sector, and the rising of unemployment. Thus, the spectre of the 1929 crisis was back; which makes the use of lessons learned from the Great Depression inevitable.

Fearing that the world enters a depression similar to the one of 1929, all the countries hastened to rescue their economies, allowing the State to intervene, by elaborating bailout plans, in addition to many international reactions; the most important among them was the meeting of the Group of twenty three times in one year, during which several proposals were discussed aiming to reform the international financial system.

The great depression of 1929 resulted in a new capitalist system after the Second World War based on the State's intervention. At the end of the 2008 crisis, the capitalist system will be required to accept the involvement of the State, either in a permanent way or as in every crisis, in a temporary manner.

Keywords: **financial crisis, Great Depression 1929, subprime, crisis of 2008, comparison, international financial system, capitalism.**